التكتلات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق

د/ عــزت قناوى

دكتوراة الفلسفة في الاقتصاد

والعلوم السياسية

د/ نيــرة سليــمان

أستاذ الأقتصاد المساعد بالمركز القومى

للبحــوث

دار العلم للنشر والتوزيع

٢٠٠٥

رقم الإيداع بدار الكتب: ٢٠٠٥/٤١٣٨

الترقيم الدولي ١-٠٥٠-٣٦٢-٩٧٧

بسم الله الرحمن الرحيم

"واعتصموا بحبل الله جميعاً
ولا تفرقوا "

صدق الله العظيم

فهرس المحتويات

الباب الثاني : التكتلات الاقتصادية الأفريقية

الباب الثالث : التكتلات الاقتصادية الأوربية

الباب الثامن : مجموعة الدول الخمسة عشر

الباب التاسع : الشراكة الأوربية العربية

الباب العاشر : صور التعاون الاقتصادى الدولى الأخرى

الباب الحادى عشر : المنظمات الأقتصادية الدولية

مقـــدمة

تعتبر التكتلات الاقتصادية بأشكالها المختلفة والأطر الجغرافيـة التـى تتنـامى فيهـا أحدى سمات النظام الاقتصادى العالمى الجديد وكذلك واحدة من تحديات القرن الواحـد والعشرين في ضوء سلسلة من المتغيرات التى تشهدها البيئة الدولية الاقتصـادية والتـى من المحتمل ان تـؤدى إلى إحـداث تغييرات جوهريـة في منهجيـة التبـادل التجـارى الدولى . وقد اختلفت الأراء بين مؤيـد ومعـارض لمثـل هـذه التوجهـات الحديثـة حتـى كادت أن تصبح كلشيهات العصر الذى نعيشه وهو الأمر الـذى يتطلـب برنـامج بحثـى بعيد المدى للوقوف على محطات مسيرة هذه التوجهـات واسـتخلاص العـبر والـدروس من إرث وتجارب القرن الماضى .

وفى خضم هذه الأحداث بـرزت علـى السـاحة الاقتصـادية الدوليـة تجمعـات وتكتلات إقتصادية إقليمية وعبر إقليمية بالإضافة إلى الأتفاقيـات الثنائيـة والجماعيـة حتى أصبح يوجد بكل منطقة قارية على الأقل تجمعاً من تلك التجمعـات مثـل منظمـة التجارة العالمية والإتحاد الأوربى ورابطة دول جنوب شـرق أسـيا والكوميسـا ومنطقـة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بالإضـافة إلى رابطة التعاون الأقتصادى لدول أسيا والباسفيك وغير ذلك من صور التعاون الأقتصـادى الدولى الأخرى مثل السوق الشرق أوسطية والشركات متعددة الجنسيات .

ويهدف هذا الكتاب إلى ضـرورة المـزج بـين الأسـس النظريـة لتلـك التكـتلات الاقتصادية من ناحية والواقع العملى لها من ناحية أخرى . وهو الأمر الذى كان حافزاً لتناول هذا الموضوع نظراً لأن الغالبية العظمـى مـن الكتـاب يركـزون في كتابـاتهم علـى

جانباً واحداً فقط من الجانبين .

وجدير بالذكر أن هذه المهمة ليست يسيرة لأنها تتطلب دراية كافية بأكثر من تخصص ، بجانب الممارسة العملية والتى تعد ضرورة أساسية في هذا المجال .

وقد راعينا البساطة في سرد الموضوع من خلال تسلسل الأفكار ومنطقيتها بعيداً عن الأسهاب الممل أو الأختصار المخل حتى لا تعترينا مشكلة حجم الكتاب وهى من المهام الصعبة والتى تتطلب الأنتقاء العلمى وكيفية الأدراج الفكرى المتشعب الأمر الذى قد يضاعف من حجم الكتاب .

لذلك نكتفى بهذا القدر من المعلومات المتاحة في إطار الموضوع المطروح أملاً في إستكمال هذا الطرح الفكرى في السنوات القادمة بمشيئة الله وندعو الله أن يهدينا سبيل السواء .

المــؤلفــان القاهرة في فبراير ٢٠٠٥

د/ عــزت قناوى

د/ نيرة سليمان

تمهيد : الإطار العام للتكتلات الاقتصادية الدولية

١- مقدمة

يشهد عالمنا المعاصر – بدءاً من النصف الثانى من القرن الماضى – العديد من المتغيرات فى البيئة الدولية الاقتصادية ، والتى أحدثت تغيرات جوهرية فى منهجية التبادل التجارى الدولى . ومن أهم تلك التغيرات زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين البلاد المختلفة ، وتزايد الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية ، والعمل من خلال تكتلات اقتصادية ، وهذا كله جنباً الى جنب مع تعاظم المساعى نحو ظاهرة عولمة الاقتصاد .

وهكذا ظهرت على الساحة الاقتصادية الدولية اتفاقيات التجارة الحرة والشراكة على المستويين الثنائى والجماعى ، كما ظهرت التجمعات الاقتصادية الاقليمية ، وحيث أصبح يوجد بكل منطقة قارية على الأقل تجمعاً من تلك التجمعات ، مثل الاتحاد الأوروبى ، ورابطة دول جنوب شرق آسيا ، ورابطة التعاون الاقتصادى لدول آسيا والباسيفيك ، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى ، ورابطة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة ، ومنطقة الكاريبى للتجارة الحرة ، ومنطقة التجارة الحرة للقارة الأمريكية (الشمالية والوسطى والجنوبية) ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

وفى أفريقيا تأخر قيام التجمعات الاقتصادية الاقليمية ، لعدة عوامل على رأسها : وجود الاستعمار ، وظروف الحرب الباردة ، والحروب الداخلية ونزاعات

الحدود بعد الاستقلال . وهكذا ومع بداية التسعينات فى القرن الماضى بدأ ظهور تجمعات التكامل الاقتصادى الاقليمى الخمسة فى أفريقيا ، والتى تُشكل أعمدة ما يُعرف بالجماعة الاقتصادية الأفريقية التى أرستها منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقى حالياً) ، وهذه التجمعات هى : الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ايكاس) ، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس) ، جماعة التنمية لدول الجنوب الأفريقى (سادك) ، الاتحاد المغاربى لدول الشمال الأفريقى ، والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) .

ومجموعة الكوميسا هى أكبر تجمع اقتصادى اقليمى فى القارة الأفريقية ، وتهدف فى مجال التجارة الخارجية الى انشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء فى عام ٢٠٠٠ ، والتوصل الى اتحاد جمركى بحلول عام ٢٠٠٤ ، ثم اقامة سوق أفريقية مشتركة بحلول عام ٢٠٢٨ .

ومن المعروف أن منطقة التجارة الحرة تعنى الغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة من قبل كل دولة على وارداتها من الدول المشتركة فى منطقة التجارة الحرة مع احتفاظ كل دولة من هذه الدول بتحديد تعريفتها الجمركية بالنسبة للسلع التى تستوردها من الدول غير الأعضاء فى المنطقة ، فى حين يشتمل الاتحاد الجمركى على شروط منطقة التجارة الحرة بالاضافة الى توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء بالنسبة لمعاملاتهم مع بقية دول العالم الخارجى ، بينما تشتمل السوق المشتركة على شروط الاتحاد الجمركى بالاضافة الى الغاء كافة القيود أمام انتقال الأفراد ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء فى السوق .

ونظراً لأن مصر لم تكن بمعزل عن تلك التغيرات والأنماط التى برزت على الساحة الاقتصادية الدولية ، بل كانت من أوائل الدول النامية التى تفاعلت معها - فكان لزاماً عليها أن تتجه الى توثيق علاقاتها مع التكتلات الاقتصادية على المستويين الثنائى والجماعى ، وذلك بغرض الحصول على مزيد من الأسواق للمنتجات المصرية ، ولتحقيق شروط أفضل للتبادل التجارى مع هذه التكتلات ، خاصة بعد أن أصبح التصدير أولوية قومية لتحقيق النمو الاقتصادى .

وفى هذا الاطار كان قرار مصر بالانضمام الى مجموعة الكوميسا ، وفى نفس الوقت كان قبول مصر بالاجماع عضواً فى هذه المجموعة حدثاً اقتصادياً هاماً ، باعتبار أنها أول تجمع اقتصادى تنضم اليه مصر فعلياً على المستوى الأفريقى .

٢- مفهوم التكتل الاقتصادي وأشكاله :

هو سلسلة مراحل متدرجة تتم بين مجموعة من الدول بغرض زيادة منافع كل الدول أعضاء التكتل نتيجة لإزالة بعض الحواجز الاقتصادية المفروضة بين الدول الأعضاء .

وفى هذا الإطار يمكن النظر إلى مفهوم التكتل الاقتصادي من زاويتين :

الأولى : باعتباره عملية **process** فينصرف إلى تنفيذ مجموعة إجراءات تستهدف إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التى تنتمي إلى مجموعة دول مختلفة .

الثانية : باعتباره حالة قائمة **state of affairs** فأنه يستدل عليه بغياب أشكال التمييز المختلفة بين الاقتصاديات الوطنية للدول أعضاء هذا التكامل .

ويمكن استعراض أهم الأشكال التي اتخذتها عمليات التكتل في الماضي تنحصر في بعض الأشكال المعروفة مثل :

١. اتفاقيات مناطق التجارة الحرة حيث يقوم كل عضو بالمنطقة بإعفاء باقي الأعضاء من التعريفات الجمركية وفي نفس الوقت تحتفظ كل دولة بحق فرض التعريفات على الأعضاء خارج المنطقة.
٢. وجود اتحاد جمركي حيث يعفي بعضهم من التعريفة الجمركية في حين تظل التعريفة المشتركة معروضة على الدول من خارج الاتحاد .
٣. السوق المشتركة حيث يتم التنسيق بين القوانين المرتبطة بعملية التنافس وكذلك يتم السماح بحرية انتقال عوامل الإنتاج داخل السوق .

٤. الاتحاد النقدي والاقتصادي حيث تكون السياسة شاملة ويكون التنسيق ذو نطاق أوسع تكون هناك سياسة نقدية شاملة تسري على كافة الأعضاء .

٣- أهداف التكتلات الأقتصادية .

تنحصر أهداف التكتلات الاقتصادية إما في أهداف أقتصادية او سياسية أو عسكرية أو البعض من هذه الأهداف بصورة مجتمعة وتختلف أهداف التكتلات في الماضى عن اهدافها في الوقت الحالى نظراً لتغير توجهات الدول وزيادة درجة أرتباطها بالمصالح الاقتصادية والسياسية خارج حدودها الجغرافية وهو ما يسمى بالتكتلات عبر الإقليمية . وفيما يلى أستعراضاً لأهم هذه الأهداف .

أ- الأهداف الاقتصادية وتشمل .

١- حل مشكلة ضيق الأسواق ، حيث ان المنتجات المختلفة سوف نجد أسواقاً أوسع ومجالاً أكبر ، ويساعد التكتل على إقامة صناعات جديدة ينشأ الطلب عليها من هذا التكتل ، كما يمكن للتكتل الاقتصادى أ يستفيد من مبدأ التخصص والميزة النسبية الذى يؤدى إلى كبر حجم الصناعات وتمتعها بمزايا الإنتاج الكبير الذى يسمح بإنخفاض التكاليف والذى يؤدى بدوره إلى أتساع نطاق السوق .

٢- تنويع فرص أستغلال الموارد المتاحة وزيادة قابلية استخدامها تجارياً في ميادين الإنتاج المختلفة وذلك لأعتماد الدول العضاء على بعضها البعض في الحصول على أحتياجاتها من السلع وعوامل الإنتاج .

٣- تيسير الأستفادة من مهارات الفنيين والأيدى العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق اوسع وذلك لأن التكتل الاقتصادى يؤدى إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفنى والوظيفى ، والذى يؤدى إلى إطلاق طاقات المهارة والأبداع .

٤- الإسراع في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء وذلك للأستفادة من أتساع السوق ووفرة عنصر العمل والنهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل وكل ذلك يحقق زيادة الدخل القومى وذلك بدعم مكانه في المجال الاقتصادى .

٥- يؤدى التكتل الاقتصادى إلى تنويع الإنتاج بطريقة أقتصادية . وهذا يخلق مناخ إنتاجي يحمى إقتصاديات الدول الإعضاء من التقلبات المختلفة الناتجة من تكتلات أقتصادية اخرى .

ب- أهداف سياسية .

قد يكون التكتل الاقتصادى بداية وتمهيداً لاتحاد سياسى وذلك من خلال شعور شعوب تلك الدول بوحدة مصالحها الاقتصادية أولاً . أو قد لا يكون التكتل الاقتصادى هدفه الوحدة السياسية ولكن قد يكون هدفه السيطرة السياسية لدول كبرى على دول صغرى .

ج- أهداف عسكرية .

حيث يكون التكتل الاقتصادى أيضاً بداية لوحدة عسكرية لمواجهة الدول الأخرى المحيطة بالدول الأعضاء في ذلك التكتل .

مراجع الباب التمهيدى

١- عبد الحكيم الرفاعى ، السياسة الجمركية والتكتلات الاقتصادية ، القاهرة ١٩٧٦ .

٢- وجدى محمود حسين ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة ١٩٨٤ .

٣- محمد حافظ عبده الرهوان ، أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة ١٩٩٥/١٩٩٦ .

٤- أحمد الغندور ، الأندماج الاقتصادى العربى ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٠ .

٥- مصطفى أحمد مصطفى ، مستجدات الحاضر وتحديات المستقبل لما يسمى بالنظام العالمى الجديد ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم ٩٠٠، القاهرة ١٩٩٢ .

6- **Bela Balassa , The Theory of Economic Integration ,George Allen , London 1962 .**

الباب الأول : منظمة التجارة العالمية (اتفاقية الجات)

١- الإطار التاريخي والنشأة

منظمة التجارة العالمية من أهم المنظمات الاقتصادية الدولية . بل قد تكون أهمها وذلك إذا أخذنا في الاعتبار عدد الدول المنظمة إليها والمجالات التى تغطيها وكذلك النتائج التى تترتب عليها حالاً ومستقبلاً.

تزداد أهمية دراسة هذه المنظمة عندما نربطها بالعولمة ، هذه المنظمة في تلاؤم كامل مع النظام الاقتصادي للعولمة وهو النظام الرأسمالى الذى يتأسس على الحرية الاقتصادية ومن صورها حرية التبادل على المستوى الداخلى والمستوى الخارجى ، وهذا التلاؤم مسبب بأن هذه المنظمة تستهدف هى أيضاً تحرير التبادل الدولى من كل القيود التى تحد منه .

وفي علاقة هذه المنظمة بالعولمة يظهر بعد أخر ، هذه المنظمة ضمن المؤسسات الدولية التى توظف لتطبيق العولمة ، أى أنها لعجل اقتصاديات العالم متلائمة مع النظام العالمى المعاصر .

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية كان قد تأكد انتصار دول الحلفاء على دول المحور . ولذلك بدأت الدول المنتصرة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تشكل خريطة العالم وفق مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية وغير ذلك .

وفي هذا السياق التاريخي ظهرت الأمم المتحدة التي بدأت الاجتماعات التمهيدية لإنشائها في عام ١٩٩٤ م ، وبدأت العمل في ١٩٤٥ وفي إطار هذه الأحداث أنشئ كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير .

ويتكون الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة من هيئات رئيسية وأجهزة فرعية ووكالات متخصصة . الهيئات الرئيسية ست وهي :الجمعية العامة ، مجلس الأمن ،المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،مجلس الوصاية ،محكمة العدل الدولية ،وأخيراً الأمانة العامة .

ونظراً لأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره الهيئة المختصة بالعمل الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة هو الذى بدأت في إطاره أو حوله مجهودات الأمم المتحدة لتنظيم التبادل الدولى ، أى التجارة بين الدول . جاء الاجتماع الأول لهذا المجلس عام ١٩٤٦م ، وفى هذا الاجتماع صدر قرار بتشكيل لجنة تحضيرية للإعداد لمؤتمر دولى للتجارة . وقد عقدت هذه اللجنة عدداً من الاجتماعات كان أهمها اجتماع هافانا الذى عقد في نوفمبر ١٩٤٧م ، وظل منعقداً حتى مارس ١٩٤٨م ، وحضرة مندوبو ٥٧ دولة ، وفى هذا الاجتماع أعد ميثاق هافانا لتنظيم التجارة العالمية الذى

وقعته ٥٣ دولة ونص هذا الميثاق على إنشاء منظمة جديدة باسم : منظمة التجارة الدولية ، كما شكلت لجنة مؤقتة من جميع الدول المتوقعة على الميثاق للتمهيد لعقد اجتماع يتم فيم الاتفاق على التفصيلات الخاصة بمنظمة التجارة الدولية المقترحة ، عقدت هذه اللجنة اجتماعين في عام ١٩٤٨ ثم تأجيل الاجتماع الثالث إلى أجل غير مسمى ولم ينعقد إلى الأن . وكان السبب الرئيسى لتعثر ميلاد هذه المنظمة ما أعلنته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من أنها لن تعرض مشروع الميثاق على الكونجرس الأمريكى وذلك لاعتراض اتحادات المنتجين في الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة تخفيض التعريفة الجمركية وسياسة التوسع في الاستيراد .

في الوقت الذى رفضت فيه الولايات المتحدة الأمريكية منظمة التجارة الدولية التى أقترحها ميثاق هافانا فإنها دعت بعض الدول للتفاوض حول تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيف القيود الكمية على الواردات وذلك بهدف توسيع التجارة الدولية ، والعجيب في هذا الأمر أنه في الوقت الذى كانت تجرى فيه المفاوضات بشأن منظمة التجارة الدولية فإن الدول التى دعتها الولايات الأمريكية ، أجتمعت في جنيف عام ١٩٤٧ م ، والملاحظ على هذه الاجتماعات أنها جرت

بشكل غير طبيعى في بدايتها ، لأن التفاوض كان يتم بين كل دولتين على انفراد وحول سلعة معينة ، ثم جمعت هذه الاتقافات وعممت في اتفاق متعدد الأطراف هو الذى أطلق عليه أسم : الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة **General Agreement of Tariffs and Trade** وهذه المنظمة هى التى عرفت بأسم **GATT** .

٢- الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (جات GATT) :

أ- النشأة .

في أكتوبر ١٩٤٧ وقع على اتفاقية الجات مندوبو ٢٣ دولة لتصبح الاتفاقية سارية المفعول ابتداء من يناير من يناير ١٩٤٨ م ، وهكذا وضعت الاتفاقية التى تبنتها الولايات المتحدة موضع التطبيق ، وكان وضع هذه الاتفاقية موضع التطبيق بمثابة إعلان بإهالة النسيان على منظمة التجارة الدولية التى اقترحها ميثاق هافانا بالرغم من أن هذا الميثاق قد تم وضعه بناء على إجراءات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره إحدى الهيئات الست الرئيسية التى تتكون منها الأمم المتحدة .

ب- العضوية .

تطورت عضوية الجات تطوراً متتابعاً ومستمراً ، في ١٩٥٦ م ، وصل عدد الدول الموقعة على اتفاقية الجات ٣٥ دولة ، وأرتفع في ١٩٦٣م إلى ٦٢ دولة ، وفى ١٩٦٥ أصبحت الدول المنضمة إلى الاتفاقية ٦٥ دولة ، وإذا أخذنا في الاعتبار الدول التى قبلت بارتباطات خاصة مع اتفاقية الجات فإن هذا يجعل عدد الدول المنضمة إلى الجات أو المرتبطة بها ٧٨ دولة ، وفى ١٩٩١ وصل عدد الدول الأعضاء ٩٦ دولة ، هذا بالإضافة إلى ٣١ دولة طلبت الانضمام .

ج- أهداف الجات .

المجال الذى تعمل فيه الجات هو التجارة الدولية ، ولذلك فإن أهدافها توجد في هذا المجال . الهدف الرئيسى للجات هو تكوين نظام تجارة دولية حرة . وهذا الهدف يفسر السبب الذى من أجله أحتضنت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها

زعيمة الكتلة الرأسمالية هذه الاتفاقية وتابعتها بالتطوير والدعم المستمرين ، وهذا السبب نفسه هو الذى يفسر تزعم الولايات المتحدة الأمريكية لتطوير اتفاقية الجات إلى منظمة التجارة العالمية . لأجل أن تحقق الجات أهدافها في تكوين نظام تجارة دولية حرة فإنها تبنت السياسات التجارية التالية :

- إتباع مبدأ عدم التمييز في المعاملة بين دولة وأخرى في التجارة الدولية من الدول المنضمة للاتفاقية ، ويخضع التعامل بين هذه المجموعة من الدول لقاعدة معاملة الدولة الأولى بالرعاية .
- العمل على منع القيود الكمية في التبادل التجارى بين الدول الأعضاء في الاتفاقية وهذه السياسة يتم تحقيقها إلى أقصى قدر ممكن .
- تعمل على حل الخلافات حول التجارة الدولية بين الدول الأعضاء عن طريق التشاور
- العمل على رفع مستوى معيشة الدول المتعاقدة والسعى نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل بها .
- الارتفاع بمستويات الدخل القومى الحقيقى وتنشيط الطلب الفعال بالأطراف المتعاقدة
- تشجيع الحركات الدولية لرءوس الأموال وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية .
- سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية .
- ضمان زيادة حجم التجارة الدولية ، وإزالة القيود المحلية من خلال تحقيق القيود

الكمية والجمركية .

- انتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة السلعية الدولية .

د- مبادئ منظمة الجات :

أستطاعت المنظمة أن تتخذ لنفسها مجموعة من المبادئ في إطار تحقيق أهدافها السابقة وحرصاً منها على تشكيل نظام تجارى عالمى متعدد الأطراف ومنها ما يلى :

أولاً : مبدأ التخفيضات الجمركية المتبادلة

ويتعلق هذا المبدأ بتمتع دول الأعضاء بالتخفيضات الجمركية المتبادلة والتى تأخذ أحدى الأشكال الأتية :

أ- التخفيضات الجمركية المباشرة والتى تتم من خلال المفاوضات بين الدول الأطراف .

ب- التخفيضات الجمركية من خلال النص على ذلك في الإتفاقيات التجارية في ضوء تطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية .

وبناء على ذلك فإن مبدأ التخفيضات الجمركية المتبادلة إما أن يكون في شكل تخفيض جمركى عام وذلك من خلال الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية بمقدار الثلث كما حدث في جولة طوكيو خلال الفترة من ١٩٧٣ -١٩٧٤ . وقد يكون التخفيض الجمركى بنداً مقابل بند أو سلعة مقابل سلعة وتمثل هذه الصيغة الشكل المألوف الذى تم انتهاجه أثناء مفاوضات جنيف عام ١٩٤٧ وكذلك مفاوضات أنسى عام ١٩٤٩ .

ثانياً : مبدأ الدولة الأكثر رعاية :

ويشير هذا المبدأ إلى تحقيق الهدف النهائى للمنظمة والمتمثل في أقامة نظام تجارى عالمى جديد متعدد الأطراف حيث تقضى المادة الأولى من الاتفاقية بضرورة منح كل طرف متعاقد على الفور وبدون قيود أو شروط جميع الحقوق والمزايا والإعفاءات التى تمنحها الأطراف الأخرى لأى بلد أخر . وفى هذا الأطار يمكن أن نقول أن هذا الشرط لا بد وأن يشوبه عدد من الاستثناءات التى تنبنى على مبررات وأسانيد أقتصادية وهنا لابد من التمييز بين ما يلى من الحالات .

أ- الترتيبات الحمائية المؤسسة على مبررات الصناعة في الدول النامية .

ب- ترتيبات التبادل التجارى بين الدول التى تسير في طريق النمو بغض النظر عن الإنتماء الجغرافى لها .

ج- العلاقات التجارية التفضيلية التى تربط الدول الصناعية المتقدمة بالدول التى تسير في طريق النمو والتى كانت تشكل قديماً مستعمرات للدول المتقدمة .

د- الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة الخارجية بين مجموعة الدول التى تنتمى جغرافياً إلى إقليم أقتصادى معين وذلك بهدف تحرير التجارة الخارجية الإقليمية كبداية لتحرير التجارة الدولية .

ثالثاً : مبدأ الشفافية :

حيث أن هذا المبدأ يرى ضرورة العمل على أقرار قاعدة أساسية تكمن في تفضيل الرسوم الجمركية الصريحة دون الحوافز غير الجمركية ، وفى حالة اقتضاء الأمر

يمكن اللجوء إلى فرض قيود تجارية حمائية . ويعتبر هذا المبدأ مثل غيره من المبادئ الأخرى التى تستدعى وجوب أستثناءات في أطار المنظمة تلجأ وفقاً لها الدولة المتعاقدة لفرض قيود كمية في الحالات الأتية :

١- توفير الحماية للصناعات الناشئة في الدولة المعنية .

٢- مواجهة الخلل في ميزان مدفوعات الدول النامية الأطراف في الاتفاقية .

٣- النهوض بخطط التنمية الأقتصادية في الدول المتعاقدة .

٤- ضرورة السماح بوضع حصص للواردات من السلع والمنتجات الزراعية .

رابعاً : مبدأ المفاوضات التجارية :

ويعتبر هذا المبدأ الفيصل في ضرورة الالتجاء إلى المفاوضات التجارية من أجل دعم وتفعيل النظام التجارى العالمى متعدد الأطراف وبناء على ذلك تعتبر المفاوضات حجر الأساس في الاتفاقية المعنية نظراً لأهمية النص على الطبيعة غير الإلزامية لتنفيذ أحكام الاتفاقية على الرغم من أحكام هذه الاتفاقية تعتبر ملزمة لكافة الأطراف المتعاقدة .

لذا كان من الضرورى إيجاد الإطار المناسب للتفاوض حتى يتمكن أطراف التعاقد من الاتفاق حول الألية التى يتم من خلالها تنفيذ أحكام الاتفاقية في حالة وجود خلاف أو نزاع تجارى بين دولتين أو أكثر من الأطراف المتعاقدة بأعتبار أن هذه المنظمة تعتبر الوسيلة الملائمة لتسوية المنازعات التجارية الدولية .

خامساً : مبدأ المعاملة التفضيلية في العلاقات التجارية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ويتضمن هذا المبدأ أن يتكفل النظام التجارى الدولى بتقديم معاملة تفضيلية للدول الأخذة في النمو من أجل النهوض بمستويات وبرامج التنمية الأقتصادية بها . حيث تقضى هذه المعاملة التفضيلية بفتح أسواق الدول الصناعية المتقدمة أمام منتجات الدول النامية بهدف زيادة مواردها من النقد الأجنبى اللأزم لتمويل مشروعات وبرامج التنمية الأقتصادية بها .

٣- مراحل المفاوضات التجارية في نطاق الجات (جولات الجات) .

لا شك أن اتفاقية الجات أنشأت منظمة هذا من حيث الواقع الفعلى ، وكانت هذه المنظمة بديلاً عن منظمة أخرى رعتها الأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

هل يمكن القول بناء على هذا بأن اتفاقية الجات بالمنظمة التى أوجدتها كانت المنظمة غير الطبيعية في مقابل أن منظمة التجارة الدولية التى أقترحها ميثاق هافانا والذى أوجده المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة كادت المنظمة الطبيعية ، ولكن هذه المنظمة الطبيعية أهيل عليها النسيان . هذا الأمر يمثل أحد غرائب العلاقات الاقتصادية الدولية .

منظمة الجات التى ولدت خارج الأمم المتحدة تابعتها بالعناية والرعاية الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها زعيمة العالم الرأسمالى ، وتمثلت هذه الرعاية في عقد جولات عرفت باسم جولات الجات ، وقد ترتب على هذه الجولات مولد منظمة التجارة العالمية ١٩٩٤ التى أصبحت مرتبطة بالأمم المتحدة ، يعنى ذلك أن الجات التى كانت بديلاً عن منظمة التجارة الدولية التى كانت تابعة للأمم المتحدة قد تطورت إلى منظمة التجارة العالمية التى تبنتها الأمم المتحدة . أما جولات الجات فهى :

- جولة جنيف ١٩٤٧ وشاركت فيها ٢٣ دولة .
- جولة أنسى / فرنسا ١٩٤٩ وشاركت فيها ١٣ دولة .
- جولة تركواى (أنجلترا) ١٩٥١ وشاركت فيها ٣٨ دولة .
- جولة جنيف ١٩٥٥– ١٩٥٦ وشاركت فيها ٢٦ دولة .
- جولة ديلون ١٩٦٠–١٩٦١ وشاركت فيها ٢٦ دولة .
- جولة كينيدى ١٩٦٤–١٩٦٧ وشاركت فيها ٢٦ دولة .
- جولة طوكيو ١٩٧٣ — ١٩٧٩ وشاركت فيها ١٠٢ دولة .
- جولة أورجواى ١٩٨٦–١٩٩٣ وشاركت فيها أكثر من ١٢٥ دولة .

وقد تقرر في جولة اورجواى أن تحل منظمة التجارة العالمية محل الجات ، ووقع على إنشاء هذه المنظمة مندوبو ١١٧ دولة ، كما تقرر أن يكون التوقيع على اتفاقية هذه المنظمة في المملكة المغربية في ١٥ أبريل ١٩٩٤ ، وفى هذا التاريخ وقع على الاتفاقية ممثلو ١٢٠ دولة . وقد ركزت جولات المفاوضات الخامسة الأولى على موضوع التخفيضات الجمركية أساساً . وأهتمت جولات المفاوضات التالية بعملية تفسير بعض

أحكام اتفاقية الجات ، حيث أسفرت دولة كينيدى (السادسة) عن التوصل إلى اتفاق حول موضوع مكافحة الإغراق من خلال تفسير وتوضيح أحكام المادة السادسة من الاتفاقية .

حيث أستهدفت الجولات التى سبقت جولة أورجواى جميعها ضرورة العمل على تخفيض الرسوم الجمركية فقط أما جولة كينيدى ٦٤-١٩٦٧ فقد أستهدفت مراجعة وتوضيح المواد الأصلية في اتفاقية الجات حيث تم التوصل في هذه الجولة لاتفاقية مكافحة الإغراق (مادة ٦) .

في حين تعتبر جولة طوكيو ٧٣-١٩٧٩ الجولة الأولى التى تشارك فيها مصر والتى أسفرت عن تخفيض الرسوم الجمركية إلى الثلث على مدى ثمانى سنوات بشأن السلع الصناعية والزراعية بين الدول الكبرى .

وتجدر الإشارة إلى أن متوسط الرسوم الجمركية في الدول الكبرى عام ١٩٤٨ مع دخول الاتفاقية حيز التنفيذ كان حوالى ٤٠٪ . كما أسفرت هذه الجولة عن التوصل إلى عدد من الاتفاقيات الجديدة لإرساء قواعد جديدة في التجارة الدولية وتفسير وتوضيح أحكام الاتفاقية في بعض الحالات وقد نتج عن هذه الجولة أصدار وثيقة (إعلان طوكيو) التى تضمنت قواعد ومجالات التفاوض في مجال تخفيض أو إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة العالمية .

كما نتج عنها مجموعة ترتيبات تشكل في مجموعها أطاراً متقدماً للتجارة الدولية اعتبارا من نوفمبر ١٩٧٩ أما الاتفاقيات الأخرى المنظمة للقواعد الجمركية والمساعدات والحواجز الفنية للتجارة . وكيفية الحصول على تراخيص الاستيراد ،

- اتفاقية التجارة في الخدمات .
- النفاذ للأسواق .
- تخفيض الدعم الحكومى للسلع الزراعية .

وتتميز هذه الجولة بأنها أكثر جولات الجات طموحاً حتى الأن كما هو واضح من الأهداف التى اختارتها وفى مقدمتها . تعزيز دور الجات – زيادة تحرير التجارة العالمية – التأكيد على أهمية استجابة الجات للبيئة الاقتصادية العالمية – البحث عن صيغة للتكامل بين السياسات التجارية وغيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى المؤثرة على قضايا النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .

كما تميزت هذه الجولة بإبراز مجالات جديدة للتفاوض مثل التجارة الدولية في الخدمات وأستثمار الملكية الفكرية . بجانب ذلك ألقاء الضوء على القطاعات التى كانت مهملة في نطاق قطاعات التجارة العالمية والتى كانت تحكمها نظم خاصة مثل تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة . بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الجولة أظهرت الروابط بين السياسات التجارية والسياسات الاقتصادية بأعتبارهما وحدة واحدة لا تتعارض .

الصعوبات التى واجهت مفاوضات جولة (أورجواى) .

بدون شك أن جولة أورجواى واجهت العديد من المعوقات بالمقارنة بالجولات الأخرى وهو الأمر الذى أدى إلى طول فترة المفاوضات لأكثر من سبع سنوات نتيجة للخلاف الأمريكي والأوروبي والتهديدات بإثارة حرب تجارية بين الطرفين .

ويمثل تأخر هذه المفاوضات بمثابة تطورات جديدة في نطاق الاتفاقية بسبب تعارض المصالح القومية للدول وزيادة الأهتمام بالتجارة الإقليمية والاقتصاديات القومية بجانب التقلبات الاقتصادية في الدول الكبرى المهيمنة على التجارة الدولية . هذا بجانب تفكك الأتحاد السوفيتى السابق وتوجه العديد من الدول إلى إتباع سياسات اقتصادية تعتمد على قوى السوق وتشجيع القطاع الخاص وزيادة الاندماج في الأسواق العالمية .

وربما ترجع جذور الخلاف الامريكى الاوربى إلى عام ١٩٦٢ والخاص بالتجارة الدولية حينما أعلن الكونجرس الامريكى الموافقة على المشروع المقترح من الرئيس الامريكى الراحل (جون كيندى) والذى يرى منح تخفيضات متبادلة تصل إلى ٥٠٪ على السلع التى تعتبر أمريكا ودول السوق الأوربية المشتركة متخصصة فيها بجانب إجراء مفاوضات على مجموعات من السلع بهدف تخفيض التعريفة الجمركية عليها دون استثناءات وكذلك الإتجاة إلى خفض التعريفة الجمركية تدريجياً .

وفى ظل هذه التطورات زادت الصادرات الأمريكية إلى أوربا وبخاصة في المنتجات الزراعية (مثل فول الصويا وعباد الشمس) الأمر الذى أدى إلى قيام الدول الأوربية بصرف إعانات كبيرة لمنتجى هذه الحبوب مما أدى إلى انخفاض أسعارها وزيادة حجم الفائض منها والبحث عن أسواق جديدة لتصريف هذه المنتجات .

وقد أثارت هذه السياسة الأوربية تضرر المنتجين الأمريكيين في ظل عجز الحكومة الأمريكية عن دفع تعويضات تلائم الضرر من سياسة الدعم الأوربية وزيادة حدة المنافسة الأوربية ، وهو الأمر الذى أدى إلى مطالبة أمريكا دول الاتحاد الأوربي

بدفع تعويضات مناسبة من جراء هذه السياسة وخفض الإعانات والدعم المقدم للمزارع الاوربى وهو الأمر الذى رفضته الحكومة الأوربية . ومع تزايد حدة النزاع التجارى بين الطرفين هدد كلاهما باتخاذ إجراءات وعقوبات تجارية تجاه الطرف الأخر . وبعد مفاوضات دامت قرابة سبع سنوات في إطار جولة (أورجواى) للمفاوضات التجارية تم توقيع الميثاق الختامى لهذه الدورة بواسطة وزراء التجارة في مراكش بالمغرب في ١٥ أبريل ١٩٩٤ والذى أشتمل على حوالى ٢٨ اتفاقية فرعية وذلك بحضور ممثلى مائة وعشرون دولة من بينها ثمانى دول عربية بالإضافة إلى أربعة مؤسسات دولية وأصبح هذا التوقيع يعرف " بإعلان مراكش " .

كما تم الاتفاق على قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) ليعهد إليها بإدارة شئون التجارة العالمية والتى أتخذت مقراً لها في جنيف وبدأت نشاطها في أول يناير ١٩٩٥ .

ثانياً : منظمة التجارة العالمية ١٩٩٥

أولاً : مفهوم ووظائف المنظمة .

١- مفهوم المنظمة :

هى منظمة ذات شخصية قانونية مستقلة تلعب دوراً هاماً وفاعلاً في النظام التجارى الدولى وتمثل الضلع الثالث لأتفاقية بريتون وودز والتى تمخض عنها إنشاء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للأنشاء والتعمير. كما أنها تعتبر معاهدة تأسيسية تلزم كل دولة عضواً بها بمجموعة من قواعد العمل في مجال التجارة الدولية والأستثمار والملكية الفكرية وتمتد لتشمل السياسات الداخلية والمؤثرة في التجارة الدولية .

٢- وظائف المنظمة:

تضمنت المادة الثالثة من اتفاقية إنشاء المنظمة تحديد أربع وظائف رئيسية للمنظمة هى:

١- الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التى اصفرت عنها جولة اروجواى وأى اتفاقات يتفق عليها مستقبلا .

٢- إن تعمل المنظمة كجهاز دائم للتفاوض بين الدول الأعضاء .

٣- تسويه الخلافات والمنازعات التى قد تنشأ بين الدول الأعضاء .

٤- مراجعه السياسات التجارية للدول الأعضاء فى المنظمة دوريا.

وفى هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أن منظمه التجارة العالمية هى منظمـه للحكومـات اى إنها ليست متاحة لرجال الأعمال ، ومن ثم فان طلب إجراءات فض المنازعات –من خلال المنظمة – قاصر على الحكومات ، وعليه فان المؤسسة ، التى تواجه أى إجراءت تقييدية أو معاملة غير منصفة من قبل مستورد فى دوله أخرى عليها أن تلجا لحكوماتها للإثارة المشكلة – إذا ما اقتنعت بها مع الدولة الأخرى فى إطار إجراءات تسوية المنازعات

٣- الهيكل التنظيمى للمنظمة: يضم الهيكل التنظيمى للمنظمه :

١- المؤتمر الوزارى

٢- المجلس العام

٣- المجالس النوعية الثلاثة المعاونة وهى مجلس التجارة فى السلع – ومجلس التجارة فى الخدمات – مجلس حقوق الملكية الفكرية)

٤- اللجان الفرعية

٥- الجهاز الادارى للمنظمة

٦- جهاز الرقابة على المنسوجات والملابس

٧- جهاز فض المنازعات التجارية

٨- جهاز مراجعه السياسات التجارية للدول الأعضاء .

٤- عضوية المنظمة:

ضمت منظمة التجارة العالمية فى عضويتها منذ اليوم الأول لقيامها ١١٧دولة وتتالى بعد ذلك انضمام الدول بعد إنهاء الإجراءات التشريعية اللازمة أو بعد التفاوض على الانضمام ليصبح عدد الدول الأعضاء فى المنظمة حاليا ١٤٤ دولة . والشروط التى وضعتها منظمة التجارة العالمية لانضمام الأعضاء الجدد هى :

١- أن يتم الانضمام عن طريق التفاوض

٢- أن توافق الدول على اتخاذ الخطوات اللازمة لتعديل تشريعاتها الوطنية لتتفق مع قواعد الاتفاقات متعددة الأطراف .

٣- أن تتعهد الدول بإجراء تخفيضات فى التعريفة الجمركية المطبقة لديها وتعديل أنظمتها لتسهيل دخول السلع والخدمات الأجنبية إلى أسواقها .

٤- أن تقبل الدول الالتزام بما تضمنته اتفاقيه التجارة فى الخدمات والتقدم بتعهداتها المحددة فى إطار الاتفاقية وكذلك الالتزام بأحكام اتفاقيه الجوانب التجارية لحقوق الفكرية .

٥- أسلوب اتخاذ القرارات فى لجان ومجالس المنظمة :

استمرت منظمة التجارة العالمية على نفس نهج الجات فى اتخاذ القرارات عن طريق توافق الآراء Consensus من خلال السعى للحصول على إجماع كافة الأعضاء وفى حالة تعذر اتخاذ قرار بالإجماع يتم اللجوء للتصويت ويتم اتخاذ القرار بالأغلبية

البسيطة ويكون لكل بلد صوت واحد وهناك قواعد خاصة بحالات محددة يلزم لها التصويت بأغلبية خاصة

ثانياً : الاتفاقيات التى أسفرت عنها جولة اورجواى

شملت نتائج الدورة إبرام العديد من الاتفاقيات فبجانب اتفاق مراكش المنشأ لمنظمة التجارة العالمية تم إبرام العديد من الاتفاقيات متعددة الأطراف **Multileteral Agreements** اى الاتفاقيات التى تلتزم بها جميع الدول الاعضاء وهى :

أ- فى مجال تجارة السلع :

١- الاتفاق العام للتعرفات الجمركية والتجارة لعام١٩٩٤

وقد نص الاتفاق على أن أحكامه تشمل : نصوص اتفاقية جات ١٩٩٤ وأحكام عدد من الأدوات القانونية التى دخلت حيز النفاذ بموجب اتفاقيه جات ١٩٤٧ قبل تاريخ نفاذ اتفاق المنظمة ، بإضافة إلى عدد من وثائق التفاهم المتعلقة بتفسير عدد من مواد الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (جات١٩٤٧) والتى الحقت بالاتفاق

٢- اتفاق بشأن الزراعة.

٣- اتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتيه SPS

٤- اتفاق بشان المنسوجات والملابس

٥- اتفاق بشان القيود الفنية على التجارة TBT

٦- اتفاق بشان اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة TRIMS

٧- الاتفاق بشان تطبيق المادة السادسة من جات ١٩٩٤(مكافحة الإغراق)

٨- اتفاق بشان تطبيق المادة السابعة من اتفاقية جات ١٩٩٤ (التقييم الجمركى)

٩- اتفاق بشان الفحص قبل الشحن

١٠- اتفاق بشان قواعد المنشأ

١١- اتفاق بشان إجراءات تراخيص الاستيراد

١٢- اتفاق بشان الدعم والرسوم التعويضة

١٣- اتفاق بشان الوقاية

ب- فى مجال تجارة الخدمات : الاتفاق العام لتجارة الخدمات GATS

ج- فى مجال حقوق الملكية الفكرية .

اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية Tribs

د - الاتفاق بشان القواعد والاجراءت التى تحكم تسويه المنازعات

هـ - أليات مراجعة السياسات التجارية

والى جانب الاتفاقيات متعددة الأطراف مشار إليها تم إدراج ربع اتفاقيات أخرى lateral agreements اى لا تلتزم بها سوى الدول الموقعة عليها وهذه الاتفاقيات هى :اتفاق بشان التجارة فى الطائرات المدنية ،اتفاق بشان المشتريات الحكومية ،اتفاق دولى بشأن منتجات الألبان ،اتفاق دولى بشان لحوم الأبقار ،وقد تم إنهاء العمل بالاتفاقيتين الأ خم ١٩٩٧ كما ان مصر لم توقع على اتفاق المشتريات الحكومية .

وقد تبع توقيع اتفاقات مراكش توقيع العديد من الاتفاقات التكميلية حيث تم توقيع اتفاقيه الخدمات المالية فى ٢٨ يوليو ١٩٩٥ واستكملت فى ١٢ ديسمبر ١٩٩٧ بين ٧٠ دوله وتم توقيع اتفاق خاص بخدمات الاتصالات الاساسيه بين بعض دول المنظمة في

فبراير ١٩٩٧ حيث وقع عليه ٦٩ دوله وفى ٢٦ مارس ١٩٩٧ وقعت ٤٠ دوله على اتفاقيه لخفض الجمارك على منتجات تكنولوجيا المعلومات ٠

ثالثاً : مبادئ النظام التجارى العالمى الجديد التى تحكم التجارة الدولية

تهدف منظمه التجارة العالمية إلى وضع شروط جماعية عادلة ومتساوية للمنافسة من خلال تشجيع الدول على تخفيض التعريفات الجمركية وإزالة العوائق التى تواجه التجارة وتحد منها ومجتمعات رجال الأعمال مطالبة بالتعرف على قواعد التجارة فى إطار اتفاقيات المنظمة وهى بطبيعتها طويلة ومعقدة للعمل على الاستفادة القصوى مما توفره من حقوق والالتزام بما تتطلبه من واجبات خاصة.

حيث ان التجارة لا تتم بين دول وبعضها بل بين رجال الأعمال من مصدرين ومستوردين وعليه فإن المسئولية تقع على عاتق المؤسسات التجارية للاستفادة من إجراءات تحرير التجارة ووضع السياسات المناسبة لتنمية صادراتها .

١-العدول عن استخدام القواعد الفردية الى استخدام القواعد متعددة الأطراف :

بحيث تشارك فى وضع هذه القواعد وتطبيقها مجموعة من الدول ولا تنفرد كل دولة بوضع القواعد الخاصة بها وذلك بهدف إقامة نظام تجارى عالمى حر .

٢-اقتصار الحماية على استخدام التعريفة الجمركية :

أقرت الاتفاقية إمكانيه استخدام التعريفة الجمركية دون سواها كأداة لتحقيق الحماية المطلوبة وبالتالى استبعدت الاتفاقية وسائل الحظر والتقييد عن طريق الحصص الكميه والتراخيص والقيود الادارية الاخرى والملابس كما اتفق على قيام

الدول الاعضاء بخفض التعريفة الجمركية المطبقة على وارداتها تدريجيا مع ربط التعريفة التى يتم الاتفاق عليها بحيث لا يتم زيادتها مستقبلاً binding of tarffs، والعدول عن استخدام اسلوب الدعم والامتناع عن الاغراق وغيره من الممارسات التجارية غير المشروعة

٣-مبدأ عدم التمييز :

حيث تلتزم الدول الاعضاء بعدم التمييز بين الشركاء التجاريين وتمتعهم جميعاً بحقوق متساوية فيإطار تطبيق شرط الدولة الاولى بالرعاية (most-favoured –nation MFN) وتستثنى من هذه القاعدة نظم الافضليات التجارية وترتيبات التجارة الاقليمية .

٤-قاعدة المعاملة الوطنية

حيث تلتزم الدول الاعضاء بمعاملة المنتجات الاجنبيه نفس المعاملة التى تمنحها للمنتجات الوطنيه او ما يعرف باسم NATIONAL TREATMENT RULE وذلك فيما يتعلق بالضرائب المحلية وغيرها.

٥-المعاملة التفضيلية للدول النامية والاقل نموا .

حيث تضمنت الاتفاقيات اقرار مبدأ حق الدول النامية والاقل نموا فى معاملة خاصة واكثر تميزاً سواء من ناحية مستويات التعريفة الجمركية التى تطبقها او درجة التزامها بالقواعد وبتوقيتات تنفيذها لاتاحة درجة اعلى من المرونة لهذه

الدول، وفترات انتقالية تقوم خلالها بتوفيق اوضاعها ، فضلاً عن التزام الدول المتقدمة بإتاحة المساعدات والمعونات الفنية .

وفى اطار المبادئ السابقه تضمنت منظمة التجارة العالمية فى اتفاقياتها المختلفة قواعد تطبق عند الحدود على البضائع المستوردة والمصدرة تشمل اجراءات تراخيص الاستيراد وتحديد قيمة البضائع المستوردة للاغراض الجمركية ومطابقة معايير السلامة والصحة والجودة ومواجهة الممارسات التجارية المجحفة مثل اللجوء لاستخدام الدعم غير المسموح به او الإغراق او الغش فيما يتعلق بمنشأ السلعه وغير ذلك من ممارسات غير تنافسيه .

وفيما يلى عرض لقواعد اتفاقيات المنظمة المتضمنة المعاملة التفضيلية الخاصه بكل من السلع الزراعية والسلع الصناعية والخدمات وحقوق الملكيه الفكريه والتى سيواجهها المصدرون عند تعاملهم مع المستوردين فى اى دوله من الدول اعضاء المنظمه فضلا عن قواعد فض المنازعات التى تطبقها المنظمة • وفيما يلى أستعراض أهم القواعد الخاصة بتجارة السلع الزراعية والصناعية .

اولاً- القواعد الخاصة بتجاره السلع الزراعيه

١- التحرير التدريجى للتجاره فى السلع الزراعيه

شمل اتفاق الزراعه الذى تم التوصل اليه فى إطار مفاوضات اورجواى برنامجاً للاصلاح التدريجى فى تجاره السلع الزراعيه بهدف ايجاد نظام تجارى ولهذه السلع متوازن وعادل ويطبق اقتصاديات السوق وتتلخص هذه القواعد فى :

● قيام الدول بالتخلص من القيود غير التعريفيه مثل القيود الكميه والتراخيص والرسوم المتغيره وحساب القيمه المعادله لهذه القيود ووضعها فى شكل تعريفة اضافيه تضاف الى التعريفة الجمركية المطبقة او ما يعرف باسم **TARRIFFICATION** مع ربط هذه التعريفة الجديده للحيلولة دون اى زيادات مستقبلية فيها

● تضمن الاتفاق ايضا خفض معدلات التعريفة الجمركية تدريجاً بنسبة ٣٦٪ للدول المتقدمة والدول التى تمر بمرحلة التحول على ٦ سنوات و٢٤٪ للدول النامية على عشر سنوات وتم اعفاء الدول الاقل نموا من خفض معدلات تعريفاتها الجمركيه .

● قواعد تقديم الدعم للمنتجات الزراعية

حدد الاتفاق الدعم المسموح بتقديمه للسلع الزراعية الاخضر والاصفر والاول يسمح باستخدام ولا تنطبق علية تعهدات الخفض اما الثانى فيشمل الدعم الذى تنطبق علية تعهدات الخفض .

ويضم الدعم الاخضر **GREEN SUBSIDIES** كل انواع الدعم التى ليس لها اثار من شأنها تشويه التجارة او الانتاج او ذات الاثر المحدود جداً والتى لا تؤدى الى دعم اسعار المنتجين ومثال ذلك الدعم المقدم من الحكومات لتحسين الانتاجية وكفاءة الانتاج الزراعى ودعم المزارعين بشكل غير مباشر مثل نفقات البحوث الزراعيه ومكافحة الافات والحشرات وخدمات السوق والترويج ومساهمات الحكومه فى التأمين على الدخل والمدفوعات المقدمه للمصابين بالكوارث الطبيعيةاو لاعراض الهيكلة مثل برامج تقاعد المنتجين فى المجال الزراعى والحيوانى والمدفوعات الخاصه ببرامج البيئه والمساعدات المقدمة للبرامج الاقليمية .

اما ا لدعم الاصفر AMBERSUBSIDIES فيشمل برامج الدعم المحلى DOMESTICSUPPORT ويحدد الاتفاق سقفاً للدعم الاجمالى المحلى الذى تقدمه الحكومات للمنتجين المحليين يتم حسابه وفقاً لما يعرف بمقياس الدعم الكلى AGGREGATEMEASUREMENT OF SUPPRET ويتم تخفيض نسبه الدعم للدول المتقدمة بنسبه ٢٠٪ على ٦ سنوات وبالنسبه للدول النامية بنسبه١٣,٣٣٪ على عشر سنوات ٠

ترشيد استخدام العوائق الفنية على تجارة السلع الزراعية :

تضمنت الاتفاقية الخاصة بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية وضع قواعد دولية لتنظيم الشروط التى تطبقها الدول المستوردة بغرض حماية صحة الانسان وسلامة النبات والحيوان وبحيث ترتكز هذه الشروط على قواعد علمية وألا يتم فرض هذه الشروط بهدف وضع عوائق امام التجارة الدولية وان تكون هذه الشروط معلنة .

ثانياً : القواعد المنظمة لتجارة السلع الصناعية

١- قواعد تحرير التجارة فى المنتجات الصناعية :

أقرت الاتفاقية مبدأ استخدام التعريفة الجمركية دون سواها كأداة لتحقيق الحماية المطلوبة وبالتالى استبعدت الاتفاقية وسائل الحظر والتقييد عن طريق الحصص الكمية والتراخيص والقيود الادارية الاخرى إلا فى حالات محددة خاصة فى مجال تجارة منتجات الغزل والمنسوجات والملابس كما اتفق على قيام الدول الاعضاء بخفض التعريفة الجمركية المطبقة على وارداتها تدريجيا مع ربط التعريفة التى يتم الاتفاق

عليها بحيث لايتم زيادتها مستقبلا BINDING OF TARIFFS والعدول عن استخدام اسلوب الدعم والامتناع عن الاغراق وغيره من الممارسات التجارية الضارة.

وقد وافقت الدول المتقدمة في جوله أورجواى على تخفيض تعريفتها الجمركية على السلع الصناعية بنسبة إجمالية قدرها ٤٠٪في حين وافقت الدول النامية والدول التى تمر بمرحلة التحول على خفض تعريفتها الجمركية بتسبة ٣٪ كما أتفق على إجراء هذا الخفض فى لتعريفة على خمس مراحل سنوية متساوية للوصول الى النسبة النهائية المتفق عليها فى ٢٠٠٠/١/١.

٢- الاستثناءات من تحرر التجارة فى المنتجات الصناعية :

أ- المعاملة الخاصة ببنود المنسوجات والملابس:

وقد تم استثناء بنود الغزل والمنسوجات والملابس من القواعد السابقة بشكل مؤقت حيث تضمن اتفاق المنسوجات والملابس (ATC) وضع قواعد استثنائية للتجارة فى هذه البنود تسمح باستمرار الكثير من القيود غير التعريفية حيث نص الاتفاق على ان الهدف النهائى هو تجارة المنسوجات والملابس فى اتفاقية الجات عن طريق مطالبة الدول الاعضاء التى تفرض قيودا على هذه التجارة برفعها تدريجا على مدى ١٠ سنوات تنتهى فى اول يناير ٢٠٠٥ .

وقد الحق باتفاق المنسوجات والملابس قائمة بجميع المنتجات التى سيتم دمجها سواء كانت خاضعة للقيود ام لا وتم تحديد أربع مراحل لاتمام الدمج بحيث يتم فى كل مرحلة دمج نسبة معينة كحد أدنى من حجم واردات الدول فى عام ١٩٩٠.

وإضافة الى عملية الدمج فقد اتفق على توسيع معدلات النمو السنوى لتفق عليها والخاصة بالقيود المطبقة بالفعل على واردات المنسوجات والملابس (الحصص وغيرها) بنسب معينة وقد نص اتفاق المنسوجات والملابس على ان ينتهى العمل بهذا الاتفاق وما تضمنه من قواعد استثنائية بشكل نهائى بعد عشر سنوات من بدأ العمل به أى اعتباراً من (٢٠٠٥/١/١) وان يتم فى هذا التاريخ إخضاع منتجات قطاع المنسوجات والملابس بالكامل للقواعد العامة للتجارة فى السلع وفقاً لأحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

ب- قواعد استخدام حوافز التصدير :

حيث تجيز قواعد الجات للدول تقديم عدد من الحوافز للتصدير تشمل إعفاء المنتج المصدر من الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة المفروضة على المدخلات INPUTS المستخدمة فى التصنيع وكذلك الضرائب غير المباشرة المفروضة على المنتج المصدر أو المفروض على انتاج وتوزيع المنتج المصدر حتى ولو كانت هذه الضرائب الغير مباشرة مفروضة على نفس المنتج الموجه الى اغراض الاستهلاك المحلى .

ولا تسمح القواعد بإعفاء المنتج المصدر من الضرائب المباشرة التى يدفعها المنتجون على الدخل والأرباح حيث ان عبء الضرائب المباشرة لاينتقل إلى السلعة المنتجة مثل الضرائب غير المباشرة حيث يحمل الأولى المنتج من ارباحه .

ج-قواعد دعم المنتجات الوطنية :

تناول اتفاق الدعم والاجراءات التعويضية موضوع دعم المنتجات الصناعية ويفيد الاتفاق في حق الحكومات فى استخدام الدعم بما لايؤثر بشكل جوهرى على التجارة .

وتحظر الاتفاقية على الدول المتقدمة تقديم اى دعم للصادرات فى حين منحت الدول النامية فترة ثمانية سنوات لتعديل أوضاعها وإلغاء الدعم المقدم للتصدير مع الالتزام بعدم زيادة مستوى الدعم المقدم للتصدي عما كان علية قبل سريان الاتفاقيات ويسمح للدول الأقل نمواً والدول النامية التى يقل معدل دخل الفرد السنوى فيها عن ١٠٠٠ دولار أمريكى بتقديم دعم للصادرات ومن أشكال الدعم المحظور بالنسبة للصادرات (الدعم الأحمر) .

* الدعم المباشر القائم على اساس الأداء التصديرى.
* قواعد احتجاز العملات والمتضمنة مكافأة للصادرات
* توفير مدخلات مدعومة تستخدم لانتاج سلع تصديرية
* الاعفاء من الضرائب المباشرة مثل ضرائب الأرباح على الصادرات.
* أو استرداد رسوم الاستيراد (كالرسوم الجمركية والرسوم الأخرى) التى تزيد عن تلك المفروضة على المدخلات المستخدمة لانتاج السلع التصديرية
* برامج ضمان التصدير بأقساط غير كافية لتغطية تكاليف البرامج على المدى الطويل
* الدعم المنوح مقابل استخدام السلع دون السلع المستوردة .

وهناك انواع اخرى من الدعم مسموح للحكومات تقديمها وهذه تنقسم الى نوعين : الدعم الذى يبرر التقاضى **actionable** (الدعم الاصفر) والدعم الذى لا يبرر التقاضى **non- actionable** (الدعم الاخضر)

ومن امثله الدعم الذى يبرر التقاضى كافه انواع الدعم المخصص او الموجه مثل ذلك المقصور على شركه اوحده او مجموعه من الشركات او الموجه الى قطاع صناعى

محدد او مجموعه من الصناعات او الموجه الى منطقه جغرافيه معينـه ضـمن اختصـاص السلطه المانحه وذلك اذا كان هذا الدعم المخصص له اثـار سـلبيه علـى مصـالح الاعضـاء الاخرين سواء تمثل ذلك فى اجحاف خطير اوالحاق الضرر بالصناعه المحليه فى البلد المستورد اما النوع الثانى من الدعم المسموح به والذى لا يبرر التقاضى فهو جميع انواع الدعم الغير مخصـص ، ومنـه الـدعم المقـدم مـن الحكومـات الى المشـاريع الصـغيره او المتوسطه والمجدده على اساس حجمها او عدد الموظفين فيها .

ويضاف الى ذلك انواع الدعم المخصص والتى تتفق مـع القواعـد المحـدده فـى اتفاق الدعم والاجراءات التعويضيه ومنها : الدعم المقدم لانشـطه البحـوث التـى تقـوم بها الشركات بشروط معينه والدعم لمرافق الانتاج لتحقيق تكيفها مع المتطلبات البيئيه المتسجده والدعم الذى يقدم للمساعده على تطوير الصناعات فى المناطق المحرومه بشرط عدم تقديم هذه المساعدات الى شركات او صناعات محـدده فـى تلـك المنطقـه ولاشـك ان المصدرين مطالبون بالتعرف على كافه هذه القواعد عند تعاملهم مع سـوق معـين لدولـه عضـو فـى المنظمـه لتحقيـق اقصـى اسـتفاده ممـا تتيحـه هـذه الوقاعـد مـن تيسـيرات لمنتجاتهم.

ثالثًا – قواعد التجارة فى الخدمات

أصبحت تجارة الخدمات تشكل حاليا ٢٪ من التجارة الدوليـة وتعـد الاتفاقيـة العامـة للتجـارة فـى الخـدمات جـاتس **the general agreement on trade in serveices (GATS)** اول اتفاقيه متعـدده الاطـراف تتضـمن احكـام للتعامـل مـع التجارة الدولية فى الخدمات

ومن أهم انشطة الخدمات التى تخضع لقواعد الاتفاقية :

تسرى احكام الاتفاقية على اثنى عشر قطاعا خدميا هى: خدمات الاعمال التجارية والخدمات المهنية ،خدمات الاتصالات: خدمات التشييد والبناء ،خدمات التوزيع،الخدمات التعليمية ،الخدمات البيئية،الخدمات المالية (التامين والخدمات المصرفية واسواق المال)الخدمات الصحية ،خدمات السياحة والسفر ،الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية ،خدمات النقل ،الخدمات الاخرى الغير واردة تحت اى تقسيم سابق .

٢- اشكال تجارة الخدمات :

وهو ما يعرف باسلوب نقل الخدمة MODES OF SERVICETRANSACTIONS حيث تختلف تجارة الخدمات عن تجارة السلع التى تتم عن طريق الانتقال المادى للسلعة من بلد لأخر ،وتجارة الخدمات يمكن ان تحدث عن طريق اربعة وسائل :

١- انتقال الخدمه عبرالحدود CROSS –BORDER SUPPLY ومنها خدمات الاتصالات السلكيه والاسلكيه ، او تحويل الاموال عن طريق المصارف

٢- انتقال المستهلك الى البلد المصدر للخدمه CONSUMPTION ABROADمثلما هو الحال فى خدمات السياحه ٠

٣- اقامه وجود تجارى COMMERCIAL PRESENCE فى البلد الذى ستقدم فيه الخدمات مثل أفتتاح فروع جديدة او مكتب تمثيل فى البلد الذى ستقدم فيه الخدمه .

٤- الانتقال المؤقت للاشخاص الطبيعين الى بلد أخر لتقديم خدماتهم PRESENCE OF NATURAL PRESENCE مثل انتقال المحامين والمهندسين والمستشارين بشكل مؤقت الى دوله اخرى لتقديم خدماتهم .

٥- القواعد المنظمة لتجاره الخدمات

تهدف اتفاقيه الجاتس الى تعزيز النمو الاقتصادى لجميع الشركاء التجاريين من خلال تطوير تجاره الخدمات. وتطبق الاتفاقيه معظم قواعد الجات بعد اجراء التعديلات الضروريه عليها للاخذ فى الاعتبار بالخصائص المميزه لتجاره الخدمات واهمها شروط عدم التمييز والمعامله الوطنيه والشفافيه .

كما تضمنت الاتفاقيه بالاضافه الى الالتزامات العامه المشار اليها عددا من الالتزامات الشروطه الاخرى عرفت بالتعهدات المحدده SPECIFIC COMMITENTS ,IN:

- ان يتم تطبيق جميع اللوائح المحليه التى تؤثر على تجاره الخدمات بشكل معقول وموضوعى من خلال اصدرا التراخيص والاذون اللازمه للموردين الاجانب الذين يريدون تقديم الخدمات فى مده معقوله .

- عدم السماح بتطبق قيود على التحويلات والمدفوعات الدوليه الا للدول التى تعانى من خلل فى موازين مدفوعاتها

ومن أهم الاستثناءات في شأن تجارة الخدمات ما يلى :

واضافه الى الاستثناء الخاص بقيود المدفوعات المشار اليه فان هناك عددا اخر من الاستثناءات من الالتزام بتنفيذ التعهدات تسمح بها الاتفاقيه وهى الخاصه بترتيبات تحرير التجاره بين مجموعات محدوده من الدول فى اطار عمليات التكامل الاقتصادى وبشروط شمول عمليات التحرير قطاعات الخدمات الاساسيه وكذلك الاستثناء المتعلق باتفاقات تكامل سوق العمل بين بلدين عن طريق اعفاء مواطنى البلد الاخر من شرط الحصول على اذن العمل، فضلاً عن السماح للدول باتخاذ الاجراءات التى تعتبرها ضروريه لحمايه الاخلاق العامه وحياه الانسان والحيوان والنبات والمصالح الامنيه الاساسيه .

وفيما يتعلق بجداول تعهدات الدول :

فإنه بالأضافه الى ذلك سمحت الاتفاقيه للدول بوضع تعهداتها الخاصه بتحرير قطاعات خدماتها وادرجت الالتزامات فيما عرف بالجداول الوطنيه NATIONAL SCHEDULES والحقت بالاتفاق وتضمنت هذه الجداول مدى التزام كل دوله بتطبيق المبادئ الاساسيه لاتفاقيه الجاتس والقيود او الاستثناءات التى قد تخضع لها تعهدات الدولة ان وجدت وتنقسم هذه التعهدات الى :

قيود عامة تغطى جميع مجالات الخدمات (التعهدات الافقيه)

وقيود محدوده بقطاع او نشاط معين (التعهدات القطاعيه)

وتجدر الاشاره الى انه تم استكمال المفاوضات بعد انتهاء جوله اورجواى – بشأن انتقال الاشخاص الطبيعين فى اطار نشاط تجارى فى يوليو ١٩٩٥ وتحرير التجاره فى

الخدمات الاتصالات الاساسيه فى فبراير ١٩٩٧ وفى الخدمات الماليه فى ديسمبر ١٩٩٧ وتم تعليق المفاوضات لتحرير خدمات النقل البحرى والتى كان من المقرر إنهاؤها فى يونيو ١٩٩٦ لعدم التوصل الى اتفاق بين المتفاوضين بشانها ليتم معاودة التفاوض حولها فى اطار المفاوضات الشامله التى بدأت مع عام ٢٠٠٠ .

رابعاً : القواعد الخاصه بالجوانب المتصله بالتجاره فى حقوق الملكيه الفكريه. لم تقتصر جولة اورجواى على معالجه الامور المتعلقه بالسلع والخدمات بل امتدت ايضا لوضع القواعد الخاصه بالتعامل مع الجوانب المتصله بالتجاره فى حقوق الملكيه الفكريه.

والقواعد المتعلقه بحقوق الملكيه الفكريه قواعد قديمه بدأت مع ظهور الحاجه لحمايه هذه الحقوق ومع بداية التضارب بين القواعد الوطنيه التى تتبناها الدول المختلفه لتحقيق الحمايه بدأ السعى الى ابرام اتفاقيات دوليه لتنظيم حمايه هذه الحقوق .

وعلى ضوء انعكاس اثار قواعد حمايه هذه الحقوق على الاستغلال التجارى لها نشات الحاجه الى الاتفاق على قواعد متعلقه الجوانب المتصله بالتجارة فى حقوق الملكيه الفكريه وهى تلك القواعد التى تم بلورتها فى احد الاتفاقيات الصادره فى إطار جوله اورجواى باسم الاتفاق بشأن الجوانب المتصله بالتجارة فى حقوق المليكه الفكريه **(AGREEMENT ON TRADE – RELATED ASPECTS OF INTELLECTUAL PROPERTY RIGHTS TRIPS)**

وتعتبر حقوق الملكيه الفكريه INTELLECECTUAL PROPERTY RIGHT (IPRS) هى حق المؤلف والمفكر والمخترع والمبتكر فى منع الاخرين من استغلال اختراعاتهم وتصميمهم وافكارهم وما ابدعته عقولهم •

فالقيمه الحقيقيه لبعض السلع مثل الادويه والمنتجات عاليه التقنيه والكتب والاقلام وغيرها لا تتمثل فى المواد المصنوعه منها هذه المنتحات سواء كانت بلاستيك او معدن او ورق او خامات كيمائيه ، بل فيما تتضمنه السلعه من فكر واختراع وتصميم يحق لصاحبه تسجيله وتوفير الحمايه اللازمه له والتى تحول دون استغلال الأخرين له وبغير اذنه وموافقته . والسؤال المطروح هنا ؟ لماذا يحتاج استغلال حقوق الملكيه الفكريه للتنظيم .

من المسلم به حق المؤلف والمخترع والمصمم فى حمايه فكره واختراعه وتصميمه من استغلال الاخرين لافكارهم واختراعاتهم تجارياً لما فى ذلك من انتهاك لحق المؤلف هذا من ناحيه ومن ناحيه اخرى فان التقيد الشديد والمستمر لحقوق استغلال الاختراعات او فى المقابل التفريط فى حق الحمايه للاخرين .

وهو الأمر الذى يؤثر سلباً على نمو التجاره الدوليه ونمو حركه الاستثمارات الاجنبيه خاصه مع التقدم فى فنون النسخ والتقليد الامر الذى كان يسفر عن انتشار حالات التجاره فى السلع المقلده وما يعرف بتعبير القرصنه التجاريه PRIATED GOODS بالنسبه لحقوق المؤلف وما يترتب عليها من خسائر كبيره فى ايرادات المؤلفين والمؤسسات الصناعيه صاحبه الاختراع الاصلى .

وقد بدأت جهود حماية حقوق الملكيه الفكريه منذ اكثر من قرن ونشأت عدد من المنظمات لهذا الغرض اخرها المنظمه العاليمه للملكيه الفكريه

INTELLECTUAL (WIPO)PROPERTY ORGANIZATION) القائمه حاليا . وتم ابرام العديد من الاتفاقيات لتحديد الالتزامات الدوليه لحمايه حقوق اصحاب الملكيه الفكريه اشهرها اتفاقيه باريس ، معاهده بودابست ، اتفاقيه لاهاى ، اتفاق لوكارنو ، اتفاق مدريد ، اتفاق نيس ، اتفاق لشبونه / اتفاق برن ، اتفاقيه جنيف/ اتفاقيه بروكسل ، الاتفاقيه العاليه لحقوق المؤلف ، الاتحاد الدولى لحمايه اصناف النباتات الجديده (YPOV) وغيرها من الاتفاقيات .

ومع التفاوت الكبير فى قواعد الحمايه واسلوب تنفيذها بين الدول المختلفه ، وعلى ضوء الاهميه المتزايده لاثار حقوق الملكيه الفكريه علىالتجاره وعلى ضوء تزايد النزاعات حول استخدام هذه الحقوق واثار ذلك على العلاقات الاقتصاديه بين الدول ظهرت الحاجه الى وضع قواعد دوليه متفق عليها لحقوق الملكيه الفكريه .

انواع حقوق الملكيه الفكرية : تشمل حقوق المليكه الفكريه .

١-حقوق المؤلف والحقوق المرتبطه بها COPYRIGHT AND RELATEDRIGHTS وتشمل حقوق الابداع الادبى والعلمى والاعمال الفنيه

٢- براءه الاختراع PATWENTS وتمنح للمخترعين عن افكارهم الجديده القابله للاستغلال الصناعى

٣- العلامات التجاريه TRADE MARKS ويدخل فيها العلاقات الخاصة بالخدمات SERVECIOS MARKES .

٤- النماذج الصناعيه INDUSTRIAL DESIGNS وتشمل الابتكارات الجديده التى تتعلق بالمظهر الخارجى والجمالى للمنتج الصناعى

٥- مخططات تصاميم الدوائر المتكامله (LAYOUT DESIGNS TOPOGRAPHIES) OFINTEGRATED CIRCUITS

٦- المؤشرات الجغرافيه GEOGRAPHICAL INDICATORS والتى تدل على منشا السلع ٠

٧- المعلومات السريه YNDISCLOSED INFORMETION بما فيها من اسرار التجاره TRADESECRETS

اتفاق الجوانب المتصله بالتجاره في حقوق الملكيه الفكريه (تربس)

تجدر الاشاره الى ان مفاوضات جوله طوكيو ومن بعدها مفاوضات جوله اورجواى قد تولت صياغه قواعد لوضع التجاره فى السلع المقلده والقرصنه تحت السيطره بما فى ذلك تطوير معايير الحد الادنى من الحمايه لحقوق الملكيه الفكريه سواء فيما يتعلق بمدد الحمايه او تحديد الاتاوات ROYALTY اللازم سدادها مقابل استخدام التكنولوجيا المرخصه .

ولقد روعى فى صياغه احكام الاتفاق ان يستند الى احكام الاتفاقيات الدوليه القائمه المتعلقه بحقوق الملكيه الفكريه ومع السماح للدول – وفقا لهذه الاتفاقيات الدوليه باستخدام حمايه اعلى مما تتطلبه اتفاقيه التربس طالما هذه الاحكام لاتتعارض مع احكام.

وكبقيـه اتفاقيـات جولـه اورجـواى فـان اتفاقيـه التربـس تسـتند الى القاعـدتين الاساسيتين التى تطبق في كافه الاتفاقيات وهما : شرط الدوله الاولى بالرعايه بما يعنى عدم التميز بين مواطنى الـدول المختلفـه ، وشـرط المعاملـه الوطنيـه اى عـدم جواز منح الاجانب معامله تقـل عـن تلـك المنوحـه للمـواطنين وقـد جـاءت تلـك الاحكام فى القسم الاول من الاتفاق .

ولقد تناول القسم الثانى من الاتفاق كل حـق مـن حقـوق الملكيـه الفكريـه شـارحا شروط توفير الحمايه لها ، مع الاشاره الى الاتفاقيات الدوليه المتعلقه بحمايـه كـل حق من هذه الحقوق وحددت مواد هذا القسم عناصر الحمايه لكل نوع مـن الحقـوق ، والحقوق التى تخولها هذه الحمايه ، والحد الادنى لمدد الحمايـه ويغطـى اتفـاق التربس عدداً من الموضوعات الهامه هى :

١- اسلوب تطبيق مبادى النظام التجـارى متعـدد الاطـراف علـى حقـوق الملكيـه الفكريه .

٢- اسلوب تحقيق الحمايه لحقوق الملكيه الفكريه وكيفيه تطبيق الدول لاساليب تطبيق هذه الحمايه .

٣- اساليب فض المنازعات بخصوص حقوق الملكيه الفكريه وفقا لقواعد الجات .

٤- الاجراءات الواجب اتخاذها خلال الفتره الانتقاليه التى اتاحها الاتفاق .

وفيما يتعلق بأحكام نفاذ الاتفاقيه. تعتمد الاتفاقيه على الدول الاعضاء فى تنفيذ احكامها عن طريق سن التشريعات واقامه المؤسسات اللازمه لتنفيذ احكام الاتفاق .

ينص الاتفاق على تميكن مالكى حقوق الملكيه الفكريه من تصحيح الوضع بما فى ذلك تطبيق اجراءات وقتيه وفقا للقانون المدنى المطبق وتحويل المحاكم الوطنيه بان تامر باتخاذ اجرءات تحفظيه فوريه وفعاله للحفاظ على الادله المتعلقه بادعاء الاعتداء على حقوق الملكيه الفكريه ومنع حدوث التعدى بما فى ذلك منع دخول السلع المستوردة الى الاسواق التجاريه الواقعه فى نطاق اختصاصاتها وحق هذه المحاكم فىحاله ثبوت وقوع التعدى فى الحكم بالتعويض الكافى ولها ايضا الحكم باعدام شحنه السلع المتعديه .

كما تخول القواعد التى تضمنتها الاتفاقيه لمالكى حقوق الملكيه الفكريه مطالبه سلطات الجمارك فى اى دوله بعدم الافراج عن اى سلع يعتقدون انها مقلده بعلامات تجاريه او تتضمن انتهاكا لحقوق التاليف الخاص بها وتلتزم البلدان بوضع اجراءات بتعليق الافراج الجمركى لهذه المنتجات الى حين النظر فى النزاع فضلا عن حق الدوله فى محاكمه المعتدين والقراصنه بمقتضى القانون الجنائى ومعاقبتهم اما بالحبس او غرامات كافيه للردع .

أما فيما يخص أليات فض المنازعات . فتعتبر أليات فض المنازعات من اهم انجازات النظام التجارى متعدد الاطراف الجديد المتمثل فى قيام منظمه التجاره العالميه على ضوء ما استحدثه هذا النظام من وضع نظام واضح ومحدد وسريع

الاجراءت لفض المنازعات الناشئه بين الدول اعضاء المنظمه بصدد تطبيق اتفاقيات جوله اورجواى والذى بدونه لا يتحقق التنفيذ الكامل والسليم لقواعد هذه الاتفاقيات .

ومن اهم خصائص فض النزاعات المذكور انه نظام مبنى على قواعد RULEPECD SYSTEM ويتمتع بالشفافيه فى الإجراءات والتحديد الزمنى الواضح لكل مرحله من مراحل النظر فى النزاع بدء من مرحله المشاورات CONC ULTETIONS ثم تشكيل فريق التحكم PANEL وانتهاء بالعرض على جهاز الاستئناف APPELLATE PODY اذا اقتصى الامر وحتى اتمام الفصل فى النزاع.

ولقد تضمن التفاهم الخاص بتسويه المنازعات القواعد والاجراءات التى تحكم تسويه المنازعات وذلك فى ٢٧ مادة واربعه ملاحق شملت نطاق تطبيق القواعد واسلوب ادراه قواعد فض المنازعات بواسطه الجهاز المعنى وقواعد اجرءا المشاورات والمساعدات الحميده والتوفيق والوساطه وانشاء فرق التحكيم واختصاصاتها والطرق الأجرائيه واسلوب اعتماد تقاريرها والاجرءات التى تتبع فىحاله تعدد الشكوى وحقوق الاطراف الثلاثه فى الانضمام الى المنازعه واجرء الاستئناف واسلوب تطبيق توصيات فرق التحكيم وجهاز الاستئناف والاطار الزمنى لقرارات جهاز تسويه المنازعات واسلوب مراقبه تنفيذ التوصيات والقرارات وما قد يتضمن من تفويض او تعليق للتنازلات فضلا عن الاجراءات الخاصه بالدول الناميه والاقل نموا.

وفيما يلى تفصيلا لبعض اجراءت تسويه المنازعات :

١- حيث تعتبر المشاورات والتوفيق CONSULTATION من اهم مبادئ تسويه المنازعات مع عدم عرض اى نزاع على جهاز تسويه المنازعات الا بعد اخفاق تسويته من خلال المشاورات الثنائيه كما يجوز للطرفين ان يطلبا من مدير عام المنظمه بذل مساعيه الحميده للتوفيق والتوسط بينهما ويجوز للطرف الشاكى ان يتقدم فى حاله فشل المفاوضات خلال ٦٠ يوم الى جهاز تسويه المنازعات بطلب بمباشره تسويه النزاع ويقوم الجهاز بتشكيل فريق من الخبراء للنظر فى النزاع ٠

٢- بالإضافة إلى عمل فريق الخبراء PANEL والذى يتألف عاده من ثلاث اشخاص مالم يتفق اطراف النزاع على ان يتالف من خمسه اشخاص وتقترح سكرتاريه المنظمه اسماء المرشحين من قائمه تحتفظ بها تضم خبراء حكوميين وغير حكوميين ويجب على فريق الخبراء ان يقدم توصياته الى جهاز تسويه المنازعات خلال مده تتراوح بين ٦-٩ شهور وينظر الجهاز فى توصيات الفريق ويصدر قراراته خلال تسعه اشهر من تاريخ تشكيل فريق الخبراء

٣- هيئه الاستئناف APPELLATE BODY .

يجوز لاى طرف من طرفى النزاع التقدم بطلب الاستئناف اذا لم يوافق على توصيات فريق الخبراء ويتم استدعاء ثلاثه فقط من السبعه اعضاء فى هيئه الاستئناف لمباشره الدعوى ويتعين تقديم تقرير هئيه الاستئناف الى جهاز تسويه المنازعات خلال مده تتراوح ما بين ٦٠-٩٠ يوم ويقتصر التقرير على المسائل

القانونيه الوارده فى تقرير الخبراء وعلى التفسيرات القانونيه المنبثقه عنها ويصدر جهاز تسويه المنازعات قرارته خلال ١٢ شهر من تاريخ تشكيل فريق الخبراء .

٤- تنفيذ القرارات .

يتم تنفيذ قرارات جهاز تسويه المنازعات بالامتثال الفورى من جانب الطرف المخل فاذا لم يمتثل له ذلك يجوز للجهاز منحه مهله للتنفيذ فاذا لم يتمثل بعد انتهاء المهلة يجوز للطرف المدعى طلب التعويض كما يمكن للطرف المخل ان يعرض التعويض من تلقاء نفسه فاذا لم يمتثل الطرف المخل ورفض دفع التعويض يجوز للطرف المتضرر ان يطلب من الجهاز تخويله اتخاذ اجراء مضار لتعليق التزاماته قبل الطرق المخل كرفع التعريفه الجمركيه على المنتجات التى يستوردها من هذا الطرف بشرط ان حجم التجاره التى سيتم رفع التعريفة الجمركيه عليها مساويا تقريبا لتلك المضاره من التدابير موضوع الشك .

تقيم اثار قيام منظمه التجاره العالميه

اقرت اتفاقيات اورجواى ما اصبح يعرف بالنظام التجارى متعدد الاطراف MULTIATERAL TRADING SYSTEM (MTS) وتشرف على تنفيذ هذا النظام منظمه التجاره العالميه وهناك خلاف واسع فى الراى حول ما حققه هذا النظام من مزايا وما اسفر عنه من اضرار وما اذاكان توزيع المزايا قد تم بشكل عادل على الجميع ام استاثرت به الدول ذات الاقتصاديات الاقوى .

المزايا التى تحققت من قيام منظمه التجاره العالميه .

بدايه يقر الجميع انه لا يمكن القول بان كل شئ قد بلغ حد الكمال بقيام المنظمه والا ما كانت هناك حاجه الى المزيد من التفاوض ومن المراجعه للقواعد المطبقه وهذا هو الهدف ولمناقشه اوجه الخلاف يمكن ايجاز ما يراه البعض من مزايا ترتبت على قيام المنظمه للنظام التجارى متعدد الاطراف فى الاتى :

١- ان النظام التجارى متعدد الاطراف يساهم فى تحقيق السلام العالمى عن طريق تدفق التجاره بسهوله ويسر بين الدول الامر الذى يخلق مصالح مشتركه بينها ، كما انه يوفر وسائل بناءه وعادله للتعامل مع النزاعات التجاريه .

٢- ان النظام التجارى متعدد الاطراف باعتباره مبنياً على المفاوضات الجماعيه فإنه يوفر على الدول الدخول فى فى مفاوضات مع أطراف عديده كل على حده كما يوفر للدول الصغرى حقوقا افضل حيث تتخذ القرارات فى منظمه التجاره العالميه باسلوب توافق الرأى CONSENSUS الذى يتضمن السعى للوصول الى اجماع حول الموضوع المطروح بشكل توافقى يضاف الى ذلك ان اسلوب مناقشه الموضوعات والقرارات فى المنظمه يتيح للدول الصغرى فرصه مساومه اكبر عندما تعمل شكل جماعى بخلاف حالها عندما تتفاوض فرادى مع دول اكبر كل على حده .

٣- انه كلما زاد تحرير التجاره كلما انخفضت تكلفه المعيشه لدى الشعوب فتحرير التجاره من شانه ازاله العوائق العاليه جمركيه وغير جمركيه

وبالتالى تكلفه السلع للجميع سوءا كانت السلع منتجا نهائيا او خامه ارخص ستدخل فى انتاج منتج اخر .

٤- ان تحرير التجاره يعطى المستهلك فرصه اختيار اوسع بين درجات متفاوتـه من الجوده بعكس الحال فى ظل تقييد التجاره وحصر الاختيار أمام المستهلك فى الانتاج المحلى دون منافسة كما ان تحرير التجارة بقدر ما يفتح السوق المحلى لاستيراد السلع فهو الباب للتصدير ايضا الى الدول الأخرى فى المقابل .

٥- ان التجارة ترفع مستويات الدخول لدى الشعوب واذا كان تحير التجارة سوف يفيد صناعات ويضر بأخرى فان الدخل الاضافى النأشىء يمكن الحكومات من اعادة توزيع المنافع .

٦- ان التجارة تحقق النمو الاقتصادى وتزيد من العمالة واذا كان هذا غير صحيح على إطلاقه حيث قد تفسر زيادة الواردات واستقدام تكنولوجيا أعلى للأنتاج عن المزيد من البطالة إلا ان تبنى الدول لسياسات فعالة للموائمة الهيكلية يمكنها من التغلب على هذه المشاكل فى وقت قصير فضلا عن ان هناك دلائل على ان استخدام قواعد الحماية للحفاظ على الإنتاج المحلى يترتب عليها ارتفاع التكلفة ومن ثم انخفاض المبيعات ثم المزيد من البطالة.

٧- ان وضوح المبادئ الأساسية للتعامل التجارى فى إطار المنظمة يجعل النظام أكثر فعالية واقتصاداً ويؤدى الى خفض التكاليف بالمقارنة بحالة انفراد كل دولة بوضع قواعد خاصة للتعامل التجارى تختلف من دولة لأخرى وحاجة

الشركات التجارية إلى التعرف على القواعد المتباينة فى الأسواق العديدة التى تضطر للتعامل معها.

٨- أن النظام يحمى الحكومات من المصالح الضيقة اذيعاونها فى تبنى سياسات تجارية عالية اكثر توزناً فى مواجهة جماعات الضغط ذات النظرة المحدودة بمصالحهاوتجعل القرارات الحكومية فى مصلحة الجميع.

٩- ان التزام الدولة بالنظام التجارى متعدد الأطراف يشجع على إشاعة الثقة والاستقرار فى النظام ورجال الأعمال كما ان وجود القواعد والحرية التجارية والشفافية تساعد على خفض فرص الفساد .

أثار قيام منظمه التجارة العالمية على الدول الناميه

اقرت اتفاقيات جوله اورجواى بحق الدول الناميه والاقل نموا فى معامله خاصه واكثر تميزا سواء من ناحيه مستويات التعريفه الجمركيه التى تطبقها او درجه التزامها بالقواعد وبتوقيتات تنفيذها لاتاحه درجه اعلى من المرونه وفترات انتقاليه تقوم خلالها بتوفيق اوضاعها ، فضلاً عن التزام الدول المتقدمه بإتاحه المساعدات والمعونات الفنيه اللازمه لهذه الدول لتفهم القواعد الجديه ومعاونتها على اقامه الاجهزه الضروريه لتنفيذ الوقاعد وتدريب المسؤليين على تنفيذها ومع ذلك فأن بعض الدول الناميه ترى ان قيام منظمه التجاره اسفر عن عدد من الاضرار والسلبيات ومن ذلك :

١- ان قيام المنظمه لم يسفر عن آثار متوازنـه بالنسـبه لكـل مـن الـدول المتقدمـه والناميه وان الدول الناميه لازالت تمثل الطرف الضعيف وان النظام التجارى متعدد الاطراف اصبح اداه فى يد الدول الكبرى والقويه تجاريا للضغط عليها لتحقيق اهدافها .

٢- ان الـدول المتقدمـه تمكنـت مـن الاحتفـاظ بـالكثير مـن القواعـد الحمائيـه الاستثنائيه لفترة قد تمتد لعشر سنوات وخاصه فيما يتعلـق بتجـاره السـلع الزراعيه ومنتجات الصناعات النسيجيه ،

٣- اساءه بعـض الـدول الكـبرى اسـتخدام بعـض ادوات الاتفاقيـات للـدفاع عـن المصالح الضـيقه لصـناعتها الوطنيـه أو لاغـرا ض حمائيـه كـاجرءات الوقايـه والدعم ومكافحه الاغراق

٤- تقاعس الدول المتقدمة عن تقـديم المسـاعدات الفنيـه والماليـه لـتمكين الـدول الناميه من تطبيـق الاتفاقيـات بسـهوله ويسـر وتفهـم الغمـوض في قواعـدها ومعاونه هذه الدول للاندماج فى النظام التجارى متعدد الاطراف وتجنب مـا تعانيـه من تـهميش .

وفـى المقابـل تـرى الـدول الكـبرى ان القواعـد التـى تم اقرارهـا هـى نتـاج مفاوضات شاركت فيها الدول المتقدمه والدول الناميه على قدم المساواه وتم التوصل الى قواعدها بتوافق الرأى وليس عن طريق تصويت الاغلبيه

كما ان الدول الناميه قد نجحت فى فرض العديد من شروطها والقواعد التى تيسـر لها الاندماج فى النظام التجارى متعدد الاطراف فيما يعرف باسـم قواعـد المعاملـه

الخاصة والتمييزيه للدول النامية فى اتفاقيات المنظمة SPECIAL AND DIFFERENTIAL TREATMENT والتى تتمثل فى فترات انتقاليه اطول لتنفيذ قواعد الاتفاقيه ومعدلات خفض للالتزامات (من تعريفه جمركيه ودعم وخلافه) بمعدلات اكثر انخفاضا من المعدلات التى تقررت للدول المتقدمه وحق ايقاف تنفيذ بعض الالتزامات فى حالات محدده (مثل العجز فى موازين المدفوعات او الظروف القهريه وغيرها) ، توفير المساعدات الفنيه والماليه لمعاونه الدول الناميه الاعضاء على تفهم النظام وتطوير تنظيماتها الداخليه للتعامل معه بكفاءه.

كما ان النظام اتاح للدول الناميه ان تعمل متكافئه وفى اطار من التشاور والتعاون فيما بينها عند مناقشه اى موضوع تجارى فى اطار المنظمه .

حيث ان الفرص لازالت متاحه لهذه الدول لتعبر عن رايها ومطالبها فى اطار المنظمه باعتبارها جهاز دائم للتفاوض او فى اطار المفاوضات المقبله وبرامج مراجعه الاتفاقيات القائمه المنصوص عليها فى صلب الاتفاقيات الحاليه للمنظمه .

بالإضافة إلى ان نظام فض المنازعات فى اطار المنظمه يكفل لهذه الدول سبل الوصول الى حلول للمنازعات التجاريه مع الدول الاخرى مبنيه على القواعد وعلى العداله .

بجانب ذلك ان نظام المساعدات الفنيه والماليه المقرر فى اطار اتفاقيات المنظمه من شأنه ان يزيد من قدرات الدول الناميه على التعامل مع النظام بسهولة ، وتفهم قواعده بصورة جيدة وعليها ان تطور تنظيماتها واجهزتها لتتعامل مع قواعده

بكفاءه ، الامر الذى سيزيد باستمرار من فرص اندماجها بالكامل فى النظام وتمتعها بمزاياه الكامله .

الأثار الإيجابية والسلبية لأتفاقية التجارة العالمية

أ- الأثار الإيجابية لأتفاقية الجات :

١- ساعدت على إقامة نظام تجارة دولية حرة لرفع مستويات المعيشة في الدول المتعاقدة والعمل على تحقيق مستويات زيادة في حجم الدخل القومى .

٢- تنمية وتوسيع الإنتاج والمبادلات التجارية السلعية الدولية والخدمات بزيادة حجم وحركة التبادل التجارى الدولى ولمواجهة المنافسة الدولية .

٣- انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية فإن تخفيف الحواجز الجمركية سيؤدى لزيادة حجم وحركة التبادل التجارى الدولى .

٤- زيادة امكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة وسوف تتيح إمكانية أكبر لصادرات الدول النامية من السلع التى تتمتع بمزايا نسبية في النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة .

ب- الأثار السلبية لاتفاقية الجات .

١- الإلغاء التدريجى للدعم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية مما يؤدى إلى أرتفاع أستيراد الغذاء في الدول النامية .

٢- صعوبة تصدى الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج مما له أثار سلبية على الصناعات الوطنية مما يؤدى إلى زيادة معدلات البطالة .

٣- تفرض الاتفاقية قيوداً على صادرات بعض الدول النامية من المنتجات التى تتمتع بميزة نسبية واضحة مما يعمل على الحد من زيادة صادراتها بمعدلات عالية .

الفوائد التى عادت على المصدرين من قيام منظمه التجارة العالميه

مع تزايد عولمه الاقتصاد العالمى اصبحت الشركات — وخاصه الصغيره والمتوسطه — اكثر اعتماداً على التجاره الدوليه استيرادا او تصديراً ولقد حقق قيام منظمه التجارة العالمية والاتفاقيات العديدة التى تقوم على تطبيقها العديد من الفوائد لهذه الشركات ومن ذلك :

١- ضمان الوصول الى اسواق كافه الدول الاعضاء فى ضوء معامله جمركيه موحده ومستمره وواضحه ومعلنه ، تتضمن تعريفات مخفضه ولا يجوز زيادتها الا بشروط والغاء او الحد من استخدام القيود غير التعريفيه للحد من الواردات فضلاً عن عدم التمييز بين الموردين .

٢- وضع قواعد واضحه لتحديد قيمه السلع فى اطار اتفاقيه تحديد القيمه للاغراض الجمركيه تقوم بالالتزام بقيمه الفاتوره الا فى حاله الشك وفى هذه الحاله تحدد الاتفاقيه الاجراءات التى تتبع حفاظاً على حقوق المستوردين والدولة

٣- وضع قواعد جماعيه محدده لإصدرا تراخيص الاستيراد – اذا ما تطلبتها انظمه بعض الدول – تحول دون انفراد كل دوله بوضع ما تشاء من قواعد فرديه وتضمن خفض الاجراءات والمستندات المطلوبه الى اقل درجه ممكنه مع مراعاه الشفافيه الكامله عن طريق وضوح الاجراءات المطلوب القيام بها والمستندات المطلوبه والمدة اللازمه لاصدار التراخيص مع المساواه فى المعاملة وعدم استخدام التراخيص كقيد يهدف الى عرقله التجاره •

٤- تقر قواعد الاتفاقيات حق المصدر فى الاعفاء من دفع الرسوم الجمركيه على المدخلات المستخدمة فى تصنيع المنتج المصدر واسترداد ما قد يكون قد دفعه من هذه الرسوم وكذلك استرداد كافه الضرائب غير المباشره التى سددت على المنتج التصديرى •

٥- وضع قواعد واجراءات واضحه ومحدده وجماعية للتعامل مع العوائق الفنيه على التجاره كالمعايير واجراءات الصحه النباتيه وحالات الاغراق واستخدام الدعم واجراءات الوقايه للحالات الطارئه

٦- تضمنت الاتفاقيات تحديدا واضحاً لقواعد استخدام حوافز التصدير فى الدول المختلفه بما يحد من المنافسه غير المشروعه •

٧- تشجيع دور القطاع الخاص التجارى وتنظيم المشتريات الحكوميه وانشطه الاتجار بواسطة الدولة وشركاتها واشتراط ان تتم اعمال هذه المؤسسات على اسس تجاريه وان تتوخى الشفافية التامه فى مزاوله انشطتها التجاريه

٨- اقامه نظام واضح وعادل وفعال للتعامل مع النزاعات التجاريه تتساوى فيه الدول الصغيره والكبيرة فى الحقوق والواجبات .

بعض الموضوعات الهامه للمصدرين ورجال الاعمال :

(١)-تنميه الصادرات السلعيه :

١- تحسين جوده الانتاج حتى يقوى على المنافسه فى الاسواق العالميه .

٢-تيسير استيراد مستلزمات الانتاج وعدم تحميلها باعباء غير ضروريه

٣- تبسيط اجرءات التصدير واعباءه

٤- تدريب العماله والارتفاع بمستويات انتاجيتها

٥- الاستعانه بالكفاءات الادرايه الانتاجيه والتسويقيه المؤهله

٦- العمل على تخفيض تكلفه الانتاج

٧- تحسين التعبئة ومراعاتها للمواصفات العالميه والمتطلبات البيئيه

٨- الارتفاع بكفاءه خدمات النقل وخفض تكلفتها

٩- انشاء نظام متكامل للمعلومات التسويقيه تساهم الدوله فى اقامته

١٠- تطوير التشريعات لتتوافق مع قواعد اتفاقيات منظمه التجاره العالميه وبما يحقق الشفافيه والوضوح للمنتجين والمصدريين

١١- الاستفاده من مزايا التعاون الاقليمى لتوسيع رقعه السوق

١٢- الفهم الجيد لقواعد اتفاقيات المنظمه وما تتيحه من فترات انتقاليه ومعامله تفضيليه لصالح الدول الناميه .

التوسع فى تجاره الخدمات

يتعاظم دور تجاره الخدمات فى النشاط الاقتصادى للدول وفى تجارتها الخارجيه عاما بعد اخر وتعد قطاعات الخدمات من أسرع القطاعات الاقتصاديه نموا واكثرها قدره على خلق فرص للعمل ، وتوفير الموارد من النقد الاجنبى بما فى ذلك من اثر ايجابى على ميزان المدفوعات .

وتعد الاتفاقيه العامه للتجاره فى الخدمات (جاتس) اول اتفاقيه متعدده الاطراف تتضمن احكاما للتعامل مع التجاره الدوليه فى الخدمات حيث النمو السريع والمتزايد فى تجاره الخدمات – التى اصبحت تشكل حاليا ما يزيد عن ٢٠٪ من اجمالى التجاره الدوليه – ادخال تجاره الخدمات تحت الترتيبات المتعلقه بالتجاره التى تم التفاوض عليها فى جوله اورجواى والتى اسفرت عن قيام منظمه التجاره العالميه ولدى مصر فرصه كبيره لتنميه صادراتها من الخدمات وخاصه فى المجالات التاليه : خدمات الاعمال التجاريه ،الخدمات المهنيه والمحاسبيه ،خدمات الاتصالات ،خدمات التشييد والبناء ،خدمات التوزيع ،الخدمات التعليميه ،الخدمات الماليه (التأمين والخدمات المصرفيه واسواق المال ،الخدمات الصحيه ،خدمات السياحه والسفر ،الخدمات الترفيهيه والثقافيه والرياضيه ،خدمات النقل والترانزيت .

الاستفاده من التجاره الالكترونيه **ELECTRONIC COMMERCE**

تشمل عرض وتوزيع وتسويق وبيع وتسليم السلع والخدمات بالوسائل الاكترونيه واهمها الانترنت . ومن أهم خطوات التجاره الالكترونيه . مرحله الاعلان والبحث ، مرحله الطلب ودفع القيمه ثم مرحله التسليم .

– المنتجات المكن تسليمها الكترونيات الخدمات الماليه والتأمينيه ، المنتجات السمعية والمرئيه والمقرؤه (الموسيقى – الافلام – الالعاب – الاكترونيه) الكتب والمجلات والصحف و خدمات الاخبار والمعلومات وخدمات السياحه (تذاكر السفر وحجز الفنادق) و خدمات الاتصالات اللاسلكية و خدمات تكنولوجيا المعلومات (برامج الكمبيوتر وغيرها) .

ومن أهم مشاكل التجاره الالكترونيه :

– مشاكل ماليه : مدى خضوع عمليات التجاره الالكترونيه للضرائب والجمارك والمشاكل المتعلقة بالمدفوعات الالكترونيه .

– مشاكل قانونيه : مدى ملائمه التشريعات التجاريه الحاليه للتعامل مع التجاره الالكترونيه ومدى الحاجه الى تشريعات جديده متخصصه.

– اثبات الصحه القانونيه للمستندات الالكترونيه

– مدى قبول التوقيعات الرقميه (حمايه الملكيه الفكريه –التفرقه بين الاستخدام الشخصى والاستخدام التجارى).

– تنظيم استخدام العلامات التجاريه واسماء المواقع .

– الخصوصيه على شبكه الانترنت .

– الامن على شبكه الانترنت .

مكافحه الاغراق DUMPING

تمنـع الاتفاقيـات التجاريـة العالميـه اسـتخدام أسـلوب الإغـراق للأضـرار بمصـالح الصناعات الوطنيه فى الدول الاعضاء .

ووفقاً لاحكام اتفاق مكافحه الاغراق (احد اتفاقيات منظمه التجـاره العالميـه) يعتـبر المنتج إغراقى اذا كان سعر تصديره يقل عن سعر بيع المنتج المماثل لاغراض الاسـتهلاك فى البلد المصدر . ويقر الاتفاق بان تحديد الاغراق على هذا الاساس قد لا يكون مناسبا فى الحالات التاليه :

١- اذا كانت المبيعـات فـى السـوق المحلـى للبلـد المصـدر لا تـتم بصـوره تجاريه طبيعيه كما فى حاله البيع باقل من سعر التكلفه .

٢- اذا كان حجم المبيعات فى الاسواق المحليه منخفضاً

وفى بعض الحالات يسمح الاتفاق بتحديد الاغراق بأسلوب اخر هو مقارنـه التصـدير بالسعر المقابل للمنتج المماثل عند تصديره الى بلد ثالث او بالقيمه المحسوبة على أساس تكاليف الانتاج مضـافاً اليهـا التكـاليف العامـه وتكـاليف البيـع والتكـاليف الاداريـه والارباح .

ومن الاجراءات المضاده للاغراق : يسمح اتفاق مكافحه الاغـراق اذا تـبين لهـا مـن خلال التحريات وجود زياده كبيره فى الواردات الاغراقيه بصوره مطلقه او بالتناسـب مع الانتاج او الاستهلاك او اذا ما تبين للدوله ان اسـعار تلـك الـواردات هـى اقـل مـن اسعار المنتجات المحليه المماثله وانها قد خفضت من سعر المنتج المماثل او حالت دون

زياده سعره وانه ترتب على ذلك ضرر لحق بالصناعه المحليه او ان هناك تهديدا بالضرر قد يلحق بالصناعه المحليه فى البلد المستورد .

ويشترط الاتفاق وجود علاقه سببيه واضحه بين الواردات الاغراقيه والضرر الذى لحق بالصناعه الوطنيه حيث انه اذا ثبت ان المصاعب التى تواجه الصناعه المحليه ناتجه عن عوامل لا ترجع مباشره الى الواردات الاغراقيه مثل انخفاض الطلب او تغير نمط الاستهلاك ، فلا يجوز فرض رسوم مكافحه الاغراق كما لا يجوز فرض هذه الرسوم اذا كانت الزياده تؤثر سلبا على عدد قليل فقط من المنتجين حيث لا يجوز فرضها الا اذا ثبت ان الواردات تسبب مصاعب للمنتجين الذين يمثلون نسبه كبيره من الانتاج المحلى الكلى للصناعه المعنيه .

ولا يجوز اجراء تحريات بخصوص مكافحه الاغراق الا بناء على شكوى مقدمه من الصناعه المحليه او بالنيابه عنها حيث لا يسمح للحكومات ببدء الاجراءات من تلقاء نفسها الا فى ظروف استثنائيه .

ولا تعلن الحكومه عن الطلبات المقدمه اليها بخصوص مكافحه الاغراق الا بعد فحص الطلبات واتخاذ القرار بالفعل بالسير فى التحقيق حرصا على استمرار التجاره وحين اذ يتم الاعلان عن ما تم من تحريات واسم واسماء بلاد التصدير والاساس الذى بنى عليه ادعاء الاغراق .

وتنص قواعد الاتفا ق على السماح لمصدرى المنتجات المتهمه بالاغراق وحكومات دولهم والاجهزه المعنيه الاخرى كالاتحادات والنقابات بتقديم الادله للرد على الادعاء مع الحق فى الاطلاع على كافه البيانات المتعلقه بالادعاء فيما عدا البيانات السريه وكذلك

يتم توفير فرصه للصناعات التى تستخدم المنتجات الخاضعه للتحرى واتحادت المستهلكين ا للتعبير عن وجه نظرهم حمايه لمصالحهم وحرصاً على عدم حدوث ارتفاع غير مبرر في الاسعار.

كما يلزم اتفاق مكافحه الاغراق المؤسسات المصدره بان تتعاون مع السلطات المسؤله عن التحريات بتزويدها بالبيانات التى قد تطلبها عن تكاليف الانتاج والامور الاخرى ذات العلاقه وينص الاتفاق على ان تطلب سلطات التحرى تزويدها بمثل هذه البيانات فى شكل استبيان يتم استيفاء بيانته خلال فتره لا تقل عن ٣٠ يوما من تاريخ الطلب .

واذا لم تتمكن المؤسسات من الرد في الفتره التى حددت لها فان الاتفاق يدعو السلطه المسئولة عن التحريات الى النظر فى طلبات تمديد هذه المده بعين العطف مع معاونه هذه المؤسسات فى استيفاء بيانات الاستبيان المطلوبه اذا احتاج الامر. فاذا رفضت المؤسسات المنتجه التعاون و تقديم المعلومات المكلفة بها خلال مده معقوله يجوز للسلطات المسؤله عن التحريات باتخاذ القرارات على اساس افضل معلومات متوفره لديها .

كما يمكن اجراء تحقيقات فى الموقع الانتاجى اذا اقتضى الامر للتحقق من الردود للمؤسسات الانتاجيه على الاستبيان او الحصول على المزيد من المعلومات على ان يتم ذلك بموافقه المصدرين او المنتجين المعنين وبموافقه حكومه البلد المصدر وفى حاله رفض السماح باجراء التحقيقات فى الموقع فان سلطات التحرى يمكنها استخدام افضل المعلومات المتوفره لديها عند اتخاذ قرارها.

وتجدر الاشاره الى ان اذا ما ثبت للدوله المستورده ان الدولـه المصدره تقدم دعما لمنتجاتها محل التحرى فان الدوله المستورده يمكنها بحث فرض رسوم تعويضيه على المنتجات المدعومه بالقدر الذى يسمح بازاله الضرر الناتج عن الدعم .

الدور المطلوب من الدول الناميه .

لاشك ان الدولـه الناميـه مطالبـه بالمزيـد مـن الجهـود لفهـم قواعـد النظـام التجارى متعدد الاطراف ومحاوله الاستفاده مما يتضمنه من مزايا وكذلك من القواعـد المقرره لهذه الدول والمعروفه باسم قواعد المعاملـه الخاصـه والتمييزيـه للـدول الناميـه فضـلا عـن اهميـه تحقيـق التعـاون بـين الـدول الناميـه لتحقيـق مصـالحها وموجهـه التحديات التى يفرضها النظام عليها بشكل جماعى وليس فرادى وان تتكتل فى الـدفاع عند خوض اى مفاوضـات جديـده حـول موضـوعات وانشـطه منظمـه التجـاره العالميـه ورفض الموضوعات التى تخفي تحـت ستارها اجـراءات حمائيـه مثـل معـايير العمـل ومعايير البيئه وغيريها فضلاً عن اهميه ايجاد وسيله فعاله لدعم الـدول الناميـه فنيـا وماليا للاستفاده من نظام فض المنازعات فى اطـار منظمـه التجـاره العالميـه للـدفاع عـن مصالحها وحقوقها بشكل فعال .

كما ان الـدول الناميـه مطالبـه ايضـاً بالعمـل بشـكل جـاد لتطـوير اوضـاعها الداخليه واعاده هيكله صـناعتها وبرامجهـا الاقتصـاديه وسياسـتها الماليـه وقوانينهـا ولوائحها لتتماشى مع التزاماتها فى اطار اتفاقيه اورجواى والتى لا مفـر مـن تنفيـذها فى نهايـه الفـترات الانتقاليـه التـى امكـن للـدول الناميـه الحصـول عليهـا فـى إطـار المفاوضات .

كما يتضمن الامر قيام الدول المتقدمه باعاده صياغه برامجها للمساعدات الفنيه الماليه للتمكن من تقديم عون فعال للدول الناميه لساعداتها على الوفاء بالتزاماتها في إطار هذا النظام والدفاع عن مصالحها والمشاركه الفعاله من جانبها فى صياغه هذا النظام وتنفيذه بالشكل المرغوب والذى يحقق مصالح الجميع وليس الدول المتقدمه وحدها .

تأثير الأتفاقية على أقتصاديات الدول العربية

يعترف البنك الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وسكرتارية الجات بأن الدول العربية ستتعرض لخسائر صافية نتيجة اتفاقيات جولة أرجواى .

وقد تبين للباحثين الاقتصاديين أن أثار الاتفاقية قد تصل إلى حدود المشاكل الاقتصادية والمالية بالنسبة لمجموعة العربية التى تعيش المشاكل الاجتماعية والهموم الاقتصادية المشتركة والتى تتعدى أثارها البلد الواحد لتشمل جميع الأقطار العربية على أختلاف هذه المشاكل معيشية وغذائية . وتكنولوجية وطاقة وأمنا ، وأن الأمر أصبح يقتضى تحركا سريعا منذ الأن على صعيد كل دولة على حدة ثم على مستوى التشاور والتعاون العربى .

وتجيء سياسة تحرير التجارة الخارجية طبقاً لاتفاقية الجات في ظل عدة ظواهر تؤثر على اقتصاديات البلدان العربية هى :

١- ظهور تكتلات اقتصادية عملاقة في أوروبا وأمريكا وأسيا . ولا شك أن هذه التكتلات سوف تستفيد فائدة كبرى من تحرير التجارة الدولية ، فهذه

التكتلات تستطيع أن تدعم تجارتها البيئية وأيضاً تجارتها مع التكتلات المماثلة ، بينما نرى ظاهرة التفكك العربى والتجزئة . والصراع بيم دول المنطقة نتيجة حرب الخليج . ولا شك أن تحرير التجارة الدولية في ظل هذا التفكك لن تستفيد منه سوى الدول الأجنبية ، وسوف تعجز كل دولة عربية في مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة وجنى ثمار تحرير التجارة الدولية

٢- ما زالت سياسة الإصلاح الاقتصادى في الدول العربية في مراحلها الأولى وتعانى الهياكل الاقتصادية العربية من تشوهات ناتجة عن التطورات المتضاربة في مراحل سابقة ، كما تعانى الصناعات العربية من عدم القدرة على المنافسة .

٣- معاناة السياسة الاقتصادية العربية عموما من التخبط وعدم الاستقرار وسيطرة الأسلوب الفردى في أتخاذ القرار ، وخضوع اتخاذ القرار للضغوط الخارجية وضغوط أصحاب المصالح المحلية .

٤- وتعتبر أحكام المقاطعة العربية لإسرائيل من وجهة نظر الجات بمثابة إجراءات تمييزية تتعارض مع مبدأ عدم التمييز وهو أحد المبادئ الأساسية التى تقوم عليها الجات .

٥- صعوبة تكييف بعض الدول العربية وخصوصاً دول الخليج مع شروط الانضمام إلى الجات بسبب سياسة تسعير النفط من خلال منظمة أوبك حيث تواجه صراحة باتهامات من جانب الجات بالمشاركة في إقامة تكتل احتكارى يهدف إلى رفع الأسعار وهو ما يتعارض مع مبادئ حرية التجارة العالمية .

وطبقاً لقواعد عمل الجات ، فإن الدول الأعضاء في الجات تستطيع اتخاذ إجراءات أنتقامية ضد دولة أخرى تخرج عن القواعد التجارية الحرة حتى ولو كانت الدولة أو الدول الأخرى من بين أعضاء الجات .

وعلى أساس هذا الحق في اتخاذ إجراءات انتقامية أدخل الكونجرس الأمريكى عدداً من التعديلات على نظام التفضيلات المعممة بهدف أستثناء عدد قليل من الدول من التمتع بالمزايا الناجمة عن هذا النظام ومن بين مجموعات الدول التى تقرر حرمانها من هذا النظام في التجارة مع الولايات المتحدة الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) والدول الأعضاء في أى تكتل أحتكارى تجارى مشابه يسعى إلى زيادة الأسعار إلى مستوى غير معقول .

٦- لا تقتصر المشاكل التى تواجه دول أوبيك في مجال التجارة الدولية على علاقاتها المحتملة بجات ، وإنما تظهر على صعيد العلاقات الثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجى من ناحية والمجموعة الأوروبية من ناحية أخرى إذا أصطدمت المفاوضات بين الطرفين حتى الأن بموضوع حماية البتروكيماويات الأوربية وفرض قيود على البتروكيماويات الخليجية ، وكذلك بموضوع الدعم الحكومى الذى تحصل عليه بعض فروع الصناعة والزراعة في الخليج ،

والجدير بالذكر أن غالبية الدول العربية وقعت على اتفاقية أورجواى أما باقى الدول العربية التى لم تنضم للجات بعد لن تجد مفراً من الأنضمام إليه وعلى الأخص بعد إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل نتيجة التوصل إلى اتفاقيات سلام بين الدول العربية وإسرائيل ، ومع زوال الدور الاحتكارى لأوبيك فضلاً عن اتفاقية

الاستفادة من المزايا التى ستوفرها حرية التجارة الدولية للنمو الاقتصادى ، والاحتفاظ بالمكاسب التجارية التى حصلت عليها الدول العربية في حوض البحر المتوسط مع دول الاتحاد الأوربى .

ورغم الأثار السلبية للجات على اقتصاديات الدول العربية إلا أنه يمكن للدول العربية أن تتصدى لهذه الأثار عن طريق السوق العربية المشتركة حيث يمكن تحقيق تكامل اقتصادى عربى شامل فيما بينها من خلال قدرتها على دعم تجارتها الدولية البينئية وتقليص الاعتماد على الدول الأجنبية والخروج إلى العالم الخارجى بفوائض إنتاج كل منها وتصديره وبالتالى التمتع بمزايا المصدرين والمنتجين المنصوص عليها في إتفاقية الجات .

مراجع الباب الأول

١- إبراهيم نوار ، إتفاقات الجات والاقتصاديات العربية ، دراسات أستراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام ١٩٩٤ ، العدد ٢٢ .

٢- سامى عفيفى حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٣ .

٣- أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعة ، معهد التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٩٩ القاهرة ١٩٩٦ .

٤- على عبد العزيز سليمان ، إتفاقية الجات : المكاسب والمخاوف ، السياسة الدولية ، العدد ١١٦ ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ١٩٩٤ .

٥- عبد الفتاح الجبالى ، دورة أورجواى والعالم الثالث ، حسابات المكاسب والخسارة السياسة الدولية العدد ١١٨ ، القاهرة – مؤسسة الأهرام ١٩٩٤ .

٦- المؤتمر العلمى السنوى لكلية الحقوق – جامعة المنصورة ، مستقبل الاقتصاد المصرى في ظل تحرير التجارة العالمية ، مارس ١٩٩٦ .

٧- إسماعيل عبد الرحيم شلبى ، التجارة الخارجية ، القاهرة ١٩٩٧ .

٨- أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة ١٩٨٠ .

٩- مصطفى أحمد مصطفى ، الجات من الإتفاقية إلى المؤسسة الدولية متعددة الأطراف ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، يونيو ١٩٩٤ .

١٠- ماجدة شاهين ، الجات ، إتفاقية التجارة في الخدمات ، كتاب صادر عن مجلة الأهرام الاقتصادى ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٤ .

١١- رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية ، إتفاقية الجات وأثرها على مصر ، الدورة العشرون ، القاهرة ١٩٩٣-١٩٩٤ .

١٢- التقرير الاستراتيجي العربى ، حصاد اورجواى وأثارها دولياً وعربياً ، مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالهرام ١٩٩٤ .

الباب الثانى : التكتلات الأقتصادية الأفريقية

مقـــــدمة :

شـهدت الـدول الافريقيـة بعـد حصـولها علـى الأسـتقلال تجـارب متعـددة للتكـتلات الاقتصادية التى تمثلت في إنشاء العديد من التجمعات الاقليميـة بهـدف الحفـاظ علـى الوحدة الأفريقية بالأضافة إلى التعاون المشترك في المجالات المختلفـة لمواجهـة عقبـات التنمية التى تمر بها القارة الأفريقية .

ولم تكن فكرة هذه التكتلات حكراً على الدول المتقدمة بل أن الـدول الناميـة حاولت بقدر المستطاع أن تتخطى هذه الفكرة بأقامة تجمعات مماثلة على غـرار مـا هـو موجود من تكتلات بالدول المتقدمة . ولكن تجارب الدول الناميـة وبخاصـة الأفريقيـة منها مع بداية ظهور هذه التكتلات في النصف الأول من القرن العشرين لم تكن ناجحة بالمقارنة بغيرها من التكتلات في الدول المتقدمة وربما يرجع الأمـر في ذلـك إلى أسـباب سياسـية وأقتصادية تعانى منها القارة الأفريقية .

وفى ضوء ما سبق يمكن القول بأن هنـاك العديـد مـن التجمعـات والتكـتلات الأقتصادية التى تزخر بها القارة الأفريقية .

الفصل الأول : صور التكتلات الأقتصادية الأفريقية

أولاً : الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا .

تأسست الجماعة عام ١٩٧٥م ، ومهمتها تحقيق الأندماج الاقتصادى في جميع مجالات النشاط الاقتصادى ، خاصة : الصناعى ، والنقل ، والاتصالات ، والطاقة ، والموارد الطبيعية ، والتجارة ، والمسائل المالية والاقتصادية .

وللمنظمة أجهزة هي : هيئة رؤساء الدول والحكومات ، مجلس الوزراء ، برلمان الجماعة ، المجلس الأقتصادى والاجتماعى ، محكمة العدل ، السكرتارية التنفيذية ، وأخيراً صندوق التعاون والتعويض والتنمية .

أما هيئة رؤساء الدول والحكومات فهى التى تضع السياسة العامة ، وكذلك الأجراءات اللازمة لتحقيق أهداف المنظمة وتنسيق سياستها ، وهى التى تحيل إلى محكمة العدل أى مسألة تعجز دولة عضو أو أحدى مؤسسات الجماعة عن الوفاء بالتزاماتها فيها ، أو قيام أحدى هذه الهيئات بتجاوز سلطاتها ، كما تطلب من محكمة العدل الرأى الاستشارى حول المسائل القانونية . تجتمع هذه الهيئة مرة في دورة عادية كل عام ، كما تجتمع بناء على طلب أى عضو بشرط أن يعزز هذا الطلب أغلبية بسيطة .

أما مجلس وزراء الجماعة ، فهو مسئول عن سير وتنمية الجماعة ، ويجتمع مرتين على الأقل كل عام .

تضم الجماعة ١٥ دولة هي : بنين ، بوركينا فاسو ، كوت ديفوار ، جامبيا ، جزر رأس الأخضر ، غانا ، غينيا ، غينيا بيساو ، ليبيريا ، مالى ، نيجيريا ، النيجر ، السنغال ، سيراليون ، توجو وكانت موريتانيا عضوا وأنسحبت مؤخراً ومما يذكر أن للجماعة عددا من الوكالات المتخصصة ، وهى خاصة بالصحة والمرأة ، والسياسات النقدية .

وقد أبرم في إطار الجماعة عددا من البروتوكولات ، نذكر منها : البروتوكول الخاص بمنع أدارة وتسوية المنازعات وحفظ السلو والأمن ، وهو / أهم أنشطة الجماعة ، وأبقاها أثرا ، وأكثرها فعالية يضاف إلى ذلك البروتوكول الخاص بحركة الأشخاص وحق الأقامة ونقل البضائع عبر الدول . والبروتوكول الخاص بالمساعدات الأدارية المتبادلة في مجال الجمارك ، وغيره مما يتعلق بتعريف المواطن في الجماعة والتجارة وصندوق التعاون والتعويض والتنمية وأعادة التصدير داخل الجماعة للسلع المستوردة من طرف ثالث ، وغيرها .

ومن ناحية أخرى فقد أعاق الأندماج الاقليمى في غرب أفريقيا عدد من العوامل والمشكلات ، منها : عدم الأستقرار السياسى ، وسوء نظم الحكم ، وضعف الاقتصاديات ، وعدم كفاية الأرادة السياسية ، وسوء السياسات الاقتصادية ، وأزدياد عدد منظمات الاندماج الاقليمى ، وتكرار أهدافها وعدم أنتظام الدول في سداد أنصبتها وتخلف المجتمع المدنى عن الظهور في الصورة ، وكذلك القطاع الخاص .

ثانياً : السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية (الكوميسا) .

في عام ١٩٨١ تم التوقيع على إتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا كمنطقة تجارة تفصيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا والتى كانت تضم ثلاث دول تحت أسم " PTA" تم بعد ذلك توسيع نطاقها لتأخذ شكل تجمع أقتصادى أكبر يتكون من تسعة عشر دولة يبلغ عدد سكانها ما يقرب من ٣٠٠ مليون نسمة وتهدف هذه السوق إلى تنمية التجارة فيما بين دول المنطقة وإنشاء المؤسسات التى تكفل تنفيذ ذلك والتعاون والتخصص في إنتاج السلع الاستهلاكية والرأسمالية والوسيطة التى يمكن تبادلها بين دول المنطقة وهى.

" جزر القمر – أثيوبيا – كينيا – ملاوى – موريشيوس – الصومال – تنزانيا – السودان – أوغندا – زامبيا – زيمبابوى ثم أنجولا – بورندى " وقد أنضمت الكونغو عام ١٩٨٩ في حين انضمنت عام ١٩٩٢ " نامبيا – رواندا – سوازيلاند – سيشل – موزمبيق " ثم أنضمت إليها أخيراً كلاً من مصر والجزائر ليصبح عدد أعضائها ٢١ عضواً . وسوف يتم التعرض لهذا التكتل الاقتصادى الهام بأستفاضة في الفصول القادمة

ثالثاً : الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا " CEAO "

دخلت هذه الأتفاقية حيز التنفيذ عام ١٩٧٤ بين ساحل العاج ومالى وموريتانيا – النيجر – السنغال وفولتا العليا . وأستهدفت حرية التجارة بين الدول الأعضاء – التخفيض الجمركى التدريجي – التنمية الصناعية للدول الأعضاء بالأضافة إلى حرية أنتقال الأفراد ورؤوس الأموال وقد حقق هذا التجمع أنجازا فعلياً في المرحلة الأولى في

مجال توسيع حجم التجارة بين الدول الأعضاء وأتخذت خطوات في مجال أنشاء تجارة حرة غير صناعية وتم الأتفاق حول قائمة من السلع المصنعة لتستفيد من التعريفات الجمركية التفضيلية إلا أنه لم يتسنى أحراز تقدم في مجال تنسيق خطط التنمية الصناعية والأقتصادية حتى الأن .

رابعاً : الأتحاد الجمركى والاقتصادى لدول أفريقيا الوسطى " UDEAC"

تم أنشاء هذا الأتحاد في ٨ ديسمبر عام ١٩٦٤ في أطار أتفاقية هذا الأتحاد التى بدأ تنفيذها في أول يناير عام ١٩٦٦ . ويضم هذا الأتحاد كلاً من الكاميرون – جمهورية أفريقيا الوسطى – تشاد – الكونغو – جابون – غينيا الأستوائية . وقد تم الأتفاق بين الدول الأعضاء على إنشاء أتحاد جمركى ثم العمل على أعداد خطة مشتركة بالتنمية الصناعية بين الدول الأعضاء وذلك بهدف تشجيع أقامة السوق المشتركة لأفريقيا الوسطى .

إلا أن الخلافات بين الأعضاء فيما بعد أدت إلى أنسحاب كلاً من تشاد وأفريقيا الوسطى من هذا التكتل ولم يتم استكمال أنشاء الأتحاد بصورة كاملة .

خامساً : الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى " ECCAS"

في ٨ أكتوبر ١٩٨٣ تم توقيع الأتفاقية بين دول الأعضاء وتشمل دول أنجولا – بوروندى – الكاميرون – أفريقيا الوسطى – تشاد – الكونغو الديمقراطية – الجابون – رواندا – غينيا الأستوائية – جمهورية الكونغو – ساوتومى و برنسيب . وتهدف

هذه الجماعة إلى ضرورة دفع التعاون الاقتصادى الأقليمى وأقامة السوق المشتركة لأفريقيا الوسطى .

كما أستهدفت الأتفاقية على ضرورة السماح بحرية أنتقال الأفراد والخدمات والبضائع ورأس المال بالأضافة إلى أمكانية تطبيق ضرائب أقليمية موحدة والنهوض بالسياسات الصناعية وتنسيق التعريفات الجمركية . ولكن كل هذه الأمور لم تستمر طويلاً ولم تسفر هذه الجهود إلا عن مرحلة تخطيطية فقط .

سادساً : لجنة التعاون الفنى والحفاظ على البيئة لنهر النيل " التيكو ميل "

تم أنشاء هذه اللجنة في ديسمبر عام ١٩٩٢ بين كلاً من الدول الأعضاء وتشمل مصر والسودان وأوغاندا وتنزانيا والكونغو الديمقراطية ورواندا بالأضافى إلى أربعة مراقبين هم أثيبوبيا وأريتريا وكينيا وبوراندى . وقد كان الهدف من أنشاء هذه اللجنة ضرورة العمل على وضع خطط قومية لأستخدامات المياة والحفاظ على البيئة في نهر النيل .

سابعاً : تجمع دول حوض النيل " الأندوجو " .

تم أنشاء هذا التجمع في نوفمبر عام ١٩٨٣ بين كلاً من الدول الأعضاء وتشمل مصر — السودان — أوغاندا — كينيا — تنزانيا — رواندا — أفريقيا الوسطى — زائير . حيث تم أعتبار كل من أثيوبيا — بوراندى أعضاء مراقبين . ويهدف هذا التجمع على ضرورة التعاون الفنى بين دول حوض النيل وتنسيق سياسات دول المجموعة على المستوى الأفريقى وكذلك طرح قضاياهم في أطار الصعيد الدولى . وقد كانت أخر أجتماعات لهذا التجمع في ٣٠ نوفمبر ١٩٩٢ .

ثامناً : الأتحاد الأقتصادى والنقدى لدول غرب أفريقيا .

تم أنشاء هذا الأتحاد في أغسطس عام ١٩٩٤ بين كلاً من الدول الأعضاء وتشمل بنين – بوركينا فاسو – كوت ديفوار – غينا بيساو – مالى – النيجر – السنغال – توجو . ويهدف هذا الأتحاد إلى زيادة المنافسة بين الأسواق الأقتصادية للدول الأعضاء لأيجاد سوق مشتركة بينهم .

تاسعاً : جماعة أفريقيا الشرقية " EAC"

وترجع نشأتها إلى عام ١٩١٧ مع أنشاء أتحاد جمركى بين كينيا وأوغندا وأنضمام تنزانيا فيما بعد عام ١٩٢٧ حيث تم توقيع أتفاقية جديدة تم وفقاً لها أنشاء هذه الجماعة في يونيو ١٩٦٧ والتى دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر ١٩٦٧ . وتهدف هذه الجماعة إلى أنشاء منطقة تجارة حرة وأنشاء بنك تنمية لشرق أفريقيا .

ولكن الظروف التى جاءت بعد ذلك حالت دون تحقيق هذه الجماعة لكافة أهدافها على الرغم من أنها كان ينظر إليها بأعتبارها أكثر المنظمات نجاحاً وبخاصة بعد أن أتخذت عدة خطوات فعالة في أطار التخطيط الصناعى الأنمائى المشترك وكذلك أنشاء جماعة شرق أفريقيا . ونظراً لحدوث السراعات والنزاعات السياسية والأقتصادية بين دول الأعضاء فإن هذه الجماعة لم يكتب لها النجاح فيما بعد .

عاشراً : الهيئة الحكومية للتنمية في شرق أفريقيا (منظمة الإيجاد) IGAD

تعتبر هذه الهيئة أو المنظمة الحكومية للتنمية الأسم البديل للهيءة الحكومية للجفاف والتنمية التى تم أنشائها عام ١٩٨٦ بين كلاً من جيبوتى – أثيوبيا – كينيا –

الصومال – السودان – أوغاندا . حيث تعتبر هذه الدول الستة بؤرة الجفاف والتسحر لذا تم تغيير هذا الأسم لتنسيق التنمية في المنطقة الأفريقية وبخاصة بعد أن أصبحت أريتريا العضو السابع بها في سبتمبر ١٩٩٣ بعد حصولها على الأستقلال .

وتتخد منظمة الإيجاد مقراً لها في جيبوتى حيث تقرر في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في أديس أبابا في أبريل ١٩٩٥ ضرورة توسيع دائرة التعاون الأجتماعى والأقتصادى والفنى بين دول الأعضاء من أجل النهوض بعمليات التنمية بها في مجالات التعاون الأتية .

١- منع النزاعات ، وأدارتها ، وحلها ، وكذلك القضايا الانسانية .

٢- تطوير البنية الأساسية في مجال النقل والمواصلات الانسانية .

٣- الأمن الغذائى ، وحماية البيئة .

وتهدف الإيجاد إلى تطوير أستراتيجية النمو وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية ، في المجالات الاجتماعية والتكنولوجية والعملية ، وتنسيق السياسات أيضاً في مختلف المجالات الأخرى ، كالتجارة ، الجمارك ، والنقل والمواصلات ، والزراعة ، والموارد الطبيعية ، وانتقالات السلع ، والخدمات ، والأفراد ، والاستثمارات ، وأنشاء المشروعات والبرامج الكفيلة بذلك ، والأستعداد للطوارئ ، وقد حددت الإيجاد عدداً من والأولويات التفضيلية التى تركز على جوانب الحياة والاقتصاد والغذاء ، مما لا يتسع المقام لهذا التفصيل .

أجهزة المنظمة :

تضم المنظمة أربعة أجهزة تتصدرها جمعية رؤساء الدول والحكومات ، ثم مجلس الخارجية ، ثم لجنة الشعراء المعتمدين للدول الأعضاء في مقر المنظمة ، والتى تقدم النصح والأرشاد للسكرتير التنفيذى حول تنفيذ أهداف المنظمة ، التى يقرها مجلس الوزراء ، وهناك أخيراً السكرتارية ، وهى الذراع التنفيذية للهيئة ، ويرأسها سكرتير تنفيذى تعينة جمعية رؤساء الدول لأربع سنوات ، تجدد مرة واحدة ، ويشرف على أقسام الأمانة الثلاثة ، وهى التعاون الاقتصادى ، والتعاون في مجال البيئة ، والشئون السياسية ، والقضايا الانسانية .

يبلغ متوسط نمو السكان في دول الهيئة ٣٪ ، وهو أعلى معدلات النمو في العالم ، ونصف السكان فيها أقل من ١٤ عاما ، وهذه المنطقة عرضة لهجمات التصحر المتكررة الحادة ، التى تعوق أنتاج المحاصيل والحيوانات ، وكذلك الكوارث الطبيعية ، وعدم الأمن ، مما أدى إلى أزمات غذائية جعلت منطقة الإيجاد أكثر مناطق أفريقيا تضرراً ، من الناحية الغذائية ، ومن الطبيعى أن ٨٠٪ من هذه المنطقة يعد أراضى قاحلة ، أو شبه قاحلة ، وهى أقل المناطق حظاً ونصيباً من الأمطار ، فضلاً عن أن ٤٠٪ من مساحتها غير قابل للإنتاج بسبب التردى الحاد في مستوى البيئة ، الناجمة عن الظروف الطبيعية البشرية.

ولذلك تحتاج المنطقة إلى بنية أساسية قوية لكى يكون التعاون الاقتصادى مجديا ، مثل الطرق والاتصالات . وقد عقدت الإيجاد دورتها التاسعة للقمة في

الخرطوم يومى ١١/١٠ يناير ٢٠٠٠ م ، حيث رحبت بتوقيع بروتوكول أنشأ بموجبه جهاز الانذار المبكر والتحذير للمنازعات ، وأكدوا عزمهم على التسوية السلمية للمنازعات عن طريق الحوار . وشددت القمة على أهمية التسوية السلمية لمشكلة السودان عن طريق لجنة الإيجاد الخاصة بالسودان ، وكذلك فيما يتعلق بعملية السلام في الصومال ، كما أولت القمة اهتماما خاصا بالتعاون الاقتصادى ، والقضايا المؤسسية .

أحدى عشر : منظمة السادك SAADC (جماعة تنمية الجنوب الأفريقى)

تضم هذه المنظمة ١٨ دولة ، منها (أنجولا ، الكونغو الديمقراطية ، جنوب افريقيا ، ملاوى ، سيشل ، تنزانيا ، زامبيا ، زيمبابوى ، سوازيلاند) .

ونشأت هذه الجماعة بأسم مؤتمر تنسيق سياسات التنمية للجنوب الأفريقى ،الذى يمكن من عقد أتفاقية بين تسع من دول الجنوب الأفريقية ، في أبريل ١٩٨٠ م ، وكانت زيمبابوى هى التى تبنت هذا الأتجاه ، وأتخذت الجماعة من لوساكا عاصمة زامبيا مقرا لها .

ومن الواضح أن الهدف الرئيسى لهذه الجامعة هو تخفيف تبعية دول الجنوب الأفريقى لحكومة جنوب أفريقيا العنصرية ، وذلك عن طريق تنسيق خطط التنمية بين الأعضاء ، وتعاهدت كل دولة من الجماعة بتنمية أحدى قطاعات الاقتصاد القومى ، وتكونت لجان لمتابعة التنفيذ .

غير أن التحولات الاقليمية الجوهرية التى حدثت في أفريقيا منذ التسوية التى تمت في أنجولا عام ١٩٨٨ م ، وأدت إلى أنسحاب قوات جنوب افريقيا مقابل أنسحاب القوات الكوبية ، ثم أستقلال ناميبيا ، وتوقيع أتفاقية السلام في مايو ١٩٩١

م ، من الحكومة الأجولية ، وحركة يونيتا ، ثم توقيع أتفاقية السلام عقب الحرب الأهلية في موزمبيق ، في أكتوبر ١٩٦٢ م ، وخروج كنت كاوندا رئيس زامبيا ، في أول تجربة ديمقراطية ، ثم تحول جنوب أفريقيا إلى مجتمع غير عنصرى ديموقراطى . كل هذه التطورات مع أنتهاء الحرب الباردة دفعت التجمع الجنوب الأفريقى إلى التركيز على التنمية الافريقية إلى جماعة تنمية الجنوب الأفريقى ، خلال مؤتمر ويند هوك ، في ١٧ أغسطس ١٩٩٢ م .

ومن الواضح أن التحول الجذرى من منظمة جنوب أفريقيا ، إلى منظمة تقودها جنوب أفريقيا قد أحدث تغيرا أساسياً في سياسة هذه المنظمة منذ أنضمام جنوب أفريقيا إليها في ٢٩ أغسطس ١٩٩٤ م ، خلال القمة الرابعة عشرة للجماعة في بوتسوانا . وهكذا أستضافت جوهانسبرج الأجتماع الخامس عشر للمنظمة بزعامة مانديلا ، وكان من الطبيعى أن تتغير أهداف المنظمة ، لكى تشمل تحقيق التجانس في السياسات الاقتصادية والخارجية ، من أجل تحقيق الأمن ، والتنمية ، ومحاربة الفقر ، وتنمية مستوى المعيشة ، وتشجيع النمو الذاتى والأعتماد المتبادل ، والتكامل الوطنى والأقليمى ، ودعم الصلات التاريخية والاجتماعية والثقافية بين الأفراد .

وتضم منظمة السادك ١٩٠ مليون نسمة ، والناتج القومى الأجمالى لها يصل إلى ١٧٦ مليار دولار ، من المعادن ، والسياحة ، والزراعة ، ولكنها تعانى من نقص معدل الاستثمار الاجنبى المباشر ، وتراجع معدل النمو الاقتصادى ، ولكنها حققت بعض الانجازات في أطار أهدافها .

ولا شك أن هذه المنظمة مثل باقى المنظمات الأفريقية ، شبه الأقليمية ، تواجه عددا من التحديات ، أهمها أستمرار الحرب الأهلية في الكونغو ، وقد حاولت المنظمة أن تؤمن أنتقال السلطة سلميا من موبوتو إلى كابيلا عام ١٩٩٦ م ، كما حاولت تسوية بعض المنازعات الأفريقية الأخرى ، لكن الولايات المتحدة لم تترك لها فرصة للتحرك ، ومن المعلوم أن أنجولا وزيمبابوى وناميبيا ساندت الحكومة في الكونغو ضد الثوار شملت مساندة عسكرية ، وشاركت قواتها مباشرة في القتال إلى أن تمت المواجهة وعاد الأستقرار إلى الكونغو .

ومن ناحية أخرى تسيطر جنوب أفريقيا على هذه الجماعة لأن سكانها يمثلون ٣١٪ من إجمالى سكان الجماعة ، ونسبة الناتج القومى الإجمالى لجنوب أفريقيا تبلغ ٧٨٪ من الناتج القومى الإجمالى للجماعة بأثرها ، وهذه السيطرة ادت في واقع الأمر إلى تعثر بعض المشروعات المشتركة ، نتيجة الخلافات السياسية بين جنوب أفريقيا وبعض الدول الأعضاء ، خاصة وأن بعضها يعتمد في تجارتة على موانى جنوب أفريقيا . ومن التصور أن تقوم التنمية غير متكافئة بين أعضاء الجماعة ، بسبب أختلاف قدرات أعضاء الجماعة ، فضلا عن توزع الإنتماءات بين السادك والمنظمات الأخرى .

ثانى عشر : منظمة الساحل والصحراء .

نشأت المنظمة خلال أجتماع دعت إليه الجماهيرية الليبية عام ١٩٩٨ والمعروف بتجمع دول الساحل والصحراء ويضم في عضويته دولا في الشمال والغرب والوسط والقرن الافريقى **The Community of Sahel- Saharan States**

أن الأصل في التأسيس لهذه التجربة التكاملية هو دعوة ليبيا أربعة دول داخلية لا سواحل بحرية لها وتمثل الظهر الخلفى للدول العربية الأفريقية في شمال الصحراء . ففي يوليو ١٩٩٧ وأجتمع زعماء كل من ليبيا وتشاد والنيجر ومالى وبوركينا فاسو وأتفقوا من حيث المبدأ على تشكيل تجمع اقتصادى أقليمى في أطار منظمة الوحدة الافريقية وتعزيز أليات التعاون لدعم الاستقرار السياسى والأمنى وأن يكون التجمع مفتوحا أمام دول نيجيريا والجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا ومصر والسودان واريتريا .

وفى سبتمبر ١٩٩٧ أجتمع وزراء الخارجية في تلك الدول لصياغة مشروع الميثاق المقترح وفى الأسبوع الأول من فبراير ١٩٩٨ جرى الأتفاق على أنشاء ما سمى تجمع دول الساحل والصحراء بحضور كل من ليبيا وتشاد والنيجر ومالى وبوركينا فاسو والسودان دولا مؤسسة وشارك في أجتماع التأسيس بصفة مراقب وفد من مصر وأخر من تونس .

أن التصور أو المشروع المقترح يتمثل في أنشاء تكتل أو تجمع يمتد افقيا في القارة الافريقية ويشمل دول منظمة الانتقال بين أفريقيا العربية في الشمال ودول أفريقيا جنوب الصحراء وهى دول تعج وتمتلئ بالصراعات السياسية أو المسلحة منذ اوائل التسعينات مثل تشاد والنيجر ومالى وموريتانيا .

وإذا كان تجمع دول الساحل والصحراء قد بدأ نواته بست دول هى : ليبيا وتشاد والنيجر ومالى وبوركينا فاسو والسودان فقد أزداد عدد دول الأعضاء لتصل إلى احدى وعشرون دولة وأنضمام كلا من جيبوتى وأفريقيا الوسطى وجامبيا والنيجر

وموريتانيا واريتريا والكونغو الديمقراطية والسنغال ومصر وتونس والمغرب وتوجو وبنين ونيجيريا والصومال بحلول عام ٢٠٠٠ .

منطقة التجارة الحرة بين دول التجمع :

كما تهدف قرارات قمة التجمع إلى تدعيم قاعدة الاستثمار المشترك بين دولة ، وتعزيز قدراتها الاقتصادية والتنافسية وجعل اقتصاد دول التجمع مؤهلة لتلعب دورا فاعلا في اقتصاد القارة الإفريقية كقوة تفاوضية مع التكتلات الدولية الأخرى ، حيث جاءت قرارات القادة والرؤساء في هذا الخصوص مساندة لكل أنشطة التجمع لتحقيق حرية تنقل الاشخاص والسلع والتوصل في أقرب وقت إلى أن يصبح فضاء الساحل والصحراء منطقة حرة ، وإجراء مشاورات ودراسات مع الاستعانة بدعم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لتحقيق الانسياب والتفاعل الكاملين للمنتجات الزراعية الاساسية فيما بين البلدان والاعضاء وتقديم المعونة الانسانية العاجلة المناسبة من الصندوق الخاص للتضامن لدول التجمع عند الاقتضاء .

بالاضافة إلى صور التجمع أو التكتل السابق الأشارة إليها توجد عدة صور أخرى للتعاون بين دول أفريقيا مثل " أتحاد نهر مانو " MRU" ولجنة نهر النيجر " CFN" والجماعة الاقتصادية لدول البحيرات الكبرى " CEPGL " واللجنة المشتركة لتنمية حوض السنغال " OMVS" ولجنة حوض بحيرة تشاد " CBT" والمنطقة المشتركة لأفريقيا وموريشيوس " OCAM " ومجلس الوفاق " CPOM "

ثالث عشر: المشاركة الافرقية الجديدة من اجل التنمية في أفرقيا (النيباد).

تمثـل التنميـة في افريقيـا معضلـة رئيسـية فشلت معظـم الجهودالتنمويـة المبذولـة في التغلب عليها، ومحاولة القضاء علـى أحـد أسـبابهاعلى ألأقـل والمتمثلـة في التخلـف والفقر والمرض. وقد سعت الدول الافريقية الـي تكـوين مبـادرة جديـدة اتسـمت بانهـا جاءت نابعة من وجدان حكومـات وشـعوب تلـك الـدول والـتي عرفـت أختصـار باسـم NEPAD.

حيث قرر زعماء دول جمهورية جنوب أفريقيا والجزائر و نيجيريـا و مصـر تكوين ما أسموة المشاركة ألألفية من أجل تنمية " أفريقيا " وهـي مـا عرفـت بحروفهـا الأولى "مـاب" في عـام ٢٠٠٠ حيـث تم تحديـد القطاعـات الـتي يجـب أن تعمـل فيهـا الحكومات والتي يجب أن تكون لها ألأولوية في جذب ألأستثمارات ألأجنبية وتوجيـة القطاع الخـاص اليهـا و هـي قطاعـات التكنولوجيـا الجديـدة والمعلومـات و الاتصـالات وتعزيز ألأمن و تشجيع الاستثمارات الاجنبيـة المباشـرة ثـم بـادرت السـنغال بوضـع خطة جديدة لحل مشاكل القارة الافريقية فجـاءت خطـة "اوميجـا" والـتي تهـدف الى احراز التنمية في افريقي والعمل على خلق تنمية متواصلة لشعوب القارة.

وفي قمة منظمة الوحدة الافريقية في لوساكا تم دمج خطـتي مـاب و اوميجـا في مبادرة واحدة عرفت بأسم مبادرة "النبياد" أو المشـاركة الافريقيـة الجديـدة مـن أجـل التنمية في "أفريقيا".

وتأتي أهمية المبادرة أنهـا تحمـل طـابع المشـاركة الافريقيـة ذاتهـا في تحقيـق التنمية اكثر من تلقى المعونات من الدول المتقدمة. وقد تضـمنت المبـادرة الجديـدة عـدة

قطاعات تعتبر من الاولويات ألأساسية في التنمية مثـل الزراعـة و التعليـم والصـحة و التكنولوجيا و الينبة التحتية و البيئة وفي نفس الوقت قامت الـدول الراعيـة للمبـادرة بتحديد الثروات الافريقية المتاحة من ثروات معدنية وبشرية خلافة مـن ذلـك لتاكيـد أن المبادرة تحمل طابع المشاركة الذاتية أكثر مما تحمل طابع المعونات الخارجية.

أ–هيكل واليات المبادرة

يتكون الهيكل المشرف على تنفيذ المبادرة من كل من:

١) قمة الرؤساء ألأفارقـة :حيـث تكـون مسئولة عـن تقـديم الأطـار العـام للسياسـات الخاصة بالمبادرة.

٢) لجن التنفيذ و المتابعة المكونة من ١٥ رئيسـا: و هـي مسـئولة عـن اعـداد التقـارير الخاصة بتطورات المبادرة و تقديمها خلال القمم الافريقية.

٣) والفرع الثالث من المبادرة يتكون من لجنة التيسير المكونة من ممثلين قـام بتعيـنهم رؤساء الدول الخمس التي اعلنت المبادرة ووظيفتها كالتالي:

أ) لعمل على ضمان ينفبذ برنامج العمل.

ب) مراجعة اعمل السكرتارية.

ج) أعتماد الشروط التفضيلية و الموصفات للمشروعات والبرامج المحددة.

د) القيام بالتشاور و التباحث مع الدول الافريقية وشركاء التنمية الافريقية حول المشروعات و البرامج.

٤) السكرتارية والتي تتكون من هيئة للعاملين في مكتب يتشكل لهذا الغرض ز مقرة بربوريا في جنوب أفريقيا و وظيفتها هي: التنظيم و الاعداد و تقديم الدعم الأداري و المساندة الادارية لاعمال لجنة التيسير.

الا ان النيباد كمبادرة لم يأت لها الدعم فقط من دول الثمانية ولكن تحصل على الدعم ايضا من الدول الافريقية. فعلى سبيل المثال تقوم اللجنة الاقتصادية بتقديم الدعم و المساندة التحليلية للمبادرة بما في ذلك أعداد أوراق الموضوعات القطاعية، و كذلك تقديم المدخلات التمويلية بما في ذلك التمويل و المشاركة في تمويل، ودعم المشروعات مع الشركاء الاخرين.

ب- جهود قمة الثماني الصناعية في المبادرة :

تبنت دول مجموعة الثماني الصناعية المبادرة الجديدة و ذلك في اطار سعيها الي العمل على تخفيف حدة الفقر بين الدول النمية من ناحية ودفع عجلة التنمية بها من ناحية اخرى، و في عام ٢٠٠٠ عقدت قمة مجموعة الثماني الصناعية في اوكيناوا باليبان حيث أختلف قادة الدول فيما بينهم على كيفية تحقيق التنمية المنشودة في القارة .

فقد قرر القادة في القمة الغاء نحو ما يقرب من مئة الف مليون دولار أمريكي من الديون و في نقس الوقت اكدوا عزمهم على التزام دول القارة بالشروط المفروضة عليهم لتخفيف ديونهم.

ولقد كانت افريقيا ممثلة تمثيلا جيدا في القمة حيث شارك فيها الرئيس الجزائري ممثلا لمنظمة الوحدة الافريقية و الذي طالب باسم قارة افريقيا الغاء الديون الخارجية للقارة او تخفيضها و الي تقدر بنحو ٣٥٠ مليار دولار.

أما في قمة المجموعات التي عقدت في جنوة بايطاليا في يوليو ٢٠٠١ حظيت القارة الافريقيا باهتمام أكبر من قبل قادة مجموعة الثماني سواء من حيث المشاركة الافريقية او القرارت التي أتخذت او على مستوى القضايا المؤجل البت فيها وذلك حتى القمة القادمة في كندا حيث دعيت عدة دول افريقية للمشاركة في بعض جلسات القمة ومنها الجزائر و مالي و النيجر.

و لعل أهم قرارات قمة جنوة .

ا- استفادة أفريقيا من الصندوق الذي تقرر انشاؤة لمكافحة مرض الأيدز .

ب- العمل على الاستفادة من الصندوق الخاص بدعم التعليم في الدول النامية.

ج- قرر زعماء الدول الثماني إلغاء ديون الدول الاكثر فقرا وقد نجحت بعض الدول الأفريقية في التأهل لخفض ديونها بمقدار ٥٣ مليار دولار أميركي مقارنة بحجم الدين الأصلي الذي يبلغ ٧٤ مليار دولار حيث وصل عدد هذه الدول ٢٣ دولة منها بنين و بوركينافاسو و غينيا الاستوائية و مدغشقر و غينيا بيساو و زامبيا و الكاميرون وتشاد و غينيا ومالي و موريتانيا و موزمبيق و النيجر ورواندا و السنغال و تنزانيا و أوغندا.

د- و افقت القمة على إقامة شراكة جديدة مع افريقيا للمساعدة على عملية التنمية.

ولنا ان نتساءل عن الاسباب التي تقف وراء اهتمام الدول الثماني الصناعية الكبرى بالمبادرة والتي تعتبر من أهم المبادرات الافريقية التي طرحت ولاقت قبولا واسع النطاق من قمة الثماني في "اوكيناوا" و" جنوة ".

ويمكن القول أن فرنسا هي المحرك الأساسي في هذا الاطار حيث يعود الأهتمام الفرنسي بقارة افريقيا اساسا الي وجود علاقات مصالح متبدلة بين الطرفين من فترة بعيدة حيث تمثل أفريقيا سوقا رائجة للمنتاجات الفرنسية و العمل على أزدهار أستثمارتها من ناحية أخرى والعمل على الوصول الى الموارد الطبعية الاستراتيجية بسهولة ويسر، ومازال وجود الماس في دول الجنوب الأفريقي يمثل عامل جذب رئيسي نحو القارة.

وقد جاءت قمة باريس (فبراير٢٠٠٣) معبرة تعبيرا صادقا عن الأهتمام الفرنسي بالقارة حيث أكد الرئيس جاك شيراك في كلمتة أن هدف مبادرة الشراكة من أجل التنمية في أفريقيا وفقا للرؤية الأوروبية هو السماح للقارة بأن تعوض التأخير الذي تعرضت لة و أن تندمج بصورة أكبر في الاقتصاد العالمي بعد أن ثبت أن هناك رغبة و اضحة من جانب قادة الدول الافريقية لتبني مبادرة تنمية تنبع من قلوب وعقول الأفارقة الذين يرغبون في دعم الدول الغنية لهم.

و طالبت فرنسا الدول الاوروبية بتضيق هذا الخلاف بينها وبين الدول ألأفريقية بزيادة الدعم المقدم لها والعمل على دعم الحريات الديمقراطية بها.

اما السبب الثاني لأهتمام الدول الصناعية بالمبادرة هو إنضمام مصر و السنغال إلى كل من جنوب أفريقيا و الجزائر و نيجيريا مما اضفى طابعا خاص، حيث إن مصر

تتمتع بزيادة واضحة في العمل العربي الافريقي على حد سواء كما إن السنغال في الأصل، قد قامت بطرح خطة أوميجا التي تهدف الي العمل رخاء القارة و تنميتها.

ج-مهام المبادرة و رؤية الدول المؤسسة حولها :

بداية تضمنت المبادرة التركيز على تحديث قطاعات رئيسية وتنميتها: الزراعة، التعليم، والصحة و التكنولوجي الجدبدة و المعلومات ، والاتصلات ، و قد تم تقسيم المهام التى تتولاها الدول في إطار المبادرة كالتالي:

تولت نيجيريا تطوير الادارة الاقتصادية وتدفق رؤوس الاموال كما تولت جنوب أفريقيا ملف تطوير الادارة السياسية للمبادرة بكافة الدول كما تولت السنغال مجالات البينية التحتية و البيئة و التكنولوجيا الجديدة الجديدة كما تولت مصر ملف الزراعة و التجارة (إستيرادا و تصديرا) أي العمل على فتح أسواق جديدة أمام سلع الدول المشاركة و هو بلا شك ملف خطير و هام يستدعي دراسة متأنية وتفصلية لطبيعة أسواق تلك الدول و الدور الذي يمكن أن تلعبة على المستوردين الاقليمي و الافريقي على حد سواء.

د-استشراف مستقبلي لمبادرة نيباد :

عند الحديث عن الرؤية المستقبلية لمبادرة النيباد نلاحظ أن هناك عددا من النقاط يجب الانتباه اليها وهي :

١- تاتي هذه المبادرة لاول مرة لتطرح تصورا مختلفا عن الفارقة إذ تقدم الافارقـة لاول مرة برؤية مختلفة تصور الواقع الذى يعيشون فية وما هـي تصـواراتهم مـن اجـل حـل مشاكلهم المتعثرة.

٢- يأتي الاهتمام المتزايد مـن قبـل قمـة مجموعـة الثمـاني الصـناعية لتعطـي المبـادرة المصداقيـة الكاملة وتندفع بها نحو التحقيق.

٣- جاء دعم التجمعات الاقلمية و على رأسها منظمة الوحدة الافريقية وذلك من خلال تأكيد الرئيس الزامبي علـى أن منظمـة الوحـدة الافريقيـة ستشـارك بطريقـة فعالـة في تنمية القارة الافريقية كبرنامج تنفذة منظمـة الوحـدة مـن ناحيـة الدوليـة مثـل قمـة مجموعة الثماني الصناعية ليعطي المبادرة قوة على الصعيدين الاقليمـي و الـدولي علـى حد سوء.

٤- يرتبط نجاح مبادرة تنمية أفريقيا بتخفيف عبء المديونية عن دول القارة و النجاح في عملية التنمية من ناحية و التحديث الصناعي من ناحيـة أخـرى شـرطان ضـروريان لتحسين فرص نفاذ الصادرات الافريقية للاسواق العالمية.

هذا و قد أقرت دول الاتحاد ألأفريقـي للمبـادرة عنـد الاعـلأن عـن تشـكيل ألأتحـاد و أتخذت كأساس للعمل الاقتصادي الافريقي الجماعي لتحقيق التنمية في أفريقيا.

الفصل الثانى : السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)

المبحث الأول : نشأة وتكوين مجموعة الكوميسا

يُستخدم مصطلح الـ"كوميسا" للتعبير عن السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)

The Common Market of Eastern &southern Africa (COMESA)

وتُعرّف بأنها تجمع لتكامل اقليمى بين دول أفريقية ذات سيادة ، اتفقت فيما بينها على الارتقاء بالتكامل الاقليمى فى منطقتها ، من خلال تنمية التجارة واندماج السوق ، ومن خلال التعاون وتركيز العمل من أجل تطوير وتعظيم الاستفادة من المصادر الطبيعية والانسانية للصالح المشترك والمتبادل لجميع شعوبها ودولها .

وقد جاء تأسيس الكوميسا متوافقاً مع ما تضمنته خطة عمل لاجوس الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية فى أبريل عام ١٩٨٠ ، من ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادى بين دول القارة ، واقامة سوق أفريقية مشتركة على مراحل حتى عام ٢٠٢٨ ، وأيضاً ضرورة انشاء مجموعة من التكتلات الاقتصادية ذات الجوار الجغرافى والظروف الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية المتشابهة ، بحيث تُكوّن فى النهاية ما يعرف بالجماعة الاقتصادية الأفريقية .

وتُعتبر الكوميسا أحد تجمعات التكامل الاقتصادى الاقليمى الخمسة فى أفريقيا ، والتى تُشكل أعمدة الجماعة الاقتصادية الأفريقية التى أنشأتها منظمة الوحدة الأفريقية فى قمة أبوجا عام ١٩٩١ ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٤ ، وتشمل :

* تجمع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (الايكاس ECAS) .
* الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس ECOWAS).
* مجموعة التنمية لدول الجنوب الأفريقي (السادك SADC) .
* الاتحاد المغاربى لدول الشمال الأفريقي .

وكلها ذات دور سياسى ، ولكن مجموعة الكوميسا هى التجمع الأكثر نجاحاً فى القارة الأفريقية ، لأنها تُركز فقط على التعاون الاقتصادى ، وتبتعد تماماً عن الخوض فى المشاكل والمنازعات السياسية .

ويُمكن سرد خطوات انشاء الكوميسا على النحو التالى :

(١) ترجع أصول النشأة للكوميسا الى عقد اجتماع وزارى للدول المستقلة فى شرق وجنوب أفريقيا عام ١٩٦٥، للنظر فى مقترحات تهدف الى انشاء آلية لتشجيع التكامل الاقتصادى الاقليمى الفرعى . وقد أوصى الاجتماع الذى عُقد فى لوزاكا بإنشاء جماعة اقتصادية لدول الشرق والجنوب الأفريقى ، وتشكيل مجلس وزارى مؤقت تحضره لجنة اقتصادية مؤقتة من المسئولين ، للتفاوض حول إبرام اتفاقية واعداد برنامج حول التعاون الاقتصادى . وفى أول اجتماع للمجلس الوزارى المؤقت الذى عُقد فى أديس أبابا فى مايو ١٩٦٦ ، تم التوقيع

على الاتفاقية الرسمية من جانب كل من : بوروندى ، أثيوبيا ، كينيا ، مدغشقر، مالاوى ، موريشيوس ،رواندا ، الصومال ، تنزانيا ، وزامبيا .

(٢) وفى مارس ١٩٧٨ عُقد أول اجتماع وزارى غير عادى لوزراء التجارة والمالية والتخطيط فى لوزاكا ، حيث أوصى الاجتماع بإنشاء جماعة اقتصادية على صعيد اقليمى فرعى .

(٣) تضمنت خطط عمل لاجوس الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية فى أبريل ١٩٨٠ ، ضرورة التكامل الاقتصادى بين دول القارة ، واقامة سوق أفريقية مشتركة على مراحل حتى عام ٢٠٢٨ . كما تقرر فى مؤتمر لاجوس انشاء مجموعة من التكتلات الاقتصادية فى دول الجوار الأفريقى ذات الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية المتشابهة ، لتكوّن فى النهاية ما يسمى بالجماعة الاقتصادية الأفريقية .

(٤) وبناء على ذلك تم فى ١٩٨١/١٢/٢١ التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا PTA ، ووقع على هذه الاتفاقية كل من : جزر القمر ، جيبوتى ، أثيوبيا ، كينيا ، ليسوتو ، مالاوى ، الصومال ، سوازيلاند ، أوغندا ، زامبيا ، زيمبابوى ، أنجولا ، بوروندى ، مدغشقر ، موزمبيق، ناميبيا ، رواندا ، سيشل ، السودان ، موريشيوس ، زائير ، وتنزانيا . وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ فى ٣٠ ديسمبر عام ١٩٨٢ ، وباشرت منطقة التجارة التفضيلية عملها لمدة أحد عشر عاماً .

(٥) وفى ٥ نوفمبر ١٩٩٣ بمدينة كامبالا ، تم التوقيع على الاتفاقية المنشئة لمنظمة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا "كوميسا" ، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ فى ٨ ديسمبر ١٩٩٤ عقب عقد أول اجتماع لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى ليلينجواى يومى ٧،٨ ديسمبر ١٩٩٤ .وبعد أن صدقت على تلك الاتفاقية بعض الدول ، وانسحبت منها دول ، وانضمت إليها دول أخرى — أصبح عدد أعضاء الكوميسا ٢١ دولة ، وتشمل : مصر ، أثيوبيا ، الكونغو الديموقراطية (زائير سابقاً)، تنزانيا ، كينيا ، السودان ، أوغندا ، مدغشقر ، زيمبابوى ، أنجولا ، مالاوى ، زامبيا ، بوروندى ، رواندا ، اريتريا ، ناميبيا، موريشيوس ، سوازيلاند ، جزر القمر ، جيبوتى ، وسيشل .

وتُعد الكوميسا احدى المنظمات الدولية التى تشمل الاقليمية والجزئية منها وغيرها من المؤسسات ذات الصلة بالتعاون والتكامل الاقتصادى ، وبالتالى فإنها لم تُنشأ بمعزل عن تلك المنظمات ، وإنما هى واحدة منها — فقد تأسست فى ظل التنظيم الدولى ، ولخدمة أهدافه ، ولتحقيق مصالحه ، حتى وإن كانت تعمل فى إطار منطقة محددة داخل القارة الأفريقية .

وبغض النظر عن كون الكوميسا تُعد منظمة شبة اقليمية أو تخدم عدداً من الدول الأفريقية ، فإن تلك المنظمة تسعى لتحقيق أهداف منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لأفريقيا ، فى إطار من التنسيق والتعاون المشترك والتكامل لتحقيق الأهداف والمصالح المشتركة لجميع دول القارة الأفريقية ، وخصوصاً فى المجالات الاقتصادية .

ويُمكن باختصار تناول العلاقة بين الكوميسا والمنظمات القارية والاقليمية الأفريقية فيما يلى :

أولاً: العلاقة بين الكوميسا ومنظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقى حالياً) :

تُعد منظمة الوحدة الأفريقية المنظمة القارية التى ترعى مصالح وأهداف الدول الأفريقية فى المجالات المتنوعة ، والعلاقات بينها وبين المنظمات الجزئية هى علاقات وثيقة تجمعها تلك الأهداف والمصالح المشتركة ، ويُعد قيام أى منظمة جزئية بتحقيق قدر منها هو تحرك نحو ما تصبو إليه القارة بأسرها. وفى هذا الاطار تتحدد العلاقة بين الكوميسا ومنظمة الوحدة الأفريقية كما يلى :

(١) فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الكوميسا ومنظمة الوحدة الأفريقية :

على الرغم من أن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية قد أشار الى أن تحقيق أهداف المنظمة يقتضى تنسيق السياسة العامة للدول الأعضاء ، والعمل على التوفيق بينها والتعاون فى ميادين السياسة والاقتصاد والتربية والثقافة والصحة والتغذية والدفاع والأمن وغيرها ، إلاّ أن الدول الأعضاء لم تتخذ خطوات جادة على مستوى التعاون الاقتصادى الأفريقى إلاّ فى وقت متأخر ، وبالتحديد عندما انعقد أول مؤتمر قمة اقتصادى لمنظمة الوحدة الأفريقية فى لاجوس عام ١٩٨٠ ، والذى أشار إلى الحاجة الواضحة للتنمية الداخلية وتحقيق الاعتماد الذاتى والجماعى الذى يستهدف تخفيض اعتماد الاقتصاد الأفريقى على الدول الأجنبية .

وفيما يتعلق باعتراف المنظمة بالاقليمية ، ووضع قواعد للتنسيق بين التعاون القارى والتعاون الاقليمى ، واخضاع المنظمات الاقليمية الجزئية لمنظمة الوحدة الأفريقية – فقد صدر بشأنها قرار من مجلس وزراء الدول الأفريقية فى أول دورة عادية له عُقدت بداكار فى أغسطس ١٩٦٣ ، متضمناً مايلى :

(*) يجب أن تقوم التجمعات الاقليمية على حقائق جغرافية ، وعلى عناصر اقتصادية واجتماعية وثقافية مشتركة ، بين دول تتعاون فى إطار تلك المنظمات الاقليمية .

(*) يجب أن تُعلن المنظمات الاقليمية التى ستقام بين الدول الأفريقية رسمياً خضوعها لمبادئ وأهداف ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، أما المنظمات الاقليمية التى قامت قبل قيام منظمة الوحدة الأفريقية فيجب أن تُعدل مواثيقها بإضافة ما يُفيد الاعتراف بمبادئ وأهداف منظمة الوحدة الأفريقية .

(*) يجب على المنظمات الاقليمية الأفريقية الجديدة أن تُودع نسخة من نظامها الأساسى لدى الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية .

(*) أن علاقة منظمة الوحدة الأفريقية بالمنظمات الاقليمية الفرعية تحث على مزيد من التداخل فيما بين مختلف أنواع المنظمات الأفريقية الفرعية داخل أفريقيا ، لما يترتب عليه من فوائد ومصالح متنوعة ، ويحول دون التحفظ والارتباك والفوضى فى المشروعات التنموية التكاملية ، وخصوصاً فى المجال الاقتصادى .

وتجدر الاشارة الى أن الكوميسا فى علاقاتها مع منظمة الوحدة الأفريقية لم تخرج عن القواعد والاجراءات التى تم تحديدها من جانب المنظمة القارية ، بل

أعتبرت ذاتها أداة آلية لوضع أهداف ومصالح منظمة الوحدة الأفريقية موضع التنفيذ الفعلى فى حيزها الاقليمى المحدد جغرافياً فى منطقتىّ شرق وجنوب أفريقيا .

(٢) فيما يتعلق بالجمع بين العضوية فى منظمة الوحدة الأفريقية والكوميسا:

ان مشاركة الدول الأفريقية فى التجمعات الأفريقية يُمكن أن تأتى فى أكثر من صورة وبأكثر من أسلوب ، كمايلى :

(*) الجمع بين عضوية منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمات اقليمية جزئية أخرى .

(*) الجمع بين عضوية أكثر من منظمة اقليمية جزئية .

(*) مشاركة الدول الأفريقية كمراقبين فى المنظمات الاقليمية الجزئية .

وبذلك يمكن القول أن العضوية فى أكثر من منظمة هو أمر مشروع وتُقره جميع تلك المنظمات ، وان كان الأمر يبقى فى النهاية مرتهناً بمدى قدرة وامكانية الدولة العضو على الوفاء بالتزاماتها وواجباتها فى جميع تلك المنظمات المشتركة فى عضويتها ، وبمدى مايترتب على العضوية المتعددة فى المنظمات المختلفة من مصالح لتلك الدولة .

وتجدر الاشارة الى أنه قد أعلن فى ١٦ أبريل ٢٠٠١ عن تمام تصديق ثلثىّ الدول الأفريقية الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية (٣٦ دولة من ٥٣) على اتفاقية تأسيس الاتحاد الأفريقى ، وذلك ايذاناً بدخول القانون التأسيسى لهذا التجمع القارى حيز التطبيق الفعلى ، وليحتل الاتحاد الأفريقى الجديد موقع منظمة الوحدة

الأفريقية بعد ثلاثين يوماً من هذا التاريخ . وقد أشار القانون التأسيسى — فيما يتعلق بالشق الاقتصادى الى أن أجهزة الاتحاد تضع بخلاف مؤتمر رؤساء الدول والحكومات والمجلس الوزارى للاتحاد وبرلمان عموم أفريقيا ، آليتين تتعلقان بالجوانب الاقتصادية والمالية فى القارة ، وهما المجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، بالاضافة للمصرف المركزى الأفريقى وصندوق النقد الأفريقى والمصرف الأفريقى للاستثمار .

ثانياً: علاقة الكوميسا مع الجماعات الاقتصادية الاقليمية الفرعية :

أشارت المادة ١٧٩ من اتفاقية الكوميسا إلى أنه فى سياق تحقيق أهدافها نحو التكامل الاقليمى ، فإن السوق المشتركة يُمكن لها أن تدخل فى اتفاقيات تعاون مع جماعات اقليمية أخرى ، وأنه سوف يخضع التعاون المشار اليه للموافقة المسبقة من جانب المجلس الوزارى .

ومن الأمثلة على هذا التعاون علاقة الكوميسا بالسادك SADC ،ويمكن الاشارة إليها كمايلى :

توجد داخل الكوميسا عشر دول كانت تُنظم نفسها منذ عام ١٩٧٩ فى لجنة تنسيق التنمية للجنوب الأفريقى ، وكان هدفها تقليل الاعتماد والارتباط مع النظام العنصرى فى مجالات الاقتصاد والمواصلات والطاقة والعمالة ، فلما تأكد التحول الديموقراطى فى دولة جنوب أفريقيا اتفقت هذه الدول العشر فى أغسطس ١٩٩٢ على انشاء الجماعة التنموية لدول الجنوب الأفريقى (سادك) ، ومن أهدافها التعاون الاقتصادى والتنموى وانشاء سوق مشتركة .

وعندما تم التوقيع على اتفاقية الكوميسا فقد أعتبرت المنظمة الأم جنوب خط الاستواء ، حيث تضم فى داخلها عدداً من أعضاء بعض التجمعات الأخرى ، وهى الجماعة التنموية لدول أفريقيا الجنوبية المعروفة باسم سادك (١٠ دول) ، والاتحاد الجمركى للجنوب الأفريقى المعروف باسم ساكو (٥ دول)، ومنظمة إيجاد (٧ دول) فى القرن الأفريقى وشرق أفريقيا . وبعد إتمام التحول الديموقراطى فى جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤ انضمت الى منظمة سادك وارتفع العدد إلى (١١ دولة)، وقرر المجتمعون الموافقة على قرار انفصال منظمة سادك عن كوميسا لأسباب متنوعة ، من بينها تنازع الاختصاصات والتداخل والتكرار.

وتجدر الاشارة إلى أن منظمة سادك تضم حالياً (١٤ دولة) ، وهى : أنجولا ، الكونغو الديموقراطية ، مالاوى ، موريشيوس ، ناميبيا ، سيشل ، سوازيلاند ، تنزانيا ، زامبيا ، زيمبابوى ، بوتسوانا ، ليسوتو ، موزمبيق ، وجنوب أفريقيا . ونلاحظ أن الدول العشر الأولى هى دول أعضاء فى الكوميسا أيضاً .

المبحث الثانى : أهداف ومبادئ وآليات مجموعة الكوميسا

تُحدد الاتفاقية المنظمة للعلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول الأعضاء فى السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) عدداً من الأهداف التى تمت صياغتها بحيث تُؤدى إلى خلق ظروف ملائمة لتحسين الأداء الاقتصادى للدول الأعضاء فى مجموعة الكوميسا ، والقضاء على مواطن الضعف الهيكلية والمؤسسية ، وازالة العوائق أمام التجارة والاستثمار المحلى والأجنبى – وهذه الأهداف هى :

(١) انشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء فى عام ٢٠٠٠ ، والتوصل إلى اتحاد جمركى بحلول عام ٢٠٠٤ ، ثم اقامة سوق أفريقية مشتركة بحلول عام ٢٠٢٨ .

(٢) التكامل والتعاون بين الدول الأعضاء فى المجالات المختلفة ، خاصة فى مجالات : التجارة ، الزراعة ، الجمارك ، الرى ، الصناعة ، الطاقة ، البنية الأساسية ، النقل ، المواصلات ، الاتصالات ، تكنولوجيا المعلومات ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتعاون المالى والنقدى .

(٣) ابراز دور القطاع الخاص والغرف التجارية وتشجيعها على أداء مهام جديدة تتناسب ايجابياً مع أهداف المجموعة .

(٤) اقامة محكمة عدل للفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الدول الأعضاء .

وأوردت المادة الثالثة من الاتفاقية المذكورة أن أهداف هذا التجمع تأتى فيمايلى :

(١) تحقيق معدل نمو اقتصادى ثابت ومستمر للدول الأعضاء ، عن طريق تنمية وتشجيع التوافق والتوازن فى التنمية الانتاجية والتسويقية .

(٢) تشجيع المشروعات المشتركة فى الأنشطة الاقتصادية ، خاصة فى مجالات : الصناعة ، الطاقة ، الزراعة ، النقل ، المواصلات ، الاتصالات ، الجمارك ، التجارة ، النواحى المالية والنقدية ، الموارد الطبيعية والبيئية ، تنمية دور المرأة والثروات البشرية ، والموضوعات الاجتماعية والثقافية — وذلك بهدف رفع مستـوى معيشة الأفراد وتدعيم الروابط بين الدول الأعضاء .

(٣) خلق بيئة مواتية للاستثمار المحلى والأجنبى .

(٤) تنمية وتطوير العلوم والتكنولوجيا ، وتحقيق السلام والأمن والاستقرار للدول

(٥) اقامة اتحاد جمركى بين الدول الأعضاء .

(٦) العمل على تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية ، عن طريق عدة وسائل منها :

(*) وضع مواصفات قياسية للانتاج الصناعى يُمكن بها المنافسة فى السوق المشتركة .

(*) وضع تعريفة جمركيـة موحدة تمهيداً لانشاء اتحاد جمركى للدول الأعضاء، وتبسيط الاجراءات والمستندات والحد من القيود غير الجمركية بين الدول الأعضاء .

(*) التعاون فى مجال السياحة والبيئة وحماية الحياة الطبيعية ، والعمل على تنمية الجهود المشتركة فى هذه المجالات .

(*) التعاون فى مجال النقد والتمويل والسعى لايجاد عملة موحدة .

(*) توفير السبل والوسائل الكفيلة بتنمية دور القطاع الخاص فى عملية التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء .

(*) التعاون فى مجال المعلومات وتوحيد الجهود فى هذا الشأن .

(*) التعاون فى مجال التنمية الصناعية .

(*) استخدام العملات الوطنية للدول الأعضاء فى الوفاء بقيمة المعاملات التجارية فيما بينهم

(*) وضع قواعد للمنافسة المشروعة بين الدول الأعضاء .

(*) تأمين وحماية الاستثمارات ، وتوفير بنية أساسية للنقل والمواصلات .

وفيما يتعلق بالسعى لايجاد عملة موحدة ، فقد استفادت مجموعة الكوميسا من تجربـة الاتحاد الأوروبى فى هذا المجال والتى تُوجت بميلاد اليورو فى ينأير ١٩٩٩ ، حيث وضعت مجموعة الكوميسا برنامجاً تدريجياً للوصول الى الوحدة النقدية ، وإصدار عملة موحدة للمجموعـة فى عام ٢٠٢٠ – وتتمثل مراحل هذا البرنامج فى أربـع مراحل هى :

- المرحلة الأولى (من عام ١٩٩٢ الى عام ١٩٩٦) :

واستخدمت فيها المجموعة غرفة المقاصة لتحرير كل المعاملات التجارية والمدفوعات الجارية بما فيها التحويلات الرسمية والتسويات ، وقد التزمت الدول الأعضاء خلال هذه المرحلة بتنفيذ الآتى :

(١) ازالة كافة قيود الصرف على الواردات من الشركاء التجاريين لدول الكوميسا ، وتحقيق الاستفادة الكاملة من الشيكات السياحية الاقليمية ، وقبول الدول الأعضاء لهذه الشيكات فى المدفوعات التى تتم بالنقد الأجنبى .

(٢) استخدام أسعار الصرف السائدة فى السوق للوصول الى التحرير الكامل للمعاملات التى تتم بين دول الكوميسا وبعضها البعض .

(٣) وضع حد لنمو الائتمان المحلى المقدم للحكومات فى دول الكوميسا ، وكذلك السيطرة على عرض النقود بهدف خلق استقرار نقدى يساعد على نجاح عملية تحرير التجارة والانفتاح على الدول الأخرى .

(٤) العمل على خفض عجز الموازنات الحكومية ، وذلك لتدعيم البند السابق الخاص بضبط الائتمان المحلى والنمو فى عرض النقود .

- المرحلة الثانية (من عام ١٩٩٧ الى عام ٢٠٠٠) :

ويتمثل الهدف الرئيسى لهذه المرحلة فى تحقيق درجة عالية من قابلية العملات للتحويل بين الدول أعضاء الكوميسا ، وذلك كخطوة لتكون قابلة تماماً للتحويل فيما بينها بعد ذلك ، والغاء القيود على المعاملات الجارية

- المرحلة الثالثة (من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠٢٠) :

وخلال هذه المرحلة يتم السماح لأسعار الصرف فى الدول الأعضاء بالتذبذب فى حدود هامش محدد ، وذلك بعيداً عن تدخل البنوك المركزية فى دول الكوميسا ، ويبدأ بنهاية هذه المرحلة تنسيق السياسيات النقدية بين الدول الأعضاء من خلال مؤسسة نقدية مشتركة فوق قومية (على غرار مؤسسة النقد الأوروبية التى سبقت انشاء البنك المركزى الأوروبى)، ولتكون هذه المؤسسة نواة للبنك المركزى لدول الكوميسا فيما بعد .

- المرحلة الرابعة : (تبدأ من عام ٢٠٢٠) :

والتى تصدر فيها عملة واحدة لدول الكوميسا بواسطة المؤسسة النقدية المشتركة ، مع وضع خطة زمنية لإحلالها محل العملات الوطنية ، والتعامل بها فى الحياة اليومية للأفراد فى دول الكوميسا

ولقد كان ضرورياً من أجل تحقيق أهداف الكوميسا سالفة الذكر ، أن تكون هناك مجموعة من المبادئ الأساسية التى تسير عليها الكوميسا ودولها الأعضاء وتهتدى

بهديها ، باعتبارها قواعد راسخة للسلوك وللمعاملة التى يتم الالتزام بها لتحقيق الأهداف الموضوعة والمبتغاه – وتلك المبادئ هى :

(١) المساواة والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء .

(٢) التضامن والاعتماد الجماعى المتبادل بين الدول الأعضاء .

(٣) التعاون بين الدول وتنسيق السياسات وتكامل البرامج بين الدول الأعضاء .

(٤) عدم الاعتداء بين الدول .

(٥) الاعتراف وتشجيع حماية حق الانسان والشعوب طبقاً لأحكام الميثاق الأفريقى حول حقوق الانسان والشعوب .

(٦) المسئولية والعدالة الاقتصادية والمشاركة الشعبية فى التنمية .

(٧) احترام أحكام القانون .

(٨) تشجيع ومساندة النظم الديموقراطية .

(٩) صيانة السلام الاقليمى والاستقرار من خلال تشجيع وتقوية حسن الجوار.

(١٠) التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء ، والتعاون الفعال بين الدول المتجاورة ، وتشجيع الحفاظ على البيئة كأحد متطلبات تنميتها الاقتصادية .

ولوضع أهداف الكوميسا موضع التطبيق الفعلى مع الالتزام بمبادئها ، فكان من الضرورى ايجاد مجموعة من الآليات . ويبدو من تفحص اتفاقية الكوميسا فى هذا المجال أن واضعيها تبنوا ما اعتادت عليه المنظمات الدولية الأخرى من ضرورة تعدد وتنوع الأجهزة ، ليتيح ذلك الاستفادة القصوى من مبدأ تقسيم العمل من ناحية ،

والتوظيف الأفضل لتلك الأجهزة كل حسب تخصصه من ناحية أخرى ، وذلك ضماناً لمزيد من الفاعلية لأهداف ومصالح المنظمة والدول الأعضاء بها .

ومن الطبيعى أن تختلف تلك الأجهزة عن بعضها البعض ، سواء فى طبيعتها أو فى تكوينها ، أو فى قوة القرارات الصادرة عنها . وبناء على ماتقدم يمكن تناول الهيكل التنظيمى للكوميسا كالتالى .

(١) السلطة :

وهى أعلى جهاز رئاسى فى السوق ، وتتشكل من رؤساء الدول أو الحكومات ، وتختص بوضع السياسة العامة للسوق والرقابة على أدائه ووظائفه التنفيذية وأهدافه ومبادئه .

(٢) المجلس الوزارى :

وهو المسئول عن مراقبة وحسن سير أعمال السوق المشتركة وتطويرها فى إطار أحكام الاتفاقية.

(٣) لجنة محافظى البنوك المركزية :

وتختص بتطوير الخطط والبرامج فى مجال التعاون المالى والنقدى

(٤) اللجنة الحكومية :

وهى تتكون من كبار المسئولين بالدول الأعضاء ، وتختص بتطوير الخطط وبرامج العمل فى جميع مجالات التعاون باستثناء قطاع المال والنقد .

(٥) لجان فنية :

ويبلغ عددها ١٣ لجنة تُغطى مختلف مجالات التعاون ، وتختص بمسئوليات متنوعة منها الادارية والمالية والزراعية وغيرها .

(٦) السكرتارية والسكرتير العام : ويقع مقرها فى لوساكا عاصمة زامبيا .

(٧) لجنة استشارية : لمجتمع الأعمال والمجموعات المعنية الأخرى .

(٨) محكمة العدل :

وهى تتكون من سبعة أعضاء ، وتختص بالنظر فى الموضوعات التى تُحال إليها من قبل الدول الأعضاء أو سكرتارية السوق ، والفصل فيها وفقاً لأحكام الاتفاقية – وذلك لضمان الالتزام بأحكام الاتفاقية عند تفسير وتطبيق نصوصها .

وعلاوة على الأجهزة المشار اليها أنشأت السوق عدداً من الأجهزة المعاونة ، بهدف دفع التعاون بين الدول الأعضاء – ومن هذه الأجهزة :

(١) بنك التنمية والتجارة للشرق والجنوب الأفريقى .

(٢) اتحاد بنوك دول الكوميسا .

(٣) غرفة المقاصة .

(٤) مركز الكوميسا لتطوير الاستثمار .

(٥) بنك التسويات والمدفوعات .

(٦) مركز الكوميسا للنقل البرى .

(٧) شركة الكوميسا لإعادة التأمين .

(٨) مركز التحكيم التجارى .

(٩) معهد الجلود والمنتجات الجلدية .

(١٠) اتحاد غرف التجارة والصناعة التابع للكوميسا .

(١١) هيئة المعارض التجارية .

(١٢) مركز تنمية المعادن .

(١٣) الاتحاد الفيدرالى للمؤسسات الوطنية للمرأة فى التجارة .

(١٤) الاتحاد الفيدرالى لغرف التجارة والصناعة .

(١٥) مؤسسة الكوميسا لصناعة الدواء .

ونعرض فيما يلى ، بعض البيانات عن واحد من أهم الأجهزة السابق ذكرها ، وهو بنك التنمية والتجارة للشرق والجنوب الأفريقى :

The Eastern & Southern African Trade& Development Bank (PTA Bank) .

- تأسس البنك فى ١٩٨٥/١١/٦ عقب توقيع اتفاقية تأسيس منطقة التجارة التفضيلية Preferential Trade Area سنة ١٩٨١ والتى تحولت بعد ذلك إلى السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) .
- يرأس البنك Dr . Michael Gondwe .
- المقر الرئيسى للبنك : بوجمبورا – بوروندى .. المقر الحالى (المؤقت) : نيروبى – كينيا.
- المهمة الرئيسية للبنك : دفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء ، من خلال تشجيع التجارة البينية لدول الكوميسا ، ولتحقيق الأهداف الآتية

(*) تقديم المشورة والمساعدة المالية والفنية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء .

(*) تشجيع التجارة البينية للدول الأعضاء من خلال تمويل الأنشطة المتعلقة بتلك التجارة .

(*)تمويل المشروعات التى تهدف الى احداث التكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء

(*) تشجيع المؤسسات المالية المحلية والدولية على تقديم التمويل اللازم للمشروعات الوطنية والاقليمية .

(*) العمل على جذب الاستثمارات للمنطقة من خلال التمويل المشترك والاستثمارات المشتركة والاقراض المباشر .... إلخ .

- مؤسسو البنك :

(١) بنك التنمية الأفريقى .

(٢) دول أعضاء فى مجموعة الكوميسا (بوروندى – جيبوتى – مصر – اريتريا –أثيوبيا – كينيا – مالاوى – موريشيوس – رواندا – السودان – تنزانيا – أوغندا – زامبيا – زيمبابوى – جزر القمر).

(٣) دول أخرى (الصومال) .

المبحث الثالث : العضوية فى مجموعة الكوميسا

اهتمت الكوميسا بموضوع العضوية فيها ، وفى هذا الخصوص تناولت الاتفاقية المنشئة لها وضع العضوية فى الكوميسا واجراءاتها وعوارضها . ويتناول هذا الجزء من البحث – بشئ من الايجاز – المسائل الثلاث المتعلقة بهذا الموضوع ، على النحو التالى

أولاً : وضع العضوية :

يمكن تقسيم العضوية فى الكوميسا الى نوعين :

(١) عضوية أصلية (تأسيسية) :

وهذا النوع من العضوية هو للدول المؤسسة للكوميسا منذ نشأتها ، وهى الدول التى كانت أعضاء أصلاً فى منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا ، ويُعد اشتراكهم فى الكوميسا ووفقاً لاتفاقيتهم كأعضاء أصليين (مؤسسين) وكحق مكتسب لكل منهم ، وهم: أنجولا ، بوروندى ، جزر القمر، جيبوتى ، إريتريا ، أثيوبيا ، كينيا ، ليسوتو ، مدغشقر ، مالاوى ، موريشيوس ، موزمبيق ، ناميبيا ، رواندا ، سيشل ، الصومال ، السودان ، سوازيلاند، تنزانيا ، أوغندا ، زامبيا ، وزيمبابوى .

ويلاحظ أن هذه الدول يبلغ عددها ٢٢ دولة ، وتضم ثلاث دول لم تزل حتى الآن خارج الكوميسا وهى : ليسوتو وموزمبيق والصومال

(٢) عضوية بالانضمام (مشروطة) :

وهذا النوع من العضوية هو للدول التى لم تُشارك فى تأسيس الكوميسا ، ولم تكن عضواً فى منطقة التجارة التفضيلية ، ولكنها تنتمى لكل من شرق وجنوب أفريقيا ، ويستلزم لعضويتها استيفاء الشروط التى تُقررها السلطة المختصة فى الكوميسا . وقد تم تحديد دولتين على وجه الخصوص فى متن الاتفاقية ، وهما جمهورية بتسوانا وجمهورية جنوب أفريقيا (فيما عدا الأبارتيد) .

وفى القمة الثالثة للكوميسا التى عُقدت فى يونية ١٩٩٨ تم تعديل نص الاتفاقية لتسمح بقبول دولة عضو فى الكوميسا متى كانت جاراً مباشراً لدولة عضو ، وقد كان هذا التعديل بمثابة الأساس القانونى لانضمام مصر للكوميسا .

ثانياً : اجراءات العضوية :

حددت الاتفاقية بعض الاجراءات التى يجب أن تلتزم وتتعهد بها الدول الأعضاء ومنها :

اجراءات تنظيمية :

(أ)التوقيع والتصديق على الاتفاقية .

(ب)ايداع كافة الأوراق الرسمية الخاصة بالتصديق أو الانضمام لدى السكرتير العام .

(ج) سريان الانضمام باتمام ما تقدم .

(١) اجراءات وظيفية :

(أ)الالتزام بتطبيق جدول التخفيضات الجمركية السابق اقراره فى نطاق منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا ، على كافة أنواع السلع والخدمات التى يتم تبادلها بين الدول الأعضاء ، وذلك على النحو التالى:

- أول أكتوبر ١٩٩٣ ٦٠ ٪
- أول أكتوبر ١٩٩٤ ٧٠ ٪
- أول أكتوبر ١٩٩٦ ٨٠ ٪
- أول أكتوبر ١٩٩٨ ٩٠ ٪
- أول أكتوبر ٢٠٠٠ ١٠٠٪

(ب) إزالة كافة الحواجز غير الجمركية على الواردات من الدول الأعضاء ، وذلك خلال عام من تاريخ الانضمام .

(ج) التوصل الى تعريفة جمركية مشتركة بحلول عام ٢٠٠٤ (اتحاد جمركى) .

(٢) تعهدات والتزامات :

هناك نوعان من التعهدات حددتهما الاتفاقية وألزمت بهما الدول الأعضاء ، وهما .

(أ) التعهدات المحددة :

وهى التى تلتزم بموجبها الدول الأعضاء بالقيام بتنفيذها لضمان تشجيع تحقيق الأغراض والأهداف الخاصة بالسوق المشتركة فى مختلف المجالات .

(ب) التعهدات العامة :

وهى التى ترتبط أساساً بالزام الدول الأعضاء ببذل الجهود فيما يتعلق بتخطيط وتوجيه السياسات الانمائية للدول الأعضاء .

ثالثاً : عوارض العضوية :

اذ اشترطت إتفاقية الكوميسا لعضويتها شروطاً معينة ،وفرضت تعهدات والتزامات ومسؤليات معينة –فكان من المنطقى أن تتعرض للحالات من الدول التى تفقد شروطاً أو لم تُنفذ تعهداتها والتزاماتها .

وقد ركزت اتفاقية الكوميسا على ثلاثة أنواع من عوارض العضوية ، وهى:

(١) تعليق العضوية :

وفى هذه الحالة فإن أية دولة عضو يُقرّر تعليق عضويتها ، سوف تستمر فى أداء التزاماتها الرئيسية فى ظل الاتفاقية أثناء فترة التعليق . وتعليق العضوية على هذا النحو يأتى على المستويات الآتية :

(أ) تعليق حق ممارسة تلك الدولة العضو لأى من حقوقها أو امتيازاتها المرتبطة بعضويتها بالكوميسا . وينطبق هذا المستوى على الدولة العضو التى تأخرت لأكثر من

عامين فى اسهاماتها المالية المستحقة عليها ، لأسباب أخرى بخلاف ما تُسببه الكوارث العامة أو الطبيعية أو ظروف استثنائية تُؤثر تأثيراً خطيراً على اقتصادياتها

(ب) يكون تعليق عضوية الدولة فى الكوميسا فى مثل هذه الظروف لفترة تعتبرها السلطة مناسبة، وتعليق العضوية فى هذا الخصوص تجاه الدولة التى لم تستطع الوفاء بالشروط المفروضة خلال الفترة المحددة يترتب عليه التوقف التلقائى عن أن تكون عضواً فى الكوميسا .

(ج) يكون من حق السلطة تعليق العضوية فى حالة تخلف الدولة عن أداء أى من التزاماتها ، أو أن يكون سلوكها ضاراً بوجود السوق المشتركة وببلوغ أهدافها .

(٢) الطرد من العضوية :

تضطر السلطة إلى طرد أية دولة عضو ، من الاتفاقية ، فى الحالات التالية:

(أ) أن تكون الدولة قد جرى تعليق حقوقها ومزاياها ، ولم تتمكن من إصلاح ما نتج من التخلف عن أداء واجباتها والتزاماتها –والذى أدى الى هذا التعليق –خلال فترة جرى تحديدها عن طريق السلطة .

(ب) ألاّ تقوم الدولة بدفع الغرامة المالية ، الموقعة عليها من جانب السلطة ، لعدم وفائها بالتزاماتها وواجباتها .

(ج) اذا تخلفت الدولة العضو عن أداء أى التزام فى ظل الاتفاقية أو أن يكون سلوكها فى نظر السلطة ضاراً بوجود السوق المشتركة أو ببلوغ أهدافها .

وفى مثل هذه الحالات فإن أية دولة عضو يتم طردها فى ظل اتفاقية الكوميسا، يُمكن لها أن تتقدم بطلب لإعادة السماح لها بعضوية الكوميسا ، وللسلطة أن تفرض الشروط التى تعتبرها ضرورية لإعادة العضوية .

(٣) الانسحاب من العضوية :

اذا كان الانضمام الى الكوميسا يُعد خياراً بالنسبة لأية دولة تتوفر فيها الشروط المحددة وليس فرضاً أو الزاماً لها ، وعلى اعتبار أن العضوية هى أساساً اختيارية – فإن ذلك يستلزم أيضاً الاقرار لكل دولة عضو بالحق فى الانسحاب من العضوية ، على اعتبار أن هذين الحقين متلازمان .

وهذا الأمر منطقى وخصوصاً اذا شعرت الدولة بأن تلك المنظمة لم تُحقق أهدافها ومصالحها ، أو اذا اقتنعت أن ذلك إنما يتم لبعض الدول دون الأخرى ، وغير ذلك من المبررات التى تكون سبباً فى انسحاب الدولة من الكوميسا

وقد أشارت الاتفاقية فى المادة ١٩١ منها الى مسألة الانسحاب ، كما يلى :

(أ) على أية دولة عضو تود الانسحاب أن تُقدم إخطاراً كتابياً بذلك قبل سنة للسكرتيرالعام. وفى نهاية هذه السنة، واذ لم يتم سحب هذا الاخطار، تتوقف عضوية الدولة فى الكوميسا.

(ب) على الدولة الراغبة فى الانسحاب أن تُراعى مع ذلك أحكام الاتفاقية ، وأن تبقى على استعداد للقيام بواجباتها فى ظل تلك الاتفاقية ، وذلك خلال فترة السنة .

(ج) الالتزامات التى تقوم بها الدولة العضو فى ظل الاتفاقية سوف تبقى فى حدود الضرورة قائمة ، مثل تلك الالتزامات التى تتعلق بالأهداف والسياسات والالتزامات العامة التى تختص بالسلم والاستقرار والأمن وعدم الاعتداء وتشجيع التعاون .

(د) لايكون للدولة العضو المنسحبة الحق فى المطالبة بأية ممتلكات أو أصول أو حقوق على أية ممتلكات أو أصول للكوميسا إلا بعد انتهائها .

(هـ) أن أية ممتلكات أو أصول للكوميسا تقع فى أراضى أية دولة عضو قد انتهت عضويتها ،تظل ملكيتها للكوميسا وتحت تصرفها .

وبعد هذا التوضيح لطبيعة العضوية فى الكوميسا على صعيد أحكام الاتفاقية المنشئة لتلك المجموعة ، نتناول فيما يلى ثلاثة موضوعات تتصل بالعضوية فى الكوميسا ، وهى على الترتيب : نبذة عن تصنيف الدول الأعضاء فى الكوميسا ، نبذة عن منطقة التجارة الحرة لمجموعة الكوميسا (فتا) ، وأخيراً نبذة عن تعرض تجمع الكوميسا لظاهرة انسحاب بعض أعضائه .

أولاً : نبذة عن تصنيف الدول الأعضاء فى الكوميسا :

يمكن تصنيف الدول الأعضاء فى الكوميسا ، من حيث موقعها بالنسبة لسواحل البحار والمحيطات ، الى المجموعات الأربع التالية :

(١) دول الساحل الغربى للبحر الأحمر :

وتضم هذه المجموعة كلاً من : مصر ، السودان ، اريتريا ، جيبوتى ، وأثيوبيا . وهى مجموعة الدول التى تُطل سواحلها الشرقية مباشرة على مياه البحر الأحمر .

(٢) دول الساحل الجنوبى للقارة الأفريقية :

وتضم هذه المجموعة الدول التى تُطل حدودها الجنوبية مباشرة على مياه المحيطات ، والتى يمكن تصنيفها بدورها الى المجموعتين التاليتين :

(أ) مجموعة دول الساحل الجنوبى الشرقى للقارة الأفريقية

وتضم مجموعة الدول التى تتصل حدودها الجنوبية مباشرة بمياه المحيط الهندى ، وتشمل كلاً من :كينيا ، وتنزانيا .

(ب) مجموعة دول الساحل الجنوبى الغربى للقارة الأفريقية :

وتضم مجموعة الدول التى تتصل حدودها الغربية مباشرة بمياه المحيط الأطلنطى ، وتشمل كلاً من : رواندا ، ناميبيا ، أنجولا ، والكونغو الديمقراطية.

(٣) دول تقع داخل مياه المحيط الهندى على امتداد الساحل الجنوبى للقارة الأفريقية

وتضم هذه المجموعة كلاً من : سيشل ، موريشيوس ، وجزر القمر ، ثم دولة مدغشقر التى يفصلها عن الساحل الجنوبى لأفريقيا مضيق موزمبيق .

(٤) دول لاتتصل حدودها بمياه البحار والمحيطات :

وتضم هذه المجموعة كلاً من : مالاوى ، بوروندى ، أوغندا ، زامبيا ، زيمبابوى ، وسوازيلاند .

كما يمكن تصنيف الدول الأعضاء فى الكوميسا ، بحسب التركيز الجغرافى ، الى ثلاث مناطق جغرافية هى :

(١) منطقة حوض النيل والبحيرات العظمى :وتضم هذه المنطقة كلاً من : مصر ، السودان ، أثيوبيا ، أوغندا ، كينيا ، تنزانيا ، رواندا ، بوروندى ، اريتريا ، والكونغو الديقراطية .

(٢) منطقة القرن الأفريقى :وتضم هذه المنطقة جيبوتى .

(٣) منطقة الجنوب الأفريقى :وتضم هذه المنطقة كلاً من زامبيا ، زيمبابوى ، مالاوى ، أنجولا ، ناميبيا ، سوازيلاند ، سيشل ، جزر القمر ، موريشيوس ، ومدغشقر .

كذلك يمكن تصنيف الدول الأعضاء فى الكوميسا ،وفقاً للتنوع الثقافى ، الى أربعة أقاليم ثقافية فرعية هى :

(١) الاقليم العربى :ويضم كلاً من : مصر ، السودان ، جيبوتى ، وجزر القمر .

(٢) الاقليم الأنجلو فونى (المتحدث بالانجليزية) :ويضم كلاً من : أوغندا ، تنزانيا ، كينيا ، مالاوى ، سوازيلاند ، سيشل ، موريشيوس ، ناميبيا ، زيمبابوى ، زامبيا ، أثيوبيا ، واريتريا .

(٣) الاقليم الفرانكفونى (المتحدث بالفرنسية) :

ويضم كلاً من : مدغشقر ، بوروندى ، رواندا ، والكونغو الديمقراطية

(٤) الاقليم المتحدث بالبرتغالية : ويضم أنجولا .

ثانياً : نبذة عن منطقة التجارة الحرة لمجموعة الكوميسا (فتا) :

ذكرنا من قبل أن من أول أهداف مجموعة الكوميسا : انشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء فى عام ٢٠٠٠ ، والتوصل الى اتحاد جمركى بحلول عام ٢٠٠٤ ، ثم اقامة سوق أفريقية مشتركة بحلول عام ٢٠٢٨ . كما أشرنا الى أن من أحد التزامات الدول الأعضاء : تطبيق جدول للتخفيضات الجمركية ، يصل بهذا التخفيض الى ١٠٠٪ فى أول أكتوبر ٢٠٠٠ .

وعلى هذا النحو ، دخلت منطقة التجارة الحرة لمجموعة الكوميسا (فتا) حيز التنفيذ فى أكتوبر ٢٠٠٠ ، وتم التخطيط لأن تتحول الى اتحاد جمركى بحلول ديسمبر ٢٠٠٤ ، بعد أن تتبنى الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة تعريفة مشتركة تجاه العالم الخارجي ، وتبنى تشريع خاص بإتحاد جمركى عام ، بالإضافة الى تشريعات موحدة ،وتعميم الاجراءات المشتركة المرتبطة بتقييم الواردات الى الدول الأعضاء بالمنطقة ، ومتطلبات التوثيق والافراج الجمركى .

وطبقاً لما هو مُخطط فإن الاتحاد الجمركى سيستمر فى عمله حتى عام ٢٠١٤ الذى سيشهد انطلاق مرحلة السوق المشتركة ، والتى تعنى حرية انتقال البضائع والسلع والخدمات والعمال ورؤوس الأموال ، كما ستشهد تلك المرحلة عملية تحرير شبه كاملة لإنتقال واقامة المواطنين والأيدى العاملة بين الدول الأعضاء بمنطقة السوق المشتركة .

ويبلغ عدد الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة (فتا) لمجموعة الكوميسا احدى عشرة دولة (بعد انضمام رواندا وبوروندى الى المنطقة فى الأسبوع الأخير من

شهر يناير ٢٠٠٤) ، وهي : مصر ، جيبوتي ، كينيا ، مالاوى ، مدغشقر ، موريشيوس ، السودان ، زامبيا ، زيمبابوى ، رواندا ، وبوروندى. وهذه المجموعة من الدول يُمثل مجموع ناتجها المحلى الاجمالى ما يقدر بـ٨٠,٥٪ من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى للكوميسا ، كما يُمثل عدد سكانها ما يقدر بـ ٥٤ ٪ من سكان الكوميسا .

هذا وقد حظى موضوع انشاء منطقة التجارة الحرة لمجموعة الكوميسا وتفعيلها باهتمام العديد من مسئولى المجموعة ، وفى العديد من اجتماعاتهم ، ومن الأمثلة على ذلك .

(١) اجتماع قمة الكوميسا (الخامسة) المعقود يومىّ ١٨ و ١٩ مايو ٢٠٠٠ بموريشيوس ، تحت شعار "منطقة التجارة الحرة للكوميسا ..تعظيم الاستثمارات والقدرة التنافسية" . وفى هذا الاجتماع تم التأكيد مُجدداً على تنفيذ القرارات الخاصة بتطبيق منطقة التجارة الحرة اعتباراً من ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠ ، مع مطالبة الدول الأعضاء باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك .

كما تمت الموافقة على فتح باب التوقيع على البروتوكول الخاص بحرية انتقال الأشخاص والعمالة والخدمات وحق التأسيس والاقامة ، وعلى انشاء وكالة التأمين الأفريقية لضمان التجارة الأفريقية ضد المخاطر السياسية وغير التجارية المرتبطة بالمعاملات الدولية ، وفتح باب التوقيع عليها للدول الراغبة فى الانضمام .

(٢) اجتماع قمة الكوميسا (السادسة) المعقود يومىّ ٢٢ و ٢٣ مايو ٢٠٠١ بالقاهرة ، تحت شعار "منطقة الكوميسا للتجارة الحرة ..انطلاقة نحو الاستثمار" . وتضمن

البيان الختامى للاجتماع الموافقة على ضرورة التزام الدول الأعضاء بأحكام اتفاقية منطقة التجارة الحرة للكوميسا ، وحث جميع الدول الأعضاء التى لم تشارك فى منطقة التجارة الحرة الى القيام بذلك بأسرع وقت ممكن ، واقرار البرنامج المقترح لاقامة الاتحاد الجمركى والتعريفة الجمركية الموحدة فى موعد أقصاه ٨ ديسمبر ٢٠٠٤ ، واستمرار العمل على تطوير استخدام التجارة الالكترونية ، ودعوة جميع الدول الأعضاء الى التوقيع والتصديق على بروتوكول حرية انتقال الأفراد والعمالة والخدمات وحق التأسيس وحق الاقامة .

(٣) اجتماع قمة الكوميسا (السابعة) المعقود يوم ٢٣ مايو ٢٠٠٢بأديس أبابا ، وفى هذا الاجتماع ناشدت القمة كافة الدول الأعضاء بالانضمام الى منطقة التجارة الحرة للكوميسا قبل ديسمبر ٢٠٠٤ .

ثالثاً : نبذة عن تعرض تجمع الكوميسا لظاهرة انسحاب بعض أعضائه :

يشهد تجمع الكوميسا – منذ ما يقرب من ثلاث سنوات – حالة من عدم التأكد فى ظل تذبذب وعدم ثبات توجهات بعض الدول الأعضاء بشأن استمرارية العضوية فى التجمع (بوجه عام) أو بالانضمام الى منطقة التجارة الحرة (فتا) الخاصة بالتجمع (على وجه الخصوص) ، وهذه الدول تحديداً هى: تنزانيا، ناميبيا ، كينيا ، وأوغندا ، ويلاحظ أن جميعها (فيما عدا كينيا) غير منضم الى منطقة التجارة الحرة (فتا) .ففى عام ٢٠٠١ انسحبت تنزانيا ، مُعللة انسحابها بتعرضها للمنافسة التجارية غير العادلة .

وفى عام ٢٠٠٣ أعلنت ناميبيا رسمياً أنها تُخطط للانسحاب ، بحجة عدم تحقيقها لأية مكاسب خلال السنوات الثلاث التى مرت على تأسيس منطقة التجارة الحرة الخاصة بالتجمع (فتا) ، وحيث كانت وارداتها من داخل تجمع الكوميسا تزيد بمقدار عشر مرات على صادراتها الى دول التجمع ، الأمر الذى أوجد عجزاً هائلاً فى ميزانها التجارى .

وفى نفس العام استمرت كينيا فى اصدار ايماءات بتداول فكرة الانسحاب من الكوميسا داخل أروقة اتخاذ القرار ، وذلك على الرغم من التأكيدات التى تصدر بين وقت وآخر بعدم اعتزامهاالانسحاب من التجمع أو من منطقة التجارة الحرة الخاصة به ، وهو الأمر الذى يعتبره البعض محاولة للتلويح والتهديد (المهذب) بعد حالة عدم ارتياح (كينية) من المنافسة الشديدة التى تواجهها المنتجات الكينية من الأطراف الأكثر قوة وتقدماً داخل الكوميسا ، الى جانب تراجع القدرات التنافسية لبعض السلع الكينية نتيجة لارتفاع تكاليف الانتاج .

وفى بدايات العام الحالى (٢٠٠٤) أبدت أوغندا عدم ارتياح ضمنى من الانضمام الى عضوية منطقة التجارة الحرة الخاصة بالتجمع (فتا) ، وحيث أشارت وسائل الاعلام الأوغندية على لسان مسئولين فيها الى ما يمكن أن يكتنف انضمام أوغندا الى منطقة التجارة الحرة من مخاطر اقتصادية ، وفى مقدمتها تعرض القطاعين الصناعى والزراعى بأوغندا الى التدهور ، نظراً لضعفهما النسبى أمام نظيريهما بالدول الأعضاء فى المنطقة . كما أشار الأوغنديون الى أن بلادهم قد تخسر مايُقدر بـ ١,٩ ٪ من

ايراداتها و١١,٧٪ من ايراداتها الجمركية فى حالة الانضمام الى منطقة التجارة الحرة الخاصة بالتجمع .

كذلك صرح وزير التجارة والصناعة الأوغندى لوسائل الاعلام بأن بلاده مازالت تبحث ما يمكن أن تتعرض له الصناعات الصغيرة فى بلاده من أثر فى حالة الغاء التعريفة المفروضة (بقيمة ٢٠٪) على السلع والبضائع الواردة من الدول الأعضاء بتجمع الكوميسا

ومع كل ذلك ، فانه يبدو من الشواهد أن هناك أسباباً حقيقية بخلاف الأسباب الظاهرية التى أبدتها كل دولة من تلك الدول الأربع فى تبرير موقفها

فقد تلاحظ بشكل متزامن أن دول الشرق الثلاث (تنزانيا وكينيا وأوغندا) تبذل مساعيها لتفعيل تجمع شرق أفريقيا EAC الذى كان قد تم احياؤه بمعاهدة جديدة عام ١٩٩٩ عقب انهياره فى عام ١٩٧٧ .

وفى سبيل ذلك أقر رؤساء الدول الثلاث (فى اجتماعهم ببلدة "أروشا" التنزانية يوم ٢٤ أبريل ٢٠٠١) استراتيجية التنمية الخاصة بدول التجمع عن الفترة من عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٥ . كما أجمع الأطراف الثلاثة بعد ذلك على بنود البروتوكول المؤسس للاتحاد الجمركى فيما بين الدول الثلاث ، كمرحلة أولى فىاطار استراتيجية متعددة المراحل تنتهى باقامة فيدرالية اقتصادية سياسية فيما بينها .

أما بالنسبة لناميبيا ، فقد تلاحظ بشكل متزامن مع اعلان موقفها أنها تبذل جهوداً حثيثة لتركيز مساعيها على تفعيل موقعها فى الاتحاد الجمركى للجنوب الأفريقى (ساكو) ، والدخول فى مفاوضات جادة من أجل الاستفادة من العضوية بهذا

الاتحاد ، وهو الأمر الذى يتمثل فى دخول السوق الأمريكية ، حيث سيكون بامكان ناميبيا من خلال تجمع (ساكو) أن تدخل الى الأسواق الأمريكية بمقادير ومواصفات تتعدى تلك التى حددتها الاتفاقيات الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأفريقية جنوب الصحراء فى اطار ما يُعرف بقانون الفرصة والنمو الأفريقى (أجوا) .

وقد أعلنت الحكومة الناميبية أنها لن تقطع علاقاتها التجارية مع دول الكوميسا ، انطلاقاً من الهدف الرئيسى الذى تتبناه الحكومة ، والمتمثل فى جعل ناميبيا شريكاً تجارياً فى سوق كبيرة متعددة ومتشعبة ، وهو السبب فى انضمامها لأكثر من تجمع اقليمى أفريقى فى وقت واحد ، كما أنه يجئ فى اطار الالتزام بالاستراتيجية التى تهدف الى الدخول فى أسواق خارج القارة وخارج نطاق التجمعات الأفريقية الاقليمية مثل سادك وساكو والكوميسا .

المبحث الرابع : انضمام مصر لمجموعة الكوميسا

في اطار محاولة مصر للوفاء بشرط منظمة الوحدة الأفريقية ، الذى يُطالب كل دولة أفريقية بالانضمام الى تكتل اقتصادى أفريقي – قامت مصر بدراسة العديد من التكتلات الاقتصادية الأفريقية للتعرف على أنسب هذه التكتلات للانضمام الى عضويتها للوفاء بهذا الشرط، وقد انتهت كل الآراء الى أن أنسب هذه التكتلات هو تكتل منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا P.T.A ، والذى تحول الى مجموعة الكوميسا في عام ١٩٩٤ . وقد قامت مصر بتقديم طلب للعضوية الى هذا التكتل في عام ١٩٩٣ ، ولكن طلبها قوبل بالرفض بسبب اعتراض السودان وتحفظ كل من اريتريا وأثيوبيا ، وحيث كانت تُعتبر موافقة دولة الجوار العضو شرطاً أساسياً لدخول التكتل .

وبعد ذلك تمت اتصالات مكثفة مع الدول الأعضاء في الكوميسا ، لدفع مصر للانضمام الى هذه المجموعة بناء على الطلب السابق تقديمه منها في عام ١٩٩٣ للانضمام الى منطقة التجارة التفضيلية . وفي خلال الفترة من ١٩ الى ٢٥ نوفمبر ١٩٩٧وجّه الأمين العام بالإنابة لتجمع الكوميسا الدعوة لمصر للحضور كمراقب في الاجتماع الرابع الذى عُقد في لوساكا لكل من اللجنة الحكومية المشتركة والمجلس الوزارى ، حيث أدرج موضوع انضمام مصر في جدول أعمال الجلسة المغلقة للمجلس الوزارى ، وقد وافق المجلس بالاجماع على تأييد طلب مصر للانضمام الى الكوميسا ،

وتم رفع توصيته الى قمة الكوميسا التى عقدت اجتماعها فى كينشاسا فى ٢٩ يونية ١٩٩٨ لقبول مصر عضواً كاملاً فى منظمة الكوميسا . وفى هذا التاريخ وقّعت مصر على الاتفاقية ، وفى ١٨ فبراير ١٩٩٩ صدر قرار بدء تنفيذ مصر لالتزاماتها تجاه دول الكوميسا بشرط المعاملة بالمثل .

وقد نبعت أهمية انضمام مصر لمجموعة الكوميسا من ثلاثة عوامل متضافرة هى :

(١) مشكلة العجز المتواتر فى الميزان التجارى المصرى ، والتى تُؤرق صانعى السياسة الاقتصادية المصرية ، وحيث بلغ هذا العجز وفقاً لبيانات البنك المركزى المصرى نحو ٨ مليار دولار أمريكى فى عام ١٩٩٨ .

(٢) إلتزام مصر القارى فى قمة الدول الأفريقية المنعقدة فى أبوجا فى يونية ١٩٩١ ، وحيث وقّعت ٥١ دولة من بينهم مصر على الاتفاقية المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية ، التى تستهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية والعملة الموحدة بين دول القارة خلال فترة زمنية محددة .

(٣) إدراك حقيقة طبيعة العلاقات الاقتصادية فى القرن الحادى والعشرين ، اذ أن هذا القرن هو قرن التكتلات الاقتصادية العملاقة، الأمر الذى يُشكل تحدياً بالنسبة للدول الأفريقية يُمكن مجابهته من خلال إقامة تكتل اقتصادى يضم دول القارة ، ويجمع أفريقيا فى تكتل اقتصادى واحد على النحو الذى أعلنته اتفاقية أبوجا.

وفى هذا الوقت ، قُدرت أهم المزايا التى ستعود على مصر بعد إنضمامها الى مجموعة الكوميسا ، فى مجموعتين ، تشمل احداهما المزايا العامة ، وتتضمن الأخرى عدداً من المزايا الخاصة وذلك على النحو التالى :

أولاً : المزايا العامة :

وهى المزايا التى تُقدمها مجموعة الكوميسا لكل من يرغب فى الانضام للمجموعة ، فى اطار مُحددات العضوية كما وردت فى أحكام الاتفاقية المنشئة للمجموعة ، ومن بين هذه المزايا :

(١) وجود سوق أكثر منافسة واتساعاً وانسجاماً ، تجعل من أسواق الدول الأعضاء سوقاً داخلية موحدة .

(٢) إتاحة فرص انتاجية صناعية فى ظل منافسة مفتوحة ، تُشجع على إنتاج سلع عالية الجودة تُؤدى الى زيادة التجارة البينية .

(٣) تحقيق انتاج زراعى متزايد وأمن غذائى مطلوب ، وذلك من خلال إمكانية تحويل المواد الغذائية الخام والمنتجات الزراعية الى سلع زراعية مُصنعة ذات قيمة مضافة بنسب أعلى ، تنتقل بحرية بين الدول الأعضاء ، وتُحد من الاستيراد المتزايد للغذاء من خارج دول المجموعة .

(٤) زيادة استغلال الموارد المعدنية والتعدينية وتصنيعها ، لتمتع دول الكوميسا بثروات معدنية هائلة لم يتم استغلالها ، مثل الماس والكروم والذهب والزنك والنحاس والرصاص والنيكل والمغنيسيوم واليورانيوم والمنجنيز والأحجار الكريمة والبترول .

(٥) إتباع سياسات نقدية وبنكية ومالية أكثر تنسيقاً ، من خلال التعاون بين دول الكوميسا في المجالات النقدية والمالية ، وإنشاء عملة موحدة على المدى الطويل.

(٦) إنشاء بنية تحتية قوية للنقل والاتصالات ، لتسهيل عملية الاندماج ، وتيسير انتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء في الكوميسا .

ثانياً : المزايا الخاصة بمصر :

(١) اتاحة الفرصة للسلع الصناعية المصرية أن تغزو أسواق الدول الأعضاء ، وخاصة بعد حصول هذه السلع على تخفيضات جمركية ودخولها معفاة من الرسوم الجمركية الى أسواق المجموعة .

(٢) تمتع المنتجات المصرية بميزة نسبية عالية بالمقارنة بسلع أخرى مثل السلع الأوروبية والآسيوية في أسواق الكوميسا ، وذلك من خلال سهولة تسويق السلع والخدمات المصرية في الأسواق الأفريقية ، وحيث تعتمد تلك الأسواق مواصفات للجودة أقل بكثير من المواصفات القياسية في الأسواق الأمريكية والأوروبية ، كما تتمتع المنتجات المصرية بميزة نسبية مُقارنةً بدولة جنوب أفريقيا المنافس الرئيسى لمصر في أسواق المجموعة .

(٣) المساهمة في احداث طفرة في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي في دول المجموعة ، وامكانية الحصول في المقابل على سلع زراعية وغذائية ذات أهمية للمستهلك المصرى (مثل البن والشاى والذرة.....إلخ) بأسعار رخيصة من دول الكوميسا التي تُقيم فيها مصر مشروعات زراعية مشتركة .

(٤) امكانيـة تغذيـة الصـناعات المصـرية بمـواد خـام بأسـعار منخفضـة مُقارنـةً بمثيلتها الواردة من الدول غير الأعضاء بالكوميسا ، ممـا يـؤدى الى انخفـاض فى التكلفة النهائيـة للمنتجـات الصـناعية ، الأمـر الـذى يُعطـى لهـا مركـزاً تنافسياً أفضل عن صادرات الدول الأخرى .

(٥) الاستفادة من السوق الواسعة للتصدير فى الأسواق الأفريقية والتى تُشكل سوقاً استهلاكية وانتاجية كبيرة ، وتمثل الامتداد الطبيعى لمصر من جانب موقعها الجغرافى المتميز مع تضاعف هذه الفائدة عنـد تـدعيم الخطـوط الملاحيـة بـين مصر ومجموعة الكوميسا .

(٦) ايجاد فرص واسعة لاستفادة شركات المقاولات المصرية ، حيث أن معظـم دول المجموعة فى حاجة الى تطوير بنيتهـا الأساسـية ، وانشـاء شبكات للطـرق والكبارى والمستشفيات والمصانع .

(٧) جذب رؤوس الأموال الأجنبية لإقامة المشروعات الاستثمارية العملاقة بمصـر ، خصوصاً المشروعات التى تقوم بإنتاج السلع الرأسماليـة ، وذلـك مـع وجـود فرصة مؤكدة لتصريف الانتاج الزائد من هذه المشروعات بدول الكوميسا .

(٨) استطاعة أى مسـتثمر مصـرى أن يُقيم أى مشروع فـى أى دولـة مـن الـدول الأعضاء بمجموعة الكوميسـا ، وذلـك بالحصـول علـى امتيـازات واعفـاءات المشروعات الوطنية ، بالإضافة الى الاعفاءات والامتيازات التـى تُعطـى عنـد الاستثمار الأجنبى المباشر .

(٩) اتاحة فرص للعمالة المصرية عبر توظيف أعداد لابأس بها من الخريجين في المشروعات الزراعية بدول الكوميسا .

(١٠) امكانية مد دول الكوميسا بالخبراء والفنيين المصريين، مما يعود بالفائدة على التواجد المصرى فى هذا التجمع .

(١١) تدعيم الدور الحيوى لمصر فى مجموعة دول حوض النيل (الأندوجو) وهى: السودان ، أثيوبيا، أوغندا ، بوروندى ، رواندا ، كينيا ، تنزانيا ، والكونغو الديمقراطية – وكلها أعضاء فى الكوميسا .

(١٢) وجود ترتيبات بين دول المجموعة لوضع آلية لضمان الصادرات ضد المخاطر السياسية والتجارية، والتى كانت بمثابة عائق أمام الصادرات المصرية .

غير أنه الى جانب تلك المزايا التى كان من المقدر أن توفرها اتفاقية الكوميسا للاقتصاد المصرى ، وخاصة فى مجال التجارة الخارجية -فان عضوية مصر فى هذه الاتفاقية فرضت عليها مجموعة من التحديات أو الآثار السلبية، والتى تنحصر فى : أولاً انخفاض الحصيلة الجمركية على الواردات المصرية من دول الكوميسا : وثانياً أثر قواعد المنشأ فى مجموعة الكوميسا على الميزان التجارى المصرى .

ونتناول فيما يلى هذين الأثرين بشئ من الايضاح :

أولاً :فيما يتعلق بإنخفاض الحصيلة الجمركية على الواردات المصرية من دول الكوميسا .

يُؤدى تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات المصرية من دول الكوميسا الى فقدان الخزانة المصرية للحصيلة الجمركية المرتبطة بهذه الواردات . إلاّ أنه على

الجانب الآخر يُمكن الاستفادة من الحصول على المزايا المقابلة ، حيث ستنخفض أيضاً التعريفة الجمركية على الواردات المصرية من دول الكوميسا ، ويترتب على ذلك تخفيض تكاليف انتاج العديد من السلع المصرية التى تستخدم هذه الواردات فى انتاجها، ومن ثم تزيد القدرة التنافسية لهذه السلع فى العديد من الأسواق الدولية ومنها أسواق دول الكوميسا ، الأمر الذى يعنى أهمية العمل من أجل مضاعفة الصادرات المصرية لدول الكوميسا بما يُعوض انخفاض الحصيلة الجمركية .

ثانياً : فيما يتعلق بأثر قواعد المنشأ فى مجموعة الكوميسا على الميزان التجارى المصرى .

ينص بروتوكول قواعد المنشأ للسلع المتبادلة بين أعضاء الكوميسا ، والموجود فى الملحق رقم "٤" فى اتفاقية انشاء المنطقة الحرة للكوميسا ، على أن السلع تكتسب صفة المنشأة الوطنى فى إحدى الحالات التالية :

(١) اذا كانت السلعة تامة الانشاء فى الدولة العضو .

(٢) اذا كانت قيمة المدخلات من منشأ غير وطنى لاتزيد عن ٦٠٪ من قيمة السلعة ، وألاّ تقل القيمة المضافة التى تمت فى الدولة العضو عن ٤٥٪ من قيمة السلعة .

(٣) بعض منتجات الدول الأعضاء ، والتى لها أهمية خاصة لعملية التنمية الاقتصادية فى الدول الأعضاء ، والتى يحُددها المجلس الوزارى للكوميسا ، وتكون القيمة المضافة فى هذه المنتجات هى ٢٥ ٪ .

وتكمن خطورة قواعد المنشأ السابقة فى البند الثالث على وجه التحديد ، حيث أنه بمراجعة قوائم السلع التى أقرها المجلس الوزارى على هذا الأساس وأكسبها صفة المنشأ الوطنى طوال السنوات الماضية – يُلاحظ الآتى :

(*) أن معظم السلع التى تشملها هذه القوائم هى سلع هندسية وآلات ومعدات ، وهى فى الغالب لا تُنتج فى الدول أعضاء الكوميسا ، ولكن يتم إدخالها الى بعض الدول الأعضاء أو يتم تجميعها بها ، ويتم إعادة تصديرها مرة أخرى الى أسواق الدول الأعضاء ومنها الأسواق المصرية ، وهذه السلع تشتمل بالتحديد على ٨٥ بنداً جمركياً.

(*) أن المجلس الوزارى لايتّبع فى موافقته على هذه السلع مبدأ أهمية هذه السلع لعملية التنمية فى الدول الأعضاء على أساس احتياجاتها الفعلية ، ولكن السلع الموافق عليها فى هذه القائمة يُمكن اعتبارها تهم عملية التنمية فى جميع الدول الأعضاء بصفة عامة ، سواء كانت تقوم بإنتاجها فعلاً أو تدخل إليها من دول غير أعضاء فى الكوميسا ، كما أن المجلس لايتوفر لديه أى بيانات عن إنتاج هذه السلع ، وأنه يتم الموافقة على السلع المدرجة فىĠهذه القوائم بدون دراسة مُسبقة ، وفى الغالب يُوافق المجلس على جميع القوائم المقدمة إليه .

(*) من الملاحظ أنه ليس هناك توجه فى مجموعة الكوميسا لرفع نسبة الـ٢٥٪ اللازمة لموافقة المجلس الوزارى لإكساب السلع صفة المنشأ الوطنى ،وهو من حقوق المجلس الوزارى للكوميسا، ولكن على عكس ذلك هناك اتجاه لخفض

نسبة الـ٤٥٪ كحد أدنى للقيمة المضافة للسلع لإكسابها صفة المنشأ ، وذلك بحجة تشجيع الاستثمارات فى الدول الأعضاء .

والمؤكد أن هذا التوجه فى تحديد قواعد المنشأ يُحدث ضرراً للدول الأعضاء ومنها مصر ، حيث يُؤدى ذلك الى فقدان الدول الأعضاء للحصيلة الجمركية على سلع واردة من دول ليست أعضاء فى الكوميسا ، وهو ما يعنى انتقال المزايا التى تُقدمها المنطقة الحرة للكوميسا الى طرف ثالث .

وهذا ما يتعارض مع أهداف التكتل الاقتصادى فى الأدبيات الاقتصادية ، وفى نفس الوقت تتعرض السلع الوطنية المماثلة لمنافسة شديدة تُؤثر عليها وعلى الاستثمارات المنتجة لها ، وهو ما يمكن أن يؤثر بالسلب على السلع المصرية .

ويمكن ارجاع ذلك الى ضعف خبرة دول الكوميسا فى مجال قواعد المنشأ ، ورغم ذلك فإن مصر أمامها فرصة كبيرة للقيام بدور هام فى نقل خبرتها فى هذا المجال الى الدول الأعضاء ، وخاصة التى اكتسبتها فى مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبى فى اطار اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية ، وكذلك خبرتها فى اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع العديد من الدول العربية ،وكذا خبرتها فى التكامل الاقتصادى العربى، وخاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، حيث أن كل هذه التجارب تتضمن قواعد موضوعية الى حد كبير تُنظم اكساب السلع المتبادلة صفة المنشأ الوطنى .

وقد نجحت مصر بالفعل فى ادخال فقرة جديدة على اتفاقية الكوميسا تُتيح لها اتخاذ إجراءات لمنع نفاذ بعض السلع إلى داخل مصر مُستفيدة من النسبة المنخفضة للقيمة المضافة وهى نسبة الـ٢٥٪ .

كما أن المجلس الوزارى للكوميسا بصدد القيام بمراجعة جذرية لقواعد المنشأ . وسوف تُشارك مصر فى اجتماعات المجلس ، ومن ثم يُتاح لها الدفع نحو تبنى قواعد منشأ متوازنة ، لايتم استخدامها للتحايل للنفاذ الى السوق المصرية من قبل سلع ليست ذات منشأ وطنى فى دول الكوميسا .

المبحث الخامس : العلاقات التجارية بين مصر ودول مجموعة الكوميسا

ذكرنا فى المبحث الأول من هذا الكتاب أن الاتفاقية المنشئة لمنظمة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) قد دخلت حيز التنفيذ فى ٨ ديسمبر ١٩٩٤ ، وفى المبحث الثالث أن منطقة التجارة الحرة بين الدول الأعضاء فى الكوميسا(فتا) قد تم تطبيقها فعلياً اعتباراً من ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠ ، وذكرنا فى المبحث الرابع أنه فى ١٨ فبراير ١٩٩٩ صدر قرار بدء تنفيذ مصر لالتزاماتها تجاه دول الكوميسا بشرط المعاملة بالمثل (بعد أن تحقق انضمامها لعضوية المجموعة وتم توقيعها على اتفاقيتها فى ٢٩ يونية ١٩٩٨).

وفى ضوء هذه الوقائع التاريخية الثلاث ، يُمكن تقسيم الفترة الزمنية الكلية التى يتناولها هذا البحث (الممتدة من عام ١٩٩٥ الى عام ٢٠٠٢)، فى مجال التحليل المقارن لحجم وأداء تجارة مصر الخارجية مع دول مجموعة الكوميسا (بوجه عام) والدول المنضمة منها لمنطقة التجارة الحرة /فتا (بوجه خاص) ، الى الفترات الفرعية التالية :

(١) على مستوى دول مجموعة الكوميسا :

(أ) الفترة السابقة على انضمام مصر للمجموعة ، وتتمثل فى الفترة من عام ١٩٩٥ الى عام ١٩٩٨.

(ب) الفترة اللاحقة لانضمام مصر للمجموعة ، وتتمثل فى :

الفترة من عام ١٩٩٩ الى عام ٢٠٠٢ .

(٢) على مستوى دول منطقة التجارة الحرة (فتا) :

(أ) فترة ما قبل انشاء المنطقة ، وتضم عامىّ ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ .

(ب) فترة ما بعد انشاء المنطقة ، وتضم عامىّ ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ .

ومن أجل بناء هذا التحليل المقارن ، تم اعداد مجموعة الجداول الاحصائية والأشكال البيانية التى يضمها هذا الجزء من البحث ، وتشمل خمسة وعشرين جدولاً وعشرة أشكال ، منها مايتعلق بالشق الأول الخاص بدول مجموعة الكوميسا ككل (ويضم الجداول من ١ الى ١٥ والأشكال من ١ الى ٥) ، ومنها مايتعلق بالشق الثانى الذى يخص دول منطقة التجارة الحرة /فتا (ويضم الجداول من ١٦ الى ٢٤ والأشكال من ٦ الى ١٠)، وأما الجدول الأخير (رقم ٢٥) فتم اعداده بغرض بيان أسعار صرف الدولار الأمريكى بالجنيه المصرى خلال فترة البحث ، والتى تم استخدام جانب منها فى تحويل بعض ماتم الحصول عليه من بيانات بالجنيه المصرى .

وفى هذا الخصوص نذكر أن تلك الحزمة من الجداول والأشكال قد بُنيت على بيانات رئيسية عن حجم صادرات مصر الى دول مجموعة الكوميسا وحجم وارداتها منها ، أمكن الحصول عليها من ثلاثة مصادر تحديداً . كما نُشير الى أن جانباً من هذه البيانات والذى يخص الفترة من عام ١٩٩٩ الى عام ٢٠٠٢ ، لم يتضمن أية بيانات خاصة بدولة جيبوتى ، كما أنه أورد قيمة الصادرات والواردات بعملة الجنيه المصرى

وبمطالعة البيانات التحليلية التى تضمها مجموعة الجداول والأشكال المذكورة ، يتضح مايلى :

أولاً: في مجال التحليل المقارن لحجم وأداء تجارة مصر الخارجية مع دول مجموعة الكوميسا (بوجه عام):

(١) أهم مؤشرات الفترة السابقة على انضمام مصر لمجموعة الكوميسا (الفترة من عام ١٩٩٥ الى عام ١٩٩٨):

(*) بلغت قيمة صادرات مصر الى دول الكوميسا في مجموع الفترة ١٢٩,٣٥ مليون دولار أمريكى ، بمتوسط سنوى بلغت قيمته نحو ٣٢,٣٤ مليون دولار أمريكى ، ومع تقلب القيمة خلال الفترة بين الانخفاض (وحيث بلغت فى أدناها ٢٨,٢٤ مليون دولار أمريكى فى عام ١٩٩٦) وبين الارتفاع (وحيث بلغت فى أقصاها ٣٧,٤٢ مليون دولار أمريكى فى عام١٩٩٧)، ومع استحواذ السودان على أكبر نصيب من تلك الصادرات بما قيمته ٩٢,٢٨ مليون دولار أمريكى وبنسبة ٧١,٣٤ ٪ ، ثم كينيا بما قيمته ٨,٦٨ مليون دولار أمريكى وبنسبة ٦,٧١٪، ثم أثيوبيا بما قيمته ٧,٦٣ مليون دولار أمريكى وبنسبة ٥,٩٠٪ ، وحيث بلغت قيمة صادرات مصر الى هذه الدول الثلاث مُجتمعة ١٠٨,٥٩ مليون دولار أمريكى بنسبة ٨٣,٩٥٪ ، بينما لم تتم أية صادرات من مصر خلال الفترة الى أربع دول هى موريشيوس وسيشل واريتريا وناميبيا .

(*) بلغت قيمة واردات مصر من دول الكوميسا في مجموع الفترة ٥٤٠,٦١ مليون دولار أمريكى ، بمتوسط سنوى بلغت قيمته نحو ١٣٥,١٥ مليون دولار أمريكى

، ومع تقلب القيمة خلال الفترة بين الانخفاض (وحيث بلغت فى أدناها ١٢٦,٨٢ مليون دولار أمريكى فى عام ١٩٩٨)وبين الارتفاع (وحيث بلغت فى أقصاها ١٤١,١١ مليون دولار أمريكى فى عام ١٩٩٥)، ومع استحواذ كينيا على أكبر نصيب من تلك الواردات بما قيمته ٢٨٣,٥١ مليون دولار أمريكى وبنسبة ٥٢,٤٤٪، ثم أثيوبيا بما قيمته ٧٨,٥١ مليون دولار أمريكى وبنسبة ١٤,٥٢٪، ثم السودان بما قيمته ٦١,١١مليون دولار أمريكى وبنسبة ١١,٣٠٪، ثم مالاوى بما قيمته ٥٧,١٧ مليون دولار أمريكى وبنسبة ١٠,٥٨ ٪، ثم زيمبابوى بما قيمته ٢٨,٦١ مليون دولار أمريكى وبنسبة ٥,٢٩٪ ، وحيث بلغت قيمة واردات مصر من هذه الدول الخمس مُجتمعة ٥٠٨,٩١ مليون دولار أمريكى بنسبة ٩٤,١٣٪ ، بينما لم تتم أية واردات لمصر خلال الفترة من أربع دول هى موريشيوس وسيشل وجزر القمر واريتريا .

(*) بلغ حجم التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا فى مجموع الفترة ٦٦٩,٩٦ مليون دولار أمريكى ، بمتوسط سنوى بلغت قيمته نحو ١٦٧,٤٩ مليون دولار أمريكى ، ومع تقلب القيمة خلال الفترة بين الانخفاض (وحيث بلغت فى أدناها ١٥٨,١١ مليون دولار أمريكى فى عام ١٩٩٨) وبين الارتفاع (وحيث بلغت فى أقصاها ١٧٦,٢٥ مليون دولار أمريكى فى عام ١٩٩٧) ، ومع استحواذ كينيا على أكبر نصيب من حجم هذا التبادل بما قيمته ٢٩٢,١٩ مليون دولار أمريكى وبنسبة ٤٣,٦١٪ ، ثم السودان بما قيمته ١٥٣,٣٩ مليون دولار أمريكى وبنسبة ٢٢,٩٠٪ ، ثم أثيوبيا بما قيمته ٨٦,١٤ مليون دولار أمريكى وبنسبة ١٢,٨٦٪،

ثم مالاوى بما قيمته ٥٧,٥١ مليون دولار أمريكى وبنسبة ٨,٥٨ ٪ ، وحيث بلغ حجم التبادل التجارى بين مصر وهذه الدول الأربع مُجتمعة ٥٨٩,٢٣ مليون دولار أمريكى بنسبة ٨٧,٩٥٪، بينما لم يتم أى تبادل تجارى خلال الفترة بين مصر وثلاث دول هى موريشيوس وسيشل وارتيريا .

(*) حقق الميزان التجارى لمصر مع دول الكوميسا على مستوى الفترة عجزاً قدره ٤١١,٢٦ مليون دولار أمريكى ، بمتوسط سنوى بلغ مقداره نحو ١٠٢,٨١ مليون دولار أمريكى .وسجل هذا العجز اتجاهاً عاماً نحو الانخفاض على مدار سنوات الفترة من ١٠٨,٧١ مليون دولار أمريكى فى عام ١٩٩٥ الى ١٠٥,٦١مليون دولار أمريكى فى عام ١٩٩٦ الى ١٠١,٤١ دولار أمريكى فى عام ١٩٩٧ الى ٩٥,٥٣ مليون دولار أمريكى فى عام ١٩٩٨ .

وفى نفس الوقت كان هذا العجز مُحصلة عجز مع عشر دول من دول المجموعة بلغ مقداره ٤٥٠,٨٧ مليون دولار أمريكى ، استحوذت كينيا على أكبر نصيب منه بما قيمته ٢٧٤,٨٣ مليون دولار أمريكى وبنسبة ٦٠,٩٦٪ – وذلك مقابل فائض مع ست دول أخرى بلغ مقداره ٣٩,٦١ مليون دولار أمريكى ، استحوذت السودان علىأكبر نصيب منه بما قيمته ٣١,١٧ مليون دولار أمريكى وبنسبة ٧٨,٦٩ ٪ . بينما لم يُحقق الميزان أى عجز أو فائض مع أربع دول هى سوازيلاند وموريشيوس وسيشل واريتريا ، والثلاث الأخيرة لم يتم أى تبادل تجارى معها خلال الفترة .

(*) بلغت نسبة تغطية اجمالى قيمة صادرات مصر الى دول الكوميسا لاجمالى قيمة وارداتها من هذه الدول على مستوى الفترة ٢٣,٩٪ . وشهدت هذه النسبة تقلباً

خلال سنوات الفترة ، حيث بلغت ٢٣٪ في عام ١٩٩٥ ، ثم انخفضت الى ٢١,١٪ في عام ١٩٩٦ ، ثم ارتفعت الى ٢٧٪ في عام ١٩٩٧ ، ثم انخفضت مرة أخرى الى ٢٤,٧٪ في عام ١٩٩٨ .

(٢) أهم مؤشرات الفترة اللاحقة لانضمام مصر لمجموعة الكوميسا (الفترة من عام ١٩٩٩ الى عام ٢٠٠٢):

(*) بلغت قيمة صادرات مصر الى دول الكوميسا في مجموع الفترة ٢٠٧,٠٦ مليون دولار أمريكي ، بمتوسط سنوى بلغت قيمته نحو ٥١,٧٧ مليون دولار أمريكي . وسجلت قيمة هذه الصادرات اتجاهاً عاماً نحو الارتفاع على مدار سنوات الفترة من ٣٥,٠٦ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٩ الى ٤٥,٠٧ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠ الى ٦١,٤٣ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠١ الى ٦٥,٥٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٢.

واستحوذت السودان على أكبر نصيب من تلك الصادرات بما قيمته ١٠٨,٨٥مليون دولار أمريكي وبنسبة٥٢,٥٧ ٪ ، ثم كينيا بما قيمته ٤٨,١٥ مليون دولار أمريكي وبنسبة ٢٣,٢٥٪، ثم موريشيوس بما قيمته ١٠,٥٧ مليون دولار أمريكي وبنسبة ٥,١٠٪ ، وحيث بلغت قيمة صادرات مصر الى هذه الدول الثلاث مُجتمعة ١٦٧,٥٧ مليون دولار أمريكي بنسبة ٨٠,٩٢٪ ، بينما لم تتم أية صادرات من مصر خلال الفترة الى دولتيّ سوازيلاند وسيشل .

(*) بلغت قيمة واردات مصر من دول الكوميسا في مجموع الفترة ٨١١,١٤ مليون دولار أمريكي ، بمتوسط سنوى بلغت قيمته نحو ٢٠٢,٧٩ مليون دولار أمريكي

. وسجلت قيمة هذه الواردات اتجاهاً عاماً نحو الارتفاع على مدار سنوات الفترة من ١٤٢,١١ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٩ الى ١٧٢,٢٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠ الى ٢٠٦,٨٣ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠١ الى ٢٩٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٢ . واستحوذت كينيا على أكبر نصيب من تلك الواردات بما قيمته ٣٨٤,٢٥ مليون دولار أمريكي وبنسبة ٤٧,٣٧٪ ، ثم السودان بما قيمته ٢٠٠,٩٢ مليون دولار أمريكي وبنسبة ٢٤,٧٧٪، ثم زامبيا بما قيمته ٨٧,٧٣ مليون دولار أمريكي وبنسبة ١٠,٨٢٪، ثم مالاوى بما قيمته ٧٤,٥٠ مليون دولار أمريكي وبنسبة ٩,١٨٪ ، وحيث بلغت قيمة واردات مصر من هذه الدول الأربع مُجتمعة ٧٤٧,٤٠ مليون دولار أمريكي بنسبة ٩٢,١٤٪ ، بينما لم تتم أية واردات لمصر خلال الفترة من خمس دول هى سيشل وروانـدا وبوروندى واريتريا وناميبيا .

(*) بلغ حجم التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا فى مجموع الفترة ١٠١٨,٢٠ مليون دولار أمريكي ، بمتوسط سنوى بلغت قيمته نحو ٢٥٤,٥٥ مليون دولار أمريكي . وسجلت قيمة هذا التبادل اتجاهاً عاماً نحو الارتفاع على مدار سنوات الفترة من ١٧٧,١٧ مليون دولار أمريكي فى عام ١٩٩٩ الى ٢١٧,٢٧ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠ الى ٢٦٨,٢٦ مليون دولار أمريكي فى عام ٢٠٠١ الى ٣٥٥,٥٠ مليون دولار أمريكي فى عام ٢٠٠٢ .

واستحوذت كينيا على أكبر نصيب من حجم هذا التبادل بما قيمته ٤٣٢,٤٠ مليون دولار أمريكي وبنسبة ٤٢,٤٧٪ ، ثم السودان بما قيمته ٣٠٩,٧٧ مليون دولار

أمريكي وبنسبة ٣٠,٤٢٪ ، ثم زامبيا بما قيمته ٨٩,٤٠ مليون دولار أمريكي وبنسبة ٨,٧٨٪ ، ثم مالاوى بما قيمته ٧٤,٩٢ مليون دولار أمريكي وبنسبة ٧,٣٦٪،وحيث بلغ حجم التبادل التجارى بين مصر وهذه الدول الأربع مُجتمعة ٩٠٦,٤٩مليون دولار أمريكي بنسبة ٨٩,٠٣٪،بينما لم يتم أى تبادل تجارى خلال الفترة بين مصر ودولة سيشل .

(*) حقق الميزان التجارى لمصر مع دول الكوميسا على مستوى الفترة عجزاً قدره ٦٠٤,٠٨ مليون دولار أمريكي ، بمتوسط سنوى بلغ مقداره نحو ١٥١,٠٢ مليون دولار أمريكي.وسجل هذا العجز اتجاهاً عاماً نحو الارتفاع على مدار سنوات الفترة من ١٠٧,٠٥ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٩ الى ١٢٧,١٣ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠ الى ١٤٥ر٤٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠١ الى ٢٢٤,٥٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٢ . وفى نفس الوقت كان هذا العجز مُحصلة عجز مع تسع دول من دول المجموعة بلغ مقداره ٦٢٧,٩٤ مليون دولار أمريكي.

استحوذت كينيا على أكبر نصيب منه بما قيمته ٣٣٦,١٠ مليون دولار أمريكي وبنسبة ٥٣,٥٢٪– وذلك مقابل فائض مع تسع دول أخرى بلغ مقداره ٢٣,٨٦ مليون دولار أمريكي ، استحوذت موريشيوس على أكبر نصيب منه بما قيمته ١٠,٤٣ مليون دولار أمريكي وبنسبة ٤٣,٧١٪ . وبالطبع لم يُحقق الميزان أى عجز أو فائض مع دولة سيشل لعدم وجود أى تبادل تجارى معها خلال الفترة .

(*) بلغت نسبة تغطية اجمالى قيمة صادرات مصر الى دول الكوميسا لاجمالى قيمة وارداتها من هذه الدول على مستوى الفترة ٢٥,٥٪ . وسجلت هذه النسبة اتجاهاً عاماً نحو الارتفاع على مدار السنوات الثلاث الأولى من ٢٤,٧٪ فى عام ١٩٩٩ الى ٢٦,٢٪ فى عام ٢٠٠٠الى ٢٩,٧٪ فى عام ٢٠٠١ ، ثم انخفضت مرة واحدة الى ٢٢,٦٪ فى عام ٢٠٠٢ .

(٣) أهم مؤشرات المقارنة بين الفترتين :

(*) فيما يتعلق بحجم صادرات مصر الى دول مجموعة الكوميسا :

ارتفعت قيمة صادرات مصر الى دول المجموعة من ١٢٩,٣٥ مليون دولار أمريكى (خلال الفترة السابقة على الانضمام) الى ٢٠٧,٠٦ مليون دولار أمريكى (خلال الفترة اللاحقة للانضمام)، بزيادة قدرها ٧٧,٧١ مليون دولار أمريكى ، وبمعدل نمو قدره ٦٠,٠٨٪ . كما سجلت قيمة هذه الصادرات اتجاهاً عاماً نحو الارتفاع (على مدار سنوات الفترة الثانية) خلافاً لتقلبها بين الانخفاض والارتفاع (على مدار سنوات الفترة الأولى) .

(*) فيما يتعلق بحجم واردات مصر من دول مجموعة الكوميسا :

ارتفعت قيمة واردات مصر من دول المجموعة من ٥٤٠,٦١ مليون دولار أمريكى (خلال الفترة السابقة على الانضمام) الى ٨١١,١٤مليون دولار أمريكى (خلال الفترة اللاحقة للانضمام)، بزيادة قدرها ٢٧٠,٥٣ مليون دولار أمريكى ، وبمعدل نمو قدره ٥٠,٠٤٪ . كما سجلت قيمة هذه الواردات

اتجاهاً عاماً نحو الارتفاع (على مدار سنوات الفترة الثانية) خلافاً لتقلبها بين الانخفاض والارتفاع (على مدار سنوات الفترة الأولى) .

(*) فيما يتعلق بحجم التبادل التجارى بين مصر ودول مجموعة الكوميسا :

ارتفع حجم التبادل التجارى بين مصر ودول المجموعة من ٦٦٩,٩٦ مليون دولار أمريكى (خلال الفترة السابقة على الانضمام) الى ١٠١٨,٢٠ مليون دولار أمريكى (خلال الفترة اللاحقة للانضمام)، بزيادة قدرها ٣٤٨,٢٤ مليون دولار أمريكى ، وبمعدل نمو قدره ٥٢٪ . وسجلت قيمة هذا التبادل — بالطبع — في ضوء ماسبق – اتجاهاً عاماً نحو الارتفاع (على مدار سنوات الفترة الثانية) خلافاً لتقلبها بين الانخفاض والارتفاع (على مدار سنوات الفترة الأولى) .

(*) فيما يتعلق بموقف الميزان التجارى لمصر مع دول مجموعة الكوميسا :

ارتفع عجز الميزان التجارى لمصر مع دول المجموعة من ٤١١,٢٦ مليون دولار أمريكى (خلال الفترة السابقة على الانضمام) الى ٦٠٤,٠٨ مليون دولار أمريكى (خلال الفترة اللاحقة للانضمام) ، بزيادة قدرها ١٩٢,٨٢ مليون دولار أمريكى ، تبلغ نسبتها ٤٦,٨٩٪ – وذلك نتيجة ارتفاع قيمة الواردات بمبلغ ٢٧٠,٥٣ مليون دولار أمريكى ، مقابل ارتفاع قيمة الصادرات بمبلغ ٧٧,٧١ مليون دولار أمريكى فقط ، على نحو ما سبق . وبينما سجل هذا العجز اتجاهاً عاماً نحو الانخفاض (على مدار سنوات الفترة الأولى) ، سجل اتجاهاً عاماً نحو الارتفاع (على مدار سنوات الفترة الثانية).

(*) فيما يتعلق بنسبة تغطية الصادرات للواردات(المصرية) مع دول مجموعة الكوميسا:

ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات (المصرية) مع دول المجموعة من ٢٣,٩٪ (خلال الفترة السابقة على الانضمام) الى ٢٥,٥٪ (خلال الفترة اللاحقة للانضمام) – وذلك نتيجة ارتفاع معدل نمو الصادرات عن معدل نمو الواردات (بين الفترتين) ، حيث بلغ الأول ٦٠,٠٨٪ مقابل ٥٠,٠٤٪ للثانى ، على نحو ما سبق . هذا وبينما شهدت تلك النسبة (خلال سنوات الفترة الأولى) تقلباً بين الانخفاض والارتفاع (ما بين ٢١,١٪ و٢٧٪) ، سجلت على مدار السنوات الثلاث الأولى (من الفترة الثانية) اتجاهاً عاماً نحو الارتفاع حتى بلغت ٢٩,٧٪ فى عام ٢٠٠١ ، ثم انخفضت فى العام التالى الى ٢٢,٦٪ مرة واحدة .

ثانياً : فى مجال التحليل المقارن لحجم وأداء تجارة مصرالخارجية مع دول منطقة التجارة الحرة للكوميسا/فتا (بوجه خاص) :

(١) أهم مؤشرات السنتين السابقتين على انشاء المنطقة /فتا(١٩٩٩ – ٢٠٠٠)

(*) <u>بلغت قيمة صادرات مصر الى دول المنطقة (فتا)</u> خلال هذه الفترة ٧١,٢٣ مليون دولار أمريكى ، بنسبة ٨٨,٩٪ من اجمالى صادراتها الى دول الكوميسا البالغة ٨٠,١٣ مليون دولار أمريكى . واستحوذت السودان وكينيا وموريشيوس على النصيب الأكبر من تلك الصادرات ، بما قيمته ٦٥,٦٦ مليون دولار أمريكى وبنسبة ٩٢,١٨٪ .

(*) بلغت قيمة واردات مصر من دول المنطقة (فتا) خلال هذه الفترة ٢٨٩,٨٥ مليون دولار أمريكى ، بنسبة ٩٢,٢٪ من اجمالى وارداتها من دول الكوميسا البالغة ٣١٤,٣١ مليون دولار أمريكى . واستحوذت كينيا والسودان ومالاوى على النصيب الأكبر من تلك الواردات ، بما قيمته ٢٧٥,٦٨ مليون دولار أمريكى وبنسبة ٩٥,١١٪ .

(*) بلغ حجم التبادل التجارى بين مصر ودول المنطقة (فتا) خلال هذه الفترة ٣٦١,٠٨ مليون دولار أمريكى ، بنسبة ٩١,٥٪ من اجمالى حجم التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا البالغ ٣٩٤,٤٤ مليون دولار أمريكى . واستحوذت كينيا والسودان ومالاوى على النصيب الأكبر من حجم هذا التبادل ، بما قيمته ٣٣٧,٧٩ مليون دولار أمريكى وبنسبة ٩٣,٥٥٪ .

(*) حقق الميزان التجارى لمصر مع دول المنطقة (فتا) على مستوى هذه الفترة عجزاً قدره ٢١٨,٦٢ مليون دولار أمريكى ، من اجمالى عجز الميزان التجارى لمصر مع دول الكوميسا البالغ ٢٣٤,١٨ مليون دولار أمريكى . وهذا العجز هو مُحصلة عجز مع خمس دول من دول المنطقة بلغ مقداره ٢٢٤,١١ مليون دولار أمريكى ، استحوذت كينيا على أكبر نصيب منه بما قيمته ١٤٩,٦٧ مليون دولار أمريكى وبنسبة ٦٦,٧٨٪ – وذلك مقابل فائض مع أربع دول أخرى بلغ مقداره ٥,٤٩ مليون دولار أمريكى ، استحوذت موريشيوس على أكبر نصيب منه بما قيمته ٣,٦٦ مليون دولار أمريكى وبنسبة ٦٦,٦٧٪ .

(*) بلغت نسبة تغطية اجمالى قيمة صادرات مصر الى دول المنطقة (فتا) لاجمالى قيمة وارداتها من هذه الدول على مستوى هذه الفترة ٢٤,٦٪ ، بينما بلغت هذه النسبة مع دول الكوميسا ككل ٢٥,٥٪ .

(٢) أهم مؤشرات السنتين التاليتين لانشاء المنطقة /فتا (٢٠٠١ - ٢٠٠٢)

(*) بلغت قيمة صادرات مصر الى دول المنطقة (فتا) خلال هذه الفترة ١٠٦,٩٧ مليون دولار أمريكى ، بنسبة ٨٤,٣٪ من اجمالى صادراتها الى دول الكوميسا البالغة ١٢٦,٩٣مليون دولار أمريكى . واستحوذت السودان وكينيا وموريشيوس على النصيب الأكبر من تلك الصادرات ، بما قيمته ١٠١,٩١ مليون دولار أمريكى وبنسبة ٩٥,٢٧٪ .

(*) بلغت قيمة واردات مصر من دول المنطقة (فتا) خلال هذه الفترة ٤٧٣,٩٢ مليون دولار أمريكى ، بنسبة ٩٥,٤٪ من اجمالى وارداتها من دول الكوميسا البالغة ٤٩٦,٨٣ مليون دولار أمريكى . واستحوذت كينيا والسودان وزامبيا ومالاوى على النصيب الأكبر من تلك الواردات ، بما قيمته ٤٦٢,٥٣ مليون دولار أمريكى وبنسبة ٩٧,٦٠٪ .

(*) بلغ حجم التبادل التجارى بين مصر ودول المنطقة (فتا) خلال هذه الفترة ٥٨٠,٨٩ مليون دولار أمريكى ، بنسبة ٩٣,١٪ من اجمالى حجم التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا البالغ ٦٢٣,٧٦ مليون دولار أمريكى . واستحوذت كينيا والسودان وزامبيا ومالاوى على النصيب الأكبر من حجم هذا التبادل ، بما قيمته ٥٥٩,٠٨ مليون دولار أمريكى وبنسبة ٩٦,٢٥٪ .

(*) حقق الميزان التجارى لمصر مع دول المنطقة (فتا) على مستوى هذه الفترة عجزاً قدره ٣٦٦,٩٥ مليون دولار أمريكى ، من اجمالى عجز الميزان التجارى لمصر مع دول الكوميسا البالغ ٣٦٩,٩٠ مليون دولار أمريكى . وهذا العجز هو مُحصلة عجز مع خمس دول من دول المنطقة بلغ مقداره ٣٧٦,٢٨ مليون دولار أمريكى ، استحوذت كينيا على أكبر نصيب منه بما قيمته ١٨٦,٤٣ مليون دولار أمريكى وبنسبة ٤٩,٥٥٪ – وذلك مقابل فائض مع أربع دول أخرى بلغ مقداره ٩,٣٣ مليون دولار أمريكى ، استحوذت موريشيوس على أكبر نصيب منه بما قيمته ٦,٧٧ مليون دولار أمريكى وبنسبة ٧٢,٥٦٪ .

(*) بلغت نسبة تغطية اجمالى قيمة صادرات مصر الى دول المنطقة (فتا) لاجمالى قيمة وارداتها من هذه الدول على مستوى هذه الفترة ٢٢,٦٪ ، بينما بلغت هذه النسبة مع دول الكوميسا ككل ٢٥,٥٪ .

(٣) أهم مؤشرات المقارنة بين الفترتين :

(*) فيما يتعلق بحجم صادرات مصر الى دول منطقة التجارة الحرة للكوميسا(فتا) :

ارتفعت قيمة صادرات مصر الى دول المنطقة (فتا) من ٧١,٢٣ مليون دولار أمريكى (خلال فترة ما قبل انشاء المنطقة) الى ١٠٦,٩٧ مليون دولار أمريكى (خلال فترة ما بعد انشاء المنطقة) ، بزيادة قدرها ٣٥,٧٤ مليون دولار أمريكى ، وبمعدل نمو قدره ٥٠,١٨٪ – بينما تراجع وزنها النسبى من اجمالى صادرات مصر الى دول الكوميسا من ٨٨,٩٪ الى ٨٤,٣٪ .

(*) فيما يتعلق بحجم واردات مصر من دول منطقة التجارة الحرة للكوميسا (فتا) .

ارتفعت قيمة واردات مصر من دول المنطقة (فتا) من ٢٨٩,٨٥ مليون دولار أمريكى (خلال فترة ما قبل انشاء المنطقة) الى ٤٧٣,٩٢ مليون دولار أمريكى (خلال فترة ما بعد انشاء المنطقة) ، بزيادة قدرها ١٨٤,٠٧ مليون دولار أمريكى ، وبمعدل نمو قدره ٦٣,٥١٪ – وزاد وزنها النسبى من اجمالى واردات مصر من دول الكوميسا من ٩٢,٢٪ الى ٩٥,٤٪ .

(*) فيما يتعلق بحجم التبادل التجارى بين مصرودول منطقة التجارة الحرة للكوميسا (فتا) :

ارتفع حجم التبادل التجارى بين مصر ودول المنطقة (فتا) من ٣٦١,٠٨ مليون دولار أمريكى (خلال فترة ما قبل انشاء المنطقة) الى ٥٨٠,٨٩ مليون دولار أمريكى (خلال فترة ما بعد انشاء المنطقة) ، بزيادة قدرها ٢١٩,٨١ مليون دولار أمريكى ، وبمعدل نمو قدره ٦٠,٨٨٪ – وزاد وزنه النسبى من اجمالى حجم التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا من ٩١,٥٪ الى ٩٣,١٪ .

(*) فيما يتعلق بموقف الميزان التجارى لمصر مع دول منطقة التجارة الحرة للكوميسا (فتا)

ارتفع عجز الميزان التجارى لمصر مع دول المنطقة (فتا) من ٢١٨,٦٢ مليون دولار أمريكى (خلال فترة ما قبل انشاء المنطقة) الى ٣٦٦,٩٥ مليون دولار أمريكى (خلال فترة ما بعد انشاء المنطقة) ، بزيادة قدرها ١٤٨,٣٣مليون دولار أمريكى ، تبلغ نسبتها ٦٧,٨٥٪ - وذلك نتيجة ارتفاع قيمة الواردات بمبلغ ١٨٤,٠٧ مليون دولار أمريكى ، مقابل ارتفاع قيمة الصادرات بمبلغ ٣٥,٧٤ مليون دولار أمريكى فقط ، على نحو ما سبق .

(*) فيما يتعلق بنسبة تغطية الصادرات للواردات (المصرية) مع دول منطقة التجارة الحرة للكوميسا (فتا) :

انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات (المصرية) مع دول المنطقة(فتا) من ٢٤,٦٪ (خلال فترة ما قبل انشاء المنطقة) الى ٢٢,٦٪ (خلال فترة ما بعد انشاء المنطقة) - وذلك نتيجة ارتفاع معدل نمو الواردات عن معدل نمو الصادرات (بين الفترتين) ، حيث بلغ الأول ٦٣,٥١٪ مقابل ٥٠,١٨٪ للثانى ، على نحو ما سبق . هذا وقد سجلت تلك النسبة ١٩,٦٪ فى عام ٢٠٠٢ ، مُحققة بذلك أدنى نسبة تغطية على مدار سنوات فترة الدراسة .

المبحث السادس :عقبات التجارة الخارجية بين مصر ودول مجموعة الكوميسا

تُواجه العلاقات التجارية بين مصر ودول مجموعة الكوميسا عدداً من العوامل والظروف التى تحول حتى الآن دون بلوغها المستوى المأمول . ونرصد فى هذا المبحث من الكتاب أهم العقبات التى تعوق تنامى التجارة الخارجية بين مصر ودول مجموعة الكوميسا ، مصنفة بين عقبات من جانب دول المجموعة ، وعقبات من جانب مصر ، وذلك على النحو التالى :

أولاً: عقبات من جانب دول المجموعة ، ويتمثل أهمها فيما يلى :

(١) الارتباط الروحى بين هذه الدول ومستعمريها السابقين ، والذى يؤدى الى حالة من الاستقرار النفسى لدى المستهلك فى هذه الدول فى شكل تفضيل السلع والمنتجات التى تُنتج فى الدول التى كانت تستعمرها .

(٢) سوء الحالة الاقتصادية وضعف القوة الشرائية فى هذه الدول ، واللذان يعملان على تضييق حجم سوق الاستهلاك فيها .

(٣) عدم التطبيق الموضوعى لقواعد المنشأ للسلع المتبادلة بين الدول الأعضاء والتى لها أهمية خاصة لعمليات التنمية الاقتصادية فى هذه الدول ، وحيث تكون القيمة المضافة لهذه المنتجات ٢٥٪ من قيمة السلعة ، وما يترتب على ذلك من فقدان الدول الأعضاء ومنها مصر للحصيلة الجمركية على سلع واردة من دول ليست أعضاء بالكوميسا ، ومايعنيه ذلك من

انتقال المزايا التى تُقدمها المنطقة الحرة للكوميسا إلى طرف ثالث ، وتعرّض السلع الوطنية المماثلة لمنافسة شديدة تؤثر عليها وعلى الاستثمارات المنتجة لها .

(٤) الارتباطات الاقتصادية مع التكتلات والمجموعات الأخرى سواء كانت اقليمية أو دولية ، وعلى المستوى الثنائى أو الجماعى ، والتى تُمثل منافسة شديدة للمنتجات المصرية فى أسواق هذه الدول، وحيث تحصل هذه الدول على ميزات نسبية لا تُوفرها مصر .

(٥) ارتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية فى أسواق هذه الدول ، وبالتالى ارتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدّرة اليها والذى يُقلل من قدرتها على المنافسة ، وذلك فى الوقت الذى لم يمتد فيه بعد نشاط شركة ضمان الصادرات لتغطية المخاطر بأنواعها الى أسواق هذه الدول عامة .

(٦) تركيز هذه الدول على الاستيراد طبقاً للتعاقد (C&F) ، وما ينطوى عليه هذا النظام من مخاطر عدم السداد ، والتى تؤدى إلى احجام كثير من المصدّرين المصريين عن التعامل مع أسواق هذه الدول .

(٧) التفاوت فى الأداء الاقتصادى لهذه الدول ، والذى يعوق قيام أى تعاون اقتصادى فعال تنعكس آثاره الايجابية على التجارة البينية فيما بينها .

(٨) احتواء هذه الدول على قائمة الدول الأكثر اضطراباً والتى تُعانى من انهيار وظيفة الدولة كدولة قومية حديثة مثل : الكونغو الديموقراطية ،

بوروندى ، رواندا ، السودان ، وأنجولا . وكذا اشتمالها على أفقر ثمانى دول فى العالم تقريباً وهى : أنجولا ، بوروندى ، رواندا ، أثيوبيا ، مالاوى ، زامبيا ، السودان ، والكونغو الديموقراطية . ويؤثر هذا بالطبع على الأداء الاقتصادى لهذه الدول ، وبالتالى على تجارتها الخارجية استيراداً وتصديراً .

(٩) التجاهل الكبير فى هذه الدول لتنمية الامكانات البشرية فيها رغم غناها بالموارد البشرية ، وحيث يُعانى السكان من انخفاض مستوى التعليم ، وتدهور الصحة ، وعدم الاستغلال الكامل لطاقاتهم ، وغياب المنافسة فيما بينهم ،وانخفاض مستويات الأجور — وما لذلك من أثر مباشر على تنمية الأداء الاقتصادى لهذه الدول وبالتالى نمو تجارتها الخارجية .

(١٠) عدم قدرة حكومات هذه الدول على التنسيق بين ماورد فى اتفاقية الكوميسا من التزامات وفُرص مُتاحة أمام الدول الأعضاء وبين خطط تلك الدول التنموية ، مما يُعرقل حدوث أى تنسيق فى علاقاتها التجارية بين بعضها البعض .

(١١) وجود الكثير من المشاكل بين هذه الدول ، والتى تؤدى الى تشتيت النفوذ فى الكوميسا ، وحيث يكون لدى الحكومات المختلفة تصورات مختلفة حول كيفية تنفيذ أهداف الكوميسا .

(١٢) معاناة اقتصادات هذه الدول من الديون الخارجية التى تُثقل كاهلها بأعباء مرتفعة لخدمة هذه الديون ، حتى أن من بين أكثر تسع دول مُثقلة بالديون الخارجية فى العالم تضم الكوميسا بين أعضائها أربعاً منها هى : زامبيا ، بوروندى ، السودان ، والكونغو الديموقراطية . وتُعتبر المديونية الخارجية من العوامل التى تؤثر على معدلات التبادل التجارى الدولى وتُساعد على تدهورها .

(١٣) مُعاناة الكوميسا من عدم عدالة توزيع المنافع العائدة من قيام التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء ، وحيث تُهيمن بعض دول المجموعة على صادرات الكوميسا البينية ، نظراً لكونها أكثر تقدماً من النواحى الاقتصادية — ويؤدى ذلك الى اعطاء الفرصة للدول المتضررة للعزوف عن الوفاء بالتزاماتها تجاه المجموعة أو الانسحاب منها ، مع اللجوء الى الارتباط بتكتلات أخرى تُوفر لها بعض الميزات المفقودة .

(١٤) اتباع معظم دول الكوميسا نفس برامج الاصلاح بشروط البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، واستجابةً لبرامج التكيف الهيكلى تأمل هذه الدول فى تخفيض وارداتها ، وكما هو معروف فإن واردات دولة ما هى نفسها صادرات دولة أخرى ، ولو تم تخفيض تلك الواردات لترشيد الطلب فإن ذلك يؤثر بالسلب على صادرات الدولة الأخرى والتى تُطبق برامج التكيف الهيكلى أيضاً وتسعى إلى زيادة صادراتها — وهكذا تتعارض المصالح فيما بين دول المجموعة ، وتنشأ بينها حالة

من التشرذم بدلاً من مناخ التكامل الذى تتنامى فيه العلاقات التجارية فيما بين دول المجموعة

ثانياً : عقبات من جانب مصر ، وتتركز فى معظمها فى مُعوقات التصدير والتى من أهمها .

(١) عدم وجود خطوط ملاحية أو خطوط طيران منتظمة بين مصر ومعظم الدول الأعضاء بمجموعة الكوميسا ، حيث يترتب على ذلك ارتفاع تكاليف النقل بدرجة باهظة مما يؤدى إلى زيادة تكلفة السلعة ، وبالتالى الحد من قدرة المنتجات المصرية على المنافسة أمام المنتجات الأجنبية فى هذه الدول .

(٢) ضعف قدرة الاقتصاد المصرى على التصدير ، واتجاه معظم انتاجه إلى الأسواق التقليدية فى أوروبا والولايات المتحدة وبعض الدول الآسيوية

(٣) القصور الشديد فى معلومات المصدّر المصرى بخصوص طبيعة الأسواق الأفريقية عامة واحتياجاتها ، حيث أنه لايتوفر لديه أية دراسات جادة عن أذواق المستهلكين حتى يُمكن انتاج السلع التى تتفق مع دوافع المستهلك .

(٤) قصور الدعاية والاعلان عن السلع المصرية ، وكذا القصور فى الاشتراك فى المعارض الدولية للتعريف بالسلع المصرية ، وهو أمر يعود إلى ضعف التمثيل التجارى المصرى فى أفريقيا عامة (٩ مكاتب

فقط فى كل أفريقيا) . والى تدهور نشاط فروع الشركات التجارية المصرية فى الخارج .

(٥) المشاكل الادارية والبيروقراطية التى تتمثل فى تعدد الجهات الادارية التى يتعامل معها المصدّر فى كافة مراحل العملية التصديرية ، كما تتمثل فى عدم كفاءة تطبيق النظم الجمركية ، والمنازعات مع الجهات الادارية ، والتنوع فى الرسوم الادارية التى تفرضها بعض الجهات على أنشطة التصدير، واللجوء إلى التسعير الحكمى لتقييم الجمارك والضرائب على الواردات ، بالاضافة الى ارتفاع التعريفة الجمركية غير المستردة على عدد من مُدخلات الانتاج مُقارنةً بما يحظى به المنافسون فى الدول الأخرى .

ومن المشاكل الادارية أيضاً طول اجراءات فحص الشاحنات والافراج عنها ، بالاضافة إلى بطء اجراءات التقاضى المتعلقة بتسوية المنازعات التجارية ، وعدم الاستقرار فى السياسات والقرارات الحكومية .

(٦) عدم وجود مراكز خدمة وصيانة دائمة للسلع المصرية المعمرة فى أسواق هذه الدول ، ومايؤدى اليه ذلك من عدم إقبال المستهلك الأفريقى على هذه المنتجات ، وقيامه بشراء المثيل من انتاج الدول الأخرى التى غالباً مايكون تواجدها فى الأسواق الأفريقية من خلال تعاقدها مع مراكز الخدمة والصيانة ،أومن خلال رعاياها المقيمين بهذه الدول الذين يقدمون خدمات ما بعد البيع .

(٧) عدم الاهتمام بسياسات تسويق المنتجات المصرية مثل : كتابة البيانات على السلعة باللغة المتداولة إلى جانب اللغة العربية إن أمكن، تصميم ألوان العبوات بحيث تكون جذابة للمستهلك، وإختيار العبوات المناسبة التى تُقاوم درجات الحرارة ، وغير ذلك مما يُشجع اقبال المستهلك على السلعة .

(٨) عدم وجود برامج تمويل مُتخصصة لدى البنوك لتمويل الصادرات ، وعدم اقدام العديد من المؤسسات التمويلية على توفير نظام لتأمين وضمان الصادرات .

(٩) وجود مشاكل فنية وانتاجية تتعلق بعدم مواءمة التقنيات المستخدمة فى الانتاج ، وعدم الامتثال بالمعايير الصحية والتسويقية التى تشترطها بعض الدول .

المبحث السابع : مقترحات بشأن تفعيل دور الكوميسا بين الدول الأعضاء

أشرنا أنفاً – في تمهيد الكتاب والذى يهدف بشكل أساسى الى رصد وتحليل أثر انضمام مصر لعضوية الكوميسا على أداء تجارة مصر الخارجية مع دول المجموعة ، وأنه يفترض حدوث تحسن ملموس فى مؤشرات هذا الأداء لصالح مصر عما كانت عليه قبل انضمامها لعضوية المجموعة .

وفى هذا الخصوص – وفى ضوء ما كشف عنه التحليل المقارن الذى تضمنه المبحث الخامس من هذا الكتاب – يمكن اثبات الحقائق الأربع الرئيسية التالية :

(*) أن هناك زيادة ملموسة فى حجم كل من الصادرات والواردات المصرية مع دول مجموعة الكوميسا ، وبالتالى فى حجم التبادل التجارى بين مصر ودول المجموعة – عما كانت عليه أحجامها قبل انضمام مصر لعضوية المجموعة .

(*) أن هناك استقراراً ملحوظاً ، مصحوباً باتجاه عام نحو الارتفاع ، فى قيمة كل من الصادرات والواردات المصرية مع دول مجموعة الكوميسا ، وبالتالى فى حجم التبادل التجارى بين مصر ودول المجموعة – خلافاً لتقلبها بين الانخفاض والارتفاع قبل انضمام مصر لعضوية المجموعة .

(*) أن العجز فى الميزان التجارى المصرى مع دول مجموعة الكوميسا قد ارتفع بصورة كبيرة بعد انضمام مصر لعضوية المجموعة ، نتيجة ارتفاع حجم الواردات بأكثر من الارتفاع فى حجم الصادرات .

(*) أن درجة التركز فى عملية التبادل التجارى بين مصر ودول مجموعة الكوميسا ظلت كما هى عالية بعد انضمام مصر لعضوية المجموعة ، واذ ظلت دائرة الشركاء الرئيسيين فى هذه العملية من مستوردين وموردين ضيقة ، وهى تشمل بعد انضمام مصر لعضوية المجموعة : السودان وكينيا (من منطقة حوض النيل والبحيرات العظمى) وموريشيوس وزامبيا ومالاوى (من منطقة الجنوب الأفريقى)، وهذه الدول الخمس منضمة لمنطقة التجارة الحرة للكوميسا (فتا) .

وقد كانت تلك الدائرة تشمل قبل انضمام مصر لعضوية المجموعة خمس دول أيضاً هى : السودان وكينيا وأثيوبيا ومالاوى وزيمبابوى ، وبعد الانضمام خرجت من الدائرة أثيوبيا وزيمبابوى (والدولة الأولى غير منضمة لمنطقة التجارة الحرة فتا) ودخلت بدلاً منهما موريشيوس وزامبيا .

ويمكن القول – فى ضوء ماتقدم – ومن خلال وصف الآثار الاقتصادية لاتفاقية الكوميسا على تجارة مصر الخارجية مع دول المجموعة – أن الاتفاقية قد أثرت على جانب الواردات المصرية أكثر من تأثيرها على جانب الصادرات المصرية ، وذلك مع التسليم بأنه فى نطاق الحد الزمانى لهذا البحث (والذى يشمل الفترة من عام

١٩٩٥ الى عام ٢٠٠٢) فان عُمر التجربة فيما يتعلق بانضمام مصر لعضوية المجموعة يُعتبر قصيراً، وهو أقصر فيما يتعلق بتطبيق منطقة التجارة الحرة للمجموعة .

ونُشير – فى تفسير هذه النتيجة – الى مضمون ماورد فى أحد حوارات وزير التجارة الخارجية المصرى ، من أنه فى أولى مراحل أى اتفاق لتجارة حرة لابد وأن يزيد العجز فى الميزان التجارى خلالها ، بسبب حدوث ما يُسمى بتحويل التجارة الفورى الى أطراف الاتفاق التى قامت بالغاء الرسوم الجمركية .

كما حدث بالنسبة لتحويل واردات مصر من الشاى من سيريلانكا والهند الى كينيا بعد توقيع مصر على اتفاقية الكوميسا ، ويكون فى مقابل ذلك عدم تحرك قطاع التصدير بالسرعة الكافية لتغطية الفجوة التى حدثت بسبب التحول فى هذه الواردات ، لعوامل منها عدم وجود شبكات تسويقية فعالة ، ولا امكانيات كبيرة فى البنية الأساسية أو غيرها من المجالات المختلفة التى تحتاجها الصادرات عندما تدخل سوقاً جديدة .

ومن الطبيعى وقد رصدنا فى القسم الأخير من هذا البحث أهم العقبات التى تعوق تنامى التجارة الخارجية بين مصر ودول مجموعة الكوميسا ، أن نعرض فى ختام البحث لأهم الحلول وأساليب التغلب على تلك العوائق ، وبوجه خاص ما يقع عبء تنفيذه منها على عاتق مصر .

وقد تعددت الآراء والمقترحات فى هذا المجال (٣٥) ونرى التركيز من وجهة نظرنا فى هذا السياق على ماتضمنته توصيات اللجنة البرلمانية بمجلس الشعب المصرى، فى تقريرها حول موضوع التصدير والتمثيل التجارى ، والذى وافق مجلس

الشعب بالاجماع على احالته الى الحكومة ، فى بداية الدورة البرلمانية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، للعمل بما فيه من أجل زيادة الصادرات دعماً للاقتصاد الوطنى — وهذه التوصيات هى:

(*) وضع استراتيجية طويلة الأجل للتواجد والمنافسة فى الأسواق العالمية ، من خلال دراسة احتياجات هذه الأسواق ، والاهتمام بجودة المنتج ، والبعد عن نظام الصفقة الواحدة ، حرصاً على سمعة المصدّرين والصادرات المصرية .

(*) العمل على توفير التمويل المخصص للنشاط التصديرى والخدمات التمويلية والتأمينية المرتبطة به .

(*) ضرورة تيسير الاجراءات اللازمة للتصدير ، وتذليل العقبات البيروقراطية التى يواجهها المصدّرون ، خاصة مشاكل الدروباك والسماح المؤقت ، ووضع التنظيمات التشريعية والقرارات التى تسمح بسهولة التصدير، والعمل على عدم وجود تضارب بين قوانين الاستثمار والضرائب ، بحيث يتم اعفاء نشاط التصدير بالكامل من الضرائب المباشرة والضرائب على الدخل .

(*) بناء إطار مؤسسى جيد داخل مصر للمصدّرين وللتسويق ، يربط العملية التصديرية فى منظومة واحدة، ويُميز بين الأخطاء فى التصدير سواء الناجمة عن انخفاض الجودة أو عن نقص المعلومات التسويقية .

(*) العمل على تفعيل اتفاقيات التجارة الثنائية متعددة الأطراف بشأن تنشيط التبادل التجارى ، والاستفادة من اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية .

(*) الاهتمام بتطوير بعض الصناعات المصرية التى ميزت الاقتصاد المصرى ، وبصفة خاصة صناعة النسيج .

(*) دعم وتطوير البنية الأساسية للتصدير ، مثل خدمات النقل والشحن والتفريغ والاجراءات الادارية ، مع وضع برنامج لتطوير العنصر البشرى فى أجهزة التصدير

(*) التنسيق بين الوزارات لحل المعوقات التى تواجه التصدير ، خاصة وزارات : المالية والتجارة الخارجية والصحة والنقل والطيران والزراعة .

(*) العمل على تمكين الشركة المصرية لضمان الصادرات من توسيع نشاطها فى الأسواق الخارجية ، مع الاهتمام بصفة خاصة بالأسواق العربية ، وتعزيز العلاقة بينها وبين قطاعات النشاط التصديرى بهدف تنشيط التصدير الى الخارج .

(*) العمل على دعم الموارد المالية للبنك المصرى لتنمية الصادرات ، حتى يتسنى له توفير التمويل الملائم للنشاط التصديرى .

(*) الاسراع بانشاء جهات لجمع البيانات الاحصائية تتبع مباشرة وزارة التجارة الخارجية ، وذلك لتوفير احصاءات دقيقة ودورية حول حجم وقيمة الصادرات والواردات المصرية ، وذلك لضمان دقة واستمرارية وسرعة الحصول على بيانات التجارة الخارجية .

(*) الاهتمام بتوفير اليد العاملة المدربة فى قطاعات التصدير التى تتمتع بميزة نسبية ، والعمل على تشجيع الاستثمار فى هذه القطاعات .

(*) تفعيل القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تشجيع وتنمية التصدير ، وبصفة خاصة تفعيل دور صندوق تنمية الصادرات الذى جاء به القانون .

(*) العمل على أن يكون الهدف الذى تتبناه الحكومة هو الانتاج بهدف التصدير ، وليس تصدير مايفيض عن حاجة السوق المحلى .

(*) الاهتمام بنشر الثقافة التصديرية لضمان توفير المعايير الدولية فى جودة المنتجات ، والحصول على المعلومة التصديرية الصحيحة للقائمين على التصدير عن طريق دراسة الوضع فى الأسواق المنافسة .

(*) المطالبة بالالغاء الكامل للضرائب على الصادرات ، حيث أن العائد من هذا الالغاء يفوق كثيراً قيمة مايُحصل من ضرائب ، ولاشك أن زيادة عائد الصادرات سيؤدى الى الحد من ظاهرة البطالة .

(*) خفض سعر الفائدة على القروض بالنسبة لقطاع التصدير تشجيعاً للمصدّرين .

(*) انشاء شركات متخصصة فى تجميع وتغليف المنتجات ، لضمان سلامتها وحُسن مظهرها الخارجى ، وذلك لزيادة قدرتها على المنافسة الخارجية .

(*) ضرورة الاصلاح المؤسسى فى مجال الجمارك والضرائب، والعمل على تطوير السياسات العامة التى تؤثر على عملية التصدير، وعلى وجه الخصوص السياسات الحمائية التى تفرضها الدولة سواء بالحماية الجمركية أو غير الجمركية .

ولا شك أن تضافر الجهود لتنفيذ ما تضمنته تلك التوصيات سوف يعمل على زيادة الصادرات المصرية عامةً ، ومن بينها صادرات مصر الى دول مجموعة الكوميسا .

وان هذا ليدعونا – فى ختام بحثنا – الى نوع من التفاؤل فى تشكيل نظرتنا الى المستقبل فى هذا المجال ، ويُزيد من هذا التفاؤل دلالات ما حملته الأنباء التى تناقلتها بعض وسائل الاعلام مؤخراً بمايلى :

(*) مشاركة مصر فى الدورة الأولى للسوق التجارية لدول مجموعة الكوميسا التى تُقام بالعاصمة الأثيوبية (أديس ابابا) خلال الفترة من ٧ الى ١٦ مايو ٢٠٠٤ ، بعدد كبير من الشركات المصرية التى يتميز انتاجها بالجودة والأسعار المناسبة ، وبمنتجاتها من الصناعات الهندسية والكيماوية والمعدنية والأثاث والمنتجات الخشبية والمنسوجات والملابس الجاهزة والمفروشات والمواد الغذائية والأدوات المنزلية – وذلك وفقاً لما صرح به رئيس هيئة المعارض والاسواق الدولية فى مصر

(*) تشكيل مجلس التجارة الأفريقى بمصر وبرئاسة وزير التجارة الخارجية ، لمتابعة حركة الصادرات لأسواق أفريقيا، مع التركيز خلال المرحلة الأولى على رصد العقبات أمام نمو التجارة المصرية فى السوق الأفريقية ومحاولة تذليلها ، وحصر الفرص التصديرية والتجارية التى يُمكن للمصدّرين المصريين الاستفادة منها ، ودراسة المقترحات اللازمة لدفع عملية التبادل التجارى مع الدول الأفريقية – وذلك وفقاً لما صرح به مستشار وزير التجارة الخارجية للشئون الأفريقية فى مصر .

(*) مشاركة مصر فى اجتماع قمة الكوميسا المنعقد بالعاصمة الأوغندية (كمبالا) يومىّ ١٥و١٦ مايو ٢٠٠٤ ، وبمنتدى رجال الأعمال المنعقد على هامش هذه

القمة ، والتى بحثت عدداً من الموضوعات المهمة ، منها المشاكل والمعوقات أمام حركة التبادل التجارى وتنقلات السلع ورجال الأعمال بين دول المجموعة ، ومراجعة نشاط التجمع منذ القمة الماضية وحتى الآن ، والأوضاع الأمنية بمنطقة الكوميساوأهمية استتباب السلم والأمن باعتبارهما عنصرين هامين لتسهيل وتيسير التبادل التجارى ونجاح خطط التنمية — وذلك وفقاً لما صرح به مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية فى مصر .

(*) قيام الشركة المصرية لضمان الصادرات باصدار خمس وثائق لحماية المصدّر المصرى من مخاطر التصدير : الوثيقة الشاملة التى تُغطى التسهيلات قصيرة الأجل المنوحة من المصدّر لعميله المستورد فى الخارج ، وثيقة العملية المحددة التى تُغطى مخاطر ماقبل الشحن وما بعده فى حالة عدم الاستمرار فى تنفيذ التعاقد أو عدم اتمام التصدير بسبب لايرجع الى المصدّر، وثيقة ضمان الاعتمادات المستندية غير المعززة التى تُغطى المخاطر غير التجارية الخاصة بالدولة المستوردة والتى ينجم عنها منع البنك مُصدر الاعتماد من الوفاء بالتزاماته أو عجزه عن ذلك ، وثيقة حصيلة الصادرات غير المنظورة (الخدمات) التى تُستخدم لمواجهة تحرك شركات المقاولات المصرية والمكاتب الاستشارية وشركات السياحة والنقل خارج الحدود .

وأخيراً وثيقة ضمان الاشتراك بالمعارض والتى تُقدم تعويضاً للمصدّر عن جزء من خسائره المحتمل التعرض لها اذا أخفق فى الحصول على أية تعاقدات تصديرية من جراء اشتراكه فى المعارض الخارجية — وذلك وفقاً لما صرح به رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية لضمان الصادرات .

-

(ملاحـــق الجداول) جدول رقم (١)

حجم صادرات مصر الي دول الكوميسا خلال فترة ١٩٩٥ الي ٢٠٠٣ (القيمة بالمليون دولار أمريكى)

م	ألدولة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
١	السودان	٢٤.٥٠	٢١.١	٢٥.٥٨	٢١.١٩	٢١.٧٥	٢٣.٦٤	٢٨.٨٧	٣٤.٥٩	٥
٢	أثيوبيا	١.١٠	٢.٦٦	٢.٤٠	١.٤٧	١.١١	١.٥٤	٢.١٧	٤.٢٢	٢.٧٩
٣	انجولا	٠.٦٠	٠.٨٦	٠.٥٣	٠.٠٨	٠.٢١	٠.٤٥	٠.٥٠	٣.١٢	١.٩٥
٤	اوغندا	٠.٥٠	٠.٦١	٠.٥٠	١.١٥	٠.٨٨	٠.٦٦	٠.٧٦	٠.٩٧	٠.٦٧
٥	ألكونغو	٠.٣٠	٠.٣٨	٠.٧٣	٠.٤٥	٠.٢٩	٠.٢١	١.٢٦	٠.٢٨	٠.١٦
٦	زيمبابوى	٠.٢٠	٠.٠٨	٠.٣٥	٠.٣٤	٠.٦٧	٢.٣٩	٠.٤٦	٠.٢٤	٠.١٥
٧	زامبيا	٠.٢٠	٠.٠٤	٢.٠٥	٠.١٥	٠.٠٩	٠.٣٤	٠.٦١	٠.٦٣	٣.٥٥
٨	مدغشقر	—	٠.٠١	٠.٠٢	٠.٦٤	٠.١٨	٠.٧٢	١.٢٦	١.١١	٠.٤٧
٩	كينيا	٣.٤٠	٠.٨٢	٢.٧٠	١.٧٦	٧.٧٥	٨.٨٣	١٧.٢٠	١٤.٣٧	١٧.٨٥
١٠	مالاوى	٠.٣٠	٠.٠٢	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠٦	٠.٠٨	—	٠.٢٨	٠.٠٨
١١	سوازيلاند	—	—	٠.٠٣	—	—	—	—	-	٥
١٢	موريشوس	—	—	—	—	٠.٦١	٣.٠٨	٤.٥٠	٣.٢٨	٥
١٣	سيشل	—	—	—	—	—	—	—	٠.٠٤	٥
١٤	تنزانيا	٠.٥٠	٠.٦٨	١.٤١	٠.٣٧	٠.٦٧	١.١١	٣.٢٨	٠.١٣	١.٧٣
١٥	رواندا	—	٠.١٧	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٦	٠.٥٦	٠.٠٤	٠.٠٤	٠.١٨
١٦	بوروندى	٠.٢٠	٠.١٠	٠.١٠	٠.١١	٠.٢٦	٠.١٦	٠.١٣	٠.١٣	٠.١٠
١٧	جزرالقمر	—	٠.٠١	—	—	٠.٠٣	—	—	—	٥
١٨	اريتريا	—	—	—	—	٠.٤١	١.٣٠	٠.٣٧	٠.٣٧	٥
١٩	ناميبيا	—	—	—	—	٠.٠٣	—	٠.٠٢	٠.٠٢	٥
٢٠	جيبوتى	٠.٦٠	٠.٧٩	٠.٩٧	٣.٥٤	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥
ألاجمالى		٣٢.٤٠	٢٨.٢٤	٣٧.٤٣	٣١.٢٩	٣٥.٠٦	٤٥.٠٧	٦١.٤٣	٦٥.٥٠	٥

المصدر : بيانات تم إعدادها و/ أو تبويبها بمعرفة الباحثان – بمساعدة مصادر مختلفة .

جدول رقم (٢)

حجم واردات مصر من مجموعة دول الكوميسا خلال فترة ١٩٩٥ الي ٢٠٠٣ (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

م	ألدولة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٣	٢٠٠٣ يناير / أغسطس
١	السودان	٢.٧٤	٢٠.٨٣	٢٢.٧١	١٤.٨٣	٣٦.٦٧	٥٣.٤٠	٥٥.٦٤	٥٥.٣٩	٠
٢	أثيوبيا	٢٣.٥٨	١٥.٢٧	١٧.٦٧	٢١.٩٩	١٣.٨٦	٥.٠٤	٣.٣١	٨.٤٦	١.٧٦
٣	انجولا	—	—	٠.٠١	٠.٠٧	—	٠.٠٣	—	—	٠.٢٩
٤	اوغندا	٦.٥٦	٤.٧٩	٠.٨٧	٠.٢١	٠.٠٩	١.٠٩	٢.٢٤	٠.٨١	٠.٤٨
٥	ألكونغو	١.٢٦	٣.١٩	٠.٢٤	٠.١٢	٠.١٥	—	—	٠.٠٢	—
٦	زيمبابوى	١١.٤٩	٨.٣٤	٧.٨٧	٠.٩١	٢.٩٨	١.٨٦	١.٤٣	٩.٥٧	٤.١٠
٧	زامبيا	٤.٦٢	٠.٠٦	٠.٠٣	٠.٠٤	٠.٢٣	٨.٩٦	٣٦.٩٨	٤١.٥٦	١٧.٦٨
٨	مدغشقر	—	٠.٣٧	٠.٥١	—	٠.٠٦	٠.٠٥	٠.٢٢	٠.٠٦	٠.٠٣
٩	كينيا	٧٨.٦٧	٦٧.١١	٧٣.٨٩	٦٣.٨٤	٧٨.٧٢	٨٧.٥٣	٨٢.٣٥	١٣٥	٣٩.٨٥
١٠	مالاوى	٩.٨٨	١١.٤٦	١٣.٣٨	٢٢.٤٥	٦.٥٨	١٢.٨٧	٢١.٩٣	٣٢.٢١	٢١.٥٤
١١	سوازيلاند	٠.٠١	٠.٠٢	—	—	—	—	٠.٠٢	١.٧٥	٠
١٢	موريشوس	—	—	—	—	—	٠.٠٣	٠.٠٩	٠.٠٢	٠
١٣	سيشل	—	—	—	—	—	—	—	—	٠
١٤	تنزانيا	٢.١٣	٢.١٩	١.٦٥	٢.٢٢	٢.٩٥	١.٤٣	٢.٨٠	٣.٤٨	٤.٢٥
١٥	رواندا	—	—	—	٠.١١	—	—	—	—	—
١٦	بوروندى	٠.٠٦	—	—	٠.٠٣	—	—	—	—	—
١٧	جزرالقمر	—	—	—	—	—	—	—	٠.٠٢	٠
١٨	اريتريا	—	—	—	—	—	—	—	—	٠
١٩	ناميبيا	٠.١١	٠.٢١	—	—	—	—	—	—	٠
٢٠	جيبوتى	—	٠.٠١	—	—	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠
	ألاجمالى	١٢١.١١	١٣٣.٨٥	١٣٨.٣٨	١٢٦.٨٢	١٤٢.١١	١٧٢.٢٠	٢٠٦.٨٣	٢٩٠.٠٠	٠

المصدر : بيانات تم إعدها و/ أو تبويبها بمعرفة الباحثان – مصدرها:

. د. نجوى على خشبة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠٩ – بالنسبة لبيانات الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٨ ، بالأضافة إلى مصادر أخرى

جدول رقم (٣)

حجم التبادل التجارى بين مصر و مجموعة دول الكوميسا خلال فترة ١٩٩٥ الي ٢٠٠٣ (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

م	ألدولة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣ يناير/أغسطس
١	السودان	٢٧.٢٤	٤١.٨٤	٤٨.٢٩	٣٦.٠٢	٥٨.٤٢	٧٧.٠٤	٨٤.٣٣	٨٩.٩٨	٠
٢	أثيوبيا	٢٤.٦٨	١٧.٩٣	٢٠.٠٧	٢٣.٤٦	١٤.٧٩	٦.٥٨	٥.٤٨	١٢.٦٨	٤.٥٥
٣	انجولا	٠.٦٠	٠.٨٦	٠.٥٤	٠.١٥	٠.٢١	٠.٤٨	٠.٥٠	٣.١٢	٢,٢٤
٤	اوغندا	٧.٠٦	٥.٤٠	١.٣٧	١.٣٦	٠.٩٧	١.٧٥	٣.٠٠	١.٧٨	١.١٥
٥	ألكونغو	١.٥٦	٣.٥٧	٠.٩٧	٠.٥٧	٠.٤٤	٠.٢١	١.٢٦	٠.٣٠	٠.١٦
٦	زيمبابوى	١١.٦٩	٨.٤٢	٨.٢٢	١.٢٥	٣.٦٥	٤.٢٥	١.٨٩	٩.٨١	٤.٢٥
٧	زامبيا	٤.٨٣	٠.١٠	٢.٠٨	٠.١٩	٠.٣٢	٩.٣٠	٣٧.٥٩	٤٢.١٩	٢١.٢٣
٨	مدغشقر	—	٠.٣٨	٠.٥٣	٠.٦٤	٠.٢٤	٠.٧٧	١.٤٨	١.١٧	٠.٥٠
٩	كينيا	٨٢.٠٧	٦٧.٩٣	٧٦.٥٩	٦٥.٦٠	٨٦.٤٧	٩٦.٣٦	٩٩.٥٥	١٥.٠٢	٥٧.٧٠
١٠	مالاوى	١٠.١٨	١١.٤٨	١٣.٣٩	٢٢.٤٦	٦.٦٤	١٢.٨٦	٢١.٩٣	٣٣.٤٩	٢١.٦٢
١١	سوازيلاند	٠.٠١	٠.٠٢	٠.٠٣	—	—	—	٠.٠٢	١.٧٥	٠
١٢	موريشوس	—	—	—	—	٠.٦١	٣.١١	٤.٥٩	٢.٤٠	٠
١٣	سيشل	—	—	—	—	—	—	—	—	٠
١٤	تنزانيا	٢.٦٣	٢.٨٧	٣.٠٦	٢.٥٩	٣.٦٢	٢.٥٤	٦.٠٨	٥.٧١	٥.٩٨
١٥	رواندا	—	٠.١٧	٠.٠٣	٠.١٤	٠.٠٦	٠.٥٦	٠.٠٤	٠.١٥	٠.١٨
١٦	بوروندى	٠.٢٦	٠.١٠	٠.١٠	٠.١٤	٠٠.٢٦	٠.١٦	-.١٣	٠.١٥	٠.١٠
١٧	جزرالقمر	—	٠.٠١	٠.٠١	—	٠.٠٣	—	—	٠.٠٢	٠
١٨	اريتريا	—	—	—	—	٠.٤١	١.٣٠	٠.٣٧	٠.٧٦	٠
١٩	ناميبيا	٠.١١	٠.٢١	—	—	٠.٠٣	—	٠.٠٢	٠.٠٢	٠
٢٠	جيبوتى	٠.٦٠	٠.٨٠	٠.٩٧	٣.٥٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠
	ألاجمالى	١٧٣.٥١	١٦٢.٠٩	١٧٦.٢٥	١٥٨.١١	١٧٧.١٧	٢١٧.٢٧	٢٦٨.٢٦	٣٥٥.٥٠	٠

المصدر : بيانات تم إعدها بمعرفة الباحثان – مصدرها بيانات الجدولين السابيقين (١)و(٢)–(الصادرات)+(الواردات).

جدول رقم (٤)

موقف الميزان التجارى بين مصر و مجموعة دول الكوميسا خلال فترة ١٩٩٥ الي ٢٠٠٣

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

الدولة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣ يناير/أغسطس
السودان	٢١.٧٦	٠.١٨	٢.٨٧	٦.٣٦	(١٤.٩٢)	(٢٩.٧٦)	(٢٦.٥٩)	(٢٠.٨٠)	٥
أثيوبيا	(٢٢.٤٨)	(١٢.٦١)	(١٥.٢٧)	(٢٠.٥٢)	(١٢.٥٧)	(٣.٥٠)	(١.١٤)	(٤.٢٤)	١.٠٣
انجولا	٠.٦٠	٠.٨٦	٠.٥٢	٠.٠١	٠.٢١	٠.٤٢	٠.٥٠	٣.١٢	١.٦٦
اوغندا	(٦.٦٠)	(٤.١٨)	(٠.٣٧)	٠.٩٤	٠.٧٩	(٠.٤٣)	(١.٤٨)	٠.١٦	٠.١٩
ألكونغو	(٠.٩٦)	(٢.٨١)	٠.٤٩	٠.٣٣	٠.١٤	٠.٢١	١.٢٦	٠.٢٦	٠.٠٦
زيمبابوى	(_١١.٢٩)	(٨.٢٦)	(٧.٥٢)	(٠.٥٧)	٢.٣١	٠.٥٣	(٠.٩٧)	(٩.٣٣)	(٣.٩٥)
زامبيا	(٤.٤٢)	(٠.٠٢)	٢.٠٢	٠.١١	٠.١٤	(٨.٦٢)	(٣٦.٣٧)	(٤٠.٩٣)	(١٤.١٣)
مدغشقر	—	(٠.٣٦)	(٠.٤٩)	٠.٦٤	٠,١٢	٠.٦٧	١.٠٤	١.٠٥	٠.٤٤
كينيا	(٧٥.٢٧)	(٦٦.٢٩)	(٧١.١٩)	(٦٢,٠٨)	(٧٠.٩٧)	(٧٨.٧٠)	(٦٥.١٥)	(١٢١.٢٨)	(٢٢.٠٠)
مالاوى	(٩.٨٥)	(١١.٤٤)	(١٣.٣٧)	(٢٢.٤٤)	(٦.٥٢)	(١٢.٧٠)	(٢١.٩٣)	(٣٢.٩٣)	(٢١.٤٦)
سوازيلاند	(٠.٠١)	(٠.٠٢)	٠.٠٣	—	—	—	(٠.٠٢)	(١.٧٥)	٥
موريشوس	—	—	—	—	٠.٦١	٣.٠٥	٤.٤١	٢.٣٦	٥
سيشل	—	—	—	—	—	—	—	—	٥
تنزانيا	(١.٦٣)	(١.٥١)	(٠.٢٤)	(١.٨٥)	(٢.٢٨)	(٠.٣٢)	٠.٤٨	(١.٢٥)	(٢.٥٢)
روانـدا	—	٠.١٧	٠.٠٣	(٠.٠٨)	٠.٠٦	٠.٥٦	٠.٠٤	٠.١٥	٠.١٨
بوروندى	٠.١٤	٠.١٠	٠.١٠	٠.٠٨	٠,٢٦	٠.١٦	٠.١٣	٠.١٥	٠.١٠
جزرالقمر	—	٠.٠١	٠.٠١	—	٠.٠٣	—	—	٠.٠٢	٥
اريتريا	—	—	—	—	٠.٤١	١.٣٠	٠.٣٧	٠.٧٦	٥
ناميبيا	(٠.١١)	(٠.٢١)	—	—	٠.٠٣	—	٠.٠٢	٠.٠٢	٥
جيبوتى	٠.٦٠	٠.٧٨	٠.٩٧	٣.٤٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥
ألاجمالى	(١٠٨.٧١)	(١٠٥.٦١)	(١٠١.٤١)	١(٩٥.٥٣)	(١٠٧.٠٥)	(١٢٧,١٣)	(١٤٥,٤٠)	(٢٢٤.٥٠)	٥

: المصدر : بيانات تم إعدها بمعرفة الباحثان – مصدرها بيانات الجدولين السابقين (١)و(٢)–(الصادرات)+(الواردات).

جدول رقم (٥)

نسبة تغطية الصادرات للواردات المصرية مع مجموعة دول الكوميسا خلال فترة ١٩٩٥ الي ٢٠٠٣

(النسبة٪) (القيمة بالمليون دولار)

الدولة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣ يناير/أغسطس
السودان	٨٩٤.٢	١٠٠.٩	١١٢.٦	١٤٢.٩	٥٩.٣	٤٤.٣	٥٢.١	٦٢.٤	٥
أثيوبيا	٤.٧	١٧.٤	١٣.٦	٦.٧	٨.١	٣٠.٦	٦٥.٦	٤٩.٩	١٥٨.٥
انجولا	مالانهاية	مالانهاية	٥٣٠٠	١١٤.٣	مالانهاية	١٥٠٠	مالانهاية	مالانهاية	٦٧٢.٤
اوغندا	٧.٦	١٢.٧	٥٧.٥	٥٤٧.٦	٩٧٧.٨	٦٠.٦	٣٣.٩	١١٩.٨	١٣٩.٦
ألكونغو	٢٣.٨	١٢.٠	٣٠٤.٢	٣٧٥	١٩٣.٣	مالانهاية	مالانهاية	١٤٠٠	مالانهاية
زيمبابوى	١.٧	١.٠	٤.٤	٣٧.٤	٢٢.٥	١٢٨.٥	٣٢.٢	٢.٥	٣.٧
زامبيا	٤.٣	٦٦.٧	٦٨٣٣.٣	٣٧٥	٣٩.١	٣.٨	١.٦	١.٥	٢٠.١
مدغشقر	—	٢.٧	٤.٠	مالانهاية	٣٠٠	١٤٤٠	٥٧٢.٧	١٨٥٠	١٥٦٦.٧
كينيا	٤.٣	١.٢	٣.٧	٢.٨	٩.٨	١٠.١	٢٠.٩	١٠.٦	٤٤.٨
مالاوى	٣.٠	٠.٢	٠.١	٠.٠٤	٠.٩	٠.٦	صفر	٠.٨	٠.٤
سوازيلاند	صفر	صفر	مالانهاية	—	—	—	صفر	صفر	٥
موريشوس	—	—	—	—	مالانهاية	١٠٢٦٦.٧	٥٠٠٠	١١٩٠٠	٥
سيشل	—	—	—	—	—	—	—	—	٥
تنزانيا	٢٣.٥	٣١.١	٨٥.٥	١٦.٧	٢٢.٧	٧٧.٦	١١٧.١	٦٤.١	٤٠.٧
رواندا	—	مالانهاية	مالانهاية	٢٧.٣	مالانهاية	مالانهاية	مالانهاية	مالانهاية	مالانهاية
بوروندى	٣٣٣.٣	مالانهاية	مالانهاية	٣٦٦.٧	مالانهاية	مالانهاية	مالانهاية	مالانهاية	مالانهاية
جزرالقمر	—	مالانهاية	مالانهاية	—	مالانهاية	—	—	صفر	٥
اريتريا	—	—	—	—	مالانهاية	مالانهاية	مالانهاية	مالانهاية	٥
ناميبيا	صفر	صفر	—	—	مالانهاية	—	مالانهاية	مالانهاية	٥
جيبوتى	مالانهاية	٧٩٠٠	مالانهاية	مالانهاية	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥
ألاجمالى	٢٣.٠	٢١.١	٢٤.٧		٢٤.٧	٢٦.٢	٢٩.٧	٢٢.٦	٥

المصدر : بيانات تم إعدها بمعرفة الباحثان – مصدرها بيانات الجدولين السابقين (١)و(٢)–(الصادرات)÷(الواردات).

جدول رقم (٦)

حجم صادرات مصر الي دول الكوميسا خلال فترة ١٩٩٥ الي ٢٠٠٣ (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

م	الدولة	الفترة الأولى ١٩٩٥–١٩٩٨	الفترة الثانية ١٩٩٩–٢٠٠٠	الفترة الثالثة ٢٠٠١–٢٠٠٢	مجموع الفترتين الثانيةوالثالثة
١	السودان	٩٢.٢٨	٤٥.٣٩	٦٤.٤٦	١٠٨.٨٥
٢	أثيوبيا	٧.٦٣	٢.٦٥	٦.٣٩	٩.٠٤
٣	انجولا	٢.٠٧	٠.٦٦	٣.٦٢	٤.٢٨
٤	اوغندا	٢.٧٦	١,٤٥	١.٧٣	٣.٢٧
٥	ألكونغو	١.٨٦	٠.٥٠	١.٥٤	٢.٠٤
٦	زيمبابوى	٠.٩٧	٣.٠٦	٠.٧٠	٣.٧٦
٧	زامبيا	٢.٤٤	٠.٣٤	١.٢٤	١.٦٧
٨	مدغشقر	٠.٦٧	٠.٩٠	٢.٣٧	٣.٢٧
٩	كينيا	٨.٦٨	١٦.٥٨	٣١.٥٧	٤٨.١٥
١٠	مالاوى	٠.٣٤	٠.١٤	٠.٢٨	٠.٤٢
١١	سوازيلاند	٠.٠٣	—	—	—
١٢	موريشوس	—	٣.٦٩	٦.٨٨	١٠.٥٧
١٣	سيشل	—	—	—	—
١٤	تنزانيا	٢.٩٦	١.٧٨	٥.٥١	٧.٢٩
١٥	رواندا	٠.٢٣	٠.٦٢	٠.١٩	٠.٨١
١٦	بوروندى	٠.٥١	٠.٤٣	٠.٢٨	٠.٧٠
١٧	جزرالقمر	٠.٠٢	٠.٠٣	—	٠.٠٣
١٨	اريتريا	—	١.٧١	١.١٣	٢.٨٤
١٩	ناميبيا	—	٠.٠٣	٠.٠٤	٠.٠٧
٢٠	جيبوتى	٥.٩٠	٠٠	٠٠	٠٠
ألاجمالى		١٢٩.٣٥	٨٠.١٣	١٢٦.٩٣	٢٠٧.٦

المصدر : بيانات تم تبويبها بمعرفة الباحثان – مصدرها بيانات الجدول السابق (١)

٠٠ البيانات لم تتضمنها أصلاً أحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (مصدر البيانات الرئيسية) ، كما سبق ذكره .

جدول رقم (٧)

حجم واردات مصر الي دول الكوميسا خلال فترة ١٩٩٥ الي ٢٠٠٣ (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

م	ألدولة	الفترة الأولى ١٩٩٥-١٩٩٨	الفترة الثانية ١٩٩٩-٢٠٠٠	الفترة الثالثة ٢٠٠١-٢٠٠٢	مجموع الفترتين الثانيةوالثالثة
١	السودان	٦١.١١	٢٠.٠٧	١١٠.٨٥	٢٠٠.٩٢
٢	أثيوبيا	٧٨.٥١	١٨.٧٢	١١.٧٧	٣٠.٤٩
٣	انجولا	٠.٠٨	٠.٠٣	—	.٠٣
٤	اوغندا	١٢.٤٣	١.١٨	٣.٠٥	٤.٢٣
٥	ألكونغو الديمقراطية	٤.٨١	٠.١٥	٠.٠٢	٠.١٧
٦	زيمبابوى	٢٨.٦١	٤.٨٤	١١.٠٠	١٥.٨٤
٧	زامبيا	٤.٧٥	٩.١٩	٧٨.٥٤	٨٧.٧٣
٨	مدغشقر	٠.٨٨	٠.١١.	٠.٢٨	٠.٣٩
٩	كينيا	٢٨٣.٥١	١٦٦,٢٥	٢١٨.٠٠	٣٨٤.٢٥
١٠	مالاوى	٥٧.١٧	١٩,٣٦	٥٥,١٤	٧٤.٥٠
١١	سوازيلاند	٠.٠٣	—	١.٧٧	١.٧٧
١٢	موريشوس	—	٠.٠٣	٠.١١	٠.١٤
١٣	سيشل	—	—	—	—
١٤	تنزانيا	٨١٩	٤.٣٨	٦.٢٨	١٠.٦٦
١٥	رواندا	٠.١١	—	—	—
١٦	بوروندى	٠.٠٩	—	—	—
١٧	جزرالقمر	—	—	٠.٠٢	٠.٠٢
١٨	اريتريا	—	—	—	—
١٩	ناميبيا	٠.٣٢	—	—	—
٢٠	جيبوتى	٠.٠١	٠٠	٠٠	٠٠
	ألاجمالى	٥٤٠.٦١	٣١٤,٣١	٤٩٦.٨٣	٨١١.١٤

المصدر : بيانات تم تبويبها بمعرفة الباحثان — مصدرها بيانات الجدول السابق (٢)

٠٠ البيانات لم تتضمنها أصلاً أحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (مصدر البيانات الرئيسية) ، كما سبق ذكره .

جدول رقم (٨)

حجم التبادل التجارى بين مصر و دول الكوميسا خلال فترة ١٩٩٥ الي ٢٠٠٣ (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

م	ألدولة	الفترة الأولى ١٩٩٥-١٩٩٨	الفترة الثانية ١٩٩٩-٢٠٠٠	الفترة الثالثة ٢٠٠١-٢٠٠٢	مجموع الفترتين الثانيةوالثالثة
١	السودان	١٥٣.٣٩	١٣٥.٤٦	١٧٤.٣١	٣٠٩.٧٧
٢	أثيوبيا	٨٦.١٤	٢١.٣٧	١٨.١٦	٣٩.٥٣
٣	انجولا	٢.١٥	٠.٦٩	٣.٦٢	٤.٣١
٤	اوغندا	١٥.١٩	٢.٧٢	٤.٧٨	٧.٥٠
٥	ألكونغو الديمقراطية	٦.٦٧	٠.٦٥	١.٥٦	٢.٢١
٦	زيمبابوى	٢٩.٥٨	٧.٩٠	١١.٧٠	١٩.٦٠
٧	زامبيا	٧.١٩	٩.٦٢	٧٩.٧٨	٨٩.٤٠
٨	مدغشقر	١.٥٥	١.٠١	٢.٦٥	٣.٦٦
٩	كينيا	٢٩٢.١٩	١٨٢.٨٣	٢٤٩.٥٧	٤٣٣.٤٠
١٠	مالاوى	٥٧.٥١	١٩.٥٠	٥٥.٤٢	٧٤.٩٢
١١	سوازيلاند	٠.٠٦	—	١.٧٧	١.٧٧
١٢	موريشوس	—	٣.٧٢	٦.٩٩	١٠.٧١
١٣	سيشل	—	—	—	—
١٤	تنزانيا	١١.١٥	٦.١٦	١١.٧٩	١٧.٩٥
١٥	روانda	٠.٣٤	٠.٦٢	٠.١٩	٠.٨١
١٦	بوروندى	٠.٦٠	٠.٤٢	٠.٢٨	٠.٧٠
١٧	جزرالقمر	٠.٠٢	٠.٠٣	٠.٠٢	٠.٠٥
١٨	اريتريا	—	١.٧١	١.١٣	٢.٨٤
١٩	ناميبيا	٠.٣٢	٠.٠٣	٠.٠٤	٠.٠٧
٢٠	جيبوتي	٥.٩١	٥٥	٥٥	٥٥
	ألاجمالى	٦٦٩.٩٦	٣٩٤.٤٤	٦٢٣.٧٦	١٠١٨.٢٠

المصدر : بيانات تم تبويبها بمعرفة الباحثان – مصدرها بيانات الجدول السابق (٣)

٥٥ بيانات لم تتضمنها أصلاً أحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (مصدر البيانات الرئيسية) ، كما سبق ذكره .

جدول رقم (٩)

موقف الميزان التجارى بين مصر و دول الكوميسا خلال فترة ١٩٩٥ الي ٢٠٠٣ (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

م	ألدولة	الفترة ألأولى ١٩٩٥-١٩٩٨	الفترة الثانية ١٩٩٩-٢٠٠٠	الفترة الثالثة ٢٠٠١-٢٠٠٢	مجموع الفترتين الثانيةوالثالثة
١	السودان	٣١.١٧	(٤٤.٦٨)	(٤٧.٣٩)	(٩٢.٠٧)
٢	أثيوبيا	(٧٠.٨٨)	(١٦.٠٧)	(٥.٣٨)	(٢١.٤٥)
٣	انجولا	١.٩٩	٠.٣٦	٣.٦٢	٤.٢٥
٤	اوغندا	(٩.٦٧)	٠.٣٥	(١.٣٢)	(٠.٩٦)
٥	ألكونغو	(٢.٩٥)	(٠.٣٥)	١.٥٢	١.٨٧
٦	زيمبابوى	(٢٧.٦٤)	(١.٧٨)	(١٠.٣٠)	(١٢.٨)
٧	زامبيا	(٢.٣١)	(٨.٧٦)	(٧٧.٣٠)	(٨٦.٠٦)
٨	مدغشقر	(٠.٢١)	٠.٧٩	٢.٠٩	٢.٨٨
٩	كينيا	(٢٧٤.٨٣)	(١٤٩.٦٧)	(١٨٦.٤٣)	(٣٣٦.١٠)
١٠	مالاوى	(٥٦.٨٣)	(١٩.٢٢)	(٥٤.٨٦)	(٧٤.٠٨)
١١	سوازيلاند	—	—	(١.٧٧)	(١.٧٧)
١٢	موريشوس	—	٣.٦٦	٦.٧٧	١٠.٤٣
١٣	سيشل	—	—	—	—
١٤	تنزانيا	(٥.٢٣)	(٢.٦٠)	(٠.٧٧)	(٣.٣٧)
١٥	روانda	٠.١٢	٠.٦٢	٠.١٩	٠.٨١
١٦	بوروندى	٠.٤٢	٠.٤٢	٠.٢٨	٠.٧٠
١٧	جزرالقمر	٠.٠٢	٠.٠٣	(٠.٠٢)	٠.٠١
١٨	اريتريا	—	١.٧١	١.١٣	٢.٨٤
١٩	ناميبيا	(٠.٣٢)	٠.٠٣	٠.٠٤	٠.٠٧
٢٠	جيبوتى	٥.٨٩	٥٥	٥٥	٥٥
	ألاجمالى	(٤١١.٢٦)	(٢٣٤.١٨)	(٣٦٩.٩٠)	(٦٠٤.٠٨)

المصدر : بيانات تم تبويبها بمعرفة الباحثان – مصدرها بيانات الجدول السابق (٤)

٥٥ بيانات لم تتضمنها أصلاً أحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامةوالاحصاء (مصدر البيانات الرئيسية) ، كما سبق ذكره .

جدول رقم (١٠)

نسبة تغطية الصادرات للواردات المصرية مع مجموعة دول الكوميسا خلال فترة ١٩٩٥ الي ٢٠٠٣

م	ألدولة	الفترة ألأولى ١٩٩٥-١٩٩٨	الفترة الثانية ١٩٩٩-٢٠٠٠	الفترة الثالثة ٢٠٠١-٢٠٠٢	مجموع الفترتين الثانية والثالثة
١	السودان	١٥١	٥٠.٤	٥٧.٢	٥٤.٢
٢	أثيوبيا	٩.٧	١٤.٢	٥٣	٢٩.٦
٣	انجولا	٢٥٨٧.٥	٢٢٠٠	مالانهاية	١٤٢٦٦.٧
٤	اوغندا	٢٢.٢	١٣٠.٥	٥٦.٧	٧٧.٣
٥	ألكونغو	٣٨.٧	٣٣٣.٣	٧٧٠٠	١٢
٦	زيمبابوى	٣.٤	٦٣.٢	٦.٤	٢٣.٧
٧	زامبيا	٥١.٤	٤.٧	١.٦	١.٩
٨	مدغشقر	٧٦.١	٨١٨.٢	٨٦.٤	٨٣٨.٥
٩	كينيا	٣.١	١٠	١٤.٥	١٢.٥
١٠	مالاوى	٠.٦	٠.٧	٠.٥	٠.٦
١١	سوازيلاند	١٠٠	—	صفر	صفر
١٢	موريشوس	—	١٢٣٠٠	٦٢٥.٥	٧٥٥٠
١٣	سيشل	—	-	—	—
١٤	تنزانيا	٣٦.١	٤٠.٦	٨٧.٧	٦٨.٤
١٥	رواندا	٢٠٩.١	مالانهاية	مالانهاية	مالانهاية
١٦	بوروندى	٥٦٦.٧	مالانهاية	مالانهاية	مالانهاية
١٧	جزرالقمر	مالانهاية	مالانهاية	صفر	١٥٠
١٨	اريتريا	—	مالانهاية	مالانهاية	مالانهاية
١٩	ناميبيا	صفر	مالانهاية	مالانهاية	مالانهاية
٢٠	جيبوتى	٩٠٠٠	٥٥	٥٥	٥٥
	ألاجمالى	٢٣.٩	٢٥.٥	٢٥.٥	٢٥.٥

المصدر : بيانات تم إعدها بمعرفة الباحثان — مصدرها بيانات الجدولين السابقين (٦) و(٧) — (الصادرات) ÷ (الواردات) .

٥٥ البيانات لم تتضمنيا أصلاً أحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامةوالاحصاء (مصدر البيانات الرئيسية) ، كما سبق ذكره .

جدول رقم (١١)

بيان بإداء تجارة مصر الخارجية مع مجموعة دول الكوميسا خلال فترة ١٩٩٥ الي ٢٠٠٣ (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

م	ألدولة	حجم الصادرات (١)	حجم الوارادات (٢)	حجم التبادل التجارى (١)+(٢)	موقف الميزان التجارى (١)-(٢)	نسبة التغطية الصادرات للواردات٪ (١)÷(٢)
١	السودان	٩٢.٢٨	٦١.١١	١٥٣.٣٩	٣١.١٧	١٥١
٢	أثيوبيا	٧.٦٣	٧٨.٥١	٨٦.١٤	(٧٠.٨٨)	٩.٧
٣	انجولا	٢.٠٧	٠.٠٨	٢.١٥	١.٩٩	٢٥٨٧.٥
٤	اوغندا	٢.٧٦	١٢.٤٣	١٥.١٩	(٩.٦٧)	٢٢.٢
٥	ألكونغو	١.٨٦	٤.٨١	٦.٦٧	(٢.٩٥)	٣٨.٧
٦	زيمبابوى	٠.٩٧	٢٨.٦١	٢٩.٥٨	(٢٧.٦٤)	٣.٤
٧	زامبيا	٢.٤٤	٤.٧٥	٧.١٩	(٢.٣١)	٥١.٤
٨	مدغشقر	٠.٦٧	٠.٨٨	١.٥٥	(٠.٢١)	٧٦.١
٩	كينيا	٨.٦٨	٢٨٣.٥١	٢٩٢.١٩	(٢٧٤.٨٣)	٣.١
١٠	مالاوى	٠.٣٤	٥٧.١٧	٥٧.٥١	(٥٦.٨٣)	٠.٦
١١	سوازيلاند	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٦	—	١٠٠
١٢	موريشوس	—	—	—	—	—
١٣	سيشل	—	—	—	—	—
١٤	تنزانيا	٢.٩٦	٨.١٩	١١.١٥	(٥.٢٣)	٣٦.١
١٥	رواندا	٠.٢٣	٠.١١	٠.٣٤	٠.١٢	٢٠٩.١
١٦	بوروندى	٠.٥١	٠.٠٩	٠.٦٠	٠.٤٢	٥٦٦.٧
١٧	جزرالقمر	٠.٠٢	—	٠.٠٢	٠.٠٢	مالانهاية
١٨	اريتريا	—	—	—	—	—
١٩	ناميبيا	—	٠.٣٢	٠.٣٢	(٠.٣٢)	صفر
٢٠	جيبوتى	٥.٩٠	٠.٠١	٥.٩١	٥.٨٩	٥٩٠٠٠
	ألاجمالى	١٢٩.٣٥	٥٤٠.٦١	٦٦٩.٩٦	(٤١١.٢٦)	٢٣.٩

المصدر : بيانات تم تبويبها بمعرفة الباحثان -مصدرها بيانات الجداول الخمسة السابقة(٦-١٠)

جدول رقم (١٢)

بيان بإداء تجارة مصر الخارجية مع مجموعة دول الكوميسا على مستوى الفترة الفرعية الثانية (١٩٩٩-٢٠٠٢) (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

م	ألدولة	حجم الصادرات (١)	حجم الواردات (٢)	حجم التبادل التجارى (١)+(٢)	موقف الميزان التجارى (١)-(٢)	نسبة التغطية الصادرات للواردات٪ (١)÷(٢)
١	السودان	٤٥.٣٩	٩٠.٠٧	١٣٥.٤٦	(٤٤.٦٨)	٥٠.٤
٢	أثيوبيا	٢.٦٥	١٨.٧٢	٢١.٣٧	(١٦.٠٧)	١٤.٢
٣	انجولا	٠.٦٦	٠.٠٣	٠.٩٦	٠.٦٣	٢٢٠٠
٤	اوغندا	١.٥٤	١.١٨	٢.٧٢	٠.٣٦	١٣٠.٥
٥	ألكونغو الديمقراطية	٠.٥٠	٠.١٥	٠.٦٥	٠,٣٥	٣٣٣.٣
٦	زيمبابوى	٣.٠٦	٤.٨٤	٧.٩٠	(١.٧٨)	٦٣,٣
٧	زامبيا	٠.٤٣	٩.١٩	٩.٦٢	(٨.٧٦)	٤.٧
٨	مدغشقر	٠.٩٠	٠.١١	١.٠١	٠.٧٩	٨١٨.٢
٩	كينيا	١٦.٨٥	١٦٦.٢٥	١٨٢.٨٣	(١٤٩.٦٧)	١٠
١٠	مالاوى	٠.١٤	١٩.٣٦	١٩,٥٠	(١٩.٢٢)	٠.٧
١١	سوازيلاند	—	—	—	—	—
١٢	موريشوس	٣.٦٩	٠.٠٣	٣.٧٢	٣.٦٦	١٢٣٠٠
١٣	سيشل	—	—	—	—	—
١٤	تنزانيا	١.٧٨	٤.٨٣	٦.١٦	(٢.٦٠)	٤٠.٦
١٥	رواندا	٠.٦٢	—	٠.٦٢	٠.٦٢	مالانهاية
١٦	بوروندى	٠.٤٢	—	٠.٤٢	٠.٤٢	مالانهاية
١٧	جزرالقمر	٠.٠٣	—	٠.٠٣	٠.٠٣	مالانهاية
١٨	اريتريا	١.٧١	—	١.٧١	١.٧١	مالانهاية
١٩	ناميبيا	٠.٠٣	—	٠.٠٣	٠.٠٣	مالانهاية
٢٠	جيبوتى	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
	ألاجمالى	٨٠.١٣	٣١٤.٣١	٣٩٤.٤٤	(٢٣٤,١٨)	٢٥.٥

المصدر : بيانات تم تبويبها بمعرفة الباحثان -مصدرها بيانات الجدول الخمسة السابقة(٦-١٠)

جدول رقم (١٣)

بيان بأداء تجارة مصر الخارجية مع مجموعة دول الكوميسا على مستوي الفترة الفرعية الثانية (٢٠٠١- ٢٠٠٢) (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

م	ألدولة	حجم الصادرات (١)	حجم الواردات (٢)	حجم التبادل التجارى (١)+(٢)	موقف الميزان التجارى (١)-(٢)	نسبة التغطية الصادرات للواردات٪ (١)÷(٢)
١	السودان	٦٤.٤٦	١١٠.٨٥	١٧٤.٣١	(٤٧.٣٩)	٥٧.٢
٢	أثيوبيا	٦.٣٩	١١.٧٧	١٨.١٦	(٥.٣٨)	٥٤.٣
٣	انجولا	٣.٦٢	—	٣.٦٢	٣.٦٢	مالانهاية
٤	اوغندا	١.٧٣	٣.٠٥	٤.٧٨	(١.٣٢)	٥٦.٧
٥	ألكونغو الديمقراطية	١.٥٤	٠.٠٢	١.٥٦	١.٥٢	٧٧٠٠
٦	زيمبابوى	٠.٧٠	١١.٠٠	١١.٧٠	(١٠.٣٠)	٦.٤
٧	زامبيا	١.٢٤	٧٨.٥٤	٧٩.٧٨	(٧٧.٣٠)	١.٦
٨	مدغشقر	٢.٣٧	٠.٢٨	٢.٦٥	٢.٠٩	٨٤٦.٤
٩	كينيا	٣١.٥٧	٢١٨.٠٠	٢٤٩.٥٧	(١٨٦.٤٣)	١٤.٥
١٠	مالاوى	٠.٢٨	٥٥.١٤	٥٥.٤٢	(٥٤.٨٦)	٠.٥
١١	سوازيلاند	—	١.٧٧	١.٧٧	(١.٧٧)	صفر
١٢	موريشوس	٦.٨٨	٠.١١	٦.٩٩	٦.٧٧	٦٢٥٤.٥
١٣	سيشل	—	—	—	—	—
١٤	تنزانيا	٥.٥١	٦.٢٨	١١.٧٩	(٠.٧٧)	٨٧.٧
١٥	رواندا	٠.١٩	—	٠.١٩	٠.١٩	مالانهاية
١٦	بوروندى	٠.٢٨	—	٠.٢٨	٠.٢٨	مالانهاية
١٧	جزرالقمر	—	٠.٠٢	٠.٠٢	(٠.٠٢)	صفر
١٨	اريتريا	١.١٣	—	١.١٣	١.١٣	مالانهاية
١٩	ناميبيا	٠.٠٤	—	٠.٠٤	٠,٠٤	مالانهاية
٢٠	جيبوتى	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥
	ألاجمالى	١٢٦.٣٩	٤٩٦.٨٣	٦٢٣.٧٦	(٣٦٩.٩٠)	٢٥.٥

المصدر : بيانات تم تبويبها بمعرفة الباحثان – مصدرها بيانات الجدوال الخمسة السابقة(٦-١٠)

٥٥ البيانات لم تتضمنها أصلا أحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامةوالاحصاء (مصدر البيانات الرئيسية) ، كما سبق ذ

جدول رقم (١٤)

بيان بأداء تجارة مصر الخارجية مع مجموعة دول الكوميسا على مستوي الفترتين الفرعيتين الثانية والثالثة (١٩٩٩- ٢٠٠٢) (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

م	ألدولة	حجم الصادرات (١)	حجم الوارادات (٢)	حجم التبادل التجارى (١)+(٢)	موقف الميزان التجارى (١)-(٢)	نسبة التغطية الصادرات للواردات (١)÷(٢)
١	السودان	١٠٨.٨٥	٢٠٠.٩٢	٣٠٩.٧٧	(٩٢.٠٧)	٥٤.٢
٢	أثيوبيا	٩.٠٤	٣٠.٤٩	٣٩.٥٣	(٢١.٤٥)	٢٩.٦
٣	انجولا	٤.٢٨	٠.٠٣	٤.٣١	٤.٢٥	١٤٢٦٦.٧
٤	اوغندا	٣.٢٧	٤.٢٣	٧.٥٠	(٠.٩٦)	٧٧,٣
٥	ألكونغو	٢.٠٤	٠.١٧	٢.٢١	١.٨٧	١٢
٦	زيمبابوى	٣.٧٦	١٥.٨٤	١٩.٦٠	(١٢.٠٨)	٢٣.٧
٧	زامبيا	١.٦٧	٨٧.٧٣	٨٩.٤٠	(٨٦.٠٦)	١.٩
٨	مدغشقر	٣.٢٧	٠.٣٩	٣.٦٦	٢.٨٨	٨٣٨.٥
٩	كينيا	٤٨.١٥	٣٨٤.٢٥	٤٣٢.٤٠	(١٠.٣٣٦)	١٢.٥
١٠	مالاوى	٠.٤٢	٧٤.٥٠	٧٤.٩٢	(٧٤.٠٨)	٠.٦
١١	سوازيلاند	—	١.٧٧	١.٧٧	(١.٧٧)	صفر
١٢	موريشوس	١٠.٥٧	٠.١٤	١٠.٧١	١٠.٤٣	٧٥٥٠
١٣	سيشل	—	—	—	—	—
١٤	تنزانيا	٧.٢٩	١٠.٦٦	١٧,٩٥	(٣.٣٧)	٦٨.٤
١٥	رواندا	٠.٨١	—	٠.٨١	٠.٨١	مالانهاية
١٦	بوروندى	٠.٧٠	—	٠.٧٠	٠.٧٠	مالانهاية
١٧	جزرالقمر	٠.٠٣	٠.٠٢	٠.٠٥	٠.٠١	١٥٠
١٨	اريتريا	٢.٨٤	—	٢.٨٤	٢.٨٤	مالانهاية
١٩	ناميبيا	٠.٠٧	—	٠.٠٧	٠.٠٧	مالانهاية
٢٠	جيبوتى	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ألاجمالى		٢٠٧.٠٦	٨١١.١٤	١٠١٨.٢٠	(٦٠٤.٠٨)	٢٥.٥

المصدر : بيانات تم تبويبها بمعرفة الباحثان - مصدرها بيانات الجدوال الخمسة السابقة(٦-١٠)

٠٠ بيانات لم تتضمنها أى أحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (مصدر البيانات الرئيسية) ، كما سبق ذكره.

جدول رقم (١٥)

بيان بإداء تجارة مصر الخارجية مع مجموعة دول الكوميسا خلال عام ١٩٩٥ الي ٢٠٠٢ (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

السنة	حجم الصادرات (١)	حجم الواردات (٢)	حجم التبادل التجارى (١)+(٢)	موقف الميزان التجارى (١)-(٢)	نسبة التغطية الصادرات للواردات٪ (١)÷(٢)
١٩٩٥	٣٢.٤٠	١٤١.١١	١٧٣.٥١	(١٠٨.٧١)	٢٣.٠
١٩٩٦	٢٨.٤	١٣٣.٨٥	١٦٢.٠٩٠	(١٠٥.٦١)	٢١.١
١٩٩٧	٣٧.٤٢	١٣٨.٨٣	١٧٦.٢٥	(١٠١.٤١)	٢٧.٠
١٩٩٨	٣١.٣٩	١٢٦.٨٢	١٥٨.١١	(٩٥.٥٣)	٢٤.٧
مجموع الفترة(١)	١٢٩.٣٥	٥٤٠.٦١	٦٦٩.٩٦	(٤١١.٢٦)	٢٣.٩
١٩٩٩	٣٥.٠٦	١٤٢.١١	١٧٧.١٧	(١٠٧.٠٥)	٢٤.٧
٢٠٠٠	٤٥.٠٧	١٧٢.٢٠	٢١٧.٢٧	(١٢٧.١٣)	٢٦,٢
مجموع الفترة(٢)	٨٠.١٣	٣١٤.٣١	٣٩٤.٤٤	(٢٣٤.١٨)	٢٥.٥
٢٠٠١	٦١.٤٣	٢٠٦,٨٣	٢٦٨,٢٦	(١٤٥.٤٠)	٢٩.٧
٢٠٠٢	٦٥.٥٠	٢٩٠.٠٠	٣٥٥.٥٠	(٣٦٩.٩٠)	٢٢.٦
مجموع الفترة(٣)	١٢٦.٩٣	٤٩٦.٣	٦٢٣.٧٦	(٣٦٩.٩٠)	٢٥.٥
مجموع الفترتين (٢)و(٣)	.٢٠٧.٠٦	٨١١.١٤	١٠١٨.٢٠	(٦٠٤.٠٨)	٢٥.٥
الاجمالي	٣٣٦.٤١	١٣٥١.٧٥	١٦٨٨.١٦	(١٠١٥.٣٤)	٢٤.٩

المصدر : بيانات تم تبويبها بمعرفة الباحثان -مصدرها بيانات الجدوال الخمسة السابقة(١-٥)

تنوية: البيانات الخاصة بالسنوات ١٩٩٩-٢٠٠٢ لاتشتمل دولة جيبوتى التي لم تتضمنها أصلا أحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامةوالاحصاء (مصدر البيانات الرئيسية) ، كما سبق ذكره .

جدول رقم (١٦)

حجم صادرات مصر الي دول منطقة التجارة الحرة لمجموعة الكوميسا (فتا)

خلال فترة ١٩٩٩ الي ٢٠٠٢   (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

م	أسم ألدولة	فتره ماقبل أنشاء المنطقة			فترة مابعد أنشاء المنطقة			الاجمالي
١	السودان	٢١.٧٥	٢٣,٦٤	٤٥,٣٩	٢٨,٨٧	٣٤,٥٩	٦٣,٤٦	١٠٨,٨٥
٢	زيمبابوى	٠,٦٧	٢.٣٩	٣,٠٦	٠,٤٦	٠,٢٤	٠,٧٠	٣,٧٦
٣	زامبيا	٠.٠٩	٠,٣٤	٠,٤٣	٠,٦١	٠,٦٣	١,٢٤	١,٦٧
٤	مدغشقر	٠,١٨	٠.٧٢	٠,٩٠	١,٢٦	١,١١	٢,٣٧	٣,٢٧
٥	كينيا	٧.٧٥	٨,٨٣	١٦,٥٨	١٧,٢٠	١٤,٣٧	٣١,٥٧	٤٨,١٥
٦	مالاوى	٠,٠٦	٠.٠٨	٠,١٤	—	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٤٢
٧	موريشوس	٠,٦١	٣,٠٨	٣,٦٩	٤,٥٠	٢,٣٨	٦,٨٨	١٠,٥٧
٨	رواندا	٠,٠٦	٠.٥٦	٠,٦٢	٠,٠٤	٠,١٥	٠,١٩	٠.٨١
٩	بوروندى	٠,٢٦	٠.١٦	٠,٤٢	٠,١٣	٠,١٥	٠,٢٨	٠,٧٠
١٠	جيبوتي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
اجمالى دول منطقة (١)		٣١,٤٣	٣٩,٨٠	٧١,٢٣	٥٣,٠٧	٥٣,٩٠	١٠٦,٩٧	١٧٨,٢٠
اجمالى دول منطقة(٢)		٣٥,٠٦	٤٥,٠٧	٨٠,١٣	٦١,٤٣	٦٥,٥٠	١٢٦,٩٣	٢٠٧,٠٦
الوزن النسبي٪(١)÷(٢)		٨٩.٦	٨٨,٣	٨٨,٩	٨٦,٤	٨٢,٣	٨٤,٣	٨٦,١

المصدر : بيانات تم تبويبها بمعرفة الباحثان -مصدرها بيانات الجدوالين السابقين (١) و(٦) .

٠٠ البيانات لم تتضمنها أصلاً أحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (مصدر البيانات الرئيسية) ، كما سبق ذكره . .

جدول رقم (١٨)

حجم التبادل التجارى بين مصر و دول منطقة التجارة الحرة لمجموعة الكوميسا (فتا) خلال فترة ١٩٩٩ الي ٢٠٠٢ (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

م	أسم الدولة	فترة ماقبل أنشاء المنطقة			فترة مابعد أنشاء المنطقة			الاجمالي
		١٩٩٩	٢٠٠٠	مجموع	٢٠٠١	٢٠٠٢	مجموع	
١	السودان	٥٨.٤٢	٧٧.٠٤	١٣٥.٤٦	٨٤.٣٣	٨٩.٩٨	١٧٤.٣١	٣٠٩.٧٧
٢	زيمبابوى	٣.٦٥	٤.٢٥	٧.٩٠٠	١.٨٩	٩.٨١	١١.٧٠	١٩.٦
٣	زامبيا	٠.٣٢	٩.٣٠	٩.٦٢	٣٧.٥٩	٤٢.١٩	٧٩.٧٨	٨٩.٤٠
٤	مدغشقر	٠.٢٤	٠.٧٧	١.٠١	١.٤٨	١.١٧	٢.٦٥	٣.٦٦
٥	كينيا	٨٦.٤٧	٩٦.٣٦	١٨٢.٨٣	٩٩.٥٥	١٥٠.٠٢	٢٤٩.٥٧	٤٣٢.٤٠
٦	مالاوى	٦.٦٤	١٢.٨٦	١٩.٥٠	٢١.٩٣	٣٣.٤٩	٥٥.٤٢	٧٤.٩٢
٧	موريشوس	٠.٦١	٣.١١	٣.٧٢	٤.٥٩	٢.٤٠	٦.٩٩	١٠.٧١
٨	رواندا	٠.٠٦	٠.٥٦	٠.٦٢	٠.٠٤	٠.١٥	٠.١٩	٠.٨١
٩	بوروندى	٠.٢٦	٠.١٦	٠.٤٢	٠.١٣	٠.١٥	٠.٢٨	٠.٧٠
١٠	جيبوتى	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
اجمالى دول منطقة (١)		١٥٦.٦٧	٢٠٤.٤١	٣٦١.٠٨	٢٥١.٥٣	٣٢٩.٣٦	٥٨٠.٨٩	٩٤١.٩٧
اجمالى دول منطقة(٢)		١٧٧.١٧	٢١٧.٢٧	٣٩٤.٤٤	٢٦٨.٢٦	٣٥٥.٥٠	٦٢٣.٧٦	١٠١٨.٢٠
الوزن النسبي٪(١)÷(٢)		٨٨.٤	٩٤.١	٩١.٥	٩٣.٨	٩٢.٦	٩٣.١	٩٢.٥

جدول رقم (١٩)

موقف الميزان التجاري بين مصر و دول منطقة التجارة الحرة لمجموعة الكوميسا (فتا)

خلال فترة ١٩٩٩ الي ٢٠٠٢ (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

م	أسم الدولة	فترة ماقبل أنشاء المنطقة			فترة مابعد أنشاء المنطقة			الفترة الكلية
١	السودان	(١٤.٩٢)	(٢٩.٧٦)	(٤٤.٦٨)	(٢٦.٥٩)	(٢٠.٨٠)	(٤٧.٣٩)	(٩٢.٠٧)
٢	زيمبابوى	(٢.٣١)	٠.٥٣	(١.٧٨)	(٠.٩٧)	(٩.٣٣)	(١٠.٣٠)	(١٢.٠٨)
٣	زامبيا	(٠.١٤)	(٨.٦٢)	(٨.٧٦)	(٣٦.٣٧)	(٤٠.٩٣)	(٧٧.٣٠)	(٨٦.٠٦)
٤	مدغشقر	٠.١٢	٠.٦٧	٠.٧٩	١.٠٤	١.٠٥	٢.٠٩	٢.٨٨
٥	كينيا	(٧٠.٩٧)	(٧٨.٧٠)	(١٤٩.٦٧)	(٦٥.١٥)	(١٢١.٢٨)	(١٨٦.٤٣)	(٣٣٦.١٠)
٦	مالاوى	(٦.٥٢)	(١٢.٧٠)	(١٩.٢٢)	(٢١.٩٣)	(٣٢.٩٣)	(٥٤.٨٦)	(٧٤.٠٨)
٧	موريشوس	٠.٦١	٣.٠٥	٣.٦٦	٤.٤١	٢.٣٦	٦.٧٧	١٠.٤٣
٨	رواندا	٠.٠٦٦	٠.٥٦	٠.٦٢	٠.٠٤	٠.١٥	٠.١٩	٠.٨١
٩	بوروندى	٠.٢٦	٠.١٦	٠.٤٢	٠.١٣	٠.١٥	٠.٢٨	٠.٧٠
١٠	جيبوتي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
اجمالى دول منطقة		(٩٣.٨١)	(١٢٤.٨١)	(٢١٨.٦٢)	(١٤٥.٣٩)	(٢٢١.٥٦)	(٣٦٦.٩٥)	(٥٨٥.٥٧)
اجمالى دول المجموعة		(١٠٧.٠٥)	(١٢٧.١٣)	(٢٣٤.١٨)	(١٤٥.٤٠)	(٢٢٤.٥٠)	(٣٦٩.٩٠)	(٦٠٤.٠٨)

المصدر : بيانات تم تبويبها بمعرفة الباحثان -مصدرها بيانات الجدوالين السابقين (٤) و (٩)

٠٠ البيانات لم تتضمنها أصلا أحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامةوالاحصاء (مصدر البيانات الرئيسية) ، كما سبق ذكره .

جدول رقم (٢٠)

نسبة تغطية الصادرات للواردات المصريه مع دول منطقة التجارة الحرة لمجموعة الكوميسا (فتا) خلال فترة ١٩٩٩ الي ٢٠٠٢ (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

م	أسم ألدولة	فتره ماقبل أنشاء المنطقة			فترة مابعد أنشاء المنطقة			الفترة الكلية
		١٩٩٩	٢٠٠٠	خلال الفترة	٢٠٠١	٢٠٠٢	خلال الفترة	
١	السودان	٥٩,٣	٤٤,٣	٥٠,٤	٥٢,١	٦٢,٤	٥٧,٢	٥٤,٢
٢	زيمبابوى	٢٢,٥	١٢٨,٥	٦٣,٢	٣٢,٢	٢,٥	٦,٤	٢٣,٧
٣	زامبيا	٣٩,١	٣,٨	٤,٧	١,٦	١,٥	١,٦	١,٩
٤	مدغشقر	٣٠٠	١٤٤	٨١٨,٢	٥٧٢,٧	١٨٥٠	٨٤٦,٤	٨٣٨,٥
٥	كينيا	٩,٨	١٠,١	١٠	٢٠,٩	١٠,٦	١٤,٥	١٢,٥
٦	مالاوى	٠,٩	٠,٦	٠,٧	صفر	٠,٨	٠,٥	٠,٦
٧	موريشوس	مالانهاية	١٠٢٦٦,٧	١٢٣٠٠	٥٠٠٠	١١٩٠٠	٦٢٥٤,٥	٧٥٥٠
٨	رواندا	مالانهاية	مالانهاية	مالانهاية	مالانهاية	مالانهاية	مالانهاية	مالانهاية
٩	بوروندى	مالانهاية	مالانهاية	مالانهاية	مالانهاية	مالانهاية	مالانهاية	مالانهاية
١٠	جيبوتى	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
	اجمالى دول منطقة	٢٥,١	٢٤,٢	٢٤,٦	٢٦,٧	١٩,٦	٢٢,٦	٢٣,٢
	اجمالى دول المجموعة	٢٤,٧	٢٦,٢	٢٥,٥	٢٩,٧	٢٢,٦	٢٥,٥	٢٥,٥

المصدر : بيانات تم تبويبها بمعرفة الباحثان -مصدرها بيانات الجدولين السابقين (٥) و (١٠)

٠٠ بيانات لم تتضمنها أصلاً أحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (مصدر البيانات الرئيسية) كما سبق ذكره .

جدول رقم (٢١)

بيان بإداء تجارة مصر الخارجية مع دول منطقة التجارة الحرة لمجموعة الكوميسا (فتا)

خلال فترة ١٩٩٩ الي ٢٠٠٢ (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

م	أسم ألدولة	حجم الصادرات (١)	حجم الواردات (٢)	حجم التبادل التجارى (١)+(٢)	موقف الميزان التجارى (١)−(٢)	نسبة تغطية الصادرات للواردلت٪ (١)÷(٢)
١	السودان	٤٥.٣٩	٩٠.٠٧	١٣٥.٤٦	(٤٤.٦٨)	٥٠.٤
٢	زيمبابوى	٣.٠٦	٤.٨٤	٧.٩٠	(١.٧٨)	٦٣.٢
٣	زامبيا	٠.٤٣	٩.١٩	٩.٦٢	(٨.٧٦)	٤.٧
٤	مدغشقر	٠.٩٠	٠.١١	١.٠١	٠.٧٩	٨١٨.٢
٥	كينيا	١٦.٥٨	١٦٦.٢٥	١٨٢.٨٣	(١٤٩.٦٧)	١٠
٦	مالاوى	٠.١٤	١٩.٣٦	١٩.٥٠	(١٩.٢٢)	٠.٧
٧	موريشوس	٣.٦٩	٠.٠٣	٣.٧٢	٣.٦٦	١٢٣٠٠
٨	رواندا	٠.٦٢	—	٠.٦٢	٠.٦٢	مالانهاية
٩	بوروندى	٠.٤٢	—	٠.٤٢	٠.٤٢	مالانهاية
١٠	جيبوتى	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
	اجمالى دول منطقة (١)	٧١.٣٢	٢٨٩.٨٥	٣٦١	(٢١٨.٦٢)	٢٤,٦
	اجمالى دول منطقة(٢)	٨٠.١٣	٣١٤.٢١	٣٩٤.٤٤	(٢٣٤.١٨)	٢٥.٥
	الوزن النسبي٪(١)÷(٢)	٨٨.٩	٩٢.٢	٩١.٥	٠	٠

المصدر : بيانات تم تبويبها بمعرفة الباحثان -مصدرها بيانات الجدوالين السابقين (٦-١٠)

٠٠ البيانات لم تتضمنها أصلاً أحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (مصدر البيانات الرئيسية) كما سبق ذكره .

جدول رقم (٢٢)

بيان بإداء تجارة مصر الخارجية مع دول منطقة التجارة الحرة لمجموعة الكوميسا (فتا)

على مستوى السنتين التالتين لانشاء المنطة(٢٠٠١ - ٢٠٠٢) (القيمة بالمليون الامريكي)

م	أسم الدولة	حجم الصادرات (١)	حجم الواردات (٢)	حجم التبادل التجارى (١)+(٢)	موقف الميزان التجارى (١)-(٢)	نسبة تغطية الصادرات للواردلت٪ (١)÷(٢)
١	السودان	٦٣.٤٦	١١٠٨٥	١٧٤.٣١	(٤٧.٣٩)	٥٧.٢
٢	زيمبابوى	٠.٧٠	١١.٠٠	١١.٧٠	(١٠.٣٠)	٦.٤
٣	زامبيا	١.٢٤	٧٨.٥٤	٧٩.٧٨	(٧٧.٣٠)	١.٦
٤	مدغشقر	٢.٣٧	٠.٢٨	٢.٦٥	.٢.٠٩	.٨٤٦
٥	كينيا	٣١.٥٧	٢١٨.٠٠	٢٤٩.٥٧	(١٨٦.٤٣)	١٤.٥
٦	مالاوى	٠.٢٨	٥٥.١٤	٥٥.٤٢	(٥٤.٨٦)	٠.٥
٧	موريشوس	٦.٨٨	٠.١١	٦.٩٩	٦.٧٧	٦٢٥٤.٥
٨	رواندا	٠.١٩	—	٠.١٩	٠.١٩	مالانهاية
٩	بوروندى	٠.٢٨	—	٠.٢٨	٠.٢٨	لانهاية
١٠	جبيوتي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
	اجمالى دول منطقة (١)	١٠٦.٩٧	٤٧٣.٩٢	٥٨٠.٩	(٣٦٦.٩٥)	٢٢.٦
	اجمالى دول منطقة(٢)	١٢٦.٩٧	٤٩٦.٨٣	٦٢٣.٧٦	(٣٦٩.٩٠)	٢٥.٥
	الوزن النسبي٪(١)÷(٢)	٨٤٫٣	٩٥.٤	٩٣.١	.	.

المصدر : بيانات تم تبويبيا بمعرفة الباحثان - مصدرها بيانات الجدوال الخمسة السابقة(١٦-٢٠)

٠٠ البيانات لم تتضمنيا أصلاُ أحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (مصدر البيانات الرئيسية) كما سبق ذكره .

جدول رقم (٢٣)

بيان بإداء تجارة مصر الخارجية مع دول منطقة التجارة الحرة لمجموعة الكوميسا (فتا)

على مستوى الفترة من ١٩٩٩ الى ٢٠٠٢ (القيمة بالمليون دولار أمريكى)

م	أسم ألدولة	حجم الصادرات (١)	حجم الواردات (٢)	حجم التبادل التجا (١)+(٢)	موقف الميزان التجا (١)-(٢)	نسبة تغطية الصادر للواردلت٪ (١)÷(٢)
١	السودان	١٠٨،٨٥	٢٠٠،٩٢	٣٠٩،٧٧	(٩٢،٠٧)	٥٤،٢
٢	زيمبابوى	٣،٦٧	١٥،٨٤	١٩،٦٠	(١٢،٠٨)	٢٣،٧
٣	زامبيا	١،٦٧	٨٧،٧٣	٨٩،٤٠	(٨٦،٠٦)	١،٩
٤	مدغشقر	٣،٢٧	٠،٣٩	٣،٦٦	٢،٨٨	٨٣٨،٥
٥	كينيا	٤٨،١٥	٣٨٤،٢٥	٤٣٢،٤٠	(٣٣٦،١٠)	١٢،٥
٦	مالاوى	٠،٤٢	٧٤،٥٠	٧٤،٩٢	(٧٤،٠٨)	٠،٦
٧	موريشوس	١٠،٥٧	٠،١٤	١٠،٧١	١٠،٤٣	٧٥٥٠
٨	رواندا	٠،٨١	---	٠،٨١	٠،٨١	مالانهاية
٩	بوروندى	٠،٧٠	---	٠،٧٠	٠،٧٠	مالانهاية
١٠	جبيوتى	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
اجمالى دول منطقة (١)		١٧٨،٢٠	٧٦٣،٧٧	٩٤١،٩٧	(٥٨٥،٥٧)	٢٣،٣
اجمالى دول منطقة(٢)		٢٠٧،٠٦	٨١١،١٤	١٠١٨،٢٠	(٦٠٤،٠٨)	٢٥،٥
الوزن النسبي٪(١)÷(٢)		٨٦،١	٩٤،٢	٩٢،٥	٠	٠

المصدر : بيانات تم تبويبها بمعرفة الباحثان –مصدرها بيانات الجدوال الخمسة السابقة(١٦–٢٠)

٠٠ البيانات لم تتضمنها أصلاً أحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (مصدر البيانات الرئيسية) ، كما سبق ذكره .

جدول رقم (٢٤)

بيان بأداء تجارة مصر الخارجية مع دول منطقة التجارة الحرة لمجموعة الكوميسا (فتا)

خلال الفترة من ١٩٩٩ الى ٢٠٠٢ (بالمليون دولار أمريكى)

السنة	حجم الصادرات (١)	حجم الواردات (٢)	حجم التبادل التجارى (١)+(٢)	موقف الميزان التجارى (١)-(٢)	نسبة تغطية الصادرات للواردلت٪ (١)÷(٢)
١٩٩٩	٣١.٤٣	١٢٥.٢٤	١٥٦.٦٧	(٩١.٨١)	٢٥,١
٢٠٠٠	٣٩,٠	١٦٤,٦١	٢٠٤.٤١	(١٢٤.٨١)	٢٤,٢
مجموع دول المنطقة (١)	٧١,٢٣	٢٨٩,٨٥	٣٦١,٠٨	(٢١٨,٦٢)	٢٤,٦
مجموع دول منطقة (٢)	٨٠,١٣	٣١٤,٣١	٣٩٤,٤٤	(٢٣٤,١٨)	٢٥,٥
الوزن النسبى (١)/(٢)	٨٨,٩	٩٢,٢	٩١,٥	٠	٠
٢٠٠١	٥٣,٠٧	١٩٨,٤٦	٢٥١.٥٣	(١٤٥,٣٩)	٢٦,٧
٢٠٠٢	٥٣,٩٠	٢٧٥,٤٦	٣٢٩,٦٣	(٢٢١,٥٦)	١٩,٦
مجموع دول المنطقة (١)	١٠٦,٩٧	٤٧٣,٩٢	٥٨٠,٨٩	(٣٦٦,٩٥)	٢٢,٦
مجموع دول امنطقة (٢)	١٢٦,٩٣	٤٩٦,٨٣	٦٢٣,٧٦	(٣٦٩,٩٠)	٢٥,٥
الوزن النسبى (١) / (٢)	٨٤,٣	٩٥,٤	٩٣,١	٠	٠
اجمالى دول منطقة (١)	١٧٨,٢٠	٧٦٣,٧٧	٩٤١,٩٧	(٥٨٥,٥٧)	٢٣,٣
اجمالى دول منطقة(٢)	٢٠٧,٠٦	٨١١,١٤	١٠١٨,٢٠	(٦٠٤,٠٨)	٢٥,٥
الوزن النسبي٪(١)÷(٢)	٨٦,١	٩٤,٢	٩٢,٥	٠	٠

المصدر : بيانات تم تبويبها بمعرفة الباحثان -مصدرها بيانات الجدوال الخمسة السابقة(١٦-٢٠)

٠٠ البيانات لم تتضمنها أصلاً أحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (مصدر البيانات الرئيسية) ، كما سبق ذكره .

جدول رقم (٢٥)

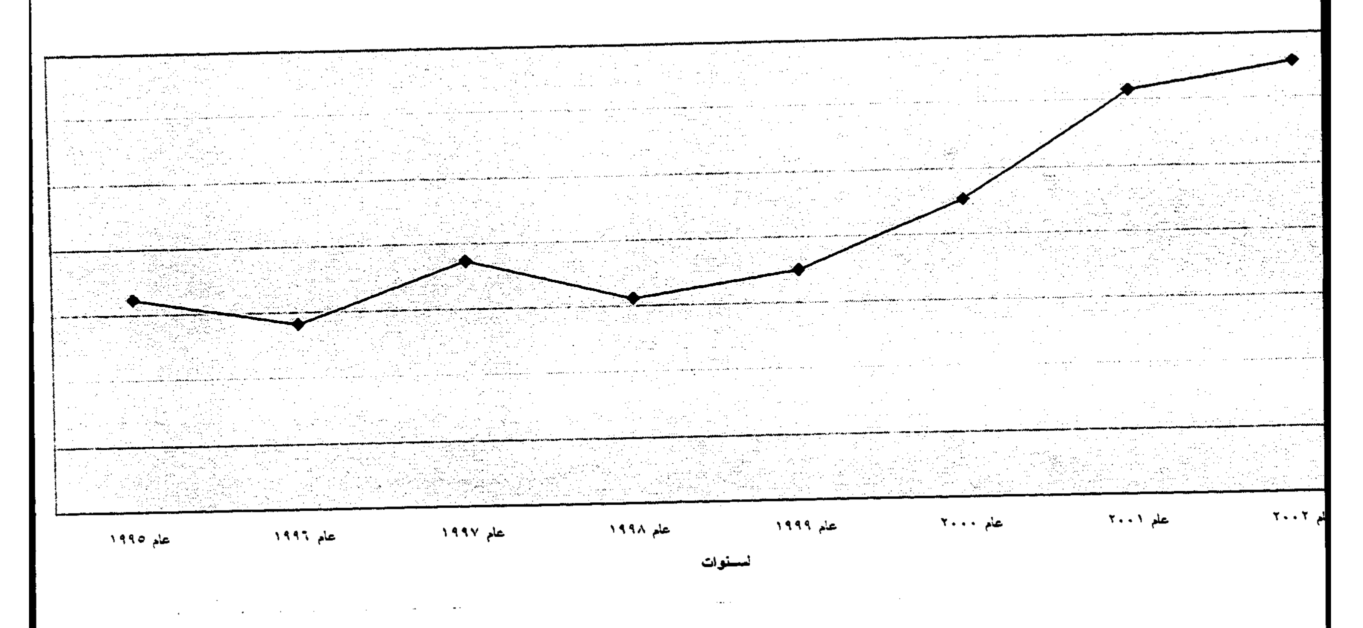
بيان بأسعار صرف الولار الأمريكي بالجنيه المصري

خلال الفترة من ١٩٩٥ الي ٢٠٠٣

عام	جم/$
١٩٩٥	٣,٣٩٧٢
١٩٩٦	٣,٣٩٤٢
١٩٩٧	٣,٣٩٨٠
١٩٩٨	٣,٤٠٧٩
١٩٩٩	٣,٤٢١٦
٢٠٠٠	٣,٧٦٦٨
٢٠٠١	٤,٥٩٨١
٢٠٠٢	٤,٦٢٤٩
٢٠٠٣	٦,١٥٩٠

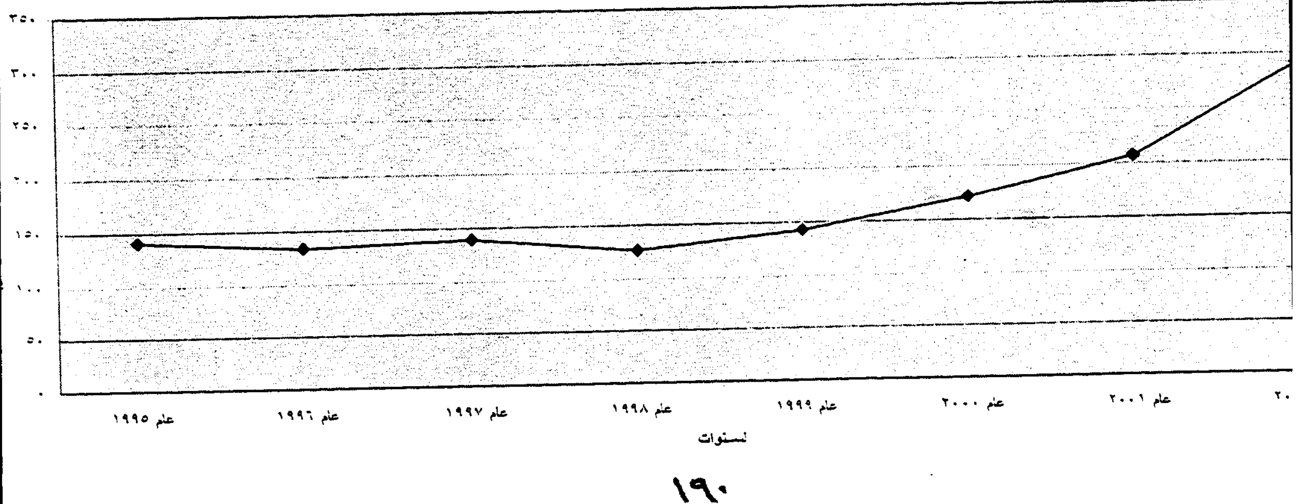
مـــــلاحق الأشكال البيانية

شكل رقم (١)صادرات مصر الى مجموعة دول الكوميسا (١٩٩٥-٢٠٠٢)

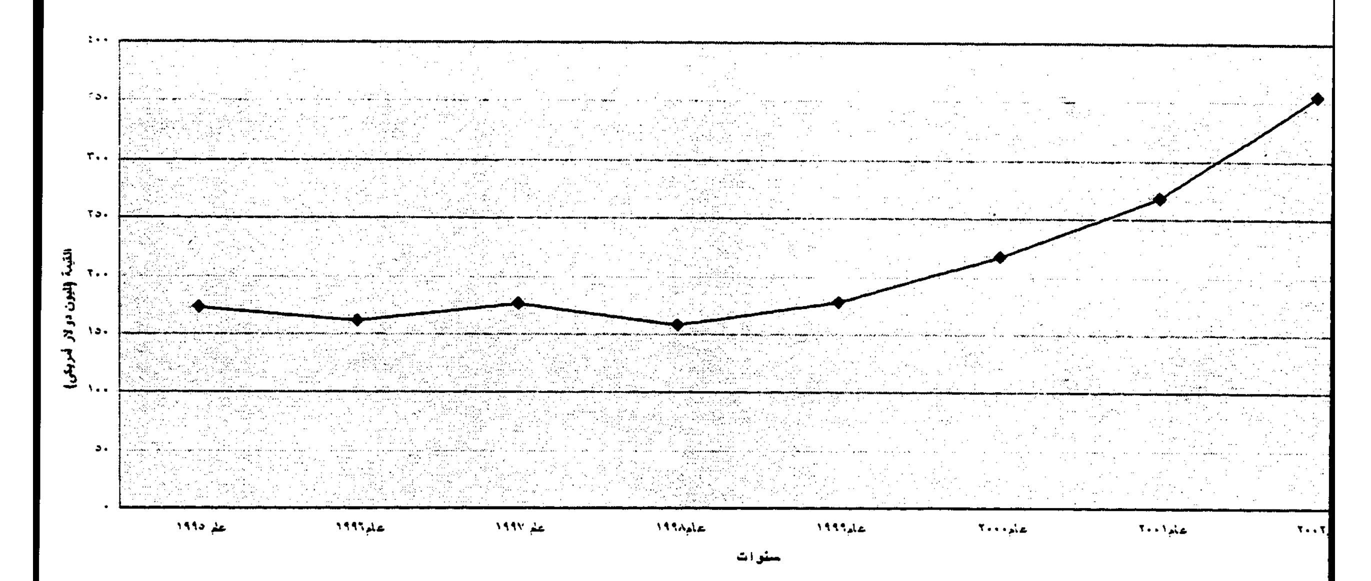


المصدر : أعداد الباحثان من واقع بيانات الجدول السابق (١٥) .

شكل رقم (٢) : واردات مصر من مجموعة دول الكوميسا (١٩٩٥ - ٢٠٠٢)

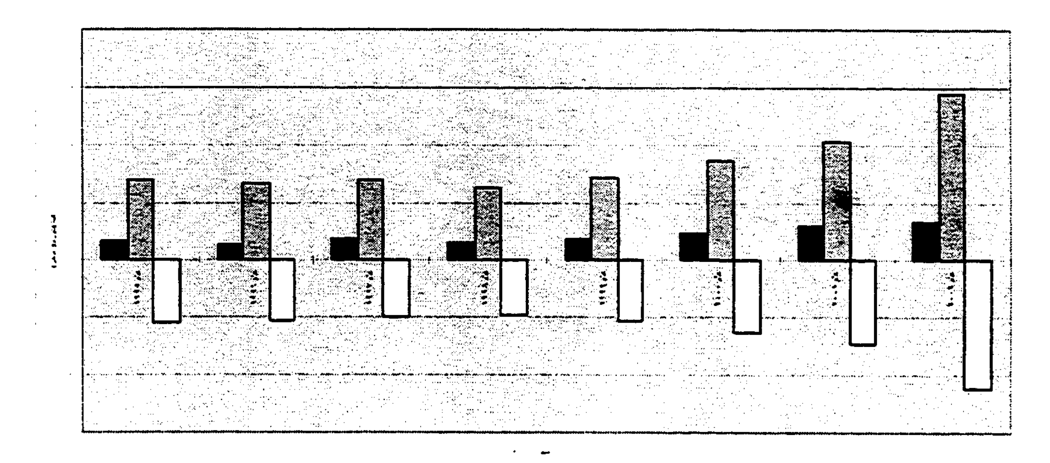



شكل رقم(٣) : التبادل التجارى بين مصر ومجموعة دول الكوميسا (١٩٩٥-٢٠٠٢)

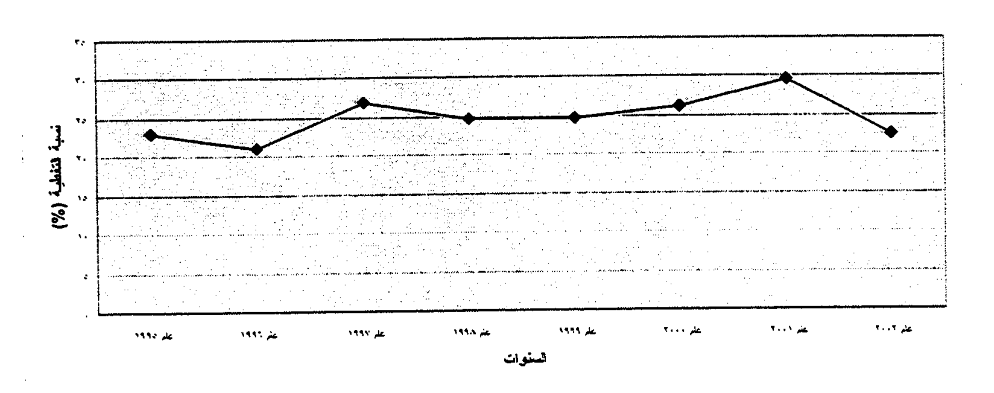


المصدر : أعداد الباحثان من واقع بيانات الجدول السابق (١٥) .

شكل رقم (٤): الميزان التجاري لمصر مع مجموعة دول الكوميسا (١٩٩٥ - ٢٠٠٢)

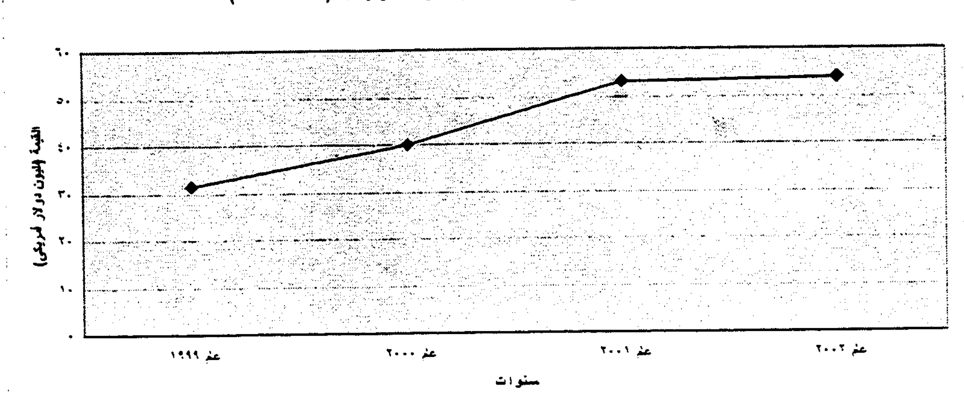


شكل رقم (٥) : نسبة تغطية الصادرات للواردات (المصرية) مع مجموعة دول الكوميسا (١٩٩٥ - ٢٠٠٢)



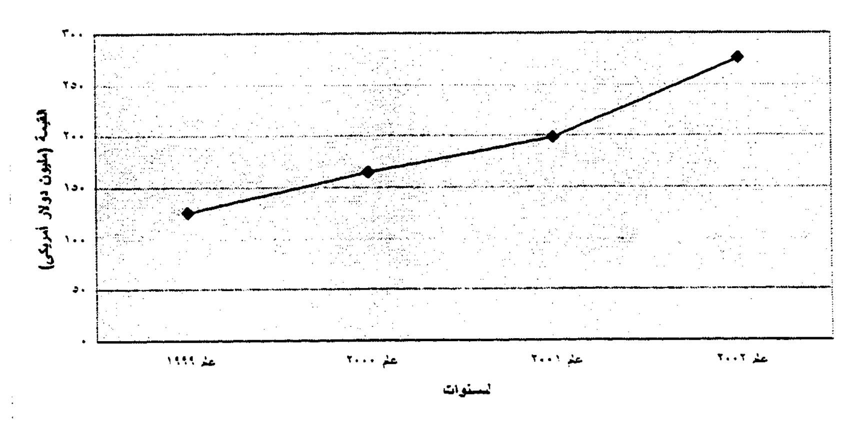
المصدر : أعداد الباحثان من واقع بيانات الجدول السابق (١٥) .

شكل رقم (٦) : صادرات مصر الى دول منطقة التجارة الحرة لمجموعة الكوميسا (١٩٩٩ - ٢٠٠٢)



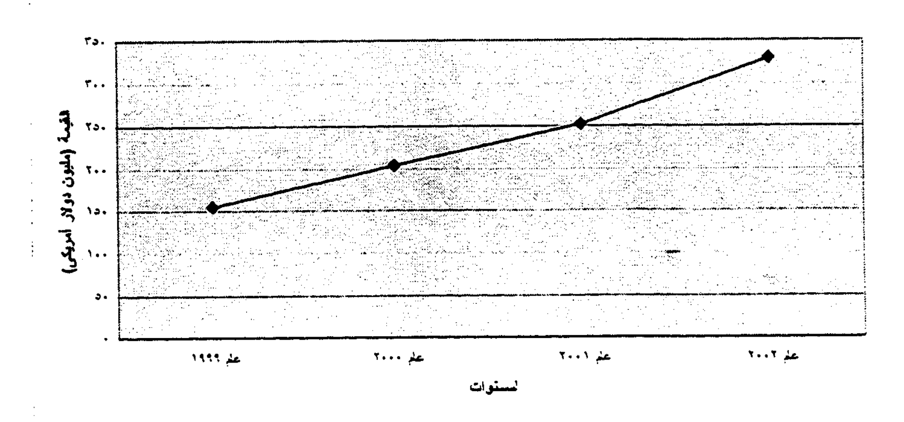
المصدر : أعداد الباحثان من واقع بيانات الجدول السابق (٢٤) .

شكل رقم (٧) : واردات مصر من دول منطقة التجارة الحرة لمجموعة الكوميسا/فتا (١٩٩٩ - ٢٠٠٢)



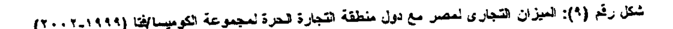
المصدر : أعداد الباحثان من واقع بيانات الجدول السابق (٢٤) .

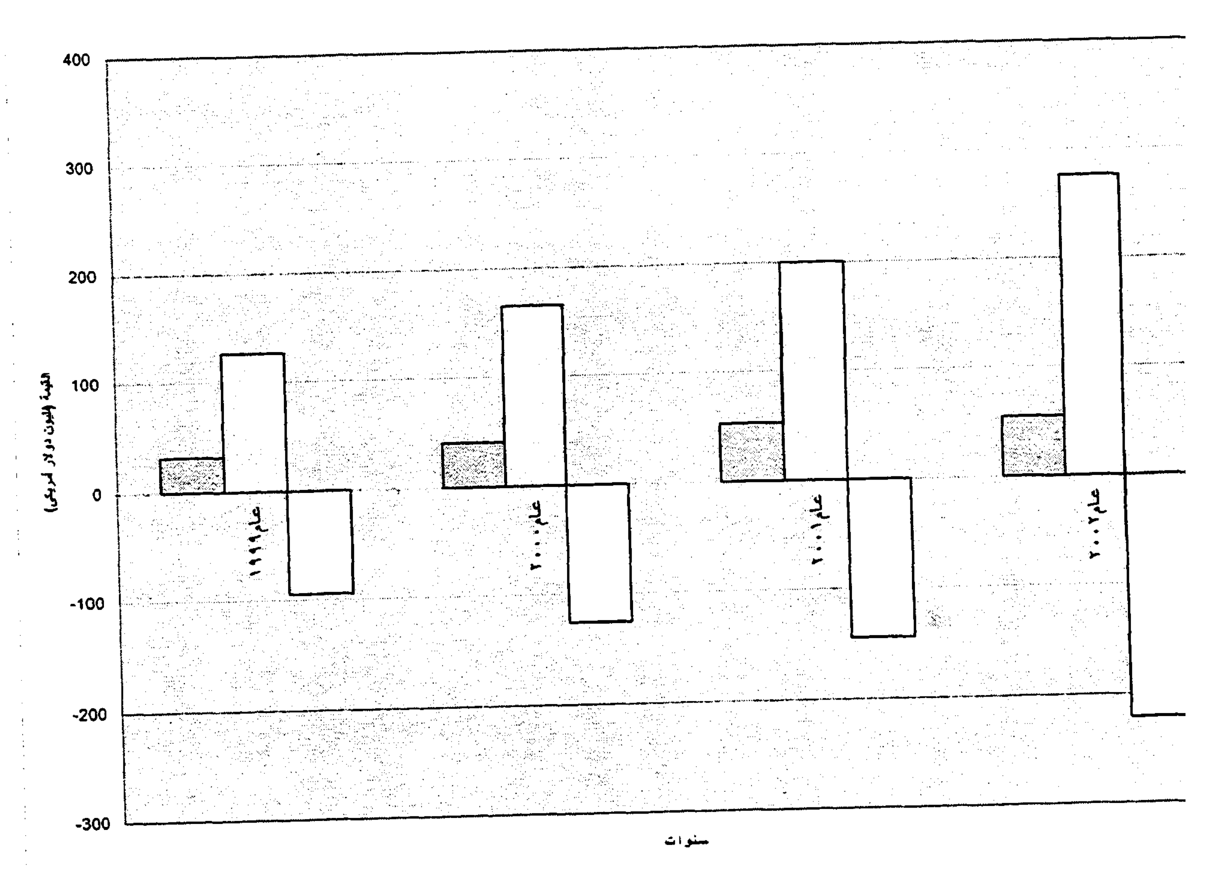
شكل رقم (٨) : التبادل التجارى بين مصر ودول منطقة التجارة الحرة لمجموعة الكوميسا/فتا (١٩٩٩ - ٢٠٠٢)



المصدر : أعداد الباحثان من واقع بيانات الجدول السابق (٢٤) .

شكل رقم (٩): الميزان التجارى لمصر مع دول منطقة التجارة الحرة لمجموعة الكوميسا/فتا (١٩٩٩-٢٠٠٢)

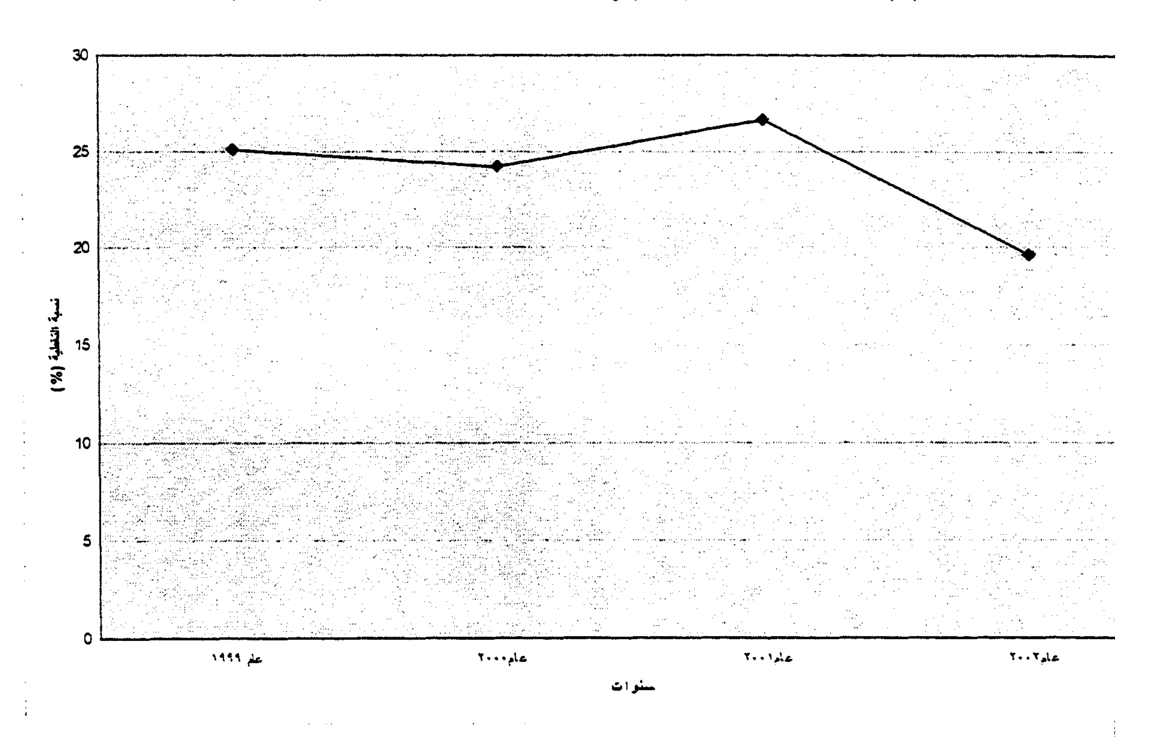




الميزان التجـارى ◻ حجم الواردات ◻ حجم الصادرات ◻

المصدر : أعداد الباحثان من واقع بيانات الجدول السابق (٢٤) .

شكل رقم (١٠) : نسبة تغطية الصادرات للواردات (المصرية) مع دول منطقة التجارة الحرة لمجموعة الكوميسا/ فتا (١٩٩٩-٢٠٠٢)



المصدر : أعداد الباحثان من واقع بيانات الجدول السابق (٢٤) .

مراجع الباب الثانى

١ د.نجوى على خشبة ، تحليل أداء صادرات دول الكوميسا (الفرص والمعوقات) ، بحث منشور فى المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس ، أكتوبر ١٩٩٩ ، العدد الرابع .

٢ أسامة السيد شندى ، مصر ومجموعة الكوميسا ، بحث منشور فى النشرة الاقتصادية لبنك مصر ، مركز البحوث ببنك مصر ، ١٩٩٩ ، السنة الثانية والأربعون ، العدد الأول .

٣ البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، ٩٩/٢٠٠٠ ، المجلد الأربعون ، العدد الرابع .

٤ د.جمال محمد السيد ضلع ، الاطار القانونى – السياسى للسوق المشتركة لشرقى وجنوب أفريقيا "كوميسا"، دراسة سياسية منشورة فى الدورية الفصلية (آفاق أفريقية) ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ربيع ٢٠٠٠ ، المجلد الأول ، العدد الأول .

٥ د.محمد أبو العينين ، العلاقات السياسية بين مصر ودول الكوميسا (المستوى الثنائى) ، دراسة سياسية منشورة فى الدورية الفصلية (آفاق أفريقية) ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ربيع ٢٠٠٠ ، المجلد الأول ، العدد الأول .

٦ د. فرج عبد الفتاح فرج ، العلاقات التجارية بين مصر ودول السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى "كوميسا" ، دراسة اقتصادية منشورة فى الدورية الفصلية (آفاق أفريقية) ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ربيع ٢٠٠٠ ، المجلد الأول ، العدد الأول .

٧ د.عراقى عبد العزيز الشربينى ، آفاق العلاقات الاقتصادية المصرية الأفريقية (بعد انضمام مصر الى الكوميسا)، دراسة اقتصادية منشورة فى الدورية الفصلية (آفاق أفريقية) ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ربيع ٢٠٠٠ ، المجلد الأول ، العدد الأول .

٨ عصام رفعت ، الكوميسا : الفرص وثمن الانضمام ، ملف معلومات منشور فى الدورية الفصلية (آفاق أفريقية) ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ربيع ٢٠٠٠ ، المجلد الأول ، العدد الأول .

٩ معهد التخطيط القومى ، فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعة دول الكوميسا ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، يونية ٢٠٠٠ ، العدد ١٣٣ .

١٠ البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، المجلد الواحد والأربعون ، العدد الرابع .

١١ طارق الشيخ ، الاتحاد الأفريقي والتزاماته الاقتصادية المقبلة ، سلسلة أفريقيات ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، مؤسسة الأهرام ، ٢٣ أبريل ٢٠٠١ ، العدد ١٦٨٥ .

١٢ طارق الشيخ ، تجمع شرق أفريقيا والعودة للحياة ، سلسلة أفريقيات ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، مؤسسة الأهرام ، ٧ مايو ٢٠٠١ ، العدد ١٦٨٧ .

١٣ البيان الختامى للقمة السادسة لمجموعة الكوميسا ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، مؤسسة الأهرام ، ٢٨ مايو ٢٠٠١ ، العدد ١٦٨٩ .

١٤ جيرى نكومبو موكا وآخرون ، ترجمة سماح سيد أحمد ، معوقات التكامل الاقتصادى فى أفريقيا (دراسة حالة الكوميسا) ، دراسة منشورة فى الدورية الفصلية (آفاق أفريقية)، الهيئة العامة للاستعلامات، خريف ٢٠٠١، المجلد الثانى ، العدد السابع .

١٥ البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، المجلد الثانى والأربعون ، العدد الرابع .

١٦ عماد محمد الليثى ، التبادل الدولى (دراسة فى منهجية وآليات التبادل الاقتصادى الدولى المعاصر) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

١٧ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، يونية ٢٠٠٢ .

١٨ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، يونية ٢٠٠٣ .

١٩ مغاورى شلبى على ، اتفاقيات التجارة الحرة وآثارها على الصادرات المصرية ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، مؤسسة الأهرام ، أول أغسطس ٢٠٠٣ ، العدد ١٨٨ .

٢٠ طارق الشيخ ، تجمع "كوميسا" هل يروح ضحية للبراجماتية الأفريقية ، سلسلة أفريقيات ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، مؤسسة الأهرام ، ٤ أغسطس ٢٠٠٣ ، العدد ١٨٠٤ .

٢١ طارق الشيخ "كانون" تسيطر على قمة "سادك" ، سلسلة أفريقيات ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، مؤسسة الأهرام ، ٨ سبتمبر ٢٠٠٣ ، العدد ١٨٠٩ .

٢٢ عبد الجواد على ، روشته لعلاج ضعف التجارة المصرية مع أفريقيا، مناقشة برلمانية، مجلة الأهرام الاقتصادى، مؤسسة الأهرام ، ٦ أكتوبر ٢٠٠٣ ، العدد ١٨١٣ .

٢٣ عبد الجواد على ، تقرير اللجنة البرلمانية حول موضوع التصدير والتمثيل التجارى ، مجلة الأهرام الاقتصادى، مؤسسة

الأهرام ، ٨ ديسمبر ٢٠٠٣ ، العدد ١٨٢٢ .

٢٤ طارق الشيخ ، احياء اتحاد جمركى فى شرق أفريقيا ، سلسلة أفريقيات ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، مؤسسة الأهرام ، ٢٦ يناير ٢٠٠٤ ، العدد ١٨٢٩ .

٢٥ طارق الشيخ ، "فتا" الكوميسا بين المخاوف والآمال ، سلسلة أفريقيات ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، مؤسسة الأهرام ، ٢٣ فبراير ٢٠٠٤ ، العدد ١٨٣٣ .

٢٦ جورنال التجارة ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، مؤسسة الأهرام ، أول مارس ٢٠٠٤ ، العدد ١٨٣٤ .

٢٧ حوار المحاسبة التصديرية مع وزير التجارة الخارجية ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، مؤسسة الأهرام ، ٨ مارس ٢٠٠٤ ، العدد ١٨٣٥ .

٢٨ صحيفة العالم اليوم ، ١٤ مارس ٢٠٠٤ ، السنة الثالثة عشرة ، العدد ٣٩٨٩ .

٢٩ بانوراما سياسية ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، مؤسسة الأهرام ، ١٠ مايو ٢٠٠٤ ، العدد ١٨٤٤ .

٣٠ صحيفة العالم اليوم ، ١١ مايو ٢٠٠٤ ، السنة الثالثة عشرة ، العدد ٤٠٣٧ .

بدون تاريخ :

٣١ م.صالح عبد الحميد الحناوى ود.زكى محمود حسين ، تنمية الصادرات الزراعية المصرية مع دول الكوميسا "دراسة اقتصادية" ، الادارة العامة للدراسات الاقتصادية الدولية بوزارة الزراعة ، بدون تاريخ .

٣٢ وزارة التجارة الخارجية ، نقطة التجارة الدولية ، بيانات غير منشورة .

٣٣ بنك قناة السويس ، القطاع الخارجي ، بيانات غير منشورة .

٣٤ أكرم إبراهيم على ، التوزيع الأمثل لبعض صادرات مصر الزراعية الرئيسية في ظل التكتلات الأقتصادية العالمية ، رسالة دكتوراة ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة بالفيوم عام ٢٠٠٠ .

٣٥ بدر حسن شافعي ، الأيكواس وتسوية الصراعات المسلحة في غرب أفريقيا ، السياسة الدولية ، العدد ١٤٣ يناير ٢٠٠١ .

٣٦ عبد الله ساعفى ، أتحاد المغرب العربى — الهوية والتفاعلات ، السياسة الدولية العدد ١٠٨ ، أبريل ١٩٩٢ .

٣٧ التقرير الاقتصادى العربى الموحد — جامعة الدول العربية عام ٢٠٠٣ .

٣٨ سمير عريقات ، مستقبل التعاون التجارى بين مصر والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) — الفرص والمحددات ، معهد التخطيط القومى ، ديسمبر ١٩٩٨ .

٣٩ المؤتمر السنوى للدراسات الأفريقية (مصر والكوميسا) ، تحديات الحاضر وأفاق المستقبل ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ٢٠٠٠

٤٠ البنك الهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول / المجلد ٥٣ ، عام ٢٠٠٠ .

٤١ وزارة الأعلام ، الهيئة العامة للأستعلامات الأبعاد الاقتصادية لأنضمام مصر للكوميسا ، سلسلة دراسات دولية رقم (١٧) .

٤٢ وزارة الخارجية ، مذكرة بشان نتائج جولة المفاوضات الرسمية بين مصر والكوميسا في لوساكا ، مايو ١٩٩٨ .

٤٣ محمد محمود حجازى ، العلاقات التجارية بين مصر وأفريقيا – الواقع والطموحات ، السياسة الدولية ن العدد ١١٢ ، القاهرة ١٩٩٣ .

الباب الثالث : التكتلات الأقتصادية الأوروبية

١- الظروف الأقتصادية والسياسية المحفزة لإنشاء السوق الأوروبية .

عندما أنتهت الحرب العالمية الثانية خرجت الدول الأوروبية وهى تعانى من ظروف أقتصادية قاسية حيث شهدت هذه المرحلة مشاكل أقتصادية هائلة تمثلت في أنخفاض معدلات الدخل القومى ثم أنخفاض معدلات النمو السكانى هذا بالأضافة إلى تراجع مؤشرات النمو وزيادة حدة البطالة والتضخم الأمر الذى أدى إلى حالة من الركود والكساد دفعت هذه الدول إلى التفكير في إيجاد وسيلة للخروج من هذه الأزمة الطاحنة التى عصفت بالدول الأوروبية كافة وتمخض عنها أثار أقتصادية وسياسية كان لا بد من العمل على معالجاتها أو الحد منها .

ونظراً لتأثير هذه المشاكل السالفة الذكر كانت هناك أيضاً مشاكل سياسية أخرى تمثلت في التفكك والأنقسام الذى حدث بعد الحرب العالمية الثانية مما أفقد الأوروبيين الثقة في قوميتهم وهو الدافع الذى كان حافزاً للأوروبيين فيما بعد للبحث عن هوية أوروبية لتوحيد أوروبا أقتصادياً وسياسياً وثقافياً وأجتماعياً من أجل العمل على مواجهة القطبية الثنائية أنذاك (أمريكيا والأتحاد السوفيتى) .

وقد أثرت تلك الأحداث في خضم المسيرة الأوروبية على وضع أجراءات أوروبيا صارمة للأشراف على عمليات التجارة وقيام عمليات التبادل البينى (المقايدة

الأوروبية) وعدم الأقتراض إلا في الحدود الضيقة لمواجهة العجز في موازيين المدفوعات وحتى يمكن إيجاد ألية لتنفيذ هذه الخطوات تم تكوين المنظمة الأوروبية للتعاون الأقتصادى ١٩٤٩ بغرض تحرير التجارة الخارجية .

وفى حقيقة الأمر فإن السوق الأوروبية المشتركة لم تكن وليدة اليوم وأنما جاءت تتويجاً لمجموعة تجارب ومحاولات أوروبية سابقة البعض منها حالفة حظ النجاح والبعض الأخر واجة أخفاقات أدت إلى عدم أستكمال المسيرة الأوروبية وقد أتخذت هذه التجارب صوراً متعددة .

الفصل الأول : صور التكتلات الأقتصادية الأوروبية .

١- أتحاد البنيلوكس .

في عام ١٩٤٧ تم الأتفاق بين كلاً من بلجيكا وهولندا ولكسمبورج على تشكل أتحاد جمركى بينهما وذلك لمواجهة الظروف التى كانت تعانى منها دول هذا الأتحاد وبالفعل تم تنفيذ الأتحاد في أول يناير ١٩٤٨ وقامت هذه الدول بالتوجه إلى غيرها من الدول المجاورة بغرض الحصول على أسواق تجارية جديدة .

وقد تطور هذا الأتحاد فيما بعد إلى وحدة أقتصادية عام ١٩٢٢ ومع نجاح الأنجازات المحققة في أطاره مما أدى إلى أنضمام بولندا بعد الخسائر التى منيت بها من أثار الحرب العالمية الثانية لتشكل أضافة هذا الأتحاد . ويعتبر هذا الأتحاد أول تجربة للتكامل الأقتصادية وبخاصة بعد أن أصبحت هذه الدول وحدة أقتصادية في عام ١٩٥٨. وقد جاء في أطار هذه الأتفاقية الأتفاق على إلغاء الرسوم الجمركية بين دول الأتحاد الثلاثة كما تم الأتفاق على تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول الخارجية الأخرى .

وهكذا بالنسبة للسماح بدخول الواردات بين دول الأتحاد بشروط معينة (شرط تحديد قائمة بالواردات) . وخلاصة ما سبق يمكن القول أن هذه التجربة هى التى شجعت على دفع جهود الدول الأوروبية من أجل تحقيق التكامل الأقتصادى مستقبلاً.

٢- المنظمة الأوروبية للتعاون الأوروبى .

سبق وأن ذكرنا أن هذه المنظمة جاءت من أجل التغلب على الصعوبات التى واجهت الدول الأوروبية مع نهاية الحرب العالمية الثانية . وفى ظل سوء الأحوال الأقتصادية الأوروبية المتردية كانت الأحوال عكس ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية من حالات الرواج الاقتصادى وزيادة الطاقة الإنتاجية وظهور الفائض الأقتصادى التى لم تستوعبة الأسواق الأمريكية الداخلية .

لذا كان على الولايات المتحدة أختياراحد البديلين إما العمل على مساعدة الدول الأوروبية والنهوض بحالتها الأقتصادية أو العمل على خفض أنتاجها وتحمل الأعباء الناجمة على ذلك .

وقد جاء خطاب مرشال معبراً عن وجهة النظر من خلال دعوة الدول الأوروبية للتكتل وتحديد مواعيد أو برامج زمانية لكيفية أستغلال المساعدات الأمريكية في أستعادة النهضة الأوروبية ومواجهة الأخطار الشيوعية . وفى ضوء هذه التوجيهات السالفة تم عقد مؤتمر الدول الأوروبية عام ١٩٤٧ لوضع تقرير عن التعاون الاقتصادى في دول أوروبا الغربية وكذلك أبداء الملاحظات بشأن قانون المساعدات الأمريكية والذى يسمى بمشروع مارشال عام ١٩٥١ .

ووفقاً لهذه التطورات تم عقد مؤتمر في باريس عام ١٩٤٨ تم من خلاله إنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الأقتصادى والتى تضم في عضويتها سبعة عشر دولة هى ألمانيا الغربية – فرنسا – إيطاليا – النمسا – بلجيكا – بريطانيا – الدينمارك – لوكسمبرج – أيسلندا – أيرلندا – النيرويج – هولندا – البرتغال – السويد –

سويسرا – اليونان – تركيا . وقد كان الهدف الأساسي من هذه الأتفاقية تحديد المشروعات القومية الأساسية التي يرتكز عليها الأنعاش الأوروبي وكذلك كيفية أستخدام المساعدات الأمريكية الأستخدام الأمثل . وقد حققت هذه المنظمة نجاحاً ملحوظاً في المجالات الاقتصادية وبخاصة بعد إنضمام كندا وبريطانيا إليها .

٣- الأتحاد الأوروبي للمدفوعات .

مع قيام المنظمة الأوروبية للتعاون الأقتصادى كانت هناك حاجة ماسة لوجود هيئة تقوم بتسوية المدفوعات بين هذه الدول . لذا كان أنشاء هذا الأتحاد عام ١٩٥٠ هو الطريق الصحيح لتحقيق الهدف بالأضافة إلى المساعدة في تقديم المساعدات اللازمة للدول الأعضاء من أجل التغلب على مواجه العجز في موازيين مدفوعات دول الأتحاد .

وقد ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية في راسمال هذا الأتحاد من خلال برنامج المساعدات الأمريكية لأوروبا . كما أن هذا الأتحاد ساهم بدرجة كبيرة في تفعيل التبادل التجارى بين الدول الأعضاء علىأساس متعدد الأطراف بدلاً من الأساس الثنائي مما أدى إلى زيادة حجم التجارة بين دول الأتحاد .

ولكن العمل بهذا النظام لم يستمر طويلاً بسبب أتجاه الدول الأوروبية إلى تحرير عملاتها فيما بعد وأحلال نظام وحدة النقد الأوروبية للقيام بمهمة هذا الأتحاد ومع حلول عام ١٩٥٨ كانت بعض الدول الأوروبية قد حققت قوة أقتصادية ساعدتها على أمكانية وقابلية تحويل عملاتها لغير المقيمين وهو الأمر الذى تطلب ضرورة أعادة النظر مرة أخرى في قيام هذه الأتفاقية بأهداف اخرى .

٤- منطقة التجارة الحرة الأوروبية .

تم تشكيل هذا التكتل الأقليمى عام ١٩٦٠ وفقاً لمعاهدة أستكهولم عام ١٩٥٠ والتى يطلق عليها أختصاراً (الأفتا) وقد تم تشكيل هذا التكتل ابين سبعة دول هى المملكة المتحدة – السويد – النيرويج – الدينمارك – سويسرا – النمسا – اا البرتغال . وقد أنضمت أيرلندا إلى هذا التكتل عام ١٩٧٠ وكان قيامه رداً على أنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية من جانب بعض الدول الأوروبية الأخرى .

وترجع الروابط بين الدول السبع اعضاء منطقة التجارة الحرة إلى المصالح التجارية المشتركة بينهما فضلاً عن العلاقات التاريخية القديمة ، إلا أن منطقة التجارة الحرة الأوروبية لا تصل إلى مستوى الوحدة الأقتصادية كما أنها لم تبلغ في مقام التكتل والمنافسة الجماعية ما بلغته الجماعة الاقتصادية الأوروبية من أهمية وجذب للأهتمام حيث لا يرى الكثيرون في منطقة التجارة الحرة أكثر من اتفاق يشكل نوعاً من الاتحاد الجمركى .

٥ – الجماعة الأوروبية للفحم والصلب .

تم تأسيس هذه الجماعة بين كلاً من دول البنيلوكس السابق الإشارة إليها وكذلك فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا عام ١٩٥١ وقد بدأت نشاطها عام ١٩٥٢ وأصبحت بمثابة هدفاً مشتركاً لهذه الدول التى تمثل تكاملاً أقتصادياً وأستثماراً لمناجم الفحم والصلب والحديد واسواقة في ظل الأشراف المشترك لهذه الدول .

ومع قيام هذه الجماعة تحققت نتائج ملحوظة منها ما يلى :

١- زيادة التبادل التجارى فى (الفحم والصلب) بين الدول الأعضاء .

٢- إلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء .

٣- تصفية الوحدات الإنتاجية ذات التكاليف المرتفعة .

٤- الإلغاء التدريجى لنظام الحصص والقيود الأخرى بين الدول الأعضاء .

٥- مراعاة الفروق السعرية بين المنتجات مما يؤدى إلى المنافسة المحلية والأجنبية .

ورغم ما تمثله هذه الجماعة من نجاح إلا أنها كانت تعتبر تكتل جزئى نظراً لأرتباطها بقطاعان فقط (الفحم والصلب) ولكن تعتبر بمثابة أضافة جديدة لخطوات التكامل الأقتصادى في المستقبل .

٦- مجلس المعونة الأقتصادية المتبادلة (الكوميكون) .

تم إنشاء هذا المجلس بين دول شرق أوروبا عام ١٩٤٩ وكان من نشاطه ضرورة العمل على ربط أقتصاديات الدول الأعضاء بحيث تصبح قوة أقتصادية متناسقة في مواجهة التكتلات الأخرى . ومن أهم أعضاءه الأتحاد السوفيتي – بلغاريا – ألمانيا الشرقية – المجر – رومانيا – بولاندا – تشيكوسلوفاكيا . ثم ألبانيا التى كانت عضواً به ثم أنسحبت مؤخراً .

ويعتبر أثر هذا المجلس في بداية الأمر محدوداً إلا أن نجاح السوق الأوروبية المشتركة قد دفع الأتحاد السوفيتي إلى ضرورة العمل على تفعيل نشاط هذا المجلس ومساندته في عام ١٩٦٠ من خلال العمل على دفع عجلة التكامل الأقتصادى بين الدول الشيوعية في ضوء مبدأ تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج أستناداً على المزايا النسبية

والمطلقة التى تتمتع بها كل دولة عضواً في هذا المجلس . حيث يمكن من خلال هذا التخصص ضرورة العمل على تحقيق زيادة في الإنتاجية وتخفيض التكاليف مما يؤدى إلى زيادة درجة المنافسة مع باقى التكتلات الأقتصادية الأخرى .

٧- الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية .

وفقاً لمعاهدة روما في ٢٥ مارس عام ١٩٥٧ تم أنشاء هذه المنظمة والتى دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٥٨ حيث تهدف إلى إجراء العديد من البحوث الفنية في مجال تطوير وتمويل الطاقة الذرية وكذلك سد حاجة الدول الأعضاء من الكهرباء وقد تطلب الأمر ذلك ضرورة تدريب العاملين في هذا المجال وكذلك التنسيق والتخطيط من أجل تحقيق مزيد من الأستثمارات المشتركة التى تساعد على أحياء الروح الأوروبية بعد الدمار الذى أحل بها عقب أنتهاء الحرب الثانية .

لذا قامت الجماعة الذرية الأوروبية في عام ١٩٥٨ بدراسة كيفية إنشاء سوقاً مشتركة للمواد النووية كما تعهدت هذه الدول بحصول كل عضو منها على هذه المواد دون تفرقة بجانب ذلك أستهدفت هذه الجماعة كيفية أستخدام الطاقة الذرية في المجالات السلمية المتعددة والتى تهدف إلى تحقيق نوع من الأستقرار في القطاعات الأقتصادية التى تتطلب ذلك مثل الصناعة والكهرباء وغيرها .

٨- مجلس الدول الأوروبية الشمالية .

وقد تم تاسيس هذا المجلس في ١٦ مارس ١٩٥٢ بين كلاً من فنلندا – الدينمارك – السويد – النرويج – إسلندا . وكذلك بهدف دفع عمليات التعاون الأقليمى في المجالات الاقتصادية والبيئية بين دول أعضاء المجلس . حيث تقوم كل دولة بأتخاذ خطوات كافية في المجالات البيئية من خلال الحفاظ على البيئة وعدم التلوث سواء في المجال الصناعى أو غيره وضرورة إيجاد وسيلة فعالة للتخلص من المخلفات البيئية بصورة جيدة .

أما في المجال الاقتصادى فقد تم أتخاذ إجراءات بشأن الحواجز الجمركية وزيادة التبادل التجارى بين دول الأعضاء وكذلك ضرورة المساعدات المالية للدول التى تعانى من عجز في ميزان المدفوعات بالأضافة إلى تحقيق نوع من المنافسة بين منتجات الدول الأعضاء وباقى التكتلات الأخرى .

٩- السوق الأوروبية المشتركة .

أولاً" : نشأة السوق الأوروبية المشتركة .

تعتبر هذه السوق من اهم تجارب التكتلات الاقتصادية الأوروبية كما تعتبر خطوة تكميلية للأجراءات السابقة في مجالات التكامل الاقتصادى الأوروبى ويطلق عليها المجتمع الأقتصادى الأوروبى وذلك لأهميتها بالنسبة لأوروبا ككل .

٢- النزعة القومية بالنسبة للقيادات الأوروبية الموقعة على الأتفاقية والتى تهدف إلى بناء توحيد أوروبا في مواجهة العالم .

٣- بذل المزيد من الجهود للأرتقاء بمستوى المعيشة لشعوب الدول الأعضاء .

٤- دعم وتفعيل ضمانات السلام والحرية بين المجتمع الأوروبى .

٥- المساهمة في تحقيق سياسة تجارية مشتركة تهدف إلى إلغاء القيود على التجارة الدولية من خلال الألغاء التدريجي لهذه القيود .

٦- تقوية الاقتصاديات الاوروبية وضرورة التجانس بينها من أجل تحقيق التنمية.

٧- تحقيق التقدم الأقتصادى والتوازن التجارى والمنافسة العادلة بالنسبة للمجتمع الأوروبى من خلال التعاون المشترك في أطار من البحث والمناقشة وأتخاذ القرار.

ثالثاً : نصوص وأهداف أتفاقية أنشاء السوق .

تنص المعاهدة على الإلغاء التدريجي للعوائق الجمركية بين أعضاءها وأنشاء نظام جمركي موحد بينها وبين دول العالم الأخرى . بالأضافى لذلك أقامة مجلس وزراء مفوض من حكومات الدول الأعضاء لتنسيق السياسات الاقتصادية لدول المجموعة وأتخاذ قراراتها النهائية الخاصة بالسياسة الاقتصادية داخل دول الأتحاد .

ويختص البند الأول من الأتفاقية بأعلان قيام جماعة أقتصادية أوروبية بينما تشير المادة الثانية إلى أهداف هذه الجماعة من خلال البدء في إنشاء السوق

المشتركة والتدرج في تقريب السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء لتحقيق توازن في النمو ورفع مستويات المعيشة وتعميق الروابط بين الدول الأعضاء .

ويختص البند الثالث بكيفية تحديد أجراءات تحقيق هذه الأهداف المذكورة والألتـزام بالجداول الزمنية في هذا الشأن . أما البند الرابع وحتى البند السـابع فيخـتص بأنشاء الهيكل التنظيمى لأدارة ومراقبة بنود الأتفاقية حيـث يشـمل هـذا الهيكـل التنظيمـى الجمعية الأوروبية والمجلس الأوروبى واللجنة الأوروبية ومحكمة العدل الأوروبية .

أما البند الثامن من الاتقافية فيتعلـق بـالفترة الزمنيـة والتـدرج فيهـا بشـأن أنشاء السوق . في حين يخـتص البنـد التاسـع إلى السـابع والـثلاثين بوضـع الأجـراءات العملية للوصول إلى قيام السوق المشتركة مع ضرورة تنفيذ هذه الأجـراءات خـلال هـذه المراحل المشار إليها في الأتفاقية .

وتتلخص هذه الأجراءات في أقامة أتحاد جمركى ثم تحقيـق حريـة أنتقـال الأشـخاص ورؤوس الأموال داخل نطاق السوق مع التنسيق اللازم في السياسات الاقتصادية المختلفة بين دول أعضاء السوق .

وقد عالجت المادة ٧٣ من الأتفاقية الأطرابات الناشئة عن حركة رأس المال والتى تتمثل في تذبذب أسعار الصرف بسوق رأس المال في أى دولة من أعضـاء المعاهـدة حيـث تمـنح هذه الدولة حرية أتخاذ أجراءات وقائية بعد أستشارة اللجنة المالية .

بينما تشير المادة ٩٠ من الأتفاقية إلى وضع المشـروعات العامـة مـع المشـروعات التى تقدم لهـا الحكومـة حقـوق خاصـة وذلـك بهـدف منـع المنافسـة الشـديدة والغـير مشروعة داخل السوق المشـتركة . وذلـك علـى الـرغم مـن أن المـواد مـن ٨٥- ٩٤ تمنـع

الحكومات منع وضع أجراءات تتعارض مع المنافسة الحرة . وقد كان الهدف الأساسى من هذه الأجراءات هو أستبعاد النظم الاقتصادية الغير مرغوب فيها مثل الكارتل والترست .

أما في المجال الاجتماعى فتعتبر المعاهدة عادلة وغير ضارة ببعض الدول الأعضاء وإن كان ذلك يشوبه الغموض في بداية الأتفاق حيث أن اللجنة المالية لها الحق في أجبار الدول الأعضاء لفرد شروط معينة تتعلق بالتوظيف وتشريعات العمل والعمال والضمان الأجتماعى حيث أن وظيفة هذه اللجنة تتمثل في الدراسات والتنظيمات الاستثمارية .

وقد نظمت الأتفاقية مجموعة من الأجراءات المتعلقة بمصالح الدول الأعضاء مثل:

١- الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء .

٢- أنشاء تعريفة جمركية موحدة .

٣- أزالة القيود الكمية بين دول الأعضاء .

٤- التنسيق بشأن السياسات الزراعية .

٥- أنتقال الأيدى العاملة وحق الأقامة والأستقرار .

٦- قواعد المنافسة وتبنى أليات السوق .

٧- الأستراتيجات المتعلقة بشأن تبادل الخدمات والنقل ورأس المال .

٨- السياسات المالية والتشريعات بين الدول الأعضاء .

٩- مواجهة التغيرات الاقتصادية وتحديد أتجاهات النمو .

١٠-السياسات الاقتصادية لتحقيق التوازن الكلى في موازيين المدفوعات للأعضاء.

١١-أنشاء صندوق أجتماعى أوروبى لتحسين فرص العمل ورفع مستوى المعيشة.

١٢- تكوين بنك أستثمار أوروبى لزيادة عملية التوسع الاقتصادى للأعضاء .

١٣-العمل على تعاون دول ومناطق ما وراء البحار مع أعضاء المعاهدة لزيادة التجارة وتحقيق الجهود المشتركة لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رابعاً : قواعد الأنضمام والأرتباط مع السوق الأوروبية .

تستطيع باقى الدول الأوروبية وكذلك دول العالم الثالث أقامة علاقات مع الدول الأعضاء من خلال ثلاثة أنواع من الأتفاقات هى :

أ- العضوية : وتقتصر على الدول الأوروبية التى تتمتع بقوة أقتصادية وسياسية تتجانس مع الدول الأعضاء المؤسسة لمعاهدة روما ويمكن لآى دولة أوروبية أن تنضم لهذه السوق بعد الحصول على موافقة الدول المؤسسة .أما الدول الغير أوروبية فلا يجوز لها الأنضمام لهذه السوق لآن هدف هذه الاتفاقية هو الوحدة الأوروبية من الناحية الاقتصادية والسياسية . وتخضع الدول المنضمة للعضوية لرقابة فوق القومية في مجالات الدفاع والسياسة

والاقتصاد واليمقراطية وحقوق الانسان . ولا تعتبر العضوية كاملة إلا بتوافر هذه الشروط .

ب- الأرتباط : ويطبق هذا النوع على الدول الأوروبية والغير أوروبية التى ترغب في الأرتباط بالسوق ويعتبر العضو المرتبط ليس عضواً كاملاً لعدم ألتزامه بكل النظم الخاصة بالسوق كما أن الدولة العضو في هذا النوع من الأنضمام لها القدرة على أقامة علاقات مع الأسواق المختلفة . أى أن الآرتباط لا يعتبر عضوية وأنما يمثل نوعاً من أنواع التعاون الدولى .وهناك عدة أجراءات لآرتباط أى دولة بالسوق المشتركة من أهمها :

١- موافقة مجلس وزراء السوق بالأجماع على الأشتراك بعد أخذ رأى البرلمان الأوروبى.

٢- تصديق برلمانات الدول الأعضاء على الأشتراك إذا أستدعى ذلك تعديل في الأتفاقية .

ومن أهم طرق الأرتباط بالسوق الأوروبية المشتركة الأتفاقيات التجارية والأتفاقيات التفضيلية وأتفاقيات المشاركة .

الفصل الثانى : الأتحاد الأوروبى

مقـــــدمة :

مع تطور السوق الأوروبية المشتركة وزيادة عدد الأعضاء بها كان لابد من أجراء تعديلات متتالية تتلائم مع هذا التوسع وفى هذا الأطار صدر التشريع الأوروبى الموحد عام ١٩٨٦ لكى يحقق الأندماج الاقتصادى الكامل مع نهاية ١٩٩٣ بقيام الوحدة الأوروبية (أوروبا الموحدة) . وبعد هذا التاريخ تم عقد أتفاقية ماستريخت التى حددت مراحل العمل وشروط الأنضمام حتى نهاية تحقيق أعلى درجات للتكامل الاقتصادى وهى توحيد العملة الأوروبية .

وبدون شك أن إصدار العملة الأوربية الموحدة (اليورو) فى بداية يناير ١٩٩٩ يعتبر من الأحداث الاقتصادية الهامة التى تؤرخ مع بداية القرن الحادى والعشرين حيث أنه من المتوقع أن تتغير على أثره العديد من المعطيات الاقتصادية والمالية على الصعيدين الإقليمى والدولى. كما أنه ستكون له تأثيرات بالغة الأهمية على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية وكذلك أسواق المال الدولية والنظام النقدى العالمى.

ومما لا شك فيه أن استحداث اليورو قد أدى إلى خلق منطقة نقدية موحدة (منطقة اليورو) تمثل القوة الاقتصادية الثانية فى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وقد جاء إصدار هذه العملة الجديدة من قبل الاتحاد الأوربى كرد فعل واضح على ظاهرة العولمة والتكتلات الاقتصادية العالمية التى شهدها العالم مؤخراً منذ

بداية التسعينات، فهذه الخطوة تمثل المرحلة الأخيرة من مراحل التكامل الاقتصادى بين دول الاتحاد بهدف قيام كيان اقتصادى موحد تحكمه نظم اقتصادية وضوابط تشريعية معينة من قبل السلطة المختصة وهى سلطة الاتحاد الأوربى التى توجت بالوحدة النقدية وقيام البنك المركزى الأوربى.

هذا بجانب إحتفاظ الدول الأعضاء فى هذا الكيان الاقتصادى باستقلالهم السياسى وسيادتهم الوطنية من أجل تمهيد الطريق لإستكمال الاتحاد الاقتصادى والنقدى باتحاد سياسى يحقق الاستقرار فى العالم. والواقع أن استحداث اليورو قد آثار العديد من التساؤلات بشأن الأدوار التى من المتوقع أن يلعبها فى النظام النقدى العالمى من خلال مدى وإمكانية مساهمته فى استقرار أسعار الصرف ومدى منافسته للدولار والين اليابانى ودوره المحتمل كعملة للتجارة الدولية وعملة للاستثمارات وللإحتياطيات الدولية.

١ـ التطور التاريخى للوحدة النقدية الأوربية :

تشير كثير من الأدبيات الاقتصادية إلى أن فكرة الوحدة الأوربية ليست حديثة العهد بل تعود لفترة زمنية طويلة منذ أن تم بسط النفوذ الرومانى على أرجاء القارة الأوربية ثم أعقب ذلك محاولات متعددة من قبل الألمان والأسبان والفرنسيين.

وحتى بداية الحرب العالمية الأولى ظهرت فى بعض الدول الأوربية أنماطاً مختلفة للاتحاد النقدى من أهمها الاتحاد النقدى اللاتينى ١٨٦٥ ـ ١٩٢٧ (فرنسا ـ بلجيكا ـ إيطاليا ـ سويسرا ـ اليونان) وكذلك الاتحاد الاسكندنافى للعملة ١٨٧٢ ـ

١٩٢٤ (السويد ـ النرويج ـ الدنمارك) والتى لم يكتب لهما النجاح نتيجة لتصاعد الخلافات الإجرائية بين الدول الأعضاء والظروف التى واكبت نشوب الحرب العالمية الأولى. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية تجددت الدعوة لإحياء فكرة الوحدة النقدية الأوربية بشكل أكثر وضوحاً، وقد واكبت ذلك أحداث الحرب الباردة بين المعسكر الرأسمالى والاشتراكى. الأمر الذى ترتب عليه التأييد الأمريكى لفكرة الوحدة الأوربية المتمثل فى مشروع مارشال ١٩٤٧ شريطة أن تتبنى الدول الأوربية برنامج للتعاون الاقتصادى لإسترداد قوتها الاقتصادية التى فقدتها فى الحرب العالمية الثانية.

وقد ترتب على ذلك قيام المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادى عام ١٩٤٨ (OEEC) بهدف إزالة العوائق المتعلقة بالتجارة البينية لها. وبعد ذلك تم تأسيس حلف شمال الأطلسى عام ١٩٤٩ لمواجهة أخطار الشيوعية، وتحقيقاً لبعض الأهداف الاقتصادية والسياسية تم إنشاء اتحاد المدفوعات الأوربى والمجلس الأوربى عام ١٩٥٠.

وبذلك يعتبر هذا التاريخ هو الإعلان عن ميلاد الوحدة الأوربية. وفى أبريل ١٩٥١ وافقت بعض الدول الأوربية على إنشاء اتحاد للفحم والفولاذ إلى أن تم التوقيع على اتفاقية روما عام ١٩٥٧ لتأسيس السوق الأوربية المشتركة (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج). حيث استهدفت هذه الاتفاقية إزالة الرسوم الجمركية والعوائق المتعلقة بانتقال الأفراد ورأس المال والخدمات بين الدول الأعضاء ووضع سياسة موحدة فى مجالات الزراعة والنقل والتنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتقريب بين التشريعات الإقليمية للدول الأعضاء .

وقد حددت هذه الاتفاقية ثلاثة مراحل تدريجية (كل مرحلة ٣ سنوات) لإلغاء التعريفات الجمركية تنتهى فى عام ١٩٧٠. وبجانب التوقيع على اتفاقية روما تم التوقيع على اتفاقية تأسيس المجموعة النووية الأوربية بهدف الاستخدام السلمى للطاقة النووية، وقد تم بعد ذلك دمج هذه المؤسسات الثلاثة (اتحاد الفحم والطاقة، السوق المشتركة، المجموعة النووية) فى إطار موحد تحت مسمى المجموعة الاقتصادية الأوربية التى دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٦٩، حيث تم الاعلان عن قيام الاتحاد الجمركى بين الدول الأعضاء واعتماد تعريفة جمركية موحدة تجاه الخارج. ومع بداية السبعينات تم تكثيف جهود الدول الأعضاء بالمجموعة الاقتصادية الأوربية لوضع خطة لإنجاز الوحدة الاقتصادية النقدية فى غضون عشر سنوات (خطة فيرنر) والتى تهدف إلى تحقيق الوحدة النقدية الأوربية تدريجياً وعلى مراحل مختلفة.

حيث تتضمن المرحلة الأولى إلغاء كافة العوائق التجارية والعوائق المتعلقة بتدفقات رؤوس الأموال وضرورة التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء، بجانب أهمية تركيز البنوك المركزية للدول الأعضاء على تضييق هامش أسعار صرف العملات الأوربية مقابل الدولار ليصبح أقل من الهامش المحدد من قبل صندوق النقد الدولى طبقاً لاتفاقية بريتون وودز .

أما المرحلة الثانية فتشتمل على إجراءات نقدية وائتمانية معينة فى إطار التنسيق الفعال بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء. فى حين تستهدف المرحلة الثالثة العمل على إنشاء نظام موحد للبنوك المركزية للدول الأعضاء. ولكن الجماعة

الاقتصادية الأوربية عجزت عن تنفيذ هذه الخطة نتيجة إنهيار اتفاقية بريتون وودز في أغسطس ١٩٧١ وإعلان الرئيس الأمريكي نيكسون عن فك إرتباط الدولار بالذهب، الأمر الذى ترتب عليه أزمة أسعار الصرف العالمية فى نفس العام وانخفاض سعر صرف الدولار وزيادة العجز فى ميزان المدفوعات الأمريكي.

وقد كان من نتائج هذه الأزمة المشاكل الاقتصادية التى شهدتها دول المجموعة الأوربية والتى تمثلت فى تصاعد الضغوط التضخمية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادى وتراجع معدلات الاستثمار وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مساهمتها فى الصادرات الدولية، الأمر الذى أنعكس على أسعار عملاتها وأسعار التحويل فيما بينها مما أدى إلى خلق مجالات كبيرة للمضاربة فى العملات. ونتيجة لذلك فقد إنتهجت دول المجموعة الأوربية سياسة تجارية حمائية وطنية وقامت بإصدار قرار بتمويل المجموعة الأوربية عن طريق موارد مالية خاصة بها بدلاً من نظام الحصص المحددة المفروضة على الدول الأعضاء.

ثم تجددت الدعوة للوحدة النقدية الأوربية لإصدار عملة موحدة فى أوربا (خطة برانت عام ١٩٨٠)، وفى يوليو من نفس العام أقرت الجماعة الأوربية خطة أخرى (خطة ريمون بار) والتى تهدف إلى إنشاء صندوق مشترك لمساعدة الدول الأعضاء فى المجموعة فى حالة تعرضها لمشاكل اقتصادية ومالية وضرورة العمل على تحقيق الوحدة النقدية الأوربية على المدى البعيد .

وفى بداية يناير ١٩٨٣ حصلت المجموعة الأوربية على صلاحيات كاملة لرسم السياسة التجارية الموحدة للدول الأعضاء وتم إنضمام كل من الدنمارك وبريطانيا

وإيرلندا للمجموعة لتصبح تسعة أعضاء، ومع التوسع فى عضوية المجموعة الاقتصادية الأوربية وفى ضوء الظروف المتلاحقة والتى أدت لضعف القدرة التنافسية لدول المجموعة بالمقارنة بالولايات المتحدة واليابان، قامت المجموعة الأوربية بإجراء بعض التعديلات على اتفاقية روما طبقاً للقانون الأوربى الموحد الذى صدق عليه المجلس الأوربى ١٩٨٦ والذى يهدف إلى استكمال خطوات تنفيذ التكامل الاقتصادى الأوربى من خلال إنشاء نظام نقدى وتجارى ومصرفى موحد بجانب إيجاد سياسة أوربية مشتركة، وهذه الأهداف ترمى فى النهاية لإنشاء سوق أوربية موحدة بنهاية عام ١٩٩٢.

وفى هذا الإطار تم وضع برنامج لتحقيق هذا الهدف (وثيقة الكتاب الأبيض ١٩٨٥)، وقد إشتملت هذه الوثيقة على المراحل الزمنية لاستكمال السوق الأوربية الموحدة، حيث تمثل المرحلة الأولى الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩ وهى تتعلق بالاجراءات والترتيبات المطلوبة، بينما تمثل المرحلة الثانية ١٩٩٠ - ١٩٩٢ إستكمال السوق الداخلية وتنسيق السياسات الضريبية وتحقيق الاتحاد النقدى والتنسيق بين السياسات النقدية والمالية وإنشاء بنوك مركزية، وفى ضوء ما سبق فإن خطة فيرنر تمثل حجر الأساس لإنجاز الوحدة النقدية وإصدار عملة أوربية موحدة.

٢- النظام النقدى الأوربى :

مما لا شك فيه أن فترة السبعينات تمثل نقطة تحول فى مسيرة النظام النقدى الأوربى، نتيجة أزمة أسعار الصرف العالمية ومشكلة الركود التضخمى التى شهدها الاقتصاد العالمى وإنهيار نظام النقد الدولى مما كان له آثاراً بالغة على الاقتصاد

الأوربى• وفى إطار مواجهة هذه الأزمة ظهرت محاولات أوربية جادة تستهدف إصدار وحدة نقد أوربية مستقلة والتى اتخذت سلسلة من الترتيبات بدأت بنظام الثعبان النقدى ثم النظام النقدى الأوربى والوثيقة الأوربية الموحدة وتقرير ديلور ثم انتهت باتفاقية الوحدة النقدية الأوربية (اتفاقية ماستر يخت) وذلك على النحو التالى:

أ ـ نظام الثعبان النقدى :

حيث أنه فى ظل هذا النظام تم الاتفاق بين محافظى البنوك المركزية فى دول المجموعة الأوربية فى إبريل عام ١٩٧٢ على الاستمرار فى التزام الدول الأعضاء بالهامش المقرر لتقلبات أسعار الصرف مقابل الدولار وهو ± ٢,٢٥٪ بالإضافة إلى استحداث هوامش جديدة لتقلبات أسعار صرف عملات دول المجموعة هو ± ١,٢٥٪• وهذا الهامش هو بمثابة الحدود المسموح بها لتقلبات أسعار صرف عملات دول المجموعة الأوربية مقابل بعضها البعض• حيث أصبح هناك هامشان لتحرك أو تقلب أسعار صرف العملات الأوربية هما الأول بالنسبة إلى أسعار صرف العملات الأوربية مقابل الدولار .

والثانى بالنسبة لأسعار صرف العملات الأوربية الأوربية بعضها البعض• وقد كان الهامش الأول أكبر من الهامش الثانى• وقد أطلق على نظام سعر الصرف الأوربى فى هذه الحالة نظام "الثعبان داخل النفق" وهى ترتيبات نقدية جديدة انتهجها أعضاء المجموعة الأوربية، وتعتمد على حصر التقلبات فى أسعار صرف عملات الأعضاء من

خلال تحديد سقوف عليا ودنيا لتلك التقلبات لتكون ضمن ± ١,٢٥ على جانبى السعر المركزى ٠

وبدون شك فإن نظام الثعبان داخل النفق كان يستلزم تدخل البنوك المركزية لدول المجموعة للمحافظة على أسعار صرف عملاتها فى حدود الهوامش المسموح لها بالتحرك فى إطارها٠

ولم يستمر العمل بنظام الثعبان داخل النفق طويلاً نظراً لاضطراب أسواق المال الدولية، وخصوصاً فيما يتعلق بتدهور أسعار صرف بعض العملات الأوربية مثل الجنيه الاسترلينى والليرة الإيطالية والكرون الدانمركى، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى لجوء هذه الدول إلى نظام التعويم لعملاتها، والبحث عن بديل آخر لنظام نقدى مستقر من أجل تحقيق أهدافها وهذا ما أدى إلى إعطاء دفعة قوية نحو إقامة نظام نقدى أوروبى فيما بعد٠

ب ـ النظام النقدى الأوروبى :

على الرغم من حدة الظروف الاقتصادية والصعوبات التى تواجه دول المجموعة الأوربية إلا إنها لم تستسلم لهذه الظروف نتيجة الإرادة السياسية القوية وتصميم عزمها على مواصلة الوحدة الأوربية فلم تبادر بإلغاء فكرة الاتحاد النقدى بل واصلت جهودها فى إطار سلسلة من الدراسات والاجتماعات المتكررة من أجل ترجمة هذه الاجراءات إلى واقع فعلى ملموس٠

وعلى ضوء قرارات المجلس الأوروبى فى نهاية عام ١٩٧٨ المتعلقة بالعمل على إعادة عملية الاتحاد النقدى والاقتصادى بين دول المجموعة وتنسيق السياسات

النقدية والاقتصادية بينها تم تمهيد الطريق لبدء تطبيق النظام النقدى الأوروبى• وفى يوليو عام ١٩٧٩ كانت الخطوة الأولى لبداية العمل بنظام النقد الأوروبى حيث إنتمت إليه كافة الدول الأعضاء فيما عدا بريطانيا•

وقد إرتكز هذا النظام على ثلاثة عناصر أساسية هى آلية ضبط سعر صرف العملات الأوربية (ERM) وآليات الائتمان (CM) ووحدة النقد أو العملة الأوربية (ECU) • وفى ضوء هذه الآليات الثلاثة المشار إليها فقد إعتمد هذا النظام آلية تفصيلية للتدخل فى أسواق النقد بهدف التحكم فى أسعار الصرف لعملات الدول الأعضاء، وتقديم الدعم للعملات التى تتعرض إلى الضعف والتذبذب• وقد تضمن النظام النقدى الأوروبى ثمانية عملات هى : (المارك الألمانى - الفرنك الفرنسى - الفرنك البلجيكى - الجيلدر الهولندى - الكرون الدانماركى - الليرة الإيطالية - الجنيه الإيرلندى - فرنك لوكسمبورج)، وظل باب الانضمام إلى النظام مفتوحاً بالنسبة لبقية الدول أعضاء السوق التى ترغب فى الانضمام إليه فيما بعد•

ويستهدف النظام النقدى الأوروبى تحقيق الاستقرار النقدى فى دول السوق بعد أن شهدت تجربة نظام أسعار الصرف القائمة آثاراً سلبية عديدة على اقتصاديات دول السوق الأوربية• ووفقاً لهذا النظام يسمح لكل عملة أن تتذبذب مقابل العملات الأخرى الأعضاء فى حدود (٢,٢٥٪) من سعر العملة بالنسبة لوحدة النقد الأوروبية، والتى تعتبر وحدة حساب تتحدد قيمتها على أساس (توليفة) من العملات الأوروبية مرجحة بأوزان متباينة حيث يستأثر المارك الألمانى، فالفرنك الفرنسى، والإسترلينى بالنصيب الأكبر من تلك الأوزان•

ومع بداية عام ١٩٨١ أصبح الأيكو الوحدة النقدية الحسابية المستخدمة فى جميع مجالات النشاط الاقتصادى فى المجموعة الأوربية بالإضافة إلى كونه وسيلة الدفع بين البنوك المركزية. وفى ضوء ما سبق يمكن القول بأن النظام النقدى الأوربى قد إنطوى على مجموعة من المعايير الأساسية من أهمها ما يلى :

١- الاعتماد على وحدة العملة الأوروبية (ECU) فى تسوية المعاملات النقدية بين الدول الأعضاء، يتم تقويمها على أساس سلة من العملات الوطنية الأوروبية حيث يتم إعادة النظر فيها كل خمس سنوات للأخذ فى الاعتبار التغيرات التى تحدث فى سعر إحدى العملات حينما تصل هذه التغيرات إلى ٢٥٪ من قيمة العملة.

٢- استخدام وحدة النقد الأوربية ECU كأساس للتعامل النقدى، مع السماح بهامش للتغير فى سعر العملة لا يتجاوز ٢,٢٥٪ ارتفاعاً أو انخفاضاً. ويمكن إعطاء هامش أوسع فى الحالات الاستثنائية على أن يتم تخفيضه تدريجياً.

٣- للبنوك المركزية الحق بالتدخل بالشراء والبيع للحفاظ على سعر العملة داخل الهامش المسموح به.

٤ - مساهمة الدول الأعضاء بنسبة ٢٠٪ من احتياطاتها الذهبية، و٢٠٪ من احتياطاتها الدولارية فى صندوق النقد الأوروبى، وتستلم بدلها وحدات النقد الأوربية ECU كعملة للتدخل.

٥ - تعزيز التعاون المالى والنقدى فيما بين الدول الأعضاء للحفاظ على استقرار سعر التبادل والحد من المضاربة.

وفى بداية يناير ١٩٨١ إنضمت اليونان للمجموعة الأوربية وتبعها بعد ذلك أسبانيا والبرتغال عام ١٩٨٦ وبذلك أصبح عدد الأعضاء فى المجموعة إثنى عشرة دولة أوربية. ومع نهاية عام ١٩٨٥ تم الاتفاق على تعديل أسعار الفائدة على وحدة النقد الأوربية، بالإضافة إلى موافقة المجلس الأوربى على إصلاح اتفاقيات المجموعة الأوربية من خلال البدء فى إلغاء مراقبة الأشخاص على الحدود داخل المجموعة الأوربية.

ومع توقيع الوثيقة الأوربية الموحدة فى بداية يناير ١٩٨٦ فى لاهاى تم منح البرلمان الأوربى حق المشاركة فى إصدار التشريعات المتعلقة بالسوق الداخلية للدول الأعضاء. وفى يونيو ١٩٨٩ تم إعتماد الخطة (تقرير ديلور) بشأن الوحدة النقدية الأوربية.

وقد إشتمل هذا التقرير على ثلاثة مراحل، تمثلت المرحلة الأولى والتى تبدأ فى يوليو ١٩٩٠ - ١٩٩٢ فى استكمال خطوات التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء فى مجالات توحيد السياسات المالية والنقدية والاقتصادية وإزالة القيود أمام حركة رأس المال فى الدول الأعضاء بالسوق الأوربية.

فى حين تمثلت المرحلة الثانية والتى تبدأ فى عام ١٩٩٤ - ١٩٩٧ فى الانتقال للوحدة النقدية اللأوربية من خلال إيجاد مؤسسة نقدية واحدة لتحقيق الوحدة النقدية. هذا بالإضافة إلى إيجاد نظام نقدى جديد أطلق عليه نظام البنوك المركزية الأوربية على أن يكون هو المسئول عن تشكيل وتنفيذ السياسة النقدية وسياسات سعر الصرف.

أما المرحلة الثالثة والأخيرة وتبدأ من ١٩٩٧ ـ ١٩٩٩ فقد تمثلت فى بداية العمل بالوحدة النقدية الأوربية مع التثبيت الدائم لأسعار صرف العملات الأوربية بشكل غير قابل للتغيير ويتولى البنك المركزى الأوربى المستقل مسئولية وضع السياسة النقدية وتطبيق الوحدة النقدية الأوربية والتعامل بعملة أوربية موحدة (اليورو)٠

٣ـ معاهدة ماستر يخت :

تعتبر هذه المعاهدة استكمالاً لعمل الاتحاد النقدى الأوربى والفيصل فى مسيرة العلاقات الاقتصادية البينية لدول الاتحاد الأوربى٠ حيث تم التوقيع عليها فى ديسمبر ١٩٩١ فى ماستريخت بهولندا من قبل الدول الأعضاء ودخلت حيز التنفيذ فى نوفمبر عام ١٩٩٢، كما إنها تشكل الأساس المحورى لبداية العمل بالوحدة النقدية الأوربية فى بداية يناير ١٩٩٩.

وقد أسفرت هذه المعاهدة عن اتفاق رؤساء وحكومات الدول الأعضاء على تكثيف وتوثيق عرى التعاون بين الدول الأعضاء، حيث امتدت بنود المعاهدة إلى الجوانب السياسية والأمنية وشئون العدل وتغيير مسمى الجماعة الأوربية إلى الاتحاد الأوربى٠

وقد اشتملت المعاهدة على مجموعة من الأهداف الأساسية كما حددتها المادة الثانية منها ومن أهمها :

- تحديد أسعار الصرف بشكل لا رجعة فيه لإصدار عملة موحدة٠
- ترسيخ التعاون بين الدول الأعضاء فى إقامة اتحاد اقتصادى ونقدى أوربى٠
- التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء٠

- إقامة الاتحاد الأوربى على النمط الفيدرالى.

- إنتهاج طرق حديثة فى إصدار القوانين مع إعطاء صلاحيات واسعة للبرلمان الأوربى.

- حرية المشاركة الوطنية فى الانتخابات الأوربية لعضوية البرلمان الأوربى.

- ضرورة الأهتمام باسواق العمل فى إطار البرامج السياسية الاقتصادية.

- التنسيق فى المجال الضريبى ومعدلات ضريبة القيمة المضافة.

- إنشاء جهاز للمتابعة والمراقبة بجانب صندوق مالى لمساعدة الدول الفقيرة بالمجموعة (صندوق التلاحم).

- فتح العضوية لدخول دول جديدة إلى الاتحاد الأوربى فى ضوء المعايير التى رسمتها المعاهدة.

بجانب ذلك فقد قررت الدول الأعضاء فى إطار المعاهدة تحديد مراحل التكامل النقدى كما جاءت فى تقرير ديلور فى إبريل ١٩٨٩ السابق ذكره. كما حددت معاهدة ماستر يخت مجموعة من الشروط والمعايير التى يجب على الدول الأعضاء الوفاء بها للدخول فى الوحدة النقدية والتى تتلخص فى الآتى :

أ) ألا يزيد معدل التضخم السنوى على ١,٥٪ عن معدل التضخم فى أفضل ثلاث دول بالمجموعة من حيث الأداء الاقتصادى.

ب) ألا يتجاوز عجز الموازنة ٣٪ من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى، بإستثناء حالات معينة. ولا تتجاوز نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالى عن ٦٠٪.

ج) ألا تزيد نسبة الفائدة على القروض والسندات الحكومية الطويلة الأجل فى أية دولة بأكثر من ٢٪ عن مثيلاتها فى الدول الثلاثة التى تحقق أقل معدلات تضخم.

د) ألا يكون قدر جرى خفض سعر صرف العملة الوطنية أمام عملة دولـة أخـرى عضـو في غضون العامين السابقين على الأقل٠

كما تنص المعاهدة على أنـه فـى موعـد لا يتجـاوز بدايـة ينـاير ١٩٩٩ يجـب أن تكـون أسعار صرف العملات الأوربية قد تم تحديدها بشكل نهائى وأن يبدأ بعد ذلـك البنـك المركزى الأوربى الموحد بالخطوات اللازمة لتطبيق العملة الأوربية الموحدة٠

بالإضافة لذلك فقد تقرر فى ديسمبر ١٩٩٢ (قمة أدنبرة) فتح باب التفاوض مع كل مـن النمسا، السويد، وفنلندا، والنرويج للانضمام للمجموعـة الأوربيـة٠ وبعـد مفاوضـات وترتيبات استغرقت ثلاثة سنوات تم قبول عضوية كل من النمسـا، والسـويد، وفنلنـدا فى يناير ١٩٩٥ ليصبح بذلك عدد الدول الأعضـاء بالمجموعـة الأوربيـة خمسـة عشـرة دولة٠

ومن الملاحظ أن هذه المعايير التى نصت عليها المعاهدة تبدو صعبة فى تحقيقهـا، ولكـن المعاهدة تضمنت مساحة من المرونة بشأن تقييم الخطوات التى يمكن إتخاذها من جانب الدول الأعضاء لتحقيق معايير التقارب المطلوبة للانضمام للوحدة النقدية٠ وحتـى عـام ١٩٩١ لم تحقق غالبية دول المجموعة المعايير المطلوبة للانتقال للمرحلة الأخـيرة مـن مراحل التكامل الاقتصادى والنقدى .

لذلك كان على الدول الأعضاء تقديم برامج اقتصادية متوسطة الأجـل تتضـمن السياسات والإجراءات الاقتصادية التى تنـوى اتخاذهـا لتحقيـق معـايير التقـارب، أو لتقليص قدر الانحراف عن هذه المعايير إلى أقصى درجة ممكنة، ويجب أن تحوز هـذه البرامج على موافقة مجلس وزراء المجموعة٠ وهذا ما فعلته إيطاليا والبرتغال حينمـا

قامت كل منهما بتقديم برنامجاً يهدف إلى خفض نسبة عجز الموازنة العامة للناتج المحلى الإجمالى فى إيطاليا من ١٠,٥٪ عام ١٩٩١ إلى ٥,٥ ٪ عام ١٩٩٥، وكذلك فى البرتغال من ٦,٥٪ عام ١٩٩١ إلى ٣٪ عام ١٩٩٥.

ويوضح الجدول رقم (١و٢) المبين لاحقاً بعض الدول التى استطاعت تحقيق المعايير المطلوبة للانضمام للوحدة النقدية الأوربية كما تضمنتها معاهدة ماستر يخت.

حيث تشير البيانات الواردة بالجدول إلى أن إحدى عشر دولة من مجموع الدول الأعضاء (١٥ دولة) استطاعت استيفاء الشرط المتعلق بمعدل التضخم، كما أن كل الدول الأعضاء باستثناء اليونان قد حققت خطوات ملموسة بشأن تخفيض معدلات التضخم وتحقيق المعدل المعيارى المطلوب وهو ٢,٦٪.

ومن ناحية متوسط معدل التضخم لجميع دول الاتحاد فقد إنخفض فى عام ١٩٩٧ عن الحد الأقصى المسموح به فى المعاهدة (٢,٦٪) حيث بلغ المتوسط حوالى ١,٩٪ وانخفض إلى ١,٨٪ عام ١٩٩٨ أى بفارق ٠,٧٪، ٠,٨٪ على الترتيب لصالح دول الاتحاد (جدول رقم ٢).

ومن المتوقع أن يزداد هذا الفارق فى المستقبل لصالح دول الاتحاد . أما فيما يتعلق بمعيار نسبة عجز الموازنة العامة للناتج المحلى الإجمالى فإن الجدول رقم (١) يشير إلى أن جميع الدول الأعضاء قد حققت النسبة المعيارية (٣٪) للمعاهدة عام ١٩٩٧ باستثناء ألمانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان مما أدى لقيام هذه الدول بتطبيق برامج اقتصادية سريعة لتحقيق هذا المعيار.

اما على المستوى الكلى للدول الأعضاء فإن بيانات صندوق النقد الدولى تشير إلى أن متوسط نسبة العجز فى الموازنة العامة للناتج المحلى الإجمالى لهذه الدول بلغت عام ١٩٩٧ حوالى ٢,٣٪ وتحسنت فى عام ١٩٩٨ لتصل إلى ٢٪، وهذا يعنى ان الفارق ٠,٧٪، ١٪ على الترتيب لصالح دول الاتحاد الأوربى (جدول رقم ٢)٠

أما بالنسبة للمؤشر الخاص بنسبة إجمالى الدين العام للناتج المحلى الإجمالى فتشير البيانات بالجدول رقم (١) إلى أن دول الاتحاد قد تفاوتت فى تحقيقها للنسبة المعيارية (٦٠٪) المحددة بالمعاهدة عام ١٩٩٧. فبعضها قد حقق أقل من هذه النسبة (بريطانيا، فنلندا، فرنسا، ولوكسمبورج)، والبعض الآخر قد حقق معدلات مرتفعة عن هذه النسبة (بلجيكا وإيطاليا واليونان)، فى حين لم يحقق البعض هذه النسبة (ألمانيا، أسبانيا وهولندا)٠ ولكن المتوسط العام لنسبة إجمالى الدين العام للناتج المحلى الإجمالى فى دول الاتحاد بلغ عام ١٩٩٧ حوالى ٧٤٪ ثم انخفض إلى ٧٣,٢٪ عام ١٩٩٨.

ومن الملاحظ أن هناك تناقض تدريجى لهذا المعيار من عام لآخر مما يدل على الجهد المبذول من الدول الأعضاء لتخفيض هذه النسبة٠ بجانب ذلك نلاحظ من الجدول أن جميع الدول الأعضاء باستثناء اليونان قد حققت النسبة المعيارية المتعلقة بسعر الفائدة طويلة الأجل (٨٪)عام ١٩٩٧.

بينما بلغت هذه النسبة فى اليونان حوالى ٩,٦٪. وقد بلغ متوسط أسعار الفائدة طويلة الأجل لجميع الدول الأعضاء عامى ١٩٩٧، ١٩٩٨ حوالى ٦,٢٪ فى مقابل ٨٪ الحد الأقصى المسموح به فى معاهدة ماستر يخت٠ بالاضافة لذلك فإن المعاهدة

تشترط إستقرار سعر الصرف فى نطاق معين مع السماح بتقلباته فى الحدود المقررة لمدة عامين على الأقل وبدون تخفيض سعر العملة لأى دولة مقابل عملات الدول الأعضاء.

وقد كان التغير المسموح به صعوداً وهبوطاً فى حدود ٦٪ وبعد حوالى ٣ سنوات من تطبيق المعاهدة ارتفع الهامش المسموح به ليصبح ± ١٥٪. وقد استطاعت دول الوحدة النقدية الأوربية باستثناء إيرلندا تحقيق هذا الشرط من خلال تحرك أسعار صرفها فى نطاق الهامش المسموح به فى المعاهدة (± ١٥٪). ونخلص مما سبق إلى أن كافة المعايير التى حددتها المعاهدة والالتزام بها من قبل الدول المنضمة للوحدة النقدية الأوربية تعتبر باستثناء ما يخص نسبة الدين العام للناتج المحلى الإجمالى والتى فى طريقها للتحسن قد تحققت بدرجة كبيرة.

كما أنها تتفوق فى متوسطاتها لصالح دول الاتحاد على الحدود المرجعية المحددة فى معاهدة ماستر يخت. وهو ما يؤكد إمكانية هذه الدول الأعضاء وقدرتها على مجابهة أية أزمات اقتصادية غير متوقعة دون الاخلال بمعايير المعاهدة مما يترتب عليه زيادة إحتمالات نجاح الوحدة النقدية الأوربية.

وفى إطار إنعقاد مجلس قمة المجموعة الأوربية فى مايو ١٩٩٨ تقرر أن يتم استخدام اليورو كعملة جديدة لإحدى عشر دولة (الاتحاد النقدى الأوربى) مع بداية عام ١٩٩٩ مع بقاء الدول الأربعة الأخرى وهى بريطانيا والسويد والدنمارك واليونان خارج الاتحاد حيث أن اليونان لن تستطيع استيفاء الشروط المطلوبة للانضمام.

أما الدول الثلاثة الأخرى فلم تنضم لأسباب سياسية الأمر الذى يؤثر على سيادتها الوطنية. أما الفترة الباقية حتى عام ٢٠٠٢ فهى ستكون فترة انتقالية يتم

فيها التعامل باليورو بجانب العملات الوطنية تمهيداً لإنسحاب هذه العملات وتعميم استخدام اليورو مع بداية ٢٠٠٢.

٤ـ الاتحاد النقدى فى إطار النظام الأوربى للبنوك المركزية :

فى ضوء تنفيذ المرحلة الثانية من معاهدة ماستر يخت تم اتخاذ قرار من قبل دول المجموعة الأوربية فى أكتوبر عام ١٩٩٣ بشأن إنشاء مؤسسة النقد الأوربية والتى دخلت حيز التنفيذ فى بداية عام ١٩٩٤ وإتخذت من فرانكفورت مقراً لها. وقد قدمت هذه المؤسسة برنامج عمل يعتبر بمثابة خططاً مرحلية لتحقيق الوحدة النقدية. وقد تمثلت المهام الرئيسية لهذه المؤسسة طبقاً لقواعد معاهدة ماستر يخت فى الآتى :

- تقوية التعاون بين البنوك المركزية الوطنية، وتنسيق السياسة النقدية للدول الأعضاء وفق هدف أساسى يتمثل فى إستقرار الأسعار.
- تسهيل استخدام العملة الأوربية الحسابية (الإيكو) ومتابعة تطورها، ووضع تصميم الأوراق النقدية للعملة الأوربية الموحدة (اليورو).
- إبداء الرأى بشان الدول التى تتوافر فيها معايير الاستقرار للانضمام إلى المرحلة الثالثة والأخيرة للوحدة الاقتصادية والنقدية فى بداية يناير ١٩٩٩.

والجدير بالذكر أن هذه المؤسسة النقدية لم تمارس مهمة البنك المركزى وليست معنية برسم أو تنفيذ السياسة النقدية لدول المجموعة، حيث يستمر كل بنك من البنوك المركزية فى دول المجموعة خلال المرحلة الثانية من المعاهدة فى تنفيذ سياسته النقدية المستقلة.

ومع بداية المرحلة الثالثة لمعاهدة ماستر يخت فى بداية عام ١٩٩٩ والاعلان عن قيام البنك المركزى الأوربى ليحل محل مؤسسة النقد الأوربية بدأت البنوك الأوربية فى الاستعداد للعملة النقدية الموحدة (اليورو) وذلك من خلال القيام بتغيير انظمتها التى تشغلها حالياً للتكيف مع العملة الجديدة، ويقع على عاتق البنوك المركزية الأوربية مهمة تشجيع البنوك على التغيير والاستبدال لمواكبة الخطوات الجديدة.

كما أن المصارف المركزية للدول الأعضاء المنضمة إلى نظام اليورو (إحدى عشرة دولة) سوف تستمر فى أعمالها المشتركة مع البنك المركزى الأوربى لحين انضمام باقى الدول الأعضاء بالمجموعة (بريطانيا، السويد، الدنمارك، اليونان).

وتتمثل الأهداف الأساسية للبنك المركزى الأوربى فى الآتى :

١- رسم وتنفيذ السياسة النقدية لدول المجموعة.

٢- إدارة عمليات أسعار صرف عملات دول المجموعة فى إطار نظام وآلية سعر الصرف المتفق عليها.

٣ - الاحتفاظ بالاحتياطيات الأجنبية الرسمية لدول المجموعة وإدارتها.

٤ - التأكد من أن عملية أنظمة المدفوعات تتم بسلاسة ضمن دول المجموعة.

٥ - الاشتراك فى حالة الضرورة فى رسم وتخطيط سياسات الإشراف على البنوك والتنسيق بين دول المجموعة فى هذا الخصوص والعمل على استقرار النظام المالى.

بالإضافة لذلك فإن البنك المركزى الأوربى يتمتع بصفة قانونية ومستقلة عن أية سلطة سياسية، وسيكون الهيئة التنفيذية لنظام البنوك المركزية الأوربية الوطنية للدول الأعضاء التى ستعتمد (اليورو) العملة الأوربية الموحدة.

وسوف يتخذ البنك المركزى الأوربى من فرانكفورت مركزاً له، وسوف يتمتع بالصلاحيات التى تمنح عادة لأى بنك مركزى، أى اتخاذ وتطبيق القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية لمنطقة اليورو، وإدارة الأحتياطيات النقدية (من عملات أجنبية وذهب) والإشراف على سك القطع النقدية، والعمل على تعزيز نظام الدفع (تارجت) الذى يتيح نقل رؤوس الأموال عبر الحدود فى كافة مناطق اليورو.

هذا بالإضافة إلى أن المساهمة فى رأس مال البنك المركزى الأوربى لا تقتصر على دول منطقة اليورو (١١ دولة) فقط وإنما تمتد لتشمل جميع البنوك المركزية الوطنية لدول الاتحاد الأوربى (١٥دولة)، حيث يبلغ رأسماله خمسة مليارات يورو ويمكن زيادتها عند الضرورة. وبالنسبة للبنوك المركزية للدول الأعضاء خارج منطقة اليورو (بريطانيا والسويد والدنمارك واليونان) فهى ليست ملزمة بدفع حصتها فى البداية، أما باقى البنوك المركزية للدول الأعضاء فعليها دفع حصتها فى البداية بما يعادل أربعة مليارات يورو. وقد تم تحديد حصة كل دولة عضو فى رأسمال البنك على أساس نسبة سكان الدولة إلى مجموع سكان الاتحاد الأوربى لسنة ١٩٩٦، وعلى أساس ناتجها المحلى الإجمالى إلى مجمل ناتج الاتحاد الأوربى للسنوات ١٩٩١ ـ ١٩٩٥.

وطبقاً لهذه المعايير فإن المانيا سوف يكون لها النصيب الأكبر فى توزيع النسب، تليها فرنسا ثم إيطاليا وتأتى بريطانيا فى المركز الرابع (فى حالة الانضمام)

وبعد ذلك أسبانيا وهولندا وبلجيكا كما هو موضح بالجدول رقم (٣). كما أنه سوف يتأثر نصيب كل دولة فى رأسمال البنك المركزى الأوربى بعدد الدول الأعضاء التى ستشارك فى الوحدة النقدية الأوربية منذ بدايتها، وكذلك بالاحتياطيات التى يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزى الأوربى. وسوف يقوم البنك بالاحتفاظ بنسبة ٢٠٪ منها ضمن موجوداته، ويتم توزيع نسبة ٨٠٪ على البنوك المركزية الوطنية حسب نسبة مساهمتها فى رأسمال البنك . أما من ناحية مظاهر استقلالية البنك المركزى الأوربى فإنها تتمثل فى الأبعاد التالية :

١ـ أن يكون البنك مستقلاً سياسياً، فلا يتلقى تعليمات من جهات حكومية لأية دولة أو مؤسسة من مؤسسات الاتحاد الأوربى.

٢ـ أن يكون البنك مستقلاً وظيفياً، أى يكون تحت تصرفه الأدوات اللازمة لرسم وتنفيذ السياسة النقدية بصورة فعالة.

٣ـ يجب أن يكون أعضاء المجلس الاستشارى والمجلس أو الفريق مستقلين شخصياً، وذلك من خلال تعيينهم لفترة طويلة تكون ثمانى سنوات على الأقل ومكافأتهم بدرجة ملائمة.

والجدير بالذكر أن معاهدة ماستر يخت لم تحدد الإطار القانونى لسلطات البنك المركزى الأوربى فى مجال إصدار التعليمات بمفرده بدلاً من تمريرها على البرلمان الأوربى أو مجلس الوزراء الأوربى، على الرغم من أن للبنك المركزى الحق فى تقديم النصح والارشاد للمجلس فى قضايا الرقابة النقدية.

كما يوجد احتمال آخر وهو إنتهاج الدول الأعضاء فى الاتحاد النقدى الأوربى إما تعليمات مصرفية موحدة أو تطبيق ما تتوصل إليه الغالبية المرجحة فى مجلس الوزراء الأوربى• هذا بالإضافة إلى أن مثل هذه التعليمات الموحدة ستكون ملزمة حتى للدول غير المشاركة فى الاتحاد من خلال عدم قدرتها على الوفاء بمعايير المعاهدة باستثناء بريطانيا التى فضلت البقاء خارج هذه المرحلة من معاهدة ماستر يخت•

٥- التحديات التى تواجهة السوق الأوروبية المشتركة .

كان هناك العديد من الصعوبات التى واجهتها السوق الأوروبية المشتركة حتى أستكمال الأتحاد الأقتصادى وتوحيد العملة ومن أهمها :

١- أختلاف الأنظمة الأقتصادية بين دول أوروبا مما أدى إلى أتساع دائرة التباعد في المستويات الأقتصادية للدول الأعضاء الأمر الذى أدى إلى أتجاة فرص العمل والأستثمارات الجديدة تجاه الدول التى تتطلب ويتوافر بها مهارات عالية وتقدم تكنولوجي بالمقارنة بالدول الأخرى.

٢- مشكلات تتعلق بمجالات خلق المنافسة بين الدول الأعضاء وبخاصة في مجالات النقل وحرية الأنتقال .

٣- تحديات تتعلق بخلق فرص عمل جديدة تتواكب مع متطلبات الدول الأعضاء بالأضافة إلى الصعوبات الناجمة عن أنتقال الأفراد وهجرة العمالة بشكل مطلق .

٤- تحديات تتعلق بصعوبة أزالة الحواجز الاقتصادية والمالية بين دول الأتحاد الأوروبى بصورة مطلقة وهو الأمر الذى يتطلب زيادة فاعلية الأجراءات الحمائية بهدف دعم حركة أنتقال رأس المال والسلع والخدمات والأفراد

٥- ردود الأفعال الماثلة في أطار المعاملة بالمثل من قبل الدول غير الأعضاء في السوق الأوروبية وكذلك الدول الأخرى التى تقع خارج نطاق السوق الأوروبية .

٦- زيادة العجز في الموازيين التجارية للدول الأخرى مثل أمريكا واليابان وهو الأمر الذى يؤدى إلى فرض قوانين حمائية من جانب الأطراف المتضررة .

جدول رقم (١) : مدى تحقيق دول الاتحاد الأوربي لمعايير معاهدة ماستريخت

	معدل التضخم (أسعار المستهلكين)			عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي			إجمالي الديون الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي			سعر الفائدة طويلة الأجل
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	
ألمانيا	١,٥	١,٩	٢,٣	٣,٦-	٣,١-	٢,٩-	٦٠,٧	٦٢,٢	٦٢,٧	٥,٧
فرنسا	٢,٠	١,١	١,٣	٤,١-	٣,٢-	٣,٢-	٥٥,٤	٥٧,٧	٥٩,٢	٥,٦
إيطاليا	٣,٩	١,٨	٢,١	٦,٧-	٣,٢-	٣,٠-	١٢٣,٨	١٢٢,٩	١٢١,٢	٦,٦
المملكة المتحدة	٢,٩	٢,٦	٢,٧	٤,٧-	٢,٠-	٠,٦-	٥٣,٨	٥٤,٥	٥٢,٤	٧,١
إسبانيا	٣,٥	٢,٠	٢,٢	٤,٤-	٣,٠-	٢,٦-	٦٩,٨	٦٩,٠	٦٨,٢	٦,٢
هولندا	٢,١	٢,٣	٢,٣	٢,٣-	٢,١-	١,٨-	٧٨,٠	٧٣,٦	٧١,٢	٥,٥
بلجيكا	٢,١	١,٦	١,٩	٣,٢-	٢,٨-	٢,٦-	١٢٧,٤	١٢٥,١	١٢٢,٨	٥,٧
السويد	٠,٨	١,٠	٢,٠	٢,٥-	٢,١-	-	٧٧,٧	٧٧,١	٧٣,٩	٦,٥
النمسا	١,٩	١,٥	١,٦	٣,٩-	٢,٥-	٢,٥-	٧٠,٠	٦٨,٠	٦٧,٦	٥,٧
الدنمارك	٢,٢	٢,٥	٢,٦	١,٤-	٠,٥	٠,٥	٦٩,٩	٦٦,٤	٦٣,٢	٦,٢
فنلندا	٠,٦	١,٣	٢,٣	٣,١-	١,٩-	٠,٤-	٥٨,٨	٥٩,٤	٥٧,٩	٥,٨
اليونان	٨,٢	٥,٧	٤,٧	٧,٤-	٤,٧-	٤,١-	١١١,٨	١٠٨,٠	١٠٤,٢	٩,٦
البرتغال	٣,١	٢,٢	٢,٣	٤,٠-	٢,٩-	٢,٩-	٦٦,٠	٦٢,٩	٦١,٧	٦,٣
أيرلندا	١,٦	١,٧	٢,١	٠,٩-	٠,٨-	٠,٨-	٧٢,٨	٦٧,٥	٦٥,٠	٦,٣
لوكسمبورج	١,٨	٢,٠	٢,٠	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٥,٩	٥,٧	٥,٥	٦,٠
القيمة المرجعية	٢,٥	١,٩	٢,٢	٤,٣-	٢,٨-	٢,٣-	٧٣,٩	٧٤,٠	٧٣,٢	٦,٢

المصدر : نبيل حشاد ، الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبى من الفكرة إلى اليورو ، سلسلة رسائل البنك الصناعي الكويتي ، العدد ٥٥ ، ديسمبر ١٩٩٨ ، ص٢٥

جدول رقم (٢) : بعض معايير الانضمام للوحدة النقدية الأوروبية

المؤشر	البيان	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
معدل التضخم (٪)	المتوسط لدول الاتحاد الأوروبي	١,٩	٢	٢
	الحد الأقصى حسب معاهدة ماستريخت	٢,٦	٢.٨	٣
	الفارق عن الحد الأقصى	٠,٧	٠.٨	١
نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي(٪)	متوسط النسبة لدول الاتحاد الأوروبي	٢,٣	٢	١.٧
	الحد الأقصى حسب معاهدة ماستريخت	٣	٣	٣
	الفارق عن الحد الأقصى	٠,٧	١	١,٣
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	متوسط النسبة لدول الاتحاد الأوروبي	٧٣	٧١,٨	٧٠,٦
	الحد الأقصى حسب معاهدة ماستريخت	٦٠	٦٠	٦٠
	الفارق عن الحد الأقصى	١٣	١١.٨	١٠,٦

Source : International Monetary Fund: World Economic Outlook. May 1998

جدول رقم (٣) : حصص البنوك المركزية لدول الاتحاد الأوروبي (كنسبة مئوية)

في رأسمال البنك المركزي الأوروبي مرتبة تنازليا .

الدولة العضو	نسبة المساهمة ٪	الدولة العضو	نسبة المساهمة ٪
ألمانيا	٢٤،٤٠٩٦	السويد	٢،٦٥٨٠
فرنسا	١٦،٨٧٠٣	النمسا	٢،٣٦٦٣
إيطاليا	١٤،٩٦١٦	اليونان	٢،٠٥٨٥
بريطانيا	١٤،٧١٠٩	البرتغال	١،٩٢٥٠
إسبانيا	٨،٨٣٠٠	الدنمارك	١،٦٥٧٣
هولندا	٤،٢٧٩٦	فنلندا	١،٣٩٩١
بلجيكا	٢،٨٨٨٥	أيرلندا	٠،٨٣٨٤
		لوكسمبورج	٠،١٤٦٩

المصدر : غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية ، اليورو والبنك المركزي الأوروبي ،

مارس ١٩٩٩ .

مراجـع الباب الثالث

١- كامل بكرى ، الأتحادات الاقتصادية الإقليمية (نظرياً وعملياً) ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٢ .

٢- معهد التخطيط القومى ، أثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة العربيـة ، سلسلة قضـايا التخطيط و التنمية رقم (٨٥) ، القاهرة ١٩٩٤ .

٣- جابر محمد الجزار ، إتفاقية ماستريخت وأثارها على الأقتصاد المصرى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٤ .

٤- سيد كيسرة ، السوق الأوربية المشتركة ، الدار القومية للنشر ، ١٩٧٣

٥- محمد شفيق عبد الفتاح ، أثر السوق الأوربية المشتركة على إقتصاديات مصـر ، مطـابع الهيئـة المصـرية العامة للكتاب ١٩٧٤ .

٦- صادق رياض أو العطا ، أثر أننتساب مصر للسوق الأوربية المشتركة على هيكل الاقتصاد القومى الزراعى المصرى ، رسالة ماجيستير ، كلية الزراعة – قسم الاقتصاد الزراعى جامعة الأزهر ١٩٨٩ .

٧- سـامى عفيفـى حـاتم ، أوربـا المعاصـرة ١٩٩٢ وأنعكاسـاتها علـى الاقتصـاد العـالمى والعربـى ، النشـرة الاقتصادية ، شركة النصر للأستيراد والتصدير ، يناير ١٩٩١ .

٨- مجدى محمود شهاب ، الوحدة النقدية الأوربية – الأشكاليات والأثار المحتملة على المنطقة العربيـة ، الأسكندرية ١٩٩٨ .

٩- نبيل حشاد ، الأتحاد الأقتصادى والنقد الأوربى من الفكر إلى اليورو ، رسائل البنك الصـناعى بالكويت ديسمبر ١٩٩٨ .

١٠- فاروق محمود الحمد ، الوحدة النقدية الأوربية واليورو ، النشأة والتطور والأثار ، رسائل بنك الكويت الصناعى يونيو ٢٠٠٠ .

١١- عبد المنعم سعيد ، الجماعة الأوربية ، تجربة التكامل والوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٦

١٢- السيد حسين دوغرى ، أفاق الشركة الأوربية العربية ، تجـارب وتوقعـات ، تحريـر مهـدى الحـافظ ، الجمعية العربية للبحوث الأقتصادية القاهرة ٢٠٠٠

الباب الرابع : التكتلات الأقتصادية الأسيوية

الفصل الأول : صور التكتلات الأقتصادية الأسيوية

تشهد القارة الأسيوية العديد من التكتلات الأقتصادية من أجل النهوص بالتنمية في القارة وكذلك مواجهتها لردود أفعال التكتلات الأخرى في باقى أنحاء العالم ومن اهم هذه التكتلات ما يلى :

١- منظمة التعاون الاقتصادى (الأبكو)

حيث تأسست هذه المنظمة في عام ١٩٦٥ بين إيران – باكستان – تركيا ولكن بعد ذلك تجمد نشاطها في عام ١٩٧٩ نتيجة الأختلافات والتباين بين الأنظمة الحاكمة في هذه الدول الثلاثة . ولكن مع بداية ١٩٨٧ أستطاعت هذه الدول على القضاء على ما بينها من خلافات لأستعادة الروح من جديد لحياة المنظمة وذلك بعد أن نجحت هذه الدول في أستقطاب دول جديدة للأنضمام إليها ومنها أفغانستان – كازاخستان – أوزبكستان – أذربيجان – طاجستان – تركمستان – فرغستان .

وقد كان الهدف الأساسى من أنشاء هذه المنظمة ضرورة العمل على تعزيز التعاون الأقليمى في المجالات المختلفة مثل التجارة والنقل والأتصالات والسياحة والثقافة . هذا بالأضافة إلى وضع برامج وخطط للنهوض بالتنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء .

٢- رابطة الدول المستقلة (الكومنولث) .

فى عام ١٩٩١ ونتيجة تفكك الأتحاد السوفيتى أستطاعت الجمهوريات المستقلة عمل تكامل أنتاجى وتجارى ونقدى من أجل ضرورة تنسيق العلاقات الاقتصادية والسياسية بين دول الاتحاد السوفيتى السابق من أجل تكوين تكتل أقتصادى قادر على مواجهة التكتلات الخارجية الأخرى وبخاصة بعد أن أصبحت هذه الدول في موقف ضعيف لا تستطيع من خلالة القيام بالمنافسة الفردية . وهو الأمر الذى حدا بها لتكوين هذا التكتل ولأثبات قدرتها على البقاء بعد أنسلاخها من الاتحاد السابق .

وتضم في عضويتها كلاً من روسيا – بلاروسيا – أوكرانيا – جورجيا – أرمنيا – تركمنستان – فرغستان – كازاخستان .

٣- منظمة تعاون دول بحر قزوين .

وقد تم تأسيس هذه المنظمة في أكتوبر ١٩٩٢ بين كلاً من روسيا – إيران – تركمنستان – كازاخستان – أذرابيجان . وذلك بهدف تنسيق خطط وبرامج التعاون الاقتصادى والسياسى في المجالات المختلفة لمواجهة التكتلات الأخرى التى نشأت في المنطقة .

٤- رابطة جنوب أسيا للتعاون الأقليمى .

وقد تأسست هذه الرابطة في الثامن من ديسمبر عام ١٩٨٥ بين كلاً من بنجلاديش – الهند – باكستان – المالديف – النيبال – سيريلانكا . وتهدف هذه الرابطة إلى دعم التعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى بين دول الاعضاء من خلال تنسيق

السياسات الاقتصادية وتفعيل التجارة البينية وكذلك أزالة الرسوم والحواجز الجمركية .

٥- رابطة دول جنوب شرق أسيا (الأسيان) .

تم أنشاء هذه الرابطة في أغسطس عام ١٩٦٧ وفقاً لأعلان بانجوك وتضم في عضويتها كلاً من سنغافورة – أندونيسيا- تايلاند – الفلبين – ماليزيا . وهذه الدول السابقة تعتبر مؤسسة للرابطة وبعد ذلك أنضمت إليها بروناى في عام ١٩٨٤ ثم فيتنام في عام ١٩٩٥ كذلك انضمت إليها ميانمار- ولاوس . في مايو ١٩٩٧ وبذلك يصبح عدد دول الأعضاء في الرابطة ٩ دول وتعتبر هذه الرابطة التكتل الاقتصادى الوحيد المحدد المعالم بالقارة الأسياوية .

أ- أهـداف الرابطة : ومن أهداف هذه الرابطة ما يلى .

١- يعتبر الهدف الرئيسى من تأسيس هذه الرابطة هو مواجهة الخطر الشيوعى في ذلك الفترة .

٢- مواجهة التهديدات الخارجية في جنوب شرق أسيا .

٣- تنمية التعاون الاقتصادى بين دول الاعضاء بشكل واسع يشتمل على أقامة المشروعات الاقتصادية المشتركة .

٤- العمل على زيادة تبادل الاستثمارات وكذلك الخبرات في المجالات الاقتصادية

٥- منح تفضيلات تجارية متعددة مثل أزالة الحواجز غير التجارية وتخفيضات في التعريفة الجمركية وكذلك الحوافز الهادفة إلى توسيع مجالات الاستثمار والتجارة بين دول الاعضاء .

ب- مبادئ الرابطة .

١- ضرورة العمل على حل المنازعات التى تنشأ بين الدول الاعضاء سلمياً .

٢- عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الاعضاء .

٣- عدم اللجوء للقوى الخارجية للتدخل في حل صراعات المنطقة .

٤- ضرورة أجتماع رؤساء دول الرابطة كلما دعت الحاجة لذلك .

ج- العضوية في الرابطة .

تقتصر العضوية في رابطة دول جنوب شرق أسيا على أعضاء هذه الدول فقط حيث أنها تختص بمناقشة كافة القضايا والمشكلات المتعلقة بالمنطقة وليست هناك أى شروط أخرى للأنضمام للرابطة .

د- الهيكل التنظيمى للرابطة .

ويشتمل على مؤتمرات القمة حيث يجتمع رؤساء وملوك دول الرابطة الذين يمثلون أعلى سلطة بها كلما دعت الضرورة لأصدار قرارات أو توجيهات جديدة . كما يشتمل الهيكل على الأجتماع الوزارى السنوى الذى يعقد بين وزراء الخارجية في الدول الأعضاء بصفة دورية في إحدى هذه الدول وفقاً للترتيب الأبجدى للدول .

كما توجد اللجنة الدائمة التى يرأسها وزير خارجية الدولة المضيفة للأجتماع الوزارى وتباشر هذه اللجنة كافة أعمال المؤتمر خلال العام . وأخيراً توجد الأمانة العامة ومقرها جاكرتا في أندونيسيا والتى يشرف عليها الأمين العام .

هـ- منظمة التجارة الحرة لرابطة دول جنوب شرق أسيا (أفتا) .

وافقت الدول العضاء في المنظمة على زيادة أمكانية التعاون الأقتصادى فيما بينها وذلك من خلال أقامة منطقة تجارة حرة تابعة للرابطة .حيث أنشأت هذه الرابطة بمقتضى أعلان سنغافورة في ٢٨ يناير ١٩٩٢ ودخلت حيز التنفيذ في بداية يناير ١٩٩٣ .

ويهدف هذا الأعلان إلى ما يلى :-

١- دعم التعاون الأقتصادى والتجارى بين دول جنوب شرق أسيا لمواجه باقى التكتلات الأخرى .

٢- تحرير المبادلات التجارية والتخلص من العوائق والحواجز الجمركية .

٣- تشييع حركة رؤوس الأموال بين دول الرابطة .

٤- ألغاء التعريفة الجمركية على الصادرات بين الرابطة .

٥- دعم الأستثمار الأجنبى في الدول الأعضاء .

٦- مراعاة التكيف مع الأحوال الاقتصادية الدولية المتغيرة .

٧- أنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠٠٨ .

و- لجان الرابطة .

هناك عدة لجان أقتصادية وغير أقتصادية تقع ضمن الهيكل التنظيمى للرابطة ومهمتها وضع التوصيات وأقتراح البرامج الخاصة بكيفية التعاون بين دول الرابطة وتعتبر هذه اللجان المسئولة عن تحقيق التعاون وتطبيق المشروعات الخاصة بين الدول الأعضاء .

ى- التنظيمات المعاونة في أطار الهيكل التنظيمى .

يتفرع من الرابطة عدة تنظيمات موازية بهدف تنسيق العلاقات الخارجية للرابطة مع العالم الخارجى ومن أهم هذه التنظيمات ما يلى :-

١- معاهدة الأسيان للصداقة والتعاون : حيث تضم بها الدول الراغبة في التعاون مع دول الرابطة مع عدم الأخذ في الأعتبار شرط الموقع الجغرافى داخل نطاق دول المجموعة . ويتم ذلك دون التمتع بالعضوية الكاملة للمنظمة . وهذه الصيغة طرحت للتعامل مع حالة الهند التى كانت راغبة في الأنضمام لدول التجمع .

٢- شركاء الحوار : حيث تم أنشاء هذا الحوار في عام ١٩٧٧ بين كلاً من أمريكا – كندا – اليابان – أستراليا – كوريا الجنوبية – دول الاتحاد الأوروبى – نيوزلاندا .

٣- لجان الحوار : وتكون بين دول الرابطة ودولة أخرى معينة مثل الصين .

٤- المنتدى الأقليمى للأسيان : حيث تم أنشاؤة عام ١٩٩٤ كجهاز تابع للمنظمة لبحث المسائل الدفاعية في المنطقة وذلك من خلال حل النزاعات بهدف تحقيق الأستقرار من أجل تحقيق نمو أقتصادى في المنطقة . ويشارك في هذا المنتدى دول الأسيان بالأضافة إلى شركاء الحوار وكذلك مراقبين من غينيا وضيوف من الصين – روسيا وتتابع الهند عن كثب ما يدور في أجتماعات هذا المنتدى نظراً لوجود الصين فيه .

٥- مجموعة العلاقات : وتهدف هذه المجموعة إلى فتح قنوات للحوار أسوة بما هو موجود في باكستان والذى يسمى بمجموعة العلاقات الباكستانية مع دول الأسيان .

٦- التنسيق في إطار منتدى كبار المسئولين بالأسيان والتحاد الأوروبى:
حيث تم من خلال هذا التنسيق الأتفاق على عقد أول قمة للأتحاد الأوروبى والأسيان في مارس عام ١٩٩٦ .

الفصل الثانى : المؤشرات الأقتصادية لرابطة الأسيان

١- عدد السكان والمساحة ونصيب الفرد من الناتج القومى الأجمالى :

جدول رقم (١)

الدولة	عدد السكان (بالمليون نسمة)	المساحة (كم ٢)	نصيب الفرد من الناتج القومى الأجمالى	متوسط نموه ١٩٩٤/١٩٨٥
فيتنام	٧٢ مليون	٣٣٢ ألف	٢٠٠ دولار	–
ميانمار	٦ر٤٥ مليون	٦٦٧ ألف	–	–
أندونيسيا	٤ر١٩٠ مليون	١٩٠٥ ألف	٨٨٠ دولار	٦٪
الفلبين	٦٧ مليون	٣٠٠ ألف	٩٥٠ دولار	٧ر١٪
تايلاند	٥٨ مليون	٥١٣ ألف	٢٤١٠ دولارات	٦ر٨٪
ماليزيا	٧ر١٩ مليون	٣٣٠ ألف	٣٤٨٠ دولارا	٦ر٥٪
سنغافورة	٩ر٢ مليون	ألف	٢٢٥٠٠	١ر٦٪
لاوس	٧ر٤ مليون	٢٣٧ ألف	٣٢٠دولاراً	–
بروناى	٢٨٠ ألف نسمة	٥٧٧٠ ألف	١٤٢٤٠ دولاراً	–

- ويشير الجدول رقم (١) إلى تمتع دول الرابطة بسوق كبيرة نسبياً تبلغ حوالى ٥٨٠ر٤٦٠ مليون نسمة . وهو ما يعنى وجود قدرة على توزيع منتجات هذه الدول داخل تلك السوق الكبيرة ، ومن جهات أخرى تتمتع هذه الدول بمساحات لا بأس بها وإن كانت هناك دول صغيرة جداً مثل سنغافورة وبروناى ولاوس .

- كما يوضح الجدول معدل نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى في هذه الدول حيث يتراوح بين ٢٠٠ دولار في فيتنام – أقل معدل – و٢٢٥٠٠ دولار في سنغافورة –

أعلى معدل . وهو ما يعنى أن الفرد في هذه الدول يتمتع بمتوسط دخل معقول كما أن هذا المتوسط ينمو بمعدلات عالية كما في أندونيسيا (٦٪) تايلاند (٦ر٨٪) ، ماليزيا (٦ر٥٪) سنغافورة (١ر٦٪) .

٢- قوة العمل . جدول رقم (٢)

الدولة	قوة العمل	متوسط معدل النمو السنوى
فيتنام	٣٧ مليون	١ر٢٪
ميانمار	٢٣ مليون	١ر٢٪
أندونيسيا	٨٩ مليون	٥ر٢٪
الفلبين	٢٧ مليون	٦ر٢٪
تايلاند	٣٤ مليون	٥ر١٪
ماليزيا	٨ مليون	٧ر٢٪
سنغافورة	١ مليون	١٪
لاوس	٢ مليون	٦ر٢٪
بروناى	-	-

يشير الجدول رقم (٢) إلى أن حجم القوة العاملة في الرابطة يبلغ حوالى ٢٠١ مليون عامل مع عدم الأخذ في الأعتبار بروناى وهذا مايعنى توافر القوة العاملة في هذه الدول على الرغم من أن بعض هذه الدول تعانى من أنخفاض في حجم هذه القوة مثل ماليزيا - لاوس - سينغافورة . كما أن معدل متوسط النمو السنوى يعتبر ضئيلاً في هذه الدول وهو ما لا يتناسب مع طموحات هذه الدول الاقتصادية د

٣- الناتج المحلى الأجمالى وتوزيعة على القطاعات :

جدول رقم (٣)

الدولة	الناتج المحلى الأجمالى (بالمليون دولار) .	الزراعة (٪)	الصناعة (٪)	الخدمات (٪)
فيتنام	١٥٥٧٠	٢٨٪	٣٠٪	٤٣٪
ميانمار	-	٦٣٪	٩٪	٢٨٥
أندونيسيا	١٧٤٦٤٠	١٧٪	٤١٪	٤٢٪
الفلبين	٦٤١٦٢	٢٢٪	٣٣٪	٤٥٪
تايلاند	١٤٣٢٠٩	١٠٪	٣٩٪	٥٠٪
ماليزيا	٧٠٦٢٦	١٤٪	٤٣٪	٤٢٪
سنغافورة	٦٨٩٤٩	صفر	٣٦٪	٦٤٪
لاوس	١٥٣٤	٥١٪	١٨٪	٣١٪
بروناى	-	-	-	-

وتوضح بيانات الجدول تدرج في قيمة الناتج المحلى الأجمالى بين دول الرابطة وتأتى أندونيسيا في قائمة هذه الدول محققة أعلى ناتج محلى (١٧٤٦٤٠ مليون دولار) ثم تأتى لاوس محققة أقل قيمة في الناتج المحلى (١٥٣٤مليون دولار) .

ويتضح من خلال بيانات الجدول أن معظم دول الرابطة يعتمد ناتجها المحلى على قطاع الخدمات بصورة كبيرة مثل سنفاغورة (٦٤٪ - تايلاند ٥٠٪) . وعلى العكس

من ذلك يأتى قطاع الزراعة في مرحلة متأخرة حيث تشكل نسبتها أدنى نسبة من بين قطاعات الناتج المحلى وقد تصل لنسبة الصفر (سنغافورة) على عكس ميانمار ولاوس والتى تساهم فيها الزراعة بنسبة كبيرة في الناتج القومى ٦٣٪ . أما الصناعة فأنها تساهم بنسبة متوسطة في معظم دول الرابطة وتصل إلى أقصاها في ماليزيا (٤٣٪) وأدناها في ميانمار (٩٪) .

٤- الصادرات والواردات لدول الرابطة .

جدول رقم (٤)

الدولة	الصادرات (بالمليون دولار) .	نسبة معدل النمو السنوى	الواردات بالمليون دولار	نسبة معدل النمو السنوى
فيتنام	٣٧٧٠	-	٤٤٤٠	-
ميانمار	٧٧١	٢ر٢٧٪	٨٨٦	٧ر٣٨٪
أندونيسيا	٤٠٠٥٤	٣ر٢١٪	٣١٩٨٥	١ر٩٪
الفلبين	١٣٣٠٤	٢ر١٠٪	٢٢٥٤٦	٢ر١٥٪
تايلاند	٤٥٢٦٢	٦ر٢١٪	٥٤٤٥٩	٧ر١٢٪
ماليزيا	٥٨٧٥٦	٨ر١٧٪	٥٩٥٨١	٧ر١٥٪
سنغافورة	٩٦٨٠٠	١ر١٦٪	١٠٣٠٠٠	١ر١٢٪
لاوس	٣٠٠	-	٥٦٤	-
بروناى	-	-	-	-

وتشير بيانات الجدول رقم ٤ إلى الأختلاف في حجم صادرات وواردات دول الرابطة حيث تأتي لاوس في مرتبة أقل من حيث الصادرات وكذلك الواردات . كما تعتبر سنغافورة أعلى دول الرابطة من حيث الصادرات والواردات . وتساهم دول الرابطة بشكل عام بنسبة معقولة في التجارة العالمية سواء من حيث الصادرات أو الواردات حيث يصل حجم الصادرات بها إلى ٩٥٧ر٢٥٨ مليون دولار ويصل حجم الواردات بها إلى ٤٦١ر٢٧٧ مليون دولار .

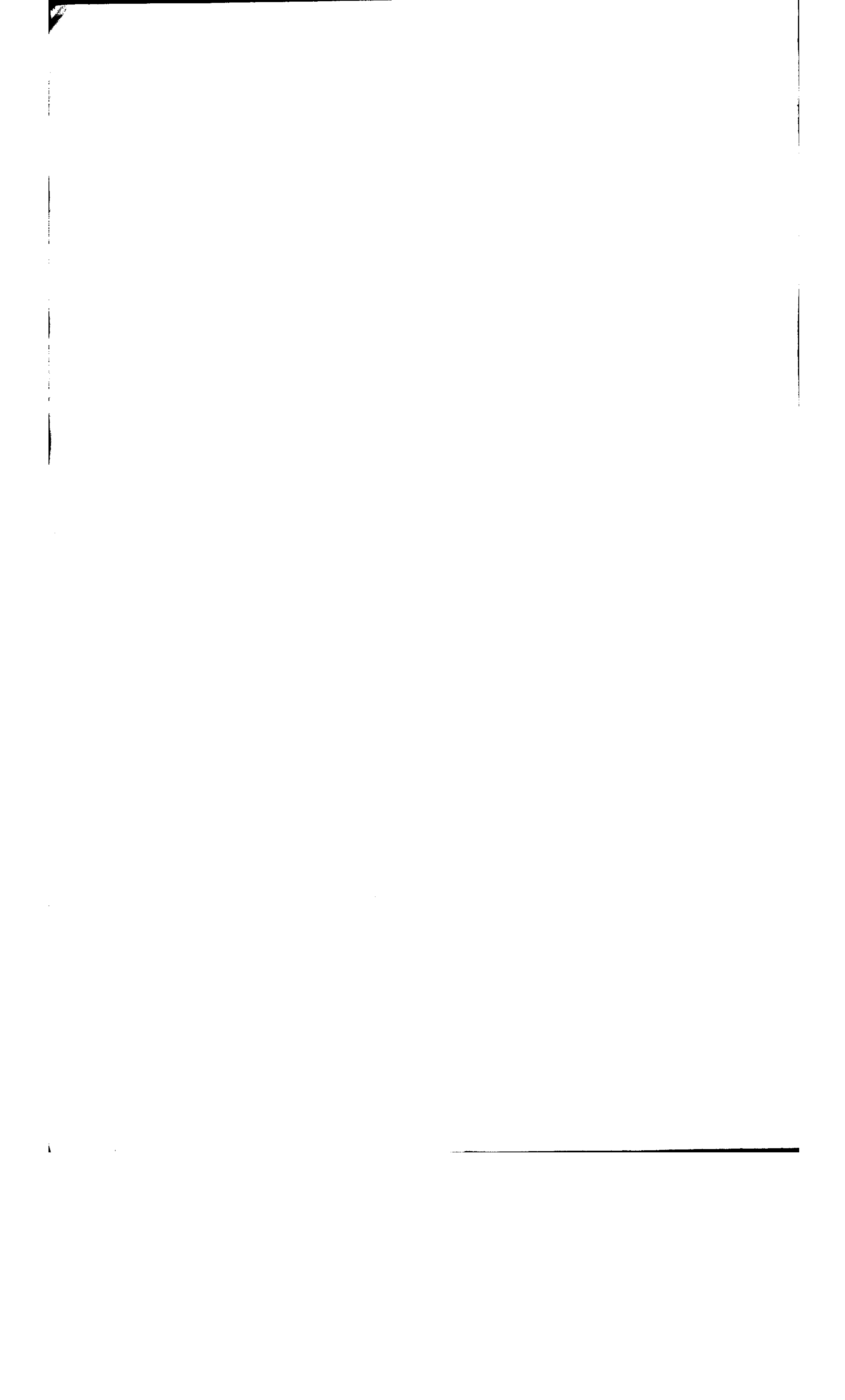
كما تشهد معظم دول الرابطة عجزاً في ميزان مدفوعاتها وذلك لأن قيمة الواردات بها أعلى من قيمة الصادرات بأستثناء أندونيسيا .

٥- الدين الخارجى

جدول رقم (٥)

الدولة	حجم الدين الخارجى (بالمليون دولار)	الدين كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى
فيتنام	٢٥١١٥	٣ر١٩١٪
ميانمار	٦٥٠٢	٨ر٨٪
اندونيسيا	٩٦٥٠٠	٤ر٥٧٪
الفلبين	٣٩٣٠٢	٧ر٥٩٪
تايلاند	٦٠٩٩١	١ر٤٣٪
ماليزيا	٢٤٧٦٧	١ر٣٦٪
سنغافورة	-	-
لاوس	٢٠٨٠	٦ر١٣٥٪
برناوى	-	-

- تشير بيانات الجدول رقم ٥ إلى أن حجم الدين الخارجى الذى تعانى منه معظم دول الرابطة فيما عدا سنغافورة التى لا تعانى من أى ديون خارجية . ويصل أجمالى حجم الدين لهذه الرابطة حوالى ٣١٧ر٢٥٥ مليون دولار ويعتبر هذا الرقم كبير بالمقارنة بالنسبة لحجم الناتج المحلى لدول الرابطة فيماعدا سنغافورة وبروناى .



الفصل الثالث : دور رابطة الأسيان في أزمة جنوب شرق أسيا

أولاً : بداية الازمة .

فى يوليو ١٩٩٧ عصفت أزمة مالية بالاقتصاد التايلاندى سادت معظم دول جنوب شرق آسيا وبخاصة (ماليزيا – إندونيسيا – الفلبين) ووصلت بعد ذلك إلى هونج كونج مما أصاب العالم بحالة من الاضطراب لا مثيل لها من قبل . وقد تعدت هذه الازمة ما حدث فى المكسيك عام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ ، وكذلك أزمة العملة فى أوربا عام ١٩٩٢ لأن العالم أعتبر الازمة الخاصة بالمكسيك أزمة منعزلة عن التأثير فى الاقتصاديات الدولية أما أزمة أوربا فكانت ثمن لإعادة التوازن الأوربى كرد فعل على الوحدة الالمانية وكلا الازمتين كانت متوقعة من الخبراء الاقتصاديين والمستثمرين .

أما الأزمة التايلاندية فكانت متوقعه من قبل صندوق النقد الدولي عام ١٩٩٦ وقد تم استخدام كافة الوسائل السرية والعلنية لتنبيه تايلاند بذلك ، ولكن الحكومة التايلاندية لم تراعى هذا الخطر بصورة حاسمة مما أدى إلى حدوث الأزمة مما أدى إلي انهيار العملة (البات) التايلاندية وامتدت آثارها إلى كل المنطقة بعد ذلك .

وقد كانت تايلاند تتمتع بنمو اقتصادى ٨٪ لعدة سنوات ومع هذا النمو الجيد لم تحاول تايلاند وصانعى القرار المالى ربط عملتهم الوطنية بسلة العملات الاجنبية المسيطر عليها الدولار الأمريكى . ومع ارتفاع أسعار المنتجات التايلاندية

فى الاسواق العالمية انخفضت صادراتها ولم تستطيع الشركات الصناعية بها دفع الديون والقروض المستحقة عليها للبنوك المحلية والاجنبية ، وهذه الديون كانت غالبيتها بالدولار الامريكى وبذلك تراكمت الديون الدولارية على المؤسسات الانتاجية بها .

وبعد ذلك قامت البنوك التايلاندية إلى التهديد بوضع اليد على ما لديها من الضمانات والعمل على سيولتها لتسديد مستحقاتها مما أدى إلى شراء كميات من الدولارات لتسديد القروض من جانب هذه الشركات. الأمر الذي أدى إلى ضخ كميات كبيرة من العملة المحلية (البات) فى الاسواق لشراء الدولار ، مما أدى إلي زيادة الطلب عليه بشكل مرتفع وبالتالى أصبح (البات) غير مرغوب فيه مما أدى إلى الانخفاض السوقى للعملة المحلية (البات) .

بجانب ذلك قامت السلطات النقدية فى تايلاند بالعمل على محاولة إعادة التوازن عن طريق رفع سعر الفائدة على (البات) للمحافظة على الارصدة بالعملة الوطنية من جانب المواطنين حيث زادت تكاليف الاقتراض لدى القطاعات الانتاجية مما أدى إلى الانكماش الاقتصادى حيث قامت الحكومة باستخدام الاحتياطي النقدي الأجنبي لشراء كميات كبيرة من العملة الوطنية لانقاذ الموقف ولكن مع نفاذ الاحتياط عاد الموقف كما هو عليه ، نتيجة قيام المضاربون مرة أخرى بمهاجمه العملة بشكل شديد وكان على رأس هذه الشركات شركة " جورج سوروس " حيث انخفضت قيمة العملة (البات) إلى الربع بعد تعويمها وقام حملة الاسهم للتخلص من أسهمهم بسبب

ارتفاع سعر الفائدة على الودائع من جهة وانخفاض قيمة العملة من جهة أخرى .
وتوالت الانهيارات الاقتصادية من دولة إلى أخرى وفقدت بورصة تايلاند ١٠٪ من قيمتها وإندونيسيا ١٤٪ والفلبين ١٧٪ ، وهكذا تعددت الاسباب لتى أدت إلى الانهيار المالى والاقتصادى فى دول جنوب شرق آسيا لتدخل في أزمة مالية مستفحلة .

ثانياً : الأسباب الرئيسية للأزمة .

تمثلت الأسباب الهامة لحدوث الازمة الآسيوية فى مجموعة من العوامل سواء المباشرة أو غير المباشرة والتى أدت فى مجموعها إلى تفاقم الأزمة ومن أهمها ما يلى :

١- ضعف البنية المالية للاقتصاد : حيث يعانى القطاع المصرفى من خلل شديد يظهر فى الاسراف في منح الائتمان وهشاشة الضمانات المقدمة حيث يتم تمويل المشروعات فى هذه الدول عن طريق الاقتراض من البنوك .

٢- غالبية القروض البنكية كانت تتم بناء على اعتبارات شخصية وسياسية فى شكل مجاملات أى كانت بعيده كل البعد عن الاعتبارات الاقتصادية والموضوعية حيث العلاقات الوطيدة بين رجال الأعمال ورجال الحكم وكان الشعار السائد لدى رجال الاعمال لتشجيع حكوماتهم على تبني هذه السياسة الاقتصادية المفهوم ذات الأبعاد الثلاثة "أقترض وتوسع وصدر ".

وفى النهاية وجدت البنوك نفسها متورطه فى قروض وتسهيلات بلا ضمانات حقيقية ووقع عليها العبء المالى . بجانب التهديد بالافلاس حتى وصلت نسبة الديون الرديئة والمشكوك فيها عام ١٩٩٧ حوالى ٢٠٪ من جملة القروض البنكية فى تايلاند ، ١٧٪ في إندونيسيا ، ١٦٪ في كوريا ، ١٦٪ فى ماليزيا .

٣- السرعة الفائقة للمضاربات فى الاراضى والعقارات والاوراق المالية أدت إلى تضخم قيم الأصول فى البنوك والمصارف المالية الحكومية بشكل غير حقيقى مما أدى إلى فقدان قيمتها كضمانات لدى البنوك بعد تعرض أسعارها للاهتزاز والتذبذب . ومع ضخامة حجم صناديق الاستثمار بالعملات التى يتعامل بها المضاربون أصبح نشاط المضاربة قادراً على التأثير فى الأحداث مثال ذلك صندوق استثمار العملات الذى كان يديره صاحب شركة " سوروس" والمعروف " بالصندوق الكمى" حيث بلغت حصيلته المعلن عنها حوالي ١١ بليون دولار ولكن الكمية الفعلية بالصندوق تصل إلى ١١٠ بليون دولار.

٤- التعويم المفاجئ للعملة التايلاندية (البات) دفعه واحده وقد شجعها على ذلك ثبات قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار لامريكى لأكثر من ٥ سنوات مما أوحى ذلك للسلطات النقدية بأن هذا الثبات للعملة هو السعر التوازني الذى سوف يسود عند تعويم العملة وهذا يحدث عندما يكون هناك توازن واستقرار فى المعاملات الجارية والرأسمالية (ميزان المدفوعات) الخاصة بالقروض ورؤوس الأموال طويلة الآجل والاستثمارات المالية المباشرة والتحويلات طويلة الآجل . أما إذا تم تحرير المعاملات الجارية دون الرأسمالية فيكون سعر الصرف للعملة غير مضمون الاستقرار. وكان

على تايلاند أن تدرس هذه الأوضاع بدقة وخاصة المعاملات الرأسمالية حتى لا يحدث هذا الاضطراب المالى الكبير .

٥- تكشف أوضاع التجارة الخارجية لهذه الدول وخاصة العجز المتزايد فى ميزانها التجارى باستثناء (نغافورة وتايوان) منذ بداية ١٩٩٠ حيث زادت الواردات وانخفضت الصادرات وكان الأثر النهائى هو المعاناة من عجز شديد فى موازين المدفوعات لهذه الدول . وقد زاد العجز التجارى فى كوريا الجنوبية وتايلاند والفلبين

وفى نفس الوقت تضاءل حجم الفائض فى ماليزيا وإندونيسيا وفى عام ١٩٩٥ حققت ماليزيا توازن فى الميزان التجارى ، ولكن في عام ١٩٩٧ حدث ولأول مرة فى ماليزيا عجز فى الميزان التجارى منذ ١٧ عاماً والسبب الرئيسى يرجع إلى توجيه غالبية الاستثمارات إلى مشروعات البنية الاساسية التى لا تدخل عوائدها فى التجارة الدولية وهى مشروعات ذات سمعه حضارية تهدف إلى ترويج صورة الدولة في الأوساط الخارجية .

٦- ضخامة الاستثمار العقارى بشكل كبير فى أبراج وناطحات سحاب ضخمة بدرجة تفوق الطلب عليها وإعتمادها على القروض فى التمويل مما أدى فى النهاية إلى فائض ضخم من الوحدات السكنية بسبب ارتفاع اسعارها أو كما هو الحال فى تايلاند لبلوغها مرحلة التشبع وكذلك نفس الحال فى ماليزيا حيث توجد مجمعات سكنية خالية تماماً من السكان بسبب التشبع والتوسع العقارى وهذا ينطبق على بقية الدول فى المنطقة باستثناء (هونج كونج).

٧- البذخ فى الأنماط الاستهلاكية وارتفاع نسبة الاستهلاك عن الناتج المحلى الاجمالى فى تايلاند مقارنه بدول النمور الآسيوية مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة ويعوق التقدم بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادى والتنمية المستدامه.

٨- زيادة الانفاق على البنية الاساسية التي تعمل على تحسين مناخ الانتاج : ولكن هذا لم يلائم نمو المشروعات الإنتاجية اللازمة مما يؤدى إلى عدم زيادة الانتاج بقدر متكافئ مع الزيادة فى الانفاق على البنية الاساسية حيث أدى فى نهاية المطاف إلى التضخم وأنخفاض معدل النمو في الناتج المحلى الاجمالى.

٩- التشابك الاقتصادى الكبير بين دول جنوب شرق آسيا الأمر الذي أدى إلى سرعة أنتقال الازمة من تايلاند إلى هذه الدول خاصة ماليزيا وإندونيسيا حيث انخفضت قيمة (الرينجت) الماليزى (والروبية) الإندونيسية مقابل الدولار بنسبة ٣٠٪ . حيث تتبع هذه الدول جميعاً سعر صرف ثابت مرتبط بالدولار صعوداً وهبوطاً . وكانت النتيجة ارتفاع سعر صرف عملات هذه الدول تجاه العملات الاخرى مثل الين اليابانى بسبب تراجع القدرة التنافسية لصادراتها مقابل زيادة القدرة التنافسية لليابان .

١٠- دخول الصين مجال التصدير للسلع الصناعية كثيفة العمالة مثل الاحذية ، لعب الاطفال ، النسيج ، الالكترونيات الخفيفة والتى تنتجها دول جنوب شرق آسيا حيث انخفاض تكلفة العمل فى الصين مقارنة بهذه الدول ، مثل أجر العامل فى تايلاند ١,٤٠ دولار فى الساعة ، أما أجر العامل فى الصين فيبلغ ٤٠ سنتاً فى

الساعة ، كذلك قيام الصين بتخفيض عملتها نحو الدولار إلى ٣٥٪ عام ١٩٩٤ مما زاد من القدرة التنافسية لها أمام هذه الدول .

١١- زيادة العجز فى كل من حساب الخدمات وحساب الاستثمار فى موازين مدفوعات هذه الدول : حيث وصل العجز فى كل من إندونيسيا ، ماليزيا ، تايلاند حوالى ٢٧ مليار دولار عام ١٩٩٦ فى هذه البنود فقط ولكن الفلبين تتمتع بفائض حوالى ٩ مليار دولار بسبب تحويلات العمالة فى الخارج.

١٢- الزيادة النسبية للاستثمار مقارنة بالادخار فى هذه الدول : حيث يزيد الاستثمار المحلى عن الادخار المحلى ويترتب على ذلك عجز فى ميزان المدفوعات ويسمى ذلك بظاهرة " الطاقة الزائدة " فى بعض الدول وخاصة فى مجال الخدمات على سبيل المثال يوجد فى تايلاند ٤ محطات خدمة سيارات لكل كيلو متر فى طريق لا يتعدى طوله ٢٠ كم٢ فقط . كما توجد طاقات زائدة فى صناعات عديدة مثل الحديد ، الصلب ، البناء ، البتروكيماويات .

وهذا يسرى على الدول لأخرى مثل كوريا الجنوبية حيث لا يوجد مبرر اقتصادى لقيام ٥ مصانع للسيارات الوطنية وهى هوندا – دايو- كيا – سسانج يونج – سامونج وكذلك صناعات سيارات فى دول مجاورة مثل ماليزيا وإندونيسيا وهناك مجموعة من العوامل ساعدت على الاستثمار فى هذه الدول وأدت إلي جذب المزيد من رؤوس الاموال الاجنبية وهى :

- تحرير القواعد الحاكمة لدخول رأس المال الأجنبى .

- السماح للمستثمر بالاقراض والاقتراض بالعملة الاجنبية فى الداخل وكذلك للمستثمر المقيم .
- رفع سعر الفائدة المحلية لجذب الاموال للداخل حيث وصلت نسبتها إلى ١٥٪.
- توفير الضمانات للمستثمر الاجنبى أمام تقلبات سعر الصرف عن طريق سعر الصرف الثابت بالدولار .

١٣- عدم مواكبة الظروف السياسية والاجتماعية مع متطلبات النمو الاقتصادى وإستمراريته ، حيث تخضع هذه الدول لنظم سياسية يصعب إدراجها فى إطار الديمقراطية حيث ظاهرة الفساد واستغلال النفوذ كانت من السمات البارزة فى الفترة الماضية و التى كان " لليد الخفية " و بالذات الولايات المتحدة الأمريكية دورا أساسيا فى تحقيق أهدافها السياسية من خلال وقف المد الشيوعى من الدول المجاورة لدول جنوب شرق أسيا . حيث لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا حيويا فى تقوية اقتصاديات هذه الدول فى الفترات السابقة .

و مع انهيار الشيوعية زال هذا الهدف و تم استبداله بهدف آخر وهو كبح جماح التنافس الاقتصادى لهذه الدول و العمل على ابقائها تحت سيطرة القطب الأوحد من خلال اضعاف القطاع المالى بها و تدهور أسعار عملاتها و إحداث الأزمة المالية المفاجئة فى اقتصاديات هذه الدول .لذلك كان لابد من إعادة ترتيب للاوضاع لتناسب قضية الاصلاح السياسي وارتباطها بالاصلاح الاقتصادى .

١٤- الانكماش فى الاقتصاد اليابانى وأثره على اقتصاديات هذه الدول وقد تمثل هذا الارتباط فيما يلى :

- مساهمة اليابان فى إقامة الصناعات بهذه الدول معتمدة على رخص العمالة بها.
- توسع اليابان فى إقراض هذه الدول حيث بلغ فى عام ١٩٩٦ حوالى ٦٠٪ من إجمالى قروضها الخارجية .
- تصدر اليابان حوالى ١٨٪ من صادراتها إلى هذه الدول وتستورد منها حوالي ١٥٠٪ من إجمالى وارداتها.
- ومع إصابة الاقتصاد الياباني بما يسمى "اقتصاد الفقاعة" أي انكماش اقتصادى بشكل متزايد أدى فى النهاية إلى الانهيار الاقتصادى نتيجة الافراط فى الاستثمار الصناعى وتزايد معدلات الاقراض من الداخل والخارج . وقد وصلت الحالة الاقتصادية عام ١٩٩٠ إلى الذروه حيث انفجرت هذه الفقاعة عندما إنخفضت قيمة التعاملات فى البورصة اليابانية بنسبة ٦٣٪ وإنخفضت قيمة العقارات بحوالى ٥٠٪ مما ساعد على ظهور حالة الكساد العام ، بالاضافة إلى الركود الهيكلى فى غالبية الدول الاوربية والاتجاه نحو المشروعات غير الانتاجية ساهم كل ذلك فى زيادة الازمة .

١٥ – الاسراع نحو العولمة فى ظل نظام اقتصادى وتجارى يفتقد إلي العدالة : كل ذلك سوف يؤدى إلى ظهور سلبيات اقتصادية في المستقبل لأنه يعتبر من مصلحة الدول الكبرى الصناعية .

١٦– الأخطاء التى شابت إدارة حكومات هذه الدول للأزمة فى بدايتها مثل :

- إتهام المضاربين والمتعاملين في البورصة بالتآمر والفوضى والفساد .
- منع بعض أنواع التعامل فى الأسهم.

- قيام الحكومة بشراء الاسهم بسعر أعلى من سعر الاقفال .
- رفع سعر الفائدة وتدخل السلطات فى سوق الصرف الاجنبى .
- منع بعض أنواع المعاملات بالنقد الاجنبى لأغراض التعامل فى سوق العقار.

وبالرغم من وجود هذه الاسباب العامة والمشتركة التى تسببت فى حدوث الازمة فى دول جنوب شرق آسيا عموماً ، إلا انه توجد أسباب خاصة بكل دولة فعمليات البيع بشكل متزايد للعملة مقابل الدولار كانت عاملاً قوياً فى ازمة سنغافورة ، بينما جاءت أزمة الديون وتعثر الشركات المحلية بمثابة السبب الرئيسى لانهيار سعر صرف العملة المحلية فى تايلاند وإندونسيا . فى حين جاءت الازمة النقدية التى واجهت العملة الماليزية نتيجة زيادة العجز الحكومى ومن ثم الدين العام وزيادة النمو الاقتصادى المصحوب بالتضخم.

ثالثاً : أثار الازمة الاسيوية وتداعياتها

لقد كان لأزمة انهيار الأسهم العالمية ودول جنوب شرق آسيا منذ يوليو ١٩٩٧ ، آثارها السلبية الواضحة على هذه الأسواق ، وكذلك الأسواق المالية الأخرى في باقى دول العالم . كما باتت تأثيرات هذه الأزمة حتى اليوم تهدد الاقتصاد الصينى ، مما يزيد من عمق المشكلات المالية والاقتصادية لدول المنطقة كلها . هذا بجانب ما أدت اليه تأثيراتها السلبية من إنهيار السوق المالية في روسيا وتدهور سعر صرف الروبل مما أدى إلى انتشار مظاهر الانهيار الاقتصادى والمشاكل الاجتماعية والسياسية الحادة بها في نهاية أغسطس ١٩٩٨ .

كما أن تأثيرات هذه الازمة أصبحت تهدد اقتصاديات البعض من دول أمريكا اللاتينية واسواقها المالية مثلما حدث في البرازيل في بداية عام ١٩٩٩. كما تثير هذه الازمات أيضاً حالة عدم الامان وبخاصة فى النواحي المالية بالدول الصناعية المتقدمة حيث يلاحظ ذلك من خلال تكرار التقلبات في أسعار الاسهم والسندات باسواقها المالية وحالة الركود الاقتصادى العام التى تجتاح هذه الدول .

كما أن تأثيرات هذه الازمة السلبية على الدول العربية من خلال أسواقها المالية الناشئة تعتبر محدودة نسبياً وقد يرجع ذلك لحداثة هذه الاسواق ومحدودية ارتباط مؤسساتها الاقتصادية والصناعية الكبيرة من الناحية المالية مع دول الازمات. بمعنى أخر أن الدول العربية تتأثر بدرجات محدودة وبطرق غير مباشرة بنتائج

الازمات التى تحدث فى الاسواق المالية نتيجة تأثيراتها على معدلات النمو فى دول الازمات ، وبالتالى انعكاساتها على النمو الاقتصادى العالمى .

أولاً : أثار الازمة الاسيوية على الصعيد العالمى

من الواضح والمرجح أن يكون تأثير أزمة جنوب شرق آسيا على النمو الاقتصادى فى العالم محدودة ولا يمكن توقع حدوث انكماش اقتصادى حاد على المستوى العالمى . ولكن هناك مخاوف من قبل المؤسسات الاستثمارية العالمية من أن تكون هذه الازمة قد أدت إلى ارتفاع درجة مخاطر الاستثمار فى الأسواق الناشئة، الامر الذى يترتب عليه تناقص فى التدفقات الرأسمالية إلى هذه الدول .

بالتحديد يمكنا القول بأن آثار هذه الازمة يمكن أن تأخذ بعدين على الصعيد العالمى وذلك على النحو التالى :

البعد الأول : لقد أدت الأزمة إلى تدهور فى مؤشرات البورصات الاوربية وكذلك انخفاض فى أسعار الاسهم وبخاصة بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات ذات الحجم الكبير ، وبالتالى فإنه من المحتمل أن يؤدى ذلك إلى هبوط عام فى الاسعار وإلى حدوث بطالة شديدة قد تؤدى فى النهاية إلى ثورات اجتماعية عارمة مما يهدد الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى .

البعد الثانى : وهو يتعلق بالانخفاض فى قيمة العملات بالنسبة للدول المعنية بالازمة ، الامر الذى سيترتب عليه تزايد فى عرض المنتجات الاسيوية فى الاسواق العالمية نتيجة لانخفاض اسعارها . وفى حالة استمرار مثل هذه الحالة فإن نتائج

الازمة لن تستمر طويلاً ويعود الانتعاش الاقتصادى لدول المنطقة ولكن ذلك سوف يحتاج وقتاً طويلاً .

ومع إدراك الآثار المحتملة للأزمة الآسيوية على حركة التجارة والمال الدولى ، بادرت بعض المؤسسات المالية إلى معالجة الأزمة لتضييق نطاقها إلى الدول الأخرى ، حيث قام صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى بالتنسيق مع بعض الدول المتقدمة بتقديم تسهيلات مالية إلى الدول المعنية بعد أن فرض شروطه التى تضمنت إجراء سلسلة من التغيرات الهيكلية على الإستراتيجيات الإنمائية التى تبنتها هذه الدول فى السنوات السابقة وخاصة فى مجال اعادة تقييم العملات الآسيوية ، واغلاق عدد من البنوك الآسيوية .

ثانياً : أثار الأزمة على صعيد الدول المعنية

من المتوقع ان تلقى الازمة بظلالها على النمو الاقتصادى فى دول جنوب شرق اسيا حيث من المحتمل ان تتراجع معدلات النمو المرتفعة والتى بلغت خلال الفترة من عام ١٩٩٣ – ١٩٩٦ حوالى ٧٪ واكثر من ٦٪ فى بداية عام ١٩٩٧ الى حوالى ٣,٥% عام ٢٠٠١% و التى من المتوقع ألا تزيد عن ٢٪ مع حلول عام ٢٠٠٢ .وجدير بالذكر ان الازمة المالية لدول جنوب شرق اسيا قد ادت الى الحاق العديد من الاضرار على اقتصادياتها وعلى مناخها السياسى والاجتماعى ومن هذه الاضرار ما يلى :

١ – فقدان الثقة فى الانظمة الاقتصادية وبصفة خاصة الناحية المالية

٢ – الانسحاب المفاجئ لرؤوس الاموال الأجنبية فى الوقت الذى ساهمت فيه هذه الاموال فى رفع معدلات النمو لهذه الدول خلال السنوات الاخيرة وبصفة خاصة فى القطاعات التصديرية

٣ – ان هذه التحويلات الرأسمالية للخارج ستؤدى الى خفض فى الانفاق العام والخاص وزيادة عجز موازين المدفوعات لهذه الدول وتفاقم فى المديونية الخارجية .

ومن المعروف ان اثار الازمة السلبية قد اقتصرت فى بداية الامر على تايلاند ولكن سرعان ما انتشرت فى منطقة جنوب شرق اسيا حيث فقدت البورصة حوالى ٧٠٪ من قيمة الاسهم فى دول المنطقة ثم سادت اسواق المال فى هونج كونج ومنها الى معظم دول العالم الرأسمالية .

وقد ترتب على بعض الاثار السلبية للازمة قيام دول المنطقة باتباع سياسات مالية متشددة هدفها خفض الانفاق العام وخفض معدل نمو الواردات من اجل العمل على تحقيق توازن فى ميزان المدفوعات . بالاضافة لذلك فقد تبنت دول المنطقة سياسة تخفيض الاستثمارات واغلاق عدد كبير من المؤسسات المالية . وفيما يلى بيان اثار الازمة على الدول المعنية بهدف التوصل الى اكثر دول المنطقة تاثرا بالاضرار الناجمة من جراء هذه الازمة .

١ – أثار الأزمة على تايلاند

نتيجة استمرار العجز فى ميزان المدفوعات الجارى وتزايد حجم المديونية الخارجية قرت السلطات النقدية التخلى عن سياسة ربط البات التايلاندى بالدولار وتعويم

العملة فى بداية يوليو ١٩٩٧ ، الامر الذى ترتب عليه هبوط سعر البات التايلاندى مقابل الدولار بحوالى ٢٠٪ فى بداية الأزمة وحوالى ٦٢,٥٪ فى يناير ١٩٩٨ .

وفى ضوء تزايد حدة المشكلة ومن أجل الحد من التدهور الاقتصادى لجأت تايلاند لصندوق النقد الدولى حيث وافق على مساعدتها بمبلغ ١٧,٢ مليار دولار امريكى فى مقابل تبنى خطة الصندوق لعلاج هذه المشكلة الاقتصادية والتى تمثلت فى الآتى :

- إغلاق عدة مشروعات مالية لإعادة هيكلة بيوت المال التايلاندية .
- خفض الانفاق العام الحكومى وزيادة الصادرات وخفض الواردات وإعادة النظر في كافة المشروعات ذات النفقات العالية.

ومن الطبيعي أن هذه الاجراءات من شأنها أن تعمل على خلق مزيد من فرص العمل فى ضوء زيادة البطالة بعد الازمة إلى الضعف . هذا بجانب احتمالات انخفاض معدلات النمو الاقتصادى إلى أقل من ٢٪ بعد أن وصل إلي حوالي ٨,٦ ٪ قبل الازمة .

٢- أثار الازمة على إندونيسيا :

بدون شك أن الازمة قد ألقت بظلالها على إندونيسيا من خلال الآثار السلبية الآتية :

- انخفاض سعر العملة الإندونيسية (الروبية) بنسبة ٨٠ ٪ وهو أدنى معدل لها فى تاريخها الامر الذى ترتب عليه انخفاض القيمة الشرائية وارتفاع نسبة التضخم بشكل كبير.
- تقلص ثقة المجتمع الدولى والمؤسسات الدولية فى قدرات البلاد وامكانياتها .

- خلل جسيم فى الأوضاع السياسية والأمنية الداخلية.
- ارتفاع نسبة البطالة وتزايد حدة المشاكل الاجتماعية .
- ارتفاع الاسعار فى المواد الغذائية والطاقة واندلاع المظاهرات والعنف .
- ضياع حقوق المودعين فى البنوك التى تم إغلاقها.
- إغلاق عدد كبير من الصحف والمجلات فى المجال الاعلامى .
- زيادة المديونية للقطاع الخاص والتى بلغت ما يقرب من ٧٤ مليار دولار .

وقد حاولت الحكومة الاندونيسية الخروج من هذه الازمة الطاحنة فقامت فى فبراير ١٩٩٨ بالاعلان عن اعتماد سعر صرف محدد لتثبيت سعر الروبية حيث وافق الصندوق وبعد مفاوضات طويلة على منحها ٢٣ مليار دولار بالإضافة إلى حوالى ١٧ مليار دولار من الدول المانحة (أمريكا – اليابان – ماليزيا – سنغافورة – استراليا – بر وناى).

كما حصلت على مليار دولار آخرى من البنك الدولى عام ١٩٩٨ لمعاونتها على حل مشكلاتها الاجتماعية وعلى رأسها مشكلة البطالة والجفاف.

وقد أشترط صندوق النقد الدولى أن تقوم إندونيسيا بالعمل على تنفيذ الاجراءات التالية :

- دمج عدد من البنوك الحكومية فى بنك واحد.
- الغاء الاحتكار فى المجالات الانتاجية والتوزيعية .
- الغاء مساعدة الحكومة الإندونيسية لمصانع السيارات والطائرات .
- ضرورة ربط العملة (الروبية) بالدولار الامريكى .

٣- أثار الازمة على سنغافورة :

تعتبر سنغافورة الدولة ذات المدينـة الواحـدة وهـى أصـغر دول المنطقـة مـن حيـث السكان (٢ مليون) بعد بروناى (٣٦٠ الف نسمة) وهى الدولة الأقل تأثراً بالازمة فى آسيا ، ويرجع أنخفاض الدولار السنغافورى الذى كان أقوى العملات بالمنطقة إلى :

- ارتفاع الاسعار، انخفاض السياحة بشكل كبير.
- تراجع سوق المال بسبب عدم الثقة السائد فى شرق آسيا .
- الاضرار بحجم الاستثمارات ونسبة فوائد الاستثمار .

٤- أثار الازمة على الفلبين :

على الرغم من أن النموذج الفلبينى يختلف عن التايلاندى إلا أن آثار الأزمـة الماليـة الاسيوية قد شملتها أيضاً ، ولكن الآثار لم تكن خطيرة بالمقارنة بباقى دول المنطقة وقد تسببت الازمة الاسيوية فى تزايد الضغوط على العملة (البيزو) الفلبينية ممـا أدى إلى انخفاضها بحوالى ٧٪ فى منتصف يوليـو ١٩٩٧ وحـوالى ٣٣٪ فـى أكتـوبر ١٩٩٧ وقـد انخفضت إلى ٥٠٪ فى يناير ١٩٩٨ .

بجانب ذلك فإن هناك توقعات من قبل صندوق النقد الدولى بتراجـع معـدلات النمو لتصل إلى ١,٧ ٪ فى بداية عام ٢٠٠٢ بعد أن كانت حوالى ٤٪ عام ١٩٩٩ .

٥- أثار الازمة على ماليزيا :

على الرغم من اختلاف الظروف الاقتصادية فى ماليزيا عن تايلانـد إلا أنهـا تتفـق معها فى بعض الوجوه الاخرى . ومع بداية الازمة فى يوليو ١٩٩٧ بدأت الضغوط على العملة (الرينجيت) الماليزية وقد حاولـت الحكومـة العمـل علـى ضبط سـعر الصـرف

حيث استخدمت ٤ بليون دولار من احتياطها الرسمى من العملات الاجنبية ولكن فى النهاية تخلت عن سعر الصرف مما أدى إنهيار العملة بنسبة ٥٠ ٪ فى يناير ١٩٩٨ مقابل ٣٥,٥٪ فى نهاية اكتوبر ١٩٩٨.

وقد أدى إنهيار العملة الماليزية إلى إثارة المخاوف بشأن عرقلة حركة الاقتصاد الماليزى والذى يمتلك قاعدة تكنولوجية قوية وبصفة خاصة فى مجال تكنولوجيا المعلومات . وفى ضوء تصاعد حدة الازمة اتخذت الحكومة الماليزية الاجراءات التالية بغرض الحد من هذه الازمة الضارية .

- تخفيض الانفاق العام بنسبة ١٨٪.
- التوقف عن شراء السفن والطائرات من قبل شركة الشحن الدولية والخطوط الماليزية .
- تأجيل المشروعات الكبرى وتجميد قروض البنوك فى مجال الانشاءات.
- العمل على زيادة الصادرات والسياحة لزيادة الدخل القومى من العملات الاجنبية.
- خفض الواردات من آجل تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات.
- وقف تمويل الشركات الخاصة والمقترضين من الافراد للمحافظة على الآمان.
- وقف العمل فى الطرق والسكك الحديدية التى تربط بين ماليزيا وتايلاند.
- خفض الاستثمارات العامة بشكل عام إلا فى الحالات التى من الممكن أن تؤدى لزيادة الرصيد من العملات الاجنبية مثل السياحة والمشروعات المتعلقة بطريق المعلومات السريع.
- تشجيع القطاع الخاص للمساهمة بدور كبير فى دعم اقتصاديات البلاد .

وفى ضوء هذه الاجراءات تحاول ماليزيا الخروج من الازمة الحالية دون اللجوء إلي المؤسسات المالية الدولية أو الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وهي تختلف فى مثل هذا الاجراء عن باقى دول المنطقة ، الأمر الذى سيترتب عليه احتياجها لفترة طويلة كى تتخطى هذه الازمة .

٦- أثار الازمة على كوريا الجنوبية :

لم تتوقع كوريا مثل هذه الازمة باعتبارها بعيدة كل البعد عما يحدث فى دول الجوار الآسيوى . وقد أعتمد المسئولون فى كوريا على عامل الاحتياطى الضخم من النقد الاجنبي والذى يبلغ ٣٠ مليار دولار .

ونظراً للعجز فى ميزان المدفوعات وزيادة الديونية الخارجية وأنتشار عمليات المضاربة العقارية إنهارت أسعار العملة الكورية (الوون) منذ بداية الازمة بحوالى ٨٪ وقد انخفضت بنسبة ٩٪ فى بداية أكتوبر ١٩٩٧ وصلت نسبة الانخفاض الى حوالى ٥٠ ٪ مع نهاية عام ١٩٩٧ .

ومع تزايد الضغط على العملة الكورية لجأت كوريا لصندوق النقد الدولى مثل بقية دول المنطقة ، وقد وافق الصندوق على منحها دعماً مالياً بمقدار ٦٠ مليار دولار لعلاج الازمة المالية بها وهو الرقم الأكبر فى تاريخ المؤسسات المالية العالمية فى مقابل القيام بمجموعة من الاجراءات التى تمثلت فى الآتى :

- العمل على المحافظة على ميزان مدفوعات متوازن والسماح بوجود فائض .
- الحفاظ على سياسة الاقتصاد الحر ومنع الاحتكار.
- غلق المؤسسات المالية والبنوك ذات الأداء الضعيف.

- اعادة بناء المخزون النقدى من العملات الصعبة.
- وجود نظام نقدى يمكنه تجنب حدوث تضخم حاد أو إسراف فى منح القروض.
- اتباع سياسة مرنة فى تقويم العملة من أجل تجنب ارتفاع قيمة العملة .

وقد بدأت الحكومة الكورية فى تطبيق روشتة الاصلاح الاقتصادى المفروضة من قبل المؤسسات المالية ، ومن المتوقع ألا يزيد معدل النمو الاقتصادى بها عن ٢ ٪ عام ٢٠٠٢ بعدما وصل إلى ٦٪ عام ١٩٩٦ثم انخفض ليصل الى ٣,٥ ٪ عام ٢٠٠١.

ثالثاً : أثار الازمة الأسيوية على الدول العربية :

لقد كان للازمة الآسيوية تأثيراً محدوداً على أسواق الاسهم العربية والاستثمارات العربية فى الخارج حيث عادت الاستثمارات العربية من الخارج بصورة جزئية وقد كانت تلك الاسواق المستفيدة هى التى تتميز بسهولة الانتقال للداخل والخارج والتى يتاح فيها الاستثمار الاجنبي ومن هذه الاسواق مصر- الاردن - لبنان — المغرب — عمان — البحرين .

وتعتبر غالبية الاستثمارات العربية بالاسهم العالمية موزعه ومتنوعة فى محافظ مختلفة وفى سلات استثمارية متعددة . ونتيجة لذلك فإن انخفاض الاسهم كان له أثر ضئيل ومحدود للغاية على أجمالى الاستثمارات . ومن المتوقع أن تعود الاسواق إلى استقرارها عند توازن العرض والطب وتصحيح الاسعار التضخمية .

وفى هذا الاطار فمن المتوقع أن تجذب بعض الأسواق المالية العربية المنفتحة بعض الاستثمارات العربية والعالمية فى الخارج مستفيدة بذلك من هذه الهزات والانهيارات الراهنة .

رابعاً : أثار الازمة الاسيوية على مصر :

إن ما حدث من إنهيارات واضطرابات فى بورصات دول جنوب شرق آسيا والعالم منذ يوليو ١٩٩٧ دفع مسئولين ومدراء المحافظ للأوراق المالية فى مصر إلى دراسة وتقييم الموقف بهدف الاتجاه إلى بورصات وأسواق المال فى شمال إفريقيا . حيث من المحتمل أن تتصدر بورصة الأوراق المالية المصرية هذه البورصات .

بجانب ذلك فإن ما حدث فى البوصات العالمية من إنهيارات لأسواق الأسهم العالمية يشكل عنصر جذب للبورصات المصرية التى لم تتأثر بما حدث في بورصات العالم ، بل كان التأثير إيجابياً مما يعكس قوة الاقتصاد المصرى . كما يرى الخبراء أن للازمة جوانب ايجابية وسلبية على مصر وبخاصة لآن هناك عوامل إختلاف بين مصر وهذه الدول من أهمها :

- لا يوجد تعامل آجل فى سوق الأوراق المالية أو سوق النقد الاجنبى .
- غير مسموح للجهاز المصرفى تمويل التعامل فى سوق الاوراق المالية .
- عدم مساهمة الاجانب بنسبة كبيرة فى سوق الاوراق المالية .

وقد تمثلت الآثار الايجابية للازمة على مصر في الآتى :

- انخفاض اسعار السلع القادمة من دول جنوب شرق آسيا بمعدل ٢٠ ٪ وتشمل الانخفاضات في الاجهزة الالكترونية والاتصال ومستلزمات المكاتب والمنتجات

الجلدية وكذلك المصانع المحلية التى تتعامل مع التكنولوجيا الآسيوية أو التى تنتهج حالياً سياسة الاستعاضة بمستلزمات الانتاج القادمة من آسيا للاستفادة بفرق السعر .

- شركات الكمبيوتر هي المستفيد الأكبر من هذه الانخفاضات خاصة أن نسبة ٩٠٪ من مكونات الكمبيوتر تأتى من هذه المنطقة بسبب انخفاض تكلفة استيراد هذه المنتجات مع جودة مقبولة .
- من المحتمل أن تحتل هذه المنطقة مرتبة متقدمة مع الشركات التجاريين لمصر بسبب الاجراءات المتخذة من قبل هذه الدول لتنشيط صادراتها في محاولة لحصول هذه الدول على كمية من النقد الأجنبي لمعالجة الأزمات بها مما يسبب منافسة مع البدائل القادمة من دول العالم الأخرى وبخاصة أمريكا ، أوربا .

في حين تمثلت الآثار السلبية للازمة على مصر في الآتي :

- يرى البعض أن هذه الظاهرة مرتبطة بالتغييرات المالية نتيجة انهيار أسعار الصرف ولكنها ظاهرة لم تستمر طويلاً.
- هناك اعتبارات فنية وموضوعية تجعل من الصعب إحلال منطقة جنوب شرق آسيا محل الشركاء الأوربيين وأمريكا حيث أن الإغراء السعري لم يستمر فترة طويلة . بالإضافة إلي أن غالبية واردات مصر من هذه الدول يتمثل في شكل سلع وسيطة وخامات إنتاج لمصانع قائمة على تقنية فنية معينة ستظل مرتبطة بالموردين لهذه التقنية .

- يرى البعض أن ذلك لم يؤثر على الشراكة المصرية الأوربية وذلك نتيجة اعتبارات تاريخية واقتصادية حيث أن ٤٠٪ من تجارة مصر مع أوربا يرجع لسهولة الاتصال وانخفاض تكاليف الشحن .
- بالاضافة الى التأثيرات السلبية على بعض استثمارات الأجانب فى مصر و بخاصة فى الأذون على الخزانة و الأوراق المالية و بعض التأثيرات الأخرى التى طرأت على قطاع السياحة المصرى من جراء هذه الأزمة .

هذا بجانب التأثيرات الناجمة عن الهبوط الشديد فى قيمة عملات هذه الدول مما جعل الواردات منها رخيصة ، الأمر الذى ترتب عليه زيادة الواردات المصرية من هذه الدول و تراجع الطلب على السلع المحلية بسبب المنافسة فى السعر و الجودة مما ادى الى دفع الاقتصاد المصرى الى حالة من الكساد.

مراجع الباب الرابع

١- مختار الجمال ، نماذج التنمية في شرق أسيا ، القاهرة ، مركز الدراسات الأسيوية ١٩٩٦ .

٢- محمد عبد السميع ، التكامل غير الأقليميى في أسيا ، القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسة ١٩٩٦ .

٣- وزارة الخارجية المصرية ، التجمعات الأسيوسة ، القاهرة ١٩٩٦ .

٤- ماجدة على صالح ، تجربة الأسيان في التعاون الأقليمى ، القاهرة ، مركز الدراسات الأسيوسة ١٩٩٦ .

٥- بنك مصر – النشرة الأقتصادية ، العدد الثانى في ١٩٩٥ .

٦- البنك الأهلى المصرى– النشرة الأقتصادية ، العدد الثالث ، المجلد ٥٢ ، القاهرة ١٩٩٩ .

٧- أحمد طه محمد ، التحولات السياسية في أسيا والنظام العالمى الجديد ، السياسة الدولية ، مركز الدراسات والاستراتيجية ، القاهرة ١٩٩٢ .

٨- مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام ، النمو الأسيوية (تجارب في هزيمة التخلف) مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ١٩٩٦ .

الباب الخامس : التكتلات الأقتصادية العربية

المبحث الأول : أثر المتغيرات الأقليمية والدولية على التكتلات العربية

يعتبر التكامل الاقتصادي الاقليمى أحد المداخل الرئيسية للتنمية فى الدول المتخلفة والساعية الى النمو . وقد تحققت تجارب واعدة بالفعل فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا . وتتزايد ضرورة التكامل على الصعيد الدولى إذا أخذنا بعين الاعتبار الميل المتعاظم إلى التكتل الاقتصادي على مستوى العالم الصناعى وهو ما يتمثل بصفة خاصة فى (الاتحاد الاوروبى) ويضاف إلى ذلك الأثر العميق للثورة العلمية التكنولوجية على النظام الاقتصادي العالمى ، وخاصة من حيث احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيات الرفيعة الجديدة ، ومما أدى اليه ذلك من صعبات جمة تواجه بل وتحاصر البلاد الساعية إلى النمو ، بحيث أصبحت فرصها فى النمو أقل من ذى قبل ، وأصبحت تكلفة النمو (تكلفة الفرصة البديلة) أعلى بكثير من كان عليه الحال فى الماضى .

ويمكن القول بأن العالم سوف يشهد ميلاد حقبة جديدة لم تتضح معالمها كلية بعد . وقد تمثلت أهم تلك التطورات على صعيد العالم الاشتراكي فى قيام دولة بإعادة هيكلة اقتصادياتها ومراجعة مسيرتها السياسية بسرعة غير مسبوقة ، من خلال ما عرف بسياسة اعادة البناء " البروسترويكا" التى تبناها الاتحاد السوفيتى ، وقد كان لذلك انعكاسات مباشرة على العلاقات بين الشرق والغرب ليصبح النظر إلى مثل هذه العلاقات فى ضوء المصالح الاقتصادية – وليس المصالح الايدولوجية فقط- لكل طرف ، وقد سارعت دول أوروبا الغربية لدعم حركات الإصلاحات فى العالم

الاشتراكي مليا، وهو ما تجلى فى قيام البنك الاوروبى للتنمية والتعمير فى أوروبا الشرقية .

كذلك كان من أهم التحولات التى شهدها العالم توحيد الألمانيتين واللتين تنتميان الى نظامين اقتصاديين مختلفين وهو ما يعنى تحولا كيفيا فى طبيعة العلاقة بين النظامين الرأسمالى والاشتراكي فى اتجاه التعاون من أجل التنمية .

ولقد كان للمتغيرات العالمية والإقليمية التى برزت على الساحة مؤخراً تأثيراً واضحاً على التكامل الاقتصادي العربى والتى تمثلت فيما يلى :

أ- أهم المتغيرات الأقليمية والدولية :

١- إنشاء منظمة التجارة العالمية .

٢- تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي .

٣- تحول الأنظمة الاشتراكية إلى اقتصاد السوق .

٤- قيام العديد من التكتلات الاقتصادية .

٥- ثورة الاتصالات والمعلومات والإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات .

٦- الوحدة الأوروبية .

٧- الشراكة العربية الأوروبية .

٨- أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة .

٩- عدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط .

١٠- انهيار النظام العراقي والحرب الأمريكية على العراق .

١١- برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية .

١٢- الأزمة الأسيوية وتداعياتها .

وفى هذا الإطار تبدو عميلة التكامل على مستوى الوطن العربى ، ضرورة تنمية ، بل ضرورة حياة حيث أن الدول العربية- كل على حده — تفتقد المقومات الكافية واللازمة لتحقيق التنمية وتلبية الاحتياجات الاجتماعية الضرورية لشعبها . هذا من جهة ومن جهة أخرى فأن تجربة التكامل من خلال جامعة الدول العربية فيما يسمى (العمل العربى الاقتصادي المشترك) لم تسفر عن نتائج عملية مثمرة ، وذلك رغم قوة وتجانس الإطار التشريعى لهذا العمل : ابتداء من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (عام ١٩٥٠) ، واتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت (١٩٥٣) مرورا باتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٥٧) وقرار السوق العربية المشتركة (١٩٦٤) وإنشاء المنظمات الاقتصادية العربية المتخصصة (مالية وصناعية وزراعية ... الخ) وإقامة العديد من العمليات العربية المشتركة ، ثم قرار استراتيجية العمل العربى الاقتصادي المشترك (١٩٨٠)، وانتهاء باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية (١٩٨١) وكذلك البرنامج التنفيذي عام ١٩٨٩ لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتبدأ فى أول يناير ١٩٩٨ .

وعلى الرغم من توافر كافة المقومات الأساسية لقيام تكامل اقتصادي عربي سواء من حيث وحدة اللغة و الموارد الطبيعة ورأس المال المادى و القوى البشرية وكذلك التقارب الجغرافى و المناخ .

هذا بالإضافة إلى عوامل الجذب السياحى بجانب تجانس النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكذلك وحدة الدين و التاريخ و الثقافة الا أن هذا الهدف

ما زال بعيداً عن الواقع بالمقارنة بالاتحاد الأوروبي الذي نجح في تحقيق اتحاد اقتصادي متكامل على الرغم من عدم توافر المقومات الأساسية للتكامل بالمقارنة بالدول العربية .

المبحث الثانى : صور التعاون الاقتصادي العربي

كان تحرير المبادلات التجارية بين الدول العربة المدخل الأول في إقامة الروابط الاقتصادي والتعاون الاقتصادي فيما بينها . وقد تدرج هذا المدخل من التحرير الجزئي للتبادل التجاري بين الدول العربية إلى التحرير الكلي . ومن ثم نجد أن مدخل حرية التجارة في التعاون الاقتصادي بدأ مع تأسيس جماعة الدول العربية .

وقد اخذ مدخل حرية التجارة أشكالا متعددة من حيث أطره القانونية فكانت هناك الاتفاقات الاقتصادية والتجارية الجماعية والاتفاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية .

أولاً : التكتلات العربية في إطار جامعة الدول العربية .

١- ميثاق جامعة الدول العربية :

يعتبر الميثاق الوثيقة التأسيسية لإقامة جامعة الدول العربية وهو يعتبر السند القانوني لكافة الاتفاقات الجماعية التي عقدت في إطار الجامعة العربية . وقد نص الميثاق في مادته الثانية على ما يلي :

- الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا لتعاون بينهما وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها .

كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشؤون الآتية :

أ- الشؤون الاقتصادية والمالية ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة .

ب- شؤون المواصلات ويدخل في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد .

٢- معاهدة الدفاع العربى المشترك والتعاون الاقتصادى .

أبرمت هذه المعاهد اثر الإعلان عن قيام أول جسم استعماري غريب في جسد الأمة العربية وهو قيام " إسرائيل " وقد شكل ذلك التحدي الأول للأمن القومي العربي . ومن ثم تنادت الدول العربية إلى إقامة تحالف دفاعي فيما بينهما للدفاع عن مصالحها بل وعن وجودها ذاته الذي أصبح مهددا بفعل الاعتداءات الإسرائيلية .وقد أدركت الدول العربية فى حينها إن أى تحالف دفاعى لن يصمد إذا لم يسنده تعاون اقتصادي فيما بينها .

ولهذا تضمنت المعاهدة شقا اقتصاديا يهتم بالتعاون الاقتصادي فيما بينها وينشئ المجلس الاقتصادي الذى يتولى مسئولية تطبيق المعاهدة فى شقها الاقتصادي .

لقد نصت هذه المعاهدة فى مادتها السابعة على ما يلى :

"استكمالا لأغراض هذه المعاهدة وما ترمى إليه من إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية فى البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها . تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية ، الزراعية والصناعية ... ومن ثم فأن تسهيل تبادل المنتجات الوطنية العربية ما بين الدول أن ،احد الإغراض التى قامت عليه معاهدة الدفاع المشترك فى جانبها

الاقتصادي وتتماشى فى ذلك مع نصوص الميثاق . وكانت أو ل اتفاقية اقتصادية يقرها مجلس الجامعة العربية هى اتفاقية بشأن تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية .

(٣) اتفاقية بشأن تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية :

أهتمت هذه الاتفاقية بشكل أساسي فى منح التفضيلات الجمركية فى شكل إعفاءات من الرسوم الجمركية للسلع الوطنية العربية المتبادلة بين الدول العربية . وقد ادخل على الاتفاقية عدة تعديلات كانت تستهدف بشكل أساسي الجداول التفضيلية الملحقة بها إما بإضافة سلع جديدة أو دمج جداول معينة ، وقد نصت الاتفاقية على ما يلى :

- إعفاء تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية فى الجدول (أ) الملحق بالاتفاقية من رسوم الاستيراد الجمركية على أن يكون منشؤها أحد البلدان الإطراف المتعاقدة .معاملة المنتجات الصناعية العربية والتى يكون منشؤها أحد البلدان الإطراف المتعاقدة والمدرجة فى الجدول (ب) الملحق بالاتفاقية معاملة تفضيلية فيما يتعلق برسوم الاستيراد ، فتخضع إلى تعريفه جمركية مخفضة بنسبة ٢٥٪ من التعريفة العادية الطبقة فى البلد العربى المستورد .

(٤) ميثاق العمل الاقتصادي القومي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك :

أول وثيقتين اقتصاديتين يتم اقرارهما على مستوى القمة العربية . وبالرغم من أهمية التحضيرات التى تمت للإعداد لهذا المؤتمر والجهد المبذول فى إعداد الوثائق الرئيسية والأوراق المساندة لها إلا انه لم يتم تجسير الفجوة بين الواقع الممكن تنفيذه والطموح المرغوب تحقيقه . ومن ثم نالت هذه الوثائق ، بالرغم من أهميتها ،حظها من عدم الالتزام بتطبيقها من قبل الدول العربية ولم يشفع لها كونها صدرت عن القمة العربية خلافا لباقى الاتفاقات الاقتصادية الجماعية العربية التى عادة ما يتم إقرارها من قبل المجالس الوزارية .

لقد تضمن الميثاق عدة فقرات تبين أهمية المدخل لتبادل وتحرير التجارة بين الدول العربية كمدخل لبناء العمل الاقتصادي العربى المشترك .

تنص الفقرة (ب) / ثانيا من الباب الأول المتعلق بالعلاقات العربية مايلى :

" تتكفل (أى الدول العربية) بمبدأ التعامل التفضيلى الكامل للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج العربية ذات الهوية العربية المؤكدة ملكية وإنتاجا وإدارة وعملا " .

كما تنص الفقرة (أ) من تاسعا الخاصة بالتبادل التجارى على ما يلى :-

" تحرير التبادل التجارى المباشر بين الدول العربية على أن يكون ذلك فى إطار جهد نموى تكاملى يعزز القاعدة الإنتاجية وينوعها " .

٥- أتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية بـين دول الجامعـة العربيـة ١٩٥٣ .

تم توقيع هذه الأتفاقية في سبتمبر عام ١٩٥٣ بين كلاً مـن لبنـان – الأردن – مصـر – سوريا – السعودية – العراق . وتعتبر هذه الأتفاقية أستكمال لما سبقها من أتفاقـات وتنص على تسهيل تمويل مدفوعات المعاملات التجارية بين البلـدان الاعضـاء ، مـنح هذه المدفوعات أقصى ما يمكن من معاملـة تفضـيلية في حـين أنـه مـن عيوبهـا أنهـا لم تتعرض إلى الرقابة على الصرف والتمويل الخارجي الذى تطبقه بعـض الـدول وتميـل إلى السياسة في تعاملها الخارجي وهذا من شأنه أن يؤثر سلبياً علـى عمليـات التبـادل التجارى .

وعندما تم تبنى مفهوم العمل الاقتصادي العربى المشترك كان بهـدف إيجـاد صيغة تتجاوز فى مفهومها التعاون الاقتصادي أو التعامل التفضـيلى وتقـل عـن مفهـوم الوحدة الاقتصادية الذي كانت تطالب بإنجازه اتفاقيـة الوحـدة الاقتصـادية العربيـة . لكن استخدام هذا المفهوم فى الوقت الحالى يشمل كافة أشـكال التعامـل الاقتصـادي مـا بين الدول العربية بما فيها المالى والتجـاري والاسـتثماري . بـل تطـور مفهـوم العمـل العربى المشترك ليشمل أشكال التعامل المتعدد الأطراف ما بين الدول العربية سـواء تم فى إطار الجامعة العربية أو خارجها .

و فى إطار العمل الاقتصادي العربى المشترك ، اتفاقيتـان اقتصـاديتان عقدتا فى إطـار الجامعـة العربيـة تستهدف كـل منهمـا تحقيـق شـكل مـن أشـكال التكامـل الاقتصـادي العربـى همـا اتفاقيـة مجلـس الوحـدة الاقتصـادية العربيـة (عـام ١٩٥٧) واتفاقيـة تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ١٩٨١ .

(٦) اتفاقية إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية :

تم توقيع أتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى عام ١٩٦٢ وقد صدقت عليها خمس دول عربية هى مصر – سوريا – العراق – الأردن – الكويت . وبعد ذلك أنضمت اليمن إليها فى عام ١٩٦٧ثم السودان فى عام ١٩٦٩ .

وقـد اسـتهدفت هـذه الأتفاقيـة حريـة أنتقـال العمـل ورأس المـال وتبـادل البضائع وحرية الأقامة وأنشاء أتحاد جمركـى وتوحيـد التعريفـة الجمركيـة وتوحيـد سياسـة التصـدير والأسـتيراد وتنسيق السياسـات الزراعيـة والصـناعية والتجاريـة والأجتماعيـة والتشـريعات الاقتصـادية والضـريبية وكـذلك تنسيق السياسـات الماليـة والنقدية تمهيداً لتوحيد النقد فى دول أعضاء الأتفاقية .

وقد تقرر وفقـاً لهـذه الأتفاقيـة أنشـاء هيئـة دائمـة تسـمى مجلـس الوحـدة الاقتصادية يكون مقره القاهرة ويتكون من ممثل أو أكثر من كل دولة من الدول الأعضاء ويختص هذا المجلس بوضع الأنظمة والتشريعات الهادفـة إلى أنشـاء منطقـة جمركيـة موحدة وتنسيق سياسات التجارة الخارجية بما يحقق أهداف الوحدة الاقتصادية .

وتعتبر هذه الاتفاقية من الأتفاقيات التى أهتمت بـأطلاق حريـة المبـادلات (الأنتقال) للسلع والأشـخاص ورأس المـال دون الأهتمـام بوضـع خطـة عربيـة للتنميـة

المشتركة على أساس التخصص فى كل دولة . كما اهملت السمة التنافسية بين أقتصاديات الدول العربية بالإضافة إلى أتاحة مزيد من الأستثناءات لبعض الدول مما يعرقل مسيرة العمل الفعلية للأتفاقية . ولكنها تعتبر ركيزة أساسية لخطوات التكامل الأقتصادى فى الدول العربية .

(٧) السوق العربية المشتركة .

وفقاً لأحكام أتفاقية الوحدة الاقتصادية قام مجلس الوحدة بإصداره قرار السوق العربية المشتركة (قرار رقم ١٧) والخاص بتحقيق التقدم الأقتصادى والاجتماعى وكذلك التكامل الاقتصادى بين الدول المتعاقدة وتحسين ظروف العمل ورفع مستوى المعيشة . وترتكز هذه السوق على عدة أهداف أساسية منها .

١- حرية أنتقال الأشخاص ورأ س المال .

٢- حرية الأقامة والعمل والأستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى .

٣- حرية تبادل البضائع وتجارة الترانزيت .

ويعتبر هذا القرار من الناحية الفعلية مرحلة أولى من مراحل التكامل الاقتصادى وأن لم يتجاوز فى مضمونة مفهوم منطقة تجارة حرة ، إلا انه كان محاولة للوصول إلى مرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي دون أن تتوفر على ارض الواقع المقومات الاقتصادية الأساسية المطلوبة لإقامة المرحلة الدنيا من التكامل الاقتصادي بين الدول العربية .

وقد وصلت الدول العربية أعضاء السوق العربية المشتركة نظريا إلى أقامة منطقة حرة فيما بينها سنة ١٩٧٠ ، إلا أنها لم تجد التطبيق فى الواقع العملى ، ولم يتمكن

مجلس الوحدة من النجاح فى تحقيق السوق العربية المشتركة لا بمفهومها الواسع أو حتى التفسيرات الضيقة لها التى قصرتها على السوق السلعية .إلا أن اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كان لها السبق ، على المستوى العربى ، بتبنى مدخل حرية التجارة ضمن مفهوم نظرية التكامل الاقتصادي .

(٨) اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول لعام ١٩٨١ :

ربطت هذه الاتفاقية بين تحرير التجارة بهدف إقامة تكامل اقتصادي عربى انطلاقا من الواقع الاقتصادي العربى ، ودعت إلى تبنى منهج التحرير المتدرج للتجارة العربية البينية وتطبيقه بأسلوب مرن يأخذ بعين الاعتبار المصالح الاقتصادية العربية . كما أن الاتفاقية ربطت بين هدف تحرير التجارة وتطور الإنتاج ، فهى تسعى إلى تنمية التجارة من خلال تطوير الطاقات الإنتاجية للدول العربية ومن ثم تطوير الإنتاج ، فهى تسعى إلى تنمية التجارة من خلال تطوير الطاقات الإنتاجية للدول العربية ومن ثم تطوير التصديرية إلى الأسواق العربية .

وتتضمن الاتفاقية أقامة منطقة تجارة حرة عربية ، وان لم تنص على ذلك صراحة ، بل أن تطبيق الاتفاقية بشكل كامل يتجاوز إقامة منطقة التجارة الحرة إلى إقامة اتحاد جمركى بين الدول العربية .

وقد تم تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، باعتباره جهة الإشراف على تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، لجنة مفاوضات تجارية كألية لمتابعة تنفيذها فى الدول العربية ، إلا أن ضعف مستوى التمثيل العربى فى اللجنة وإجراء المراجعة المستمرة لما يتم الاتفاق عليه فى إطارها

أدى إلى تلكؤ الدول العربية فى تطبيق الاتفاقية ، وفى كثير من الأحيان ، التراجع عن تطبيق قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تحرير البيع المدرجة فى القوائم السلعية التى يقرها .

وقد طالبت الدول العربية بإعادة النظر فى القوائم السلعية ذاتها باعتبار أن هذه القوائم لم تعد تعبر عن المصالح الاقتصادية الوطنية للدول العربية ، كما طالبت بإعادة النظر فى تحرير السلع الزراعية (وهى محررة بموجب أحكام المادة السادسة من الاتفاقية) وبالتالي وصلت الاتفاقية إلى حالة من الجمود والتوقف عن التطبيق الفعلى فى الدول العربية.

وللخروج من هذا الوضع ، رأت الأمانة العامة للجامعة العربية (الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية) ضرورة إعادة النظر فى أسلوب تطبيق الاتفاقية ، دون الإخلال بأحكامها وأهدافها ، مع الآخذ بالاعتبار تحقيق المصالح الاقتصادية العربية المشتركة والوطنية ، ومراعاة التطورات الحاصلة فى نظام التجارة الدولية والتى كان من نتائجها إقامة منظمة التجارة العالمية فى مطلع ١٩٩٥ .

اقترحت الأمانة العامة مشروع برنامج تنفيذى لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى وصولا لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى ، وتمت مناقشته خلال عدة اجتماعات متتالية لفريق عمل شكله المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خبراء حكوميين وخبراء من الغرف العربية ، باعتبارها ممثلة لمصالح القطاع الخاص . وكانت هذه المرة الأولى التى يشارك فيها القطاع الخاص العربى بشكل مباشر فى صياغة وثيقة تعبر عن مصالحه الاقتصادية فى إطار العمل الاقتصادي العربى المشترك.

(٩) البرنامج التنفيذى لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

يعد هذا البرنامج أول وثيقة عربية جماعية تقر بشكل واضح إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى (أى تشمل كافة الدول العربية) . ويحدد البرنامج فترة عشر سنوات لإقامة منطقة تجارة حرة عربية بشكل متدرج ما بين الدول العربية . ويشكل البرنامج الحد الأدنى من حرية التبادل التجارى ما بين الدول العربية . ويجوز للدول العربية فرادى أو ثنائيا أو متعدد الأطراف أن تحقق منطقة تجارة حرة فى فترة تقل عن الفترة الزمنية التى حددها البرنامج .

وقد شكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة التنفيذ والمتابعة كألية لتطبيق البرنامج فى الدول العربية ولها صلاحية المجلس فيما تتخذه من قرارات تتعلق بتطبيق البرنامج لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

كما يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراء مراجعة نصف سنوية لمدى التقدم فى تطبيق البرنامج وسيكون موضوع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى محورا لأعمال المجلس طيلة العشر سنوات القادمة .

وقد لقي البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الدعم السياسى الكامل من قبل الدول العربية ، حيث باركته القمة العربية المنعقدة فى يونيو/ حزيران ١٩٩٦ ودعت المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الإسراع فى تنفيذ إقامة منطقة التجارة الحرة العربية . كما وجد الدعم من قبل مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية للدول العربية إضافة إلى وزراء المال والاقتصاد والتجارة الخارجية فى الدول العربية أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

ولا شك أن توفر الإرادة السياسية وألية التنفيذ والمتابعة الفاعلة والشروط الاقتصادية الموضوعية ستكون عوامل ايجابية تساعد الدول العربية على الالتزام بتطبيق البرنامج التنفيذى وإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

ثانياً : التكتلات العربية خارج إطار جامعة الدول العربية .

هناك العديد من التكتلات الأقتصادية العربية التى تمت خارج إطار جامعة الدول العربية ومن أهمها الوحدة الاقتصادية بين سوريا ولبنان وكذلك الوحدة بين مصر وسوريا بجانب التكامل الاقتصادى بين مصر والسودان وأتحاد الجمهوريات العربية ومجلس التعاون الخليجى ومجلس التعاون العربى وأتحاد المغرب العربى وسوف يتم التركيز هنا على التكتلات الفاعلة في هذا الأطار .

١- التكامل الاقتصادى بين مصر والسودان .

حيث تم توقيع أتفاقية التكامل بين البلدين عام ١٩٤٧ وذلك للقيام بالتنسيق في الأهداف المشتركة والتى تم على أثرها أنشاء الشركات والصناديق المشتركة وكذلك اللجان الفنية المتخصصة مثل اللجنة الفنية للتنمية والزراعة والرى . واستمر الأمر حتى توقيع ميثاق التكامل بين البلدين إلى أن تحققت الوحدة الاقتصادية العربية . ولكن الأحداث في السودان وتغير نظام الحكومة عملت على أعادة النظر في عملية التكامل وفقاً لمفاهيم جديدة في إطار المعطيات الأقتصادية التى فرضتها الأحداث الراهنة.

روح التكامل الأقتصادى بين هذه الدول ودعم أقتصادياتها في المجالات المختلفة وبخاصة في المجالات الزراعية . إلا أن هذا الأمر لم يستدرج فترة طويلة نتيجة الخلافات بين مصر وليبيا وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى أنتهاء هذا الأتحاد .

٥- مجلس التعاون الخليجي .

وقد أنشئ مجلس التعاون الخليجى عام ١٩٨١ ويضم فى عضويته كلا من السعودية ، والكويت ، والأمارات العربية ، وقطر ، والبحرين ، وسلطنة عمان .

وتهدف الدول الأعضاء فى هذا المجلس إلى زيادة حجم التبادل التجارى فيما بينها والوصول إلى اتحاد جمركى بين الدول الخليجية بحيث تتراوح الرسوم الجمركية بينها بين ٤٪ -١٢٪ . وتسعى هذه الدول إلى تحقيق هدف الوحدة النقدية عام ١٩٩٩ . ويعتبر هذا المجلس من أهم التغيرات الإيجابية في نطاق العمل العربى المشترك .

وقد وقعت دول الخليج على الأتفاقية الاقتصادية في نوفيمر ١٩٨١ ودخلت حيز التنفيذ في نوفمبر ١٩٨٢ . وقد تضمنت هذه الأتفاقية مجالات متعددة مثل الزراعة والأمن الغذائى وأعفاء المنتجات الزراعية وغيرها من المنتجات من الرسوم الجمركية . وفى عام ١٩٨٥ تم أقرار وثيقة مشروع السياسة الزراعية المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجى .

ومع أنعقاد القمة العشرون لمجلس التعاون الخليجى في نوفمبر ١٩٩٩ والتى تعتبر القمة الأخيرة للمجلس في القرن العشرين . كما أنها تعتبر هامة لأنها جاءت في

خضم الأحداث الأقليمية والدولية التى يشهدها العالم مؤخراً من ثورات تكنولوجية وأقتصادية ومعلوماتية وعولمة أقتصادية وتكتلات دولية .

والجدير بالذكر أن هذه القمة قد أتخذت مجموعة من القرارات كان من أهمها .

١- مشروع قيام الاتحاد الجمركى الخليجى بحلول مارس ٢٠٠٥ .

٢- توحيد التعريفة الجمركية على السلع الأساسية لتصبح بنسبة ٥ر٥ ٪ وباقى السلع الأخرى ٥ر٧٪ .

٣- مشروع إلغاء شرط الملكية الوطنية الواردة في الأتفاقية الاقتصادية .

٤- تحقيق وحدة عسكرية شاملة في المنطقة الخليجية .

٥- أقرار مشروع تعديل تنظيم التملك للعقارات بالنسبة للدول الأعضاء .

٦- وضع سياسة موحدة تجاه السوق البترولية العالمية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب .

٧- وضع برنانج لزيادة فاعلية تنفيذ أستراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول المجلس (٢٠٠٠/٢٠٢٥) .

٨- تأسيس هيئة موحدة للربط الكهربائى بين دول مجلس التعاون الخليجى .

وقد شهد أجتماع دول مجلس التعاون في العاصمة القطرية (الدوحة) في ديسمبر عام ٢٠٠٢ خطوة هامة تمثلت في أعلان الدوحة بشأن قيام أتحاد جمركى لدول المجلس مع بداية يناير ٢٠٠٣ . وقد تم أتخاذ مجموع من الإجراءات في هذا الشأن منها :

١- تحديد موعد أقامة الاتحاد الجمركى لدول المجلس في يناير ٢٠٠٣ .

٢- تحديد نقطة الدخول الواحدة لدول المجلس من خلال المنافذ البحرية والجوية والبرية .

٣- توحيد التعريفة الجمركية للأتحاد الجمركى .

٤- وضع نظام قانونى موحد للجمارك بين دول المجلس .

٥- تحديد المهام الجمركية للمراكز البينية بين دول الأتحاد .

٦- تطبيق المواصفات والمقاييس الخاصة بقيام الاتحاد .

٧- السماح للمخلصين الجمركيين بممارسة المهنة في دول الإتحاد .

٨- حماية الصناعة الوطنية لدول المجلس مع أتخاذ أجراءات تعويضية .

٩- أجراءات تسجيل التجارة بين دول المجلس أحصائياً .

ويهدف هذا الأتحاد إلى تحسين جودة المنتجات وخفض الأسعار من خلال التوسع في الأسواق وخفض تكاليف الإنتاج في ضوء زيادة التجارة البينية لدول الأعضاء . بجانب ذلك ضرورة الأستفادة من أقتصاديات الحجم وزيادة المنافسة والأستغلال الأمثل للموارد المتاحة مما يؤدى إلى رفع الكفاءة الإنتاجية . بالإضافة لذلك القدرة على تحسين التفاوض مع الأطراف الأخرى خارج دول المجلس في مجال التجارة وبخاصة مع الأتحاد الأوروبى .

وأخيراً فإن هذا الاتحاد يهدف إلى تحقيق خطوة هامة تجاه أصدار عملة نقدية موحدة لدول المجلس مع بداية عام ٢٠١٠ وكذلك التنسيق في السياسات المالية والأقتصادية بين دول مجلس التعاون .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فإن هناك عدة شروط وتحديات تواجه دول الاتحاد سواء على المدى القصير أو المدى البعيد وتتمثل في كيفية تنشيط التجارة وزيادة حركة التبادل التجارى بجانب تنويع التجارة من خلال الإحلال . وكيفية العمل على ضرورة تقليص الأعتماد على البترول وتنويع القاعدة الإنتاجية لدول المجلس وتحقيق درجة عالية من تحرير التجارة وزيادة المنافسة وهو الأمر الذى يتطلب تغير دور الدولة من الإنتاج إلى المراقبة والتنظيم وأفساح المجال للقطاع الخاص ليلعب دوراً هاماً في تحقيق هذه التوجهات مستقبلاً .

٦- الاتحاد المغاربى .

فقد أنشئ فى ١٩ فبراير عام ١٩٨٩ ويضم المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا وليبيا ، غير أنه لم يتمكن من أن يصبح حقيقة اقتصادية إقليمية فاعلة سواء على صعيد التكامل الاقتصادي فيما بين هذه الدول أو على صعيد التعامل مع التكتلات الأخرى مثل الاتحاد الاوربى الذى أتجه إلى عقد اتفاقيات تعاون وإقامة منطقة تجارة حرة مع المغرب ومع تونس كل على حده .

ومن أهداف هذا الأتحاد كما جاءت في المادة الثانية من معاهدة التأسيس تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها ، الدفاع عن حقوقها ، والمساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف ، العمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص ، وإنتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينهما . ويتكون الهيكل التنظيمى للأتحاد من مجلس رئاسة ويمثله رؤساء الدول ومجلس لوزراء الخارجية وأمانة عامة ، وأشارت المادة السابعة عشرة أنه من حق الدول الأعضاء عقد أتفاقية فيما بينهما أو

مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة وتنص المادة السابعة عشر على أنه من حق الدول العربية أو المجموعات الأفريقية الأنضمام إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء على أن تؤخذ القرارات بالإجماع . ومن الواضح أن هذه المعاهدة مازالت في بدايتها وأهدافها في مجال التجارة الخارجية ، وتحرير التجارة بين الدول الأعضاء .

وتعتبر التعقيدات السياسية من أهم عوامل الضعف الذى تعانى منه الدول الاتحاد المغاربى والتى تحد من انطلاقه وذلك على سبيل المثال المشكلات الداخلية التى تعانى منها دول الأتحاد العربى وبخاصة (الجزائر) . بالإضافة إلى مشكلة الصحراء المغربية التى تعصف بالعلاقات بين المغرب والجزائر وكذلك الموقف الليبى وعلاقاته مع الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية (تضييق لوكيربى) بالإضافى إلى التهديد المستمر من جانب ليبيا بأنسحابها من جامعة الدول العربية .

٧- مجلس التعاون العربى .

تم توقيع أتفاقية المجلس في مايو ١٩٨٩ في مدينة بغداد بين كلاً من مصر – العراق – اليمن – الأردن . وقد تضمنت المادة الثانية من الأتفاقية الأهداف المعنية بها والمتمثلة في أقامة علاقات تعاون مع التجمعات الاقليمية وتحقيق اعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى تحقيق التكامل الاقتصادى التدريجي بين دول المجلس في ضوء تنسيق السياسات على مستوى القطاعات الإنتاجية المختلفة وتشجيع الأستثمار والمشروعات المشتركة والرغبة في إقامة سوق مشتركة بين الدول الأعضاء .

ويتكـون الهيكـل التنظيمـي للمجلـس مـن الهيئـة العليـا والهيئـة الوزاريـة والأمانة العامة . حيث تتكون الهيئة العليا من رؤساء الدول الأعضاء بالمجلس في حين تتشكل الهيئة الوزارية من رؤساء الحكومات أو من ينوب عنهم في الدول الأعضاء . أما الأمانة العامة فيكون مقرها في بغداد ويرأسها الأمين العـام وتضم مـوظفين مـن الـدول الأعضاء . ولكن الأحداث الأخيرة التـي شـهدتها منطقـة الخلـيج وبخاصـة بعـد غـزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ حالت دون تحقيق هذا المجلس لأستكمال مسيرته وهـو مـا أدى في نهاية الأمر إلى أعتباره كأن لم يكن وبخاصة بعد أنهيار النظام العراقى مؤخراً.

ويرى البعض أن التجارب السابقة للتجمعـات الإقليميـة العربيـة تـدل علـى أن هذا النوع من التكتلات تبنى ضماناتها علـى مصـالح مشـتركة مؤقتـة قـد يفضـل عليهـا مصالح مشتركة مع دول تكتلات خارجية أى أنها تفتقر إلى صفة الديمومة . ويذكر فى هذا المضمون أن دول المغرب العربى وجهت إنتاجها الزراعى فى العقـدين السـابقين إلى إنتاج حاصلات تخدم السوق الأوروبية وذلك على حساب احتياجاتها فى المواد الغذائية وبذلك لم تستفيد هذه الدول من المزايا الممنوحة لها بسبب تركيـب الصـادرات العربيـة والذى تتكون من مواد خام ومواد أوليـة تمثـل ٩٣٪ ، وسـلع صـناعية ٥٪ ، ومنتجـات كيماوية ٢٪ . ويشير البعض الأخـر إلى أن الـدول العربيـة تشـهد منافسـة حـادة بـين بعضها البعض لتحصل كل دولة على مزايا على حساب الدول الأخرى ، وتتجـه بعـض هذه الدول إلى عدم التنفيذ الفعلى لاتفاقيات وقعـت عليهـا بحجـة الأضـرار بمصـالحها الاقتصادية .

المبحث الثالث : مقومات التكامل الاقتصادي العربي

يحتل الوطن العربي موقعاً جغرافياً ممتازاً وفريداً بين دول العالم كما يتمتع العالم العربى بأمكانيات كبيرة بشرية ومادية ، حيث تبلغ مساحته قرابة ١٥ مليون كيلو مترا مربعا أى أنه يتعدى ١٠٪ من مساحة العالم ككل ، وهو يضم بين جنباته ١٢ دولة آسيوية ، بجانب الآراضى الفلسطينية المحتلة ، تمثل فى مجموعها نحو ٨٪ مساحة القارة ككل ، بجانب ٩ دول افريقية تحتل قرابة ثلث مساحة أفريقيا ، وبذلك يعتبر مرة ونصف مرة قدر مساحة أوروبا مثلا (بشرقها وغربها) . إلا أن عدد سكانه (الذى يتعدى حاليا ٢٠٠ مليون أى ٤٪ من سكان العالم) لا يزيد كثيرا عن نصف عدد سكان القارة المذكورة ، مما يجعل متوسط الكثافة السكانية العربية منخفضا نسبيا مع التسليم باختلافها البين ما بين دولة عربية وأخرى .

ومع ذلك فما تزال كافة الأقطار العربية بغير استثناء تقع ضمن ما يطلق عليه " العالم الثالث" ، حيث لم يتجاوز متوسط دخل الفرد العربى حاليا ألفى دولار سنويا (١٩٠٨ دولار عام ٢٠٠٠ طبقاً لآخر بيانات متاحة) كما سجل الاقتصاد العربى عاجزاً أجماليا فى ميزانه الخارجي يقرب من ١٢ بليون دولار رغم ما يثار عن فوائض لدى بعض الأقطار العربية البترولية . كما إن اجمالى ديونه الخارجية لا تقل كثيرا عن مثلى ما لدية من احتياطيات أجنبية (٧٩ر٥ ، ٤٦ر٥ بليون دولار على التوالى) ، فضلا عن اجمالى خدمة هذه الديون وقيمتها نحو ١٠ر٨ بليون ، كذلك أقتصرت صادراته على ٤ر٣٪ من قيمة الصادرات العالمية ، مقابل ٤ر٥ ٪ من قيمة الواردات العالمية ، وقد اتجه ثلثا هذه التجارة العربية – تصديرا واستيرادا– إلى الدول

الصناعية المتقدمة ، فى حين تم تبادل نسبة متواضعة منها داخل المنطقة العربية ذاتها (٨٪ من الاجمالى) . وبذلك فأن أكثر من تسعة أعشار التجارة الخارجية تنتجه إلى دول خارج الوطن العربى .ورغم أن تاريخ هذا العمل المشترك يبلغ نحو نصف قرن ، فمازال العمل الاقتصادي العربى ينقصه الكثير على الأقل فى مجال اتخاذ

الخطوات العملية لتنفيذ الاتفاقيات القائمة وليس أدل على ذلك من تدنى التجارة البينية العربية كما سلفت الإشارة . كما يذخر الوطن العربى بالثروات الطبيعة وفى مقدمتها البترول حيث يمثل إنتاج الوطن العربى حوالى ٢٥٪ من الإنتاج العالمى ، ويبلغ الاحتياطى البترولى به حوالى ٦٠٪ من الإنتاج العالمى ، ويبلغ الاحتياطي منه حوالى ٢٣٪ من الاحتياطي العالمى .

وفى قطاع الزراعة ، تبلغ مساحة الاراضى المستغلة ٥٤ مليون هكتار ، كما توجد أراضى قابلة للزراعة تصل إلى حوالى ٢٠٠ مليون هكتار ، هذا إلى جانب العديد من الخامات الهامة كالحديد والنحاس والزنك والرصاص والكبريت والفوسفات وهى كلها خامات أساسية فى الصناعات التحويلية ، هذا بطبيعة الحال إلى جانب توافر عنصر رأس المال فى الدول العربية الخليجية ، وتوافر مقومات السياحة ومناطق الجذب السياحى سواء فى ذلك السياحة الدينية أو التاريخية أو الرياضية أو العلاجية بشكل يفوق ما هو متاح فى أى منطقة أخرى فى العالم .

وقد حققت مجموعة الدول العربية معدلا للنمو الناتج المحلى الاجمالى اقترب من نحو ٦٪ فى المتوسط خلال عام ١٩٩٦ مقارنة بمعدل بلغ ٥ر١٪ خلال عام ١٩٩٤ . ويعزى ذلك بصفة أساسية إلى ارتفاع حصيلة الواردات البترولية حيث يساهم قطاع

البترول والصناعات الاستراتيجية بما يقرب من ١٩٪ من الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية . أما الزراعة فهى تمثل نحو ١٣٪ من اجمالى الناتج المحلى لعام ١٩٩٥ والصناعات التحويلية ١١٪ والسلعية ٨٪ أما الجزء الأكبر من اجمالى الناتج المحلى فيأتى من قطاع الخدمات الذى يساهم بنسبة تصل إلى ٤٩٪ منه عام ١٩٩٥ وتشير التطورات إلى أن معدل التضخم مقاساً بالتغيير فى الرقم القياسى لأسعار المستهلكين أرتفع خلال عام ١٩٩٥ إلى ١ر٩٪ إلا انه يقل عن متوسط الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٤ التى تبلغ فيها ١١٪ خلال فهو يمثل منتصف المعدل الذى سجلته مجموعة الدول النامية خلال نفس الفترة .

ويمكن بشيء من التدقيق أن تقسم مجموعة الدول العربية إلى ثلاثة مجموعات

المجموعة الأولى : وتضم الأردن والأمارات وتونس والسعودية وعمان وليبيا ولبنان والكويت ومصر ويتمثل ناتجها المحلى نحو ٦٤٪ من اجمالى الناتج المحلى لمجموعة الدول العربية لعام ١٩٩٥ وهى الدول التى حققت معدلات نمو مرتفعة تصل إلى ٩٪ فى المتوسط .

المجموعة الثانية : وتضم البحرين وسوريا والعراق وجيبوتى وقطر والمغرب وموريتانيا ويمثل ناتجها المحلى ٢٧٪ من اجمالى الناتج المحلى للمجموعة وحققت معدلا للنمو وصل إلى ٣٪ ويعد منخفضاً إلى حد ما عام ١٩٩٥ بالمقارنة بالعام السابق .

المجموعة الثالثة : وتضم الجزائر والسودان واليمن ويشكل ناتجها المحلى ٩٪ تقريباً من اجمالى الناتج المحلى للمجموعة العربية وقد حققت معدلا سالباً للنمو بلغ نحو ١٣٪ خلال عام ١٩٩٥ . وبالنسبة لصادرات هذه المجموعة ووارداتها من السلع

والخدمات فقد أرتفعت صادراتها بسبب أرتفاع عائداتها من النفط وبسبب جهود التصحيح الاقتصادي التى حققتها هذه الدول وبخاصة فى مجال تحرير التجارة . وان كانت لا تزال صادرات هذه الدول تقتصر على سلعة أو سلعتين رئيسيتين من القطاع الأول .

أما واردات هذه الدول فهى قد زادت بشكل ملحوظ وتتباين الدول العربية فى درجة أعتمادها على الأسواق الخارجية لاستيراد السلع اللازمة لسد احتياجات الطلب المحلى.

ويتفاوت متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بشكل كبير بين الدول العربية فعلى سبيل المثال يتراوح بين ١٢ ألف و١٦ ألف دولار بالنسبة لقطر والكويت والأمارات وبين ٦-٩ آلاف دولار فى عمان والسعودية وليبيا والبحرين ويقل عن ٤ آلاف دولار فى العراق ولبنان ولكن فى المتوسط يبلغ نحو ٢٠٩١ دولار للفرد وذلك عام ١٩٩٥ م وأن كان يقل عن ذلك فى بعض الدول المنفردة فهو يبلغ نحو ١٠٠٠ دولار فى مصر على سبيل المثال ويقل عن ٥٠٠ دولار بكل من جيبوتى والسودان ولبنان وموريتانيا واليمن .

وقد عانت الدول العربية فترات طويلة من معدلات النمو غير المرضية فبعد أن كانت معدلات النمو تتصف بالارتفاع خلال الفترة من عام ١٩٧٠- ١٩٨٥ إلا إنها تراجعت بشكل ملحوظ فى وقت ازدهرت فيه معدلات النمو . بمناطق أخرى من العالم مثل دول شرق أسيا . وحققت فيه مجموعة من الدول النامية بشكل عام تحسنا ملحوظا فى مستويات الدخل بنسبة تخطت ٤٠٪ إلا إن مجموعة الدول العربية لم تحقق أى

زيادة ملحوظة فى معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج القومى ، ولم تعرف الدول العربية طريقها إلى تحسين مستويات الدخول

إلا مؤخراً وبشكل خاص بعد منتصف التسعينيات وبالذات بالدول التى كانت تقوم بتطبيق برامج التصحيح الهيكلى لاقتصادياتها الكلية . وتمكنت العديد منها من السيطرة على الضغوط التضخمية ومن زيادة أحتياطياتها من النقد الاجنبى وتراجعت أعباء خدمة ديونها بشكل ملحوظ متمثلة فى نسبة الدين إلى اجمالى الناتج المحلى ونسبة خدمته إلى حصيلة صادراتها .

وقد نوقشت عدد من الدراسات فى مؤتمر إقليم فى اليمن فى يونيو ١٩٩٧ وتحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) وقد انتهت هذه الدراسات إلى عدد من النتائج والتى يمكن تلخيصها فى عدد من النقاط

- يجب على الدول العربية فى الوقت الراهن العمل على رفع مستوى كفاءة معدلات الاستثمار المحلية والعمل على إيجاد موارد تتسم بالثبات والاستقرار لتمويل الاستثمارات المرغوبة ، وكذلك تعبئة المخدرات ومحاولة استغلال الفرص المتاحة أمامها استغلالا أفضل .
- تتمثل أهم عوامل دفع معدلات النمو فى عنصريين رئيسين أولهما دفع المدخلات من عوامل الإنتاج مثل العمل ورأس المال والعمل على استغلال هذه العوامل بكفاءة تامة حتى يمكن زيادة الإنتاجية الكلية لهذه العوامل .

- هناك عامل هام يجب على الدول العربية ملاحظته وهو غياب الوعى التكنولوجى بسبب تركيز الاستراتيجيات الغربية على الداخل دون الاهتمام بمحاولة إحلال الواردات والتعرف على التكنولوجيا المستورده .
- عدم الاهتمام بتنشيط القطاع الخاص الذى يمثل جزءا لا ينفصل عن عملية التنمية الاقتصادية وقوة دافعة لها ودوره مكمل لدور القطاع العام ، إلى جانب عدم ايلاء المشكلات الاجتماعية والمشكلات البيئية الاهتمام الكافى على الرغم من أهميتها بالنسبة لدفع مسيرة التنمية الاقتصادية .

ويمكن القول أنه لا يزال على مجموعة الدول العربية إنجاز عدد من المهام المتمثلة فى

- تحقيق الاستقرار فى الأحوال الاقتصادية وخاصة كل ما يرتبط بالاقتصاد الكلى .
- الإسراع بعمليات التصحيح الهيكلى كلما دعت الحاجة إلى ذلك .
- دعم الإطار المؤسسى وتوسيع نطاق وفرص التدفق التكنولوجى والمعلومات إلى الداخل لما لذلك من أثر ايجابي على عملية اتخاذ القرارات .
- رفع مستوى الاستثمار فى القطاع الاجتماعي وبخاصة الموارد البشرية من خلال تحسينها وتطويرها وتنمية مهاراتها .
- الاهتمام بتطوير القطاع الخاص .

وكذلك أشارت بعض الدراسات إلى أن الدول العربية لم تحسن استغلال فرصى الاتجاه الدولى ناحية التكامل ولم تستطيع اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل يساعدها على مواكبة عمليات التحرير الاقتصادي والتطور المتلاحق فى مجال الاتصالات والتكنولوجيا . وأن كانت الفرصة لا تزال سانحة أمام الدول العربية

فى اللحاق بهذا الركب من خلال عدة أساليب أهمهـا التغلـب علـى الجمـود الهيكلـى وتطويع السياسات بما يكفل اتخاذ الإجراءات التى تساعد علـى الانـدماج الاقتصـادي فى العالم الخارجى حيث يثبت الواقع الفعلى أن السياسات التـى تتبعهـا الحكومـات العربية من شأنها إما أن تساعد التحرك الدائم نحو رفع النمو أو التوقف عند معالجة المشكلات التى كان يمكن للقوة أو القطاعات الأخرى أن تعالجها دون تدخل من جانب الحكومة بمعنى كيفية تقسيم الدور بين الحكومة والقطاع الخاص فى عمليـة التنميـة والاستثمار خاصة بعد نجاح التجارب العديدة التى تحمل فيها القطاع الخـاص بعـض المسئوليات بدلا من الحكومة .

وقد تزامنت هذه التطورات الدولية مع تطورات اقتصادية على مستوى الدول العربية ، حيث تبنت العديد من الدول العربية برامج إصلاح اقتصادية وهيكلية باتجاه تحرير هياكل الأسعار ونظم تجارتها الخارجية وفسح المجال إمام الية السوق بدلا من التوجيه الادارى وتقليص دور الدولة فى الحياة الاقتصادية مع إعطاء المجال لحرية عمل القطاع الخاص ، ومنح التسهيلات والامتيازات لدخول الاستثمارات الأجنبية ، وتبنى سياسات تشجيع الصادرات .

تضافرت هذه العوامل وأدت إلى إعادة التفكير فى نمط العلاقات الاقتصادية العربية البينية التى لم تعد تستجيب للمصالح الاقتصادية العربية الوطنية أو المشتركة . وتبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، فى إطار جامعة الدول العربية ، وهو جهة الإشراف على تنظيم العلاقات الاقتصادية العربية البينية ، إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تلبى مطالب الدول العربية للحفاظ على مصالحها الاقتصادية دون تعارض مع نظام التجارة العالمى الجديد وتستفيد من التطورات الايجابية التى حصلت فى الاقتصاديات العربية .

وتمثل هذه المنطقة الحد الأدنى من التعامل التفضيلى بين الدول العربية ، أى أن الدول العربية إذا رغبت فى إقامة علاقات تجارية ، ثنائية أو متعددة الإطراف ، خارج نطاق منطقة التجارة الحرة العربية . وهذا يعنى أن نمط العلاقات الثنائية بين الدول العربية أصبح محكوما بحد أدنى على المستوى القومى وهو مستوى منطقة التجارة الحرة العربية التى سيتم تنفيذها خلال عشر سنوات . وعلى المستوى الدولى منطقة تجارة حرة لا تتجاوز مدة تنفيذها أثنى عشر سنة ، مع إضافة شرط أخر

ينطبق على كافة مناطق التجارة الحرة الثنائية أو المتعددة الأطراف وهو أن لا يقل حجم التبادل فيها عن ٨٠٪ من حجم المبادلات التجارية بين الدول الأطراف .في أطار المحدودات الدولية والعربية ، ما هى امكانات تطبيق منطقة تجارة حرة عربية كبرى يتطلب إقامة منطقة تجارة حرة بين أى مجموعة من الدول توفر مجموعتين من الشروط بدونهما يصعب تحقيق ذلك ، وهاتين المجموعتين هما :

(١) مجموعة الشروط الأساسية : وهى مجموعة الشروط الضرورية ، غير الاقتصادية ، التى تتطلبها أقامة منطقة تجارة حرة ولكنها غير كافية لأقامتها .

(٢) مجموعة الشروط الموضوعية : وهى مجموعة الشروط والعوامل الاقتصادية الواجب توفرها فى الدول الأعضاء حتى يمكنها إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها

١- وجود مؤسسات للعمل العربى المشترك :

هناك بعض المؤسسات التى ظهرت إلى الوجود بفرض تفعيل العمل الاقتصادي العربى المشترك مثل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وصندوق النقد العربى .

وذلك بالإضافة إلى صناديق الإنماء العربية القطرية والإقليمية ونوضح دور كل منهم فيما يلى :

أ- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار :

تهتم هذه المؤسسة بتنمية الاستثمار وتوفير الضمانات الكافية للمستثمر لتعويضه عن المخاطر غير التجارية وتقديم تعويض مناسب عن الخسائر الناتجة عن هذه المخاطر . وابتداء من عام ١٩٨٦ أهتمت هذه المؤسسة بتوفير الضمان لائتمان

الصادرات العربية ضد المخاطر التجارية بالإضافة إلى المخاطر غير التجارية وذلك بأستثناء المخاطر الناتجة عن القرارات المؤقتة التى تتخذها الدول المستوردة أو دول العبور للمحافظة على الصحة العامة أو الاستقرار أو النظام العام أو عن انخفاض أو تخفيض سعر الصرف أو عن الإجراءات التنفيذية لأحكام قضائية صادرة عن محاكم مختصة أو عدم استخراج المشترى لرخص أو حصوله على الموافقات أو استيفائه للإجراءات اللازمة أمام عقد التصدير قبل شحن البضاعة أو المتعلقة بشحنات مجهولة النوع أو المصدر أو القيمة . وذلك بالإضافة إلى المخاطر التى تنشأ قبل الشحن .

وتتولى هذه المؤسسة توفير الضمان لبرنامج تمويل التجارة العربية وفقا لنظام ضمان ائتمان الصادرات المعمول به لديها وإعطاء الأولوية للبرنامج والوكالات الوطنية العاملة معه على أساس تغطية جميع عملياتها المعاد تمويلها من قبل البرنامج من خلال خطوط الائتمان الممنوحة منه بحيث يمكن لتلك الوكالات تحويل الحق فى الضمان إلى البرنامج لكى يتمكن البرنامج من أعادة تمويل الائتمان المقدم منها دون الرجوع إليها .

وقد استطاعت المؤسسة تقديم عقود ضمان لائتمان الصادرات بلغت قيمتها ٢ر٧٦٠ مليون دولار خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٩٥) . وتعتبر المغرب والسعودية والأردن والكويت ومصر أكثر الدول المستفيدة من هذه الضمانات الممنوحة للتصدير إلى العراق والسعودية والسودان والجزائر واليمن وليبيا .

ب- صندوق النقد العربى :

أنشئ هذا الصندوق عام ١٩٧٦ وبدأ العمل فى بداية عام ١٩٧٧ بغرض :

- إنشاء نظام لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول لأعضاء .

ويقدم الصندوق التحويل اللازم لتلك الإغراض حيث يقدم التسهيلات اللازمة لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول العربية وفقا للقواعد التى يحددها مجلس المحافظين وفى إطار حساب خاص يفتح لهذا الغرض . كما يقدم القروض اللازمة لزيادة التبادل التجارى بين الدول الأعضاء ويتقرر القرض فى حدود ١٠٠٪ من اكتتاب الدولة العضو المدفوع بعملات قابلة للتحويل .

ويقوم الصندوق من خلال برنامج تمويل التجارة العربية بتقديم الائتمان للصادرات العربية . وقد تلقى البرنامج طلبات خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٣) . قيمتها ٣٩٧ كليون دولار لتمويل صفقات قيمتها ٥١٥ر٥ مليون دولار . وقد منح الصندوق موافقات عددها ٩٤ موافقة قيمتها ٢٦٣ مليون دولار عقد بشأنها ٣٤ اتفاقية قيمتها ١١٠ مليون دولار فقط ، وهو ما يدعو إلى التساؤل عن دعوى وجود عقبات تمويلية للتبادل التجارى العربى .

ج- صناديق الإنماء العربية القطرية والإقليمية :

وتشتمل صناديق الأنماء العربية على صندوق أبو ظبى ١٩٧١ ، والصندوق الكويتى ١٩٦١، والصندوق العربى للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٣وكذلك الصندوق السعودى للتنمية الخارجية ١٩٧٤بجانب الصندوق العراقى للتنمية الخارجية

١٩٧٤والصندوق العربى للتنمية الأقتصادية في أفريقيا ١٩٧٤ وكذلك صندوق الأوبك ١٩٧٥ .

حيث يساهم الصندوق الكويتى بنسبة ٢٠٪ من رأس مال برنامج تمويل التجارة العربية وتحصل الدول العربية على ٥١٪ من قروض الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية . كما يوجه صندوق أبو ظبى عملياته التمويلية للمساهمة فى المشروعات العربية منذ عام ١٩٧١ عندما أنشئ برأس مال قدره نحو ٥٠٠ مليون دولار.

٢- وجود اتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة العربية :

حيث نجد أن هناك أتفاقية ثنائية بين مصر والكويت ومصر وتونس ، ومصر ولبنان ، ومصر وسوريا، ومصر والمغرب وغيرها .

وترتبط مصر مع الكويت باتفاق للتعاون التجارى منذ عام ١٩٨٩ وبروتوكول إنشاء المراكز التجارية فى كلا البلدين عام ١٩٩٠ ، واتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات عام ١٩٨٩ ، واتفاق التعاون مع سوق الكويت للأوراق المالية عام ١٩٩٦ . وتعتبر هذه الاتفاقيات بمثابة ركائز يمكن أن تقوم عليها منطقة حرة بين مصر والكويت فى المستقبل.

وينص اتفاق التعاون الاقتصادي بين مصر والمغرب على التحرير الفورى للمنتجات المدرجة والمتمتعة أصلاً بالإعفاء ، وإلغاء الرسوم الجمركية على أى سلعة من مستلزمات الإنتاج أو المواد الخام يتفق الطرفان على إدراجها ويبلغ الرسم الجمركى عليها ما بين ٥٪ -١٠٪ على أن يتم إلغاء الرسوم كلية على باقى المنتجات على مدى

خمس سنوات بنسب متساوية ولا شك أن كافة هذه الاتفاقيات الثنائية يمكن تطويرها في المستقبل القريب بحيث تتحول إلى منطقة تجارة حرة عربية لتحقق سهولة وحركة وتدفق التجارة ورأس المال بين الدول العربية وذلك كحجر أساس يعقبه تحرير انتقال بقية عناصر الإنتاج خاصة الأفراد أو الايدى العاملة .

٣-تطوير الهياكل الإنتاجية للدول العربية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي .

ترجع معظم الدراسات التى أجريت حول التعاون الاقتصادي العربى عدم نجاح الدول العربية فى تحقيق كيان اقتصادي اقليمى عربى كبير إلى قصور القواعد الإنتاجية فى هذه الدول مما يؤدى بدوره إلى قصور فى المزايا النسبية التى تتمتع بها فى مجال الإنتاج والتصنيع بالنسبة لدول العالم .

وذلك بالإضافة إلى تركز معظم الاقتصاديات العربية حول النفط ، وضعف التكنولوجيا والتركز على تصدير المواد الآولية مقابل استيراد السلع تامة الصنع . وقد تنبهت الدول العربية مؤخراً إلى أهمية تغيير هذه الملامح المعوقة للتكامل فيما بينها فاتجهت الى تبنى برامج للإصلاح الاقتصادي الهيكلى بالتعاون مع المؤسسات الدولية .

إذ نجد أن دول الخليج العربى أتجهت إلى تنويع اقتصادياتها للقضاء على ظاهرة تحكم النفط فيها وتطبيق خطط محلية للتصنيع والإحلال محل الواردات والتصدير إلى الخارج .

وأهتمت الدول العربية غير البترولية بتطبيق برامج إصلاح هيكل لزيادة الإنتاج والاستثمار المباشر وزيادة دور القطاع الخاص فى الاستثمار فى شتى المجالات أو الأنشطة الاقتصادية والإنتاج للتصدير مباشرة .

وذلك مع العمل على تحسين مناخ الاستثمار من خلال تقرير العديد من المزايا أو الضمانات والحوافز للمشروعات الاستثمارية المحلية والأجنبية . ولا يخفى أن مثل هذه التطورات تمهد الطريق لتحقيق اندماج الاقتصاديات العربية مع بعضها البعض وخلق مناخ لتحرير التجارة البينية والاستثمار ورأس المال وتحقيق تشابك أجتماعى يتيح بلورة نوع من التكامل التلقائى القائم على المزايا النسبية والتنافسية .

وذلك مع العمل على تقريب النظم الاقتصادية والتجارب العربية وتسهيل عملية التنسيق بين السياسات التجارية العربية وزيادة امكانات التجارة البينية .

٤-مدى مساهمة منطقة التجارة الحرة فى زيادة حجم التجارة البينية للدول العربية .

سبق أن أشرنا إلى صدور الجزء الثاني المكمل لاتفاقية تيسير التجارة العربية البينية فى عام ١٩٩٧ للعمل على تفعيل الجزء الأول الصادر عام ١٩٨١ حيث تضمن الجزء الثاني الأسس اللازمة لتفعيل الاتفاقية الصادرة عام ١٩٨١ على أن يتم أقامة منطقة تجارة حرة عربية اعتبارا من أول يناير ١٩٩٨ حيث يتم ضمن تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ١٠٪ فى المتوسط سنويا لمدة عشر سنوات بالنسبة للسلع ذات المنشأ العربى حتى يتحقق الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية ٢٠٠٧ وذلك باستثناء السلع التى تطلب دولة تأجيل اعفائها خلال العشر سنوات لحماية صناعتها المحلية الناشئة

ويتضمن البرنامج التنفيذى إمكانية اتفاق دولتين من الدول الأعضاء أو أكثر من دولتين فيما بينها للحصول على تفضيلات أو إعفاءات تزيد على ما هو محدد فى الاتفاقية أو فى خلال فترة زمنية أقل من فترة السنوات العشر المحددة لاختصار الفترة الانتقالية كلما أمكن ذلك . وتتيح الاتفاقية للدول الأعضاء مناقشة إمكانية إعفاء مستلزمات الإنتاج والمواد الخام التى تقل الرسوم الجمركية عليها حاليا أقل من ١٠٪ بحيث تلغى الرسوم كلية قبل الفترة المرحلية حيث يمكن تطبيق الإلغاء للرسوم بشكل فورى .

ويرى بعض الاقتصاديين أن الدول العربية يجب أن تعجل بمنطقة التجارة الحرة بحيث تعمل على تخفيض الفترة الزمنية إلى خمس سنوات بدلاً من عشر سنوات وهو ما يتطلب زيادة نسبة التخفيض للرسوم الجمركية الى ٢٠٪ سنويا . ويرجع ذلك الى ظروف الفترة الانتقالية لاتفاقية الجات والتى تنتهى عام ٢٠٠٥ ولى عام ٢٠٠٧ مما يتعذر معه حصول الدول العربية على المعاملة التفضيلية دون أن تمنحها لكل الدول الأعضاء ، ومن ثم فقدان ميزة المعاملة التفضيلية بين الدول العربية وبعضها البعض .

ولا يخفى أن مضاعفة نسبة التخفيض الجمركى قد تناسب ظروف بعض الدول ولكنها لا تتفق مع ظروف البعض الآخر من منظور حماية الصناعة المحلية الناشئة والتى حرصت الاتفاقية على جعلها مبرراً لعدم تطبيق النسبة المحددة بناء على طلب الدولة العضو . ومن ثم فأنه لا يجب التعجل فى تحقيق التحرير الكامل لتجارة الدول العربية بل يتطلب الأمر مراعاة ظروف الدول أقل تطوراً ، وظروف برامج الإصلاح

الاقتصادي التدريجى الذى تطبقها بعض الدول العربية بشكل غير متزامن مع بعضها البعض .

ولعل تجارب الدول المتقدمة فى إقامة مناطق التجارة الحرة توضح أن . الفترة الزمنية ونسبة التخفيض لم تقل عن مثيلتها المحددة فى الاتفاقية العربية بل ربما تحتاج المنطقة العربية إلى فترة زمنية أطول قليلا من السنوات العشر بحيث يمكن خلالها تذليل العقبات المتعلقة بالنقل البرى والبحرى والتخليص الجمركى والإجراءات الإدارية لعبور الحدود وعدم وجود غطاء تأمينى جيد للتجارة العربي ، ونقص شبكات ربط المعلومات وأليات تسوية المنازعات وأليات التمويل المناسبة والفعالة لدعم التجارة البينية للدول العربية بشكل خاص ومستقل عن بقية أليات التمويل الأخرى المتاحة لتمويل التجارة الخارجية بصفة عامة . ولذلك نجد أن بعض دراسات التقييم للاتفاقية .

انتهت إلى أن الاتفاقية تتصف بالاعتماد على الأسلوب العقلانى المتدرج ومواكبة الظروف الإقليمية والدولية والعلاقات السياسية العربية الايجابية فى السنوات الأخيرة فى مواجهة دعاوى التعاون الاقتصادي مع الإطراف غير العربية .

ولا يخفى أن اتفاقية الجات تسمح فى أى وقت بإنشاء منطقة تجارة حرة إقليمية باعتبار أن ذلك يتمشى مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ويؤدى إلى تنشيط التجارة الدولية ولم تمنع اتفاقية الجات تجمع التعاون الاقتصادي للمحيط الهادى من اتخاذ قرار إنشاء منطقة تجارة حرة بين أعضائها الذين يبلغ عددهم ١٨ عضواً نامياً ومتقدماً بحلول عام ٢٠١٠ .

كما أن الاتحاد الآوربى وهو الشريك الرئيسى للدول العربية فى تجارتها الخارجية يرى أن التكامل العربى يعود بالنفع المتبادل وتعزيز الموقف التفاوضى للدول العربية فى ظل الاندماج مع العالم الخارجى والتحرير التجارى المتبادل . ويرى البعض (٢) أن نجاح التكامل الاقتصادي العربى وزيادة حجم التجارة العربية البينية يتوقف على وجود تنمية تكاملية فى الدول العربية سواء فى مجالات الإنتاج الزراعى أو الصناعى أو التجارة الخارجية التى تحتاج إلى تغيير نوعى فى بنيتها استيراداً وتصديراً ، وتغيير بنية التوزيع الجغرافى للواردات العربية وتخفيض الاعتماد على الاستيراد ممن الدول الصناعية المتقدمة .

وذلك بالإضافة إلى تشجيع إنشاء المشروعات المشتركة العربية ، وتحفيز القطاع الخاص للقيام بدور فعال فى التجارة الداخلية والخارجية بما يسهم فى تنمية الامكانات المحلية المتعددة .

وقد أوضحت دراسة أخرى ، أن الوحدة الاقتصادية العربية وما تنطوى عليه من تحرير للتجارة العربية البينية تؤدى إلى تقليل درجة تعرض الاقتصاديات العربية للتقلبات الخارجية ، وذلك بالمقارنة بحالات التبعثر أو التجزئة ، أو التنسيق فقط .

إذا هبط مؤشر القياس فى حالة الوحدة ٢٣٪ عام ٢٠١٥ مقابل ٤٢٪ فى حالة التنسيق ،و٤٩٪ فى حالة التجزئة أو غياب الوحدة والتنسيق بين الدول العربية . ويعنى ما سبق ارتفاع درجة مساهمة منطقة التجارة الحرة العربية فى عدم تعرض الاقتصاد العربى للصدمات الاقتصادية الخارجية ، وزيادة معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ،

ونمو الاستثمار، والعمالة على النحو الذى تنبأت به الدراسة فى سيناريوهات ثلاث .

وعلى النقيض مما سبق ترى إحدى الدراسات ، أن التدخل الحكومى فى إدارة اقتصاديات الدول العربية وفى عمل السوق بشكل زائد يعوق النجاح فى إقامة التجارة الحرة العربية.

بالإضافة إلى الملامح السلبية للاقتصاد العربى التى تتمثل فى تواضع معدل النمو الاقتصادي فى المتوسط سنويا ، واستيراد أكثر من نصف الغذاء من خارج الوطن العربى ، وعدم وجود قاعدة صناعية والاعتماد بشكل رئيسى على التجارة مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الخاصة فى الواردات بينما لا تمثل صادرات المنطقة إليها سوى أقل من ٦٠٪ من اجمالى صادراتها للعالم .

وقد أوضحت دراسة أكثر تفاؤلاً أن هناك إمكانيات كبيرة لنجاح التكامل التجارى بين دول المنطقة تتمثل فى التنوع الموجود فى اقتصاديات هذه الدول وفى درجة التصنيع ، ووجود البنية الأساسية المالية المتطورة ، ووجود بعض التكتلات الإقليمية الصغيرة مثل الاتحاد المغربى ، ومجلس التعاون العربى ، وتستدل الدراسة بتجربة دول النافتا التى تضم اقتصاديات متماثلة (الولايات المتحدة ، كندا) تتكامل مع دولة أقل تقدما وذات بيئة اقتصادية مختلفة (المكسيك) .

وفى ضوء كافة الآراء السابقة نستطيع القول بأن كثيراً من عوامل التشكيك فى فعالية إقامة منطقة تجارة حرة عربية قد زالت وأن بقية العوامل فى طريقها الى الزوال نظراً لآن :

أولاً : السياسات الحمائية التى تطبقها الدول العربية قد أختفت من الوجود فى كثير من الدول العربية ليس فى مواجهه السلع العربية المنشأ فقط بل فى مواجهة كافة السلع المستوردة وذلك فى إطار برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة بالتعاون مع المؤسسات الدولية ، وبحكم التزام بعض الدول العربية الأخرى بأحكام منظمة التجارة العالمية لكونها أعضا ءفى هذه المنظمة التى تهدف إلى تحرير التجارة الدولية فى إطار أحكام اتفاقية الجات والتى تضم فى عضويتها ثمانى دول عربية بالإضافة إلى دول عربية أخرى فى طريقها إلى الانضمام ،وهو ما يمهد الطريق أمام تحرير التجارة البينية للدول العربية .

ثانياً : تحققت نتائج طيبة فى مجال تنويع اقتصاديات دول الخليج العربى التى كانت تعتمد بشكل رئيسى على قطاع النفط فقط حيث تراجعت أهميته النسبية فى الناتج المحلى الاجمالى لصالح المنتجات الصناعية والزراعية والملابس والكيماويات .....الخ

ثالثاً : اتجهت نسبة الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى الدول العربية إلى الارتفاع خلال التسعينات رغم استمرار وجود فجوة غذائية عربية سبق الحديث عنها ، وهو ما يقلل الاعتماد على استيراد الغذاء من خارج الوطن العربى .

رابعاً : أهتمام برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة فى الدول العربية بزيادة دور القطاع الخاص فى الاستثمار والتنمية الاقتصادية بصفة عامة ، وتغير دور الحكومة من المالك والمدير إلى المراقب أو المنظم إيقاع الأداء الاقتصادي وتهيئة المناخ المشجع على الاستثمار والإنتاج وزيادة دور المنظمات غير الحكومية فى التنمية ، وهو الأمر الذى يهيئ

الظروف المناسبة لعمل قوى السوق الحرة دون قيود مع ضمان حرية حركة التجارة الخارجية للدول العربية بصفة عامة والتجارة العربية البينية بصفة خاصة.

خامساً : وجود بعض المؤسسات العربية المساندة لتحرير التجارة العربية البينية تثل صندوق النقد العربى الذى يتبنى نظام لتسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، وصناديق الإنماء العربية ، وبعض التجمعات الاقتصادية العربية الإقليمية ، ووجود اتفاقيات ثنائية عربية لتحرير التجارة .... الخ . ولا تخفى أهمية هذه المؤسسات فى المساعدة على نجاح منطقة التجارة الحرة العربية وتطبيق أحكام اتفاقية تيسير التبادل التجارى بين الدول العربية .

سادساً : التطبيق التدريجى لخطوات إنشاء منطقة التجارة الحرة ابتداء من أول يناير ١٩٩٨ مع وضع الضوابط المتعلقة بحماية البيئة ، والمنشأ العربى للسلع المتبادلة ، والمطابقة للمواصفات ومعايير الجودة المعمول بها فى الدولة المستوردة ، وضوابط مطبقة السلع المتبادلة للشروط الصحية البيطرية والزراعية ، والرسوم والضرائب المحلية التى تخضع للتخفيض على أساس ما كان قائماً منها بالفعل فى أول يناير ١٩٩٦ .

وذلك بالإضافة إلى الالتزام بالشفافية والإفصاح عن البيانات والمعلومات والإجراءات واللوائح وتبليغها أولا بأول إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ولا شك أن موضوعية هذا المدخل فى التطبيق وما يشتمل عليه من ضوابط ولجان لوضع قواعد المنشأ ، والمفاوضات التجارية والمتابعة ... الخ تعتبر . عاملاً هاماً فى إمكانية نجاح المنطقة فى زيادة حجم التجارة البينية العربية بشكل تدريجى حتى عام ٢٠٠٧ ،

المبحث الخامس : معوقات التكامل الاقتصادي العربي

يمكن الاشارة إلى العديد من المعوقات الدولية والمحلية والتي ساهمت في الأوضاع التي وصل إليها العالم العربي على النحو التالي :

أ- المعوقات الدولية ومن أهمها :

- تراجع معدلات التبادل الدولي للاقتصاد العربي ليس فقط مع الدول المتقدمة – مع أهميتها – ولكن أيضا بالنسبة للدول النامية حديثة التصنيع بفعل انخفاض أسعار الصادرات العربية الهامة ، لاسيما النفط وغيره من الموارد الأولية ، مقابل ارتفاع أسعار الواردات العربية من السلع المصنعة .
- تزايد نزعات الحماية الجمركية في العالم المتقدم والنامي على السواء ، والتي ينتظر تزايد الإحساس بها مع بروز التكتلات في أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأقصى
- بقاء مشكلة الديون الخارجية العربية بالذات دون حل جذري .
- تأثير الاقتصاد العربي بتقلبات كلمن النشاط الاقتصادي وأسعار الصرف والفائدة في الدول الصناعية المتقدمة ، مما يؤثر سلبا على تجارة العرب واستثماراتهم في الخارج واحتياجاتهم النقدية بالعملات الأجنبية .

ب- المعوقات العربية ولعل من أهمها :

- تفاوتا اتجاهات ومراحل النمو بين الأقطار العربية واحتياجاته بما يجعل التنسيق بين خططها وسياستها الإنمائية صعبا في الوقت المناسب وبكفاءة وبتكلفة معقولة .
- غياب الارتباط الوثيق بين استراتيجية العمل الاقتصادي العربي – وخاصة في ظل غياب الهدف المشترك – وبين المؤسسات الإقليمية الحكومية والقطرية القائمة .
- اتجاه نسبة كبيرة من الإنفاق القومي العربي إلى مجالات لا تخدم أهدافا إنمائية مباشرة مثل الإنفاق على الأغراض العسكرية وغيرها من أوجه الإنفاق الحكومي الجاري والترفي ، والإنفاق على الواردات الغذائية ، والإنفاق على خدمة الديون العربية .
- اتجاه معظم الاستثمارات العربية لدول النفط إلى الخارج رغم كل ما يحيط بذلك من مخاطر معلومة ، تحت دعوى ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاديات العربية
- تضارب السياسات الاقتصادية والنقدية والتشريعات الضريبية وكذلك سياسات سعر الصرف بين الدول العربية ، فبينما نجد بعض الدول تربط عملتها بالدولار يربط البعض الأخر عملته بحقوق السحب الخاصة وبعضها بسلة من العملات مما يعوق حركة تدفق رؤوس الأموال .
- تدني وسائل الاتصال بين الدول العربية مما يؤدي إلى عدم توافر المعلومات عن فرص الاستثمار المتاحة .

- ضعف سوق الأوراق المالية العربية، وفضلا عن ضيق تلك الأسواق فهي أيضا تعاني من نقص الأدوات المالية المتاحة للتداول مع تدني خبرات العاملين بها .
- ضعف الفاعلية لدى كثير من المؤسسات المالية العربية في تنفيذ ما هو منوط بها من اختصاصات سواء لضعف الكفاءات العاملة بها أو لعدم الدقة في تحديد أهدافها وطبيعة عملها ، أو لصعوبة توحيد المواقف بين أعضائها ، أو لعدم كفاية الصلاحيات المخولة لها ، أو عدم توافر التسهيلات المالية والتكنولوجية الملائمة .

ومما لاشك فيه أن هناك أسباب وراء فشل محاولات إقامة تجمع اقتصادي عربي قوي . وهذه الأسباب يمكن تلخيصها فيما يلي :

أولا : عدم توافر الإرادة السياسية والمصارحة الصادقة بين كافة الأطراف العربية في إطار احترام سيادة كل دولة عربية وعدم التدخل في شئونها ، وبعبارة أخرى انعدام رغبة صانعي القرار السياسي في السير قدما إلى الإمام في مجال التعاون الاقتصادي العربي والاكتفاء بالأقوال دون الأفعال علاوة على عدم قدرة الإرادة الشعبية في الدول العربية على التأثير في الإرادة السياسية .

ثانيا : نص المادة السابعة من ميثاق جامعة الدول العربية الذي يقضي بان ما يقرره المجلس بالأغلبية يكون ملزم لمن يقبله فقط .

ثالثا : عدم تحييد العمل الاقتصادي المشترك ومن ثم أصبحت مسيرته تتوقف إلى حد بعيد على العلاقات السياسية . وبعبارة أخرى فان الخلافات والهزات السياسية كانت لها انعكاسات سلبية على مسيرة التعاون الاقتصادي العربي بحيث أن أي أزمة سياسية لحادثة طارئة كانت دائما كفيلة بالإطاحة بمجهود سنوات طويلة في مجال

التعاون الاقتصادي العربي . ولعل أوضح مثال على ذلك هو انسحاب الدول العربية من الهيئة للتصنيع على اثر توقيع مصر لاتفاقية السلام مع اسرائيل عام ١٩٧٩

رابعا : لم تتهم المؤسسات والهيئات المسئولة عن التعاون الاقتصادي العربي بالبدء بدراسة الهياكل الاقتصادية القائمة في الدول العربية . وتحديد مدى توافقها مع المزايا النسبية والتنافسية للدول الأعضاء تمهيدا لإعادة هيكلتها تدريجيا ومن ثم إعادة توطين الأنشطة الاقتصادية وتعويض الدول التي قد تتضرر من هذا الأجراء في الأجل القصير .

خامسا : عدم وجود سياسة قومية للتصنيع على مستوى الدول العربية ككل ، الأمر الذي أدى إلى ظهور صناعات عديدة متكررة في أكثر من دولة عربية مما أدى إلى التنافس بينهما بدلا من التعاون والتكامل ، ومن ثم لم تستفد هذه الصناعات من ميزات الإنتاج الكبير Mass Production بل وراحت تتنافس فيما بينها على التصدير ، وأقامت الحواجز الجمركية لتحقيق الحماية ، وإزاء ذلك لم يكن لديها دافع للتطوير والتحديث .

سادسا : عدم الاهتمام بوجود شبكة جديدة من وسائل النقل وطرق المواصلات لتربط أجزاء الوطن العربي بعضها ببعض وهو شرط أساسي لامكان تحقيق التكامل الاقتصادي . أن خطوط الملاحة البحرية والطرق البرية والخطوط الجوية التي تربط الدول العربية بعضها ببعض مازالت محدودة وتحتاج إلى إنشاء المزيد منها والتنسيق بينهما .

سابعا : عدم توافر البيانات والمعلومات والإحصاءات عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدول العربية ، والقدر اليسير المتوافر منها أما انه غير دقيق أو غير حديث أو غير متكامل . فعلى الرغم من وجود العديد من المؤسسات والاتحادات والمنظمات ، إلا انه لا يوجد حتى اليوم مركز معلومات على المستوى العربي . وفي هذا الصدد فانه يمكن تطوير الشبكة العربية للمعلومات الصناعية " أعرفونت " التي أنشأتها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بحيث تشمل المعلومات كافة الأنشطة الاقتصادية (بدلا من الصناعة فقط) وجميع الدول العربية بدلا من الدول الست التي تشارك في شبكة المعلومات (مصر ، المغرب ، تونس ، ليبيا ، السعودية ، سوريا) .

ثامنا : السياسة الخاطئة التي تسير عليها صناديق الإنماء العربي مما أدى إلى عدم تحقيقها لأهدافها وعدم إسهامها بشكل فعال في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي .

فهذه الصناديق ليست متخصصة بمعنى أن كل صندوق يقدم المعونات بأشكالها المختلفة (منح وقروض ميسرة أو قروض عادية) لتمويل مختلف أنواع المشروعات سواء كانت مشروعات بنية أساسية أو مشروعات صناعية أو زراعية دون استراتيجية معلومة ودون أهداف إنتاجية محددة . وبعبارة أخرى فان هذه الصناديق تقدم المعونات حسب احتياجات كل دولة عربية على حدة وليس تبعا لاحتياجات الوطن العربي ككل .

تاسعا : عدم توافر المناخ الاستثماري الملائم . وحتى تتضح هذه الجزئية نشير في البداية إلى إن المقصود بالمناخ الاستثماري هو مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في القرار الذي يتخذه المستثمر بتوجيه استثماري إلى دولة دون أخرى ، وهو قرار لا يتخذه المستثمر إلا إذا تولد لديه شعور بالثقة للربحية

وفي هذا المفهوم للمناخ الاستثماري نستطيع القول بان المناخ الاستثماري في الدول العربية لم يصل بعد إلى المستوى الذي يشجع على تدفق الاستثمارات إلى الوطن العربي بشكل يسمح له بالانطلاق في طريق التنمية . ومن منطلق الكلام بصراحة ، نقول انه لا توجد دولة عربية واحدة تتوافر بها جميع عناصر المناخ الاستثماري السليم.

(الاستقرار السياسي ، النظام الديمقراطي ، قوانين العمل ، النظام القضائي ولاسيما سرعة حسم المنازعات ، سياسة سعر الصرف ، الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص ، توافر أسواق المال القوية ، الإجراءات المبسطة لإقامة المشروعات ... الخ) .

عاشرا : عدم الأخذ بمفهوم الأمن القومي العربي الشامل الذي لا يقتصر على مجرد الإجراءات والتدابير الدفاعية والعسكرية . إنما يتجاوز ذلك ليشمل أيضا مجموعة أخرى من العناصر في مقدمتها التنمية الاقتصادية الشاملة للوطن العربي ، والتعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية ، علاوة على حتمية التعاون العربي لمواجهة مشكلة عدم كفاية المياه حيث أن كمية المياه المتاحة حاليا في الوطن العربي تقدر بحوالي ١٨٠ متر مكعب في السنة على حين أن المطلوب ٣٠٤ مليار متر مكعب وبذلك

يكون العجز ١٢٤ مليار متر مكعب أي نسـبة ٤٠ ٪ تقريبـا . ولا يخفـى علـى احـد إن هذه المشكلة تمس الأمن القومي العربي حيث أن إسرائيل تسيطر علـى جـزء كـبير مـن الموارد المائية للوطن العربي وتطمع في الحصول على المزيـد منهـا . وبمناسـبة الحـديث عن الأمن القومي العربي لابد أن نشير إلى الآثار الخطيرة التي افرزهـا الغـزو العراقـي للكويت في أغسطس ١٩٩٢ على الأمن القومي العربي وكذلك وبصفة خاصة علـى مسـيرة العمل العربي المشترك .

المبحث السادس : تقييم تجربة التكامل الاقتصادي العربي

على الرغم من هذا الفيض الكبير من المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات وما أنشئ بمقتضاها من منظمات واتحادات ومجالس وصناديق وغيرها من المؤسسات العربية المشتركة ، إلا أن ما تحقق من نتائج منذ عام ١٩٤٥ حتى اليوم يعتبر محدودة للغاية . هذا القدر المحدود من النتائج تم القضاء عليه أو على الأقل الجزء الأكبر منه بسبب الزلزال الذى أحدثه العراق باجتياحه للكويت فى الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ . ولا نكون مبالغين إذا قلنا أن هذا الزلزال قد عاد بالتعاون الاقتصادي العربى عشرات السنين الى الوراء .

وحتى نتبين مدى ضعف ومحدودية النتائج التى تحققت حتى اليوم فى مجال التعاون الاقتصادي العربى ، يكفى أن نشير إلى الحقائق التالية :

١- مازالت التجارة العربية البينيئة ضعيفة جداً ولا تتعدى ٨٪ فى السنة من اجمالى التجارة الخارجية العربية . وإذا أخذنا فى الاعتبار أن كميات كبيرة من السلع الأجنبية أو المكونات الأجنبية فى السلع التى تنتجها هذه الدول العربية أو تلك ، تدخل ضمن التجارة العربية– العربية ، فأن ذلك يعنى أن التجارة العربية – العربية تقل كثير عن نسبة ٨٪ من اجمالى التجارة الخارجية العربية ، وحتى نتبين مدى محدودية التجارة البينية العربية يكفى أن نذكر أن التجارة بين دول الاتحاد الاوربى تشكل حوالى ٦٪ من اجمالى تجارتها الخارجية

٢- على الرغم من توافر حوالى ٢٠٠ مليون هكتار من الاراضى القابلة للزراعة إلا أن الوطن العربى يعانى من فجوة غذائية خطيرة تبلغ حوالى ٢٣ مليار دولار فى السنة ، ومن المتوقع أن تصل إلى حوالى ٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠ .

٣- على الرغم من وجود استثمارات عربية خارج الوطن العربى تبلغ حوالى ٨٠٠ مليار دولار ، فقد بلغت مديونية الدول العربية حوال ١٧٠ مليار دولار بخلاف مديونية العراق غير المعلنة) ، علاوة على العجز الكبير فى موازنات وموازين مدفوعات معظم الدول العربية .

٤- على الرغم من توافر كافة مقومات التصنيع فى الوطن العربى ، مازالت الصناعات التحويلية ضعيفة جداً والدليل على ذلك أنها لا تسهم إلا بنسبة ١٢٪ فقط من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى . ولا شك أن هذه الحقائق الأربعة وغيرها الكثير تدل بما لا يدع مجالا للشك على فشل محاولات التعاون الاقتصادي العربى التى تمت منذ عام ١٩٤٥ حتى اليوم .

ورغم وجود العديد من المعوقات الاقتصادية والسياسية للتكامل الاقتصادي العربى وصعوبة أقامة سوق عربية مشتركة رغم مضى أكثر من ٢٣ عاماً على توقيع أتفاقية إنشائها الا أن دعوة مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى القاهرة عام ١٩٩٦ إلى أقامة منطقة تجارة حرة عربية ، وصدور الجزء الثاني من اتفاقية تيسير التجارة العربية البينية فى عام ١٩٩٧ ليبدء العمل بالاتفاقية من أول يناير ١٩٩٨ لمدة عشر سنوات يعتبر خطوة هامة على طريق التكامل الاقتصادي العربى والوصول إلى السوق العربية المشتركة خاصة وأن الظروف العالمية الجديدة تفرض على الدول

العربية التكتل فى مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية وبالنظر إلى تحرير التجارة العالمية واعتراف اتفاقية الجات بالمزايا التى تمنحها دول التكتلات لبعضها البعض دون أن تلتزم بمنحها إلى بقية الدول غير الأعضاء .

مقترحات بشأن تفعيل التكامل الأقتصادى العربى :

فى ضوء المتغيرات على الساحتين الدولية والإقليمية يمكن القول أن الفرص المتاحة لتطبيق البرنامج التنفيذى لاتفاقيات تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية والالتزام به أفضل مما كان عليه الوضع بالنسبة للاتفاقيات السابقة ونوصى بتنفيذه وذلك لعدة أسباب منها :)

١- بروز نظام تجارى دولى جديد بعد إقرار اتفاقيات الجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية يسعى إلى تحرير التجارة الدولية من القيود والاعتماد على ألية السوق ، الآمر الذى فرض وضعاً جديداً وتحدياً أمام معظم دول العالم خاصة الدول النامية يتطلب معه العمل على الاستفادة من ايجابية والتقليل بقدر الآمكان من سلبياته .

فتحرير التجارة الدولية عظم من الاعتماد المتبادل بين دول العالم ، ودفع بالدول إلى العمل على تحرير اقتصادها وايلاء أهمية خاصة لقطاع التصدير وتعزيز القدرة التنافسية لصادراتها من أجل التمكن من الدخول إلى الأسواق العالمية .

٢- الاستفادة من الاستثناء الذى توفره اتفاقيات الجات من شروط الدول الأولى بالرعاية للتكتلات الاقتصادية عموماً والمناطق التجارية الحرة بوجه خاص .

وعليه ، فان الدول العربية وإذا ما رغبت فى تبادل بعض الآفضليات التجارية فيما بينها لابد لها من إقامة منطقة التجارة الحرة العربية وخلال الفترة الزمنية التى حددتها الجات وهى عشرة سنوات .

٣- التقارب الذى حدث فى نظم إدارة الاقتصاديات العربية ، إذ أصبحت معظمها تتبع نظام الاقتصاد الحر بجانب التزام عدد من الدول العربية ببرامج إصلاحات نقدية أدت إلى نجاح العديد منها فى تحقيق الاستقرار المالى والنقدى وسعت إلى إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص فى تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تحسين مناخ الاستثمار وتحرير أسعار صرف العملات وإتباع سياسات لتصحيح الأسعار .

٤-أنشاء عدد من المؤسسات المالية العربية فى السنوات الأخيرة التى تدعم تنمية المبادلات التجارية فيما بين الدول العربية وعلى رأسها برنامج تمويل التجارة العربية التابع لصندوق النقد العربى وبرنامج ضمان وائتمان الصادرات التابع للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

٥- التحسن فى قطاع المعلومات التجارية وإتاحتها للمصدرين فى إطار برنامج تمويل التجارة العربية مما يسهل التعرف على الأسواق العربية واحتياجاتها

٦- ألية المتابعة المستمرة والدقيقة التى حددها البرنامج التنفيذى .

ولا يخفى أن كافة العوامل السابقة تجعلنا نخلص إلى جدوى إقامة منطقة تجارة حـرة عربية يمكن أن تكون أكثـر فعاليـة إذا مـا حـدثت تغـيرات أخـرى مسـاعدة فـى هـذا الخصوص وهى :

١- أعادة النظر فى التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية العربية الذى يعكس نمطـاً من التبعية التجارية للدول الأوربية والولايـات المتحـدة الأمريكيـة واليابـان ينتهـى دائماً إلى وجود عجز تجارى لصالح تلك الدول على حساب التجـارة العربيـة البينيـة التى تتجه إلى التراجع .

٢- أقامة شبكة معلومات إقليمية عربية لتحقيق سهولة تسويق السلع العربية فى المنطقة العربية وتبادل الخبرة والمشورة والإمكانيات التصديرية وتبادل المعلومـات عـن فـرص البيـع والشـراء والمواصـفات والجـودة والإجـراءات واللـوائح والرسـوم والضرائب ... الخ .

٣- ترشيد العلاقات السياسية العربية لإعطاء دفعة للتكامل الاقتصادي العربى فى مواجهـة محاولات الاستقطاب والتبعيـة مـن جانـب قـوى خارجيـة تحـت دعاوى المتوسطية والشرق أوسطية ، والشراكة ... الخ . اذ أن المفوضات فى ظـل تكتل عربى موحد مع أى طرف أجنبى تحقق نوعاً من الضمان لحمايـة المصـالح العربية .

مـــــراجع الباب الخامس

١- د/ جمعة محمد عامر : " التكتلات الاقتصادية الدولية وأثارها المحتملة عربياً مع أشارة خاصة بالسوق الشرقية أو وسطية "، بحث مقدم إلى مؤتمر متطلبات الاتجاهات المستقبلية للإصلاح الاقتصادي فى مصر ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ٢٦-٢٧ أبريل ١٩٩٧ .

٢- معهد التخطيط القومى : " أثر قيام السوق الأوروبية المشتركة على مصر والمنطقة العربية" ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٨٥) ، يناير ١٩٩٤ .

3- Bela Balassa, the theory of Economic Integration,George Allen . Unwin Ltd, London, 1962 .

٤- وثيقة الاتحاد الاوروبى : منشورات مجلس الاتحاد الاوروبى ١٩٩٥ ، السفارة الألمانية بالقاهرة .

5- Europe year Book , volume 1, International Organization 1995 .

٦- صالح محمد حسنى : " تجاه رؤية مستقبلية لدور المؤسسات المالية العربية فى ظل التكتلات الاقتصادية الدولية" ، المؤتمر العلمى السنوى العشرين للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع – القاهرة من ٢٠-٢٢-نوفمبر ١٩٩٧ .

٧- معتصم رشيد : " منطقة التجارة الحرة العربية ، الأسس النظرية –إمكانية التطبيق"، المؤتمر العلمى السنوى العشرين للاقتصاديين المصريين ،القاهرة ١٩٩٧ .

٨- محمد محمود الإمام : " السوق العربية المشتركة فى ظل المتغيرات الإقليمية الدولية" ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة ٧-٨ ابريل ١٩٩٦ .

٩- البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الاول والثانى ،١٩٩٩ .

١٠- التقرير السنوى للامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الى الدورة العادية ٦٢-القاهرة- ديسمبر ١٩٩٥

١١- د/ على مصطفى بن الأشهر : " الحريات الاقتصادية الأساسية المرتبطة بالسوق العربية المشتركة (عرض تحليلى وتقييم)"- ندوة السوق العربية المشتركة فى ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ،الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، القاهرة ٧-٨ ابريل ١٩٩٨ .

١٥- احمد سعيد دويدار : " التنمية الاقتصادية والتعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط وشمال افريقيا " – كتاب

الاهرام الاقتصادى ، العدد ١١٣ يونيو ١٩٩٧.

١٦- بنك مصر : " النشرة الاقتصادية " ، العدد الاول ١٩٩٤ .

١٧- ممدوح محمد المصرى : " دور التجارة العربية البينية فى تنمية الاستثمار والتكامل الاقتصادي فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى فى الدول العربية " ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، العدد ١٣، يوليو ١٩٩٦ .

١٨- الهيئة العامة للاستعلامات : "منطقة التجارة الحرة العربية ١٩٩٨-٢٠٠٨ بين الممكن والمأمول" -القاهرة ١٩٩٧ .

١٩- كاظم حبيب : " الاقتصاد العربى بين التبعثر والوحدة " ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العدد الأول ١٩٩٢

٢٠- المؤتمر العلمى السنوى العشرين للأقتصاديين المصريين ، صور التعاون الأقتصادى المطروحة على الدول العربية ، القاهرة من ٢٠-٢٢ نوفمبر ١٩٩٧ .

٢١- محمد محمود الأمام ، السوق العربية المشتركة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية – مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، القاهرة ٧-٨ ابريل ١٩٩٦ .

٢٢- صندوق النقد العربى – التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، سبتمبر ١٩٩٦ .

٢٣- محمد محمود الإمام ، التكاملات الاقليمية بين النظرية والتطبيق ، المؤتمر الحادى عشر لأتحاد الأقتصاديين العرب ، الدار البيضاء ١٩٨٩ .

٢٤- عبد المحسن زلزله ، التكامل الاقتصادى العربى أمام التحديات ، مجلة المستقبل العربى ١٩٨٠ .

٢٥- جمال العطيفى ، إتفاقية الوحدة الأقتصادية العربية ، مقدمة تحليلية – مجلد الأعمال التمهيدية لإتفاقية الوحدة الأقتصادية بين دول جامعة الدول العربية .

٢٦- صالح محمد الحملاوى ، تجاه رؤية مستقبلية لدور المؤسسات المالية العربية في ظل التكتلات الأقتصادية الدولية ، المؤتمر العلمى السنوى العشرين للأقتصاديين المصريين ، القاهرة ١٩٩٧ .

الباب السادس : التكتلات الاقتصادية الأمريكية

تعتبر التكتلات الاقتصادية الامريكية أحدى صور التعاون الاقليمى في إطار التكتلات الاقليمية التى برزت على الساحة الدولية مؤخراً . وتتخذ التكتلات الاقتصادية الامريكية صوراً متعددة حيال القضايا الراهنة التى تمر بها دول أمريكا الجنوبية هذا بالاضافة إلى القدرة على مواجهة التكتلات الاقليمية الأخرى التى تنتشر في كافة أرجاء العالم . ومن أهم صور هذه التكتلات ما يلى .

أولاً : السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى .

حيث تم أنشاء هذه السوق بين دول أمريكا الوسطى الخمس (كوستاريكا – جواتيمالا – السلفادور– هندراوس – نيكاراجوا) وذلك بهدف تفعيل مسيرة التكامل ودعم أقامة هذه السوق بين دول أمريكا الوسطى . حيث تنص هذه المعاهدة على ألغاء وتحرير كافة القيود التجارية التى تعترى طريق الدول الاعضاء وذلك خلال فترة قصيرة .

هذا بالاضافة إلى قيام هذه الدول بوضع تعريفة جمركية على الواردات التى تأتى إليها من الدول غير الأعضاء . وعلى الرغم من مشاركة هذه الدول الصغرى في هذه الأتفاقية إلا أنها حظيت بتأييد شديد من جانب الدول الأخرى وخاصة بعد ما حققته من نجاح ملموس على أرض الواقع حيث تم ألغاء كافة الرسوم والقيود على التجارة بين الدول الأعضاء الأمر الذى أدى في نهاية المطاف إلى زيادة حركة التجارة البينية فيما بينها .

ثانياً : أتفاقية التجارة الحرة لدول الشمال الأمريكى .

ظهرت هذه الاتفاقية إلى حيز الوجود في يونيو ١٩٨٩ ليبدأ العمل بها أعتباراً من يناير ١٩٩٤ وتضم في عضويتها كلاً من أمريكا – المكسيك – كندا . حيث تضمنت هذه الأتفاقية الأستفادة من كافة الفوائد الاقتصادية وذلك في أطار دراسة المعاملات الجارية بين هذه الدول والتى تربو عن ٢٨ ألف تعريفة جمركية يتم التعامل فيها في العديد من القطاعات المختلفة على سبيل المثال القطاع الزراعى – قطاع المنسوجات – أستخدامات الطاقة – صناعة السيارات إلى أخره .

حيث بلغ حجم التجارة لهذه الدول عام ١٩٩٢ حوالى ١٣٦٥ مليار دولار وتشتمل هذه الاتفاقية على المجالات التالية .

١- النفاذ إلى الأسواق . ٢- قواعد تتعلق بإجراءات الاستثمار. ٣- الخدمات .

٤- حقوق الملكية الفكرية ٥- تسوية المنازعات . ٦- قواعد التجارة .

كما تضمنت هذه الأتفاقية كل ما يتعلق بالأجراءات الحكومية التى تعمل على تحفيز وزيادة حركة التبادل التجارى . والجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية سوف تعمل على خلق أسواق جديدة بالإضافة إلى زيادة الناتج المحلى لهذه الدول ورفع مستويات المعيشة . وقد جاء ذلك في إطار التسهيلات التى تعهد بتقديمها رئيس كلاً من أمريكا – المكسيك . وتعتبر هذه المنطقة أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم حيث يبلغ عد سكانها حوالى ٣٧٠ مليون نسمة . ومن المتوقع أن تنضم لهذه الاتفاقية دول أخرى بحلول عام ٢٠٠٥ .

وتهدف هذه الاتفاقية إلى ما يلى

١- زيادة فرص العمل وعلاج مشكلة البطالة وزيادة الطاقات الانتاجية في الدول الأعضاء .

٢- فتح سوق المكسيك أمام السلع الامريكية وزيادة الاستثمارات الامريكية والكندية في المكسيك من أجل زيادة فرص العمل أمام العمالة المكسيكية داخل بلادها والاستفادة بهذه العمالة في إنشاء مناطق صناعية في المكسيك .

٣- إلغاء الحواجز الجمركية وفتح الأبواب أمام التجارة الحرة وزيادة الاستثمارات على نحو يؤدى إلى زيادة التجارة البينية للدول الأعضاء .

٤- تحقيق التكامل الإقتصادى بين الدول الأعضاء والإستفادة من المزايا النسبية لكل منها .

٥- حماية البيئة ووضع حلول لمشكلاتها ووضع حد لأنتشار مواد التلوث في المكسيك بمساعدة الدول الأخرى الأعضاء .

٦- زيادة معدل نحو الناتج المحلى الأجمالى لدول أمريكا الشمالية .

٧- مناقشة العمال والخبراء الأمريكيين مع نظرائهم في كندا – المكسيك . ونبذ العزلة والخوف من المناقشة .

٨- زيادة قدرة دول النافتا على مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم مثل دول الاتحاد الاوروبى ، وأتحاد دول جنوب شرق أسيا والمحيط الهادى ، وزيادة القدرة على الدخول على أسواق هذه التكتلات .

٩- حماية حقوق الملكية الفكرية بكفاءة عالية .

١٠- تنشيط التجارة العالمية والتخلص من سياسات الحماية التجارية في أوروبا – اليابان ، ومنع أنتشار الكساد الاقتصادى .

وتحتوى هذ الأتفاقية على مجموعة من الترتيبات الأساسية في المجالات المختلفة مثل التجارة – العمالة – الأستثمار – الطاقة – البيئة – الإنفاق وذلك على النحو التالى .

أ- فيما يتعلق بمجال التجارة

١- يتم إلغاء نصف التعريفات والحصص الحالية فورا ، على أن تلغى الحصص والتعريفات المرتبطة بسلع ومحاصيل هامة مثل الذرة الأمريكية المصدرة إلى المكسيك أو الفول السودانى والسكر و عصير البرتقال المكسيكى والتى تصدر إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

٢- إلغاء التعريفات على السيارات بعد ٨ سنوات في حالة ما إذا كانت النسبة من تكلفتها تتراوح بين ٥٠٪ – ٥ر٦٢٪ خلال السنوات الأربع الأولى ، ٥٦٪ خلال السنوات الأربع التالية عبارة عن مواد وعمالة من دول أمريكا الشمالية .

٣- رفع القيود المفروضة على الشاحنات التى تقوم بنقل البضائع عبر الحدود ابتداء من عام ١٩٩٩ ويمكن للشركات الأمريكية شراء حصص الأغلبية في شركات الشحن المكسيكية ابتداء من عام ٢٠٠٠ وأمتلاكها بالكامل ابتداء من عام ٢٠٠٣ .

٤- التخفيض المرحلى للتعريفات والحصص الأمريكية والمكسيكية ويكون الجزء الأكبر منها خلال السنوات القليلة القادمة مع إلغاء بقية الأجزاء على مدار ١٥ سنة .

٥- إلغاء التعريفات فقط على المنسوجات المصنوعة من غزل أمريكي شمالى أو من أقمشة مصنوعة من ألياف أمريكية شمالية ، ويمكن إعادة فرض نظام الحصص بشكل مؤقت إذا ما ترتب على الواردات أضرار جسيمة للصناعة الوطنية .

٦- السلع التى يستخدم في إنتاجها مواد أو عمالة من خارج دول التكتل لا تتمتع بالإلغاء للتعريفة او الحصص ما لم يكون تنفيذ جزء تحويلى كبير من أنتاجها يتم داخل احدى دول أمريكا الشمالية .

٧- فتح الباب امام كافة الشركات التابعة لدول التكتل للدخول في صفقات المشتريات الحكومية الأساسية وذلك مع إلغاء القيود المكسيكية المفروضة على مشتريات صناعة الطاقة الحكومية بها على مدى عشر سنوات .

ب- فيما يتعلق بمجال الإستثمار والطاقة .

١- تفتح المكسيك صناعات البتروكيماويات وتوليد الكهرباء أمام الاستثمارات الأمريكية في مجالات التنقيب عن البترول والغاز وإنتاجه وتكريره ، وذلك مع السماح لشركات الحفر الأمريكية لأول مرة بالمشاركة في الأرباح التى تتحقق من العثور على بترول المكسيك .

٢- توحيد معاملة المستثمرين لكل من الأجانب وأبناء دول التكتل مع بعض الأستثناءات خلال فترات مرحلية مع تطبيق قيود شديدة على صناعات الطاقة والسكك الحديدية المكسيكية وشركات الطيران وصناعات الإتصالات السلكية واللاسلكية الأمريكية ، والصناعات الثقافية الكندية ، مع أستمرار المكسيك في فرض حظر تملك أراضى معينة على الأجانب .

٣- رفع القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية في البنوك وشركات التأمين وشركات السمسرة المكسيكية خلال فترة تتراوح بين سبعة إلى ١٥ سنه .

ج- فيما يتعلق بمجال البيئة والعمالة .

١- إنشاء وكالة مقرها واشنطن للتقصى والتحقيق في انتهاكات العمل إذا ما وافقت دولتان من الدول الأعضاء على ذلك وبحيث يتم فرض عقوبات تجارية وغرامات على الدول التى لا تستطيع تنفيذ قواعد ولوائح تأمين العمالة وقوانين تشغيل الأطفال ونظم الحد الأدنى للأجور .

٢- إنشاء وكالة للتقصى والتحقيق في الإننتهاكات البيئية في أى من الدول الثلاث مع فرض غرامات أو عقوبات تجارية على الدول التى لا تلتزم أو تفشل في تنفيذ قوانينها البيئية ووضعها موضع التطبيق ، ويكون مقر هذه الوكالة كندا .

د- فيما يتعلق بمجال الأنفاق .

١- اتفاق ٨ مليار دولار على مشروعات متعددة لحماية وتطهير البيئة وذلك بمعرفة اللجنة البينية الحدودية الأمريكية المكسيكية التى تحصل على هذه الأموال من بنك التنمية الجديد ومن البنك الدولى ومن بنك (أنتر أمريكان للتنمية) .

٢- تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإنفاق تسعين مليون دولار لإعادة تدريب ومساعدة العمال الذين يفقدون وظائفهم بسبب النافتا خلال السنة والنصف الأولى من بدء العمل بالأتفاقية .

٣- إنشاء بنك تنمية جديد باستثمار أمريكى مكسيكى قدرة ٢٢٥ مليون دولار على أن يقوم هذا البنك بتخصيص ٣ مليار دولار وأقراض الأموال لمساعدة التجمعات التى قد تضار من تنفيذ الأتفاقية ومن أجل تنمية المناطق الحدودية .

هـ - الأثار المترتبة على الأتفاقية .

بدون شك أن هذه الاتفاقية قد ترتبت عليها أثار إيجابية للأطراف ومنها .

١-نمو حجم الاستثمارات داخل الدول الاعضاء حيث تقدر صادرات رؤوس الأموال الأمريكية المتوقعة إلى المكسيك بنحو ٥ر٢ مليار دولار سنوياً ، ويجدر الإشارة إلى أنه في الإتفاقية التى كانت موقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا أرتفع حجم الاستثمارات الأمريكية في كندا بنسبة ٦ر٢٤٪ والاستثمارات الكندية في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٥٠٪ خلال الفترة (١٩٨٧ - ١٩٩٠) .

٢- تتمكن البنوك الأمريكية والكندية من فتح فروع في المكسيك في حدود ٥ر١ ٪ من الأرصدة الإجمالية للنظام المصرفى في المكسيك ولا تزيد الحصة الإجمالية للبنوك الأجنبية مجتمعة عن ٨٪ ويمكن أن ترتفع هذه النسبة كل عام حتى تصل إلى ١٥٪ عام ١٩٩٩ .

٣- حرية إنتقال عناصر الإنتاج خصوصاً الأيدى العاملة ورأس المال مما يؤدى إلى تدفق رأس المال والتكنولوجيا إلى المكسيك التى تحتاج على ٢٣ مليار دولار لدعم أحتياطياتها البترولية خلال خمس سنوات . وفى نفس الوقت يمكن تصدير الأيدى العاملة المكسيكية التى تنمو إنتاجيتها بمعدل ٦٪ سنويا (ضعف المعدل في الولايات المتحدة)

والتى يمكن أستخدامها في إنتاج سلع قابلة للتصدير بتكلفة أقل بمعرفة الشركات الأمريكية .

٤- زيادة حجم التجارة البيئية للدول الأعضاء حيث يمكن تدفق الصادرات الأمريكية إلى كل من السوق الكندية والسوق المكسيكية . إذ نجد أن في ظل اتفاقية التجارة التى كانت موقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا فقط ترتب عليها زيادة حجم التجارة السلعية خلال الفترة (١٩٨٧ - ١٩٩٠) بنسبة ٦ر٣٣٪ كما زادت تجارة الخدمات بين الدولتين بنسبة ٥ر٣٦٪ خلال نفس الفترة .

٥- الحد من الهجرة العشوائية غير القانونية من جانب العمالة المكسيكية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وعلاج مشكلة البطالة التى تعانى منها المكسيك .

٦- رفع مستوى الاقتصاد المكسيكى إلى معدلات تقترب من المعدلات الموجودة في كل من كندا والولايات المتحدة حيث تتبنى الدول الأعضاء برنامج للاصلاح الاقتصادى في المكسيك يشمل قطاعات السيارات والاتصالات والنقل البرى والقطاعات المالية وقطاع الملابس والمنسوجات .

ثالثاً : منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية .

تم أنشاء هذه المنطقة في عام ١٩٦٠ وفقاً لمعاهدة مونتفيديو حيث تشكلت في بداية الأمر من ٧ دول هى البرازيل - شيلى - بيرو - أورجواى - الأرجنتين - بارجواى - المكسيك . وقد انضمت بعد ذلك إلى هذا التجمع كلاً من كولومبيا والأيكوادور في عام ١٩٦١ ثم تبعها بعد ذلك فنزويلا- بوليفيا عام ١٩٦٨ . وهذه المنطقة تهدف إلى العمل على إلغاء القيود الجمركية بين الدول الأعضاء بشكل تدريجي ولا تتضمن تعريفة

خارجية في مواجهة العالم الخارجي كما أنها لا تهدف إلى إقامة أتحاد جمركي . والجدير بالذكر أن هذه المنطقة لم يكتب لها النجاح إلا بشكل محدود كما أنها لم تؤدى إلى زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء إلا بنسب ضئيلة .

رابعاً : تجمع الكاريبى والسوق المشتركة .

تم إنشاء هذا التجمع في الرابع من يوليو ١٩٧٣ بين كلاً من الدومينيكان – جاميكا – جرينادا – جوايانا – ثم باهامس بارادوس – بليز – مونسيرات – سانت لوكا – كوباجو . حيث يهدف هذا التجمع إلى تعزيز وتفعيل مسيرة التكامل والتنمية الأقتصادية بين الدول الأقل تقدم والتى تعانى من مشاكل أقتصادية سواء من حيث تدنى معدلات النمو وزيادة التضخم والبطالة وأنخاض مستوى المعيشة وأنخفاض الناتج القومى الإجمالى وكذلك الدخل القومى .

خامساً : منطقة دول شرق الكاريبى .

حيث تم إنشاء هذه المنطقة في عام ١٩٨١ بين كلاً من الدومينيكان – جرينادا – ثم سانت لوكا – سانت مينسيت – أنتجوا – باربودا – جرينادتنز . وذلك بهدف تعزيز التعامل بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والسياسية والدفاعية .

سادساً : تجمع الأندين .

تم إنشاء هذا التجمع في عام ١٩٦٩ بين كلاً من طاجكستان – أوزبكستان – جوليفيا – بيرو – كولومبيا – الإكوادور – فنزويلا . وقد تم تعليق عضوية بيرو في عام ١٩٩٢

ويهدف هذا التجمع إلى إرساء أسس التنمية في الدول الأعضاء وذلك من خلال فتح باب الحوار والمناقشة بشأن إيجاد حلول للمشاكل التى تعانى منها دول التجمع . كما يهدف إلى تعزيز وتفعيل وزيادة حجم التبادل التجارى بين الدول الاعضاء من خلال تحقيق التكامل الاقتصادى بينهم .

سابعاً : السوق المشتركة للمخروط الجنوبى (ميركوسور) .

وقد تم إنشاء هذا التجمع في ٢٦ مارس ١٩٩١ ويضم في عضويته كلاً من الأرجنتين – البرازيل – أورجواى – بارجواى . وتهدف هذه السوق إلى ضرورة التسريع بعملية التعاون الاقتصادى والاقليمى بين الدول الأعضاء وذلك من خلال أزالة العوائق والقيود التجارية التى تعرقل مسيرة التكامل والتعاون الاقتصادى بين دول التجمع .

ثامناً : النظام الاقتصادى لأمريكا اللاتينية .

وترجع نشأة هذا التجمع إلى ١٧ أكتوبر ١٩٧٥ وذلك من خلال عضوية الدول الأتية في هذا التجمع وتشمل الأرجنتين – البرازيل – شيلى – كولومبيا – كوستاريكا – كوبا – الدومينيكان –الأكوادور – السلفادور – المكسيك – جامايكا – نيكاراجوا – بيرو – غينيا هايتى – باراباودس . وتهدف هذه الدول جميعاً في لإطار التجمع إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التعامل الاقليمى في المجالات المختلفة سواء الزراعية أو الصناعية أو الخدمية . وذلك من أجل الأرتقاء بمستويات المعيشة لدول التجمع وزيادة التبادل التجارى في ضوء أزالة القيود التجارية .

تاسعاً : رابطة الكامل لأمريكا اللاتينية .

وقد تم إنشاء هذه الرابطة في أغسطس عام ١٩٨٠ بين الاعضاء وهم المكسيك – فنزويلا – بيرو – بارجواى – بوليفيا – البرازيل – شيلى – كولومبيا – أورجواى – الأرجنتين – توباجو . حيث تهدف هذه الرابطة إلى العمل على اقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الاعضاء بهدف تحقيق خطوة من خطوات التكامل الاقتصادى فيما بينها وذلك في ضوء التدرج التكاملى من خلال أزالة العوائق والقيود الجمركية التى تعترى طريق التجارة البينية بينهم . بالإضافى إلى ضرورة العمل على النهوض بالدول الأعضاء الأقل تقدماً في المجالات الاقتصادية من خلال دعم الأعضاء لهذه الدول.

الباب السابع : التكتلات الاقتصادية عبر الإقليمية

١- منتدى التعاون الاقتصادى لدول أسيا والباسفيك (أبيك) .

في نوفمبر ١٩٨٩ تأسس المنتدى المجلس الأسيوى والمحيط الهادى للتعاون الأقتصادى ويضم في عضويته أمريكا – كندا – اليابان – الصين هونج كونج – أستراليا – تشيلى – أندونيسيا – سلطنة بروناى – ماليزيا – غينيا – بابوانيو- المكسيك – الفلبين – بيرو – نيوزيلاندا – روسيا – سنغافورة – كوريا الجنوبية – تايوان – تايلاند – فيتنام .

ويعتبر هذا التجمع من أكبر التجمعات الاقتصادية الأقليمية على مستوى العالم حيث يساهم أعضائه بحوالى ٨ر١٦٪ مليار دولار سنوياً في الناتج المحلى الأجمالى العالمى (أكثر من ٥٠٪ من أجمالى الناتج) كما تستحوز دول الخليج على حوالى ٢ر٥٪ مليار دولار سنوياً من حجم التجارة العالمية (حوالى ٥٠٪ من أجمالى التجارة) .

وتشكل دول المجتمع نظاماً متطوراً للتعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية .

ويهدف هذا المجتمع إلى دعم ومساندة طرق التعاون الاقتصادى متعدد الأطراف بين الدول الاعضاء في مجالات التجارة والاستثمار . كما يهدف التجمع إلى التركيز على عدد من المحاور الاساسية للدول الأعضاء وهى .

- تخفيض الحواجز الجمركية على تجارة السلع والخدمات وعوائق الاستثمار .
- دعم النمو والتنمية بما يحقق مكاسب للأقتصاد العالمى .

- تشجيع مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة المختلفة للمنتدى .
- تطوير النظام التجارى الحر متعدد الأطراف .
- تعزيز المكاسب التجارية الإيجابية للدول الأعضاء وللأقتصاد العالمى من خلال تزايد العلاقات الاقتصادية التبادلية التى تعمل على تشجيع تدفق السلع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا .

وبجانب ذلك فإن دول التجمع قد إتفقت في إجتماع المنتدى عام ١٩٩٤ على إسقاط الحواجز التجارية بين الأعضاء خلال ٢٥ عاماً لتشكيل أكبر منطقة تجارة حرة في العالم .

وقد لعب المنتدى دوراً هاماً أثناء أنعقادة في مدينة فانكوفر الكندية وهى القمة الخامسة في نوفمبر عام ١٩٩٧ وذلك لوضع التدابير والإجراءات اللأزمة تجاه الأزمة الأسيوية في دول جنوب شرق أسيا والتى جاءت على جدول أعمال القمة للمنتدى .

وفى هذا المنتدى أكدت أمريكا على مساعدة هذه الدول أقتصادياً لتفادى مضاعفات الأزمة المالية على الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال فتح المزيد من الأسواق امام حركة التجارة ورأس المال لهذه الدول .

وقد جاء في بيان القمة فيما يخص أزمة جنوب شرق أسيا ما يلى :

- رفض فكرة إنشاء صندوق نقد أسيوى .
- إقرار خطة لإنقاذ الأقتصاديات الأسيوية من الأنهيار وذلك لأعادة الأستقرار لأسواق المال العالمية .

- إعتبار صندوق النقد الدولى صاحب الدور المحورى في إدارة أساليب الخروج من الأزمة ومنع وقوع أزمات مستقبلية .
- التأكيد على ضرورة سياسات تحرير التجارة والاستثمارات من خلال تبنى سياسة السوق المفتوحة .
- فتح أسواق الخدمات المالية من أجل تدعيم المنافسة ومواجهة الصدمات الخارجية.

وقد جاءت القمة السابعة للمنتدى في سبتمبر ١٩٩٩ في مدينة أوكلاند عاصمة نيوزيلاندا بهدف إرساء المحاور الأساسية لمباحثات جولة التجارة العالمية الجديدة ومحاولة أقناع الدول خارج نطاق الأتفاقية بالأنضمام إليها .

وقد جاءت هذه القمة في إطار مجموعة من الأحداث والأضطرابات السياسية مثل العلاقات الأمريكية الصينية والنزاعات الأقليمية في أندونيسيا والخلافات بين كوريا الشمالية والجنوبية والنزاع بين الصين وتايوان .

ورغم هذه الأحداث إلا أن القمة قد طرحت العديد من القضايا الاقتصادية الجديدة ومنها ما يلى :

- بحث موضوع أنضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية .
- الموافقة على تعزيز الاتجاهات الهادفة لإلغاء الحواجز غير الجمركية والتركيز على المنتجات الصناعية في جولة الجات الجديدة .

- تدعيم أسواق المال مع وضع معايير وضوابط مصرفية ملزمة للدول الأعضاء في هذا الأتجاه .
- تعهد أمريكا وأستراليا بضرورة بحث موضوع إنهاء دعم الصادرات الزراعية في ضوء تصاعد الضغوط السياسية على الأتحاد الأوروبى .
- التوصل إلى صياغة بشأن الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية .
- إعلان المنتدى عن الألتزام بما سبق ان تم الأتفاق عليه بشأن منح الدول المتقدمة الأعضاء مهلة لنهاية عام ٢٠١٠ للتحول لنظام التجارة الألكترونية مع إعطاء فرصة أكبر للدول الأقل تقدماً حتى عام ٢٠٢٠ .

وجدير بالذكر أن الاتجاه الدى تسير فيه دول المنتدى سوف يؤدى إلى تحسن معدلات النمو في الدول الأعضاء وذلك نظراً لتبنى العديد من الدول لبرامج الأصلاح الاقتصادى بها .

٢- منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

تم إنشاء هذه المنظمة في سبتمبر عام ١٩٠ وتضم في عضويتها كلاً من أستراليا – النمسا – بلجيكا – كندا – الدينمارك – فرنسا – المانيا– اليونان – فنلندا – التشيك – المجر – إيطاليا – إيرلندا – إيسلندا – اليابان – كوريا الشمالية – لوكسمبورج – هولندا – المكسيك – النرويج – بولندا – نيوزيلاندا – البرتغال – أسبانيا – السويد – سويسرا – تركيا – بريطانيا – امريكا .

وتهدف هذه المنظمة إلى دعم التعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء بجانب تفعيل وتحقيق التنمية في المجالات المختلفة من أجل الأرتقاء بمستوى معيشة الدول الأعضاء وزيادة حجم التبادل التجارى والاستثمارات المشتركة وتفعيل التعاون في المجالات العلمية والتكنولوجية .

٣- منطقة التجارة الحرة في الأمريكتين .

ترتبط المكسيك وكندا بأتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وهى أيضا" من الاتفاقيات التى اثارت جدلاً وتخوفا من الجانبين ما بين أكبر قوة اقتصادية في العالم وكدت تتعرض للأفلاس منذ عدة سنوات وعجزت عن سداد ديونها العمالية لولا تدخل الولايات المتحدة الامريكية ونجدتها وقد كانت المكسيك ، وليست كندا كما هو التقليد ، التى أختارها الرئيس الامريكى جورج بوش لتكون اول دولة أجنبية يزورها بعد توليه الرئاسة في أقل من شهر وذلك مما يلقى الضوء على اولويات الادارة الامريكية الجديدة التى قررت التوجه جنوباً وليس شمالاً .

كما أظهر الرئيس المكسيكى الجديد أهتمام خاصاً بتلك الزيارة التى أستمرت ٣ أيام ، وبرغم توقيع الاتفاقية بين البلدين الا أن المكسيك تطلب من أمريكا فتح حدودها ضمن اتفاقية نافتا NAFTA لتشمل حرية التنقل والسماح لاساطيل النقل البرى بالوصول ببضائعها إلى كل الولايات المتحدة وكندا وهذا المطلب لم يطبق حتى الأن حيث وضعت أمريكا شروطاً مشددة للسماح لهذه الأساطيل بعبور الحدود فلا بد من أن يطبق عليها كل الشروط التى تطبق على السيارات الامريكية الماثلة من حيث منع تلوث البيئة ، ومهارة السائقين وما زالت نقابة عمال النقل في أمريكا تعترض السماح لهذه

الأساطيل بالتوغل بعد دخولها كاليفورنيا وهو ما يعنى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تلتزم بأتفاقياتها .

وبرغم أن تنفيذ معاهدة نافتا مع المكسيك والتى أبرمت عام ١٩٩٤ زادت حجم التجارة بين البلدين إلى ٣ أضعاف بقيمة مالية ٢٥٠ بليون دولار في العام ٢٠٠٠ وحدة كما أوجدت أكثر منمليون وظيفة في المصانع المختلفة في أنحاء المكسيك فإن هناك عقبات أفسدت ذلك وعطلت تنفيذ باقى بنود أتفاقية التجارة الحرة NAFTA فعدم موافقة المكسيك فتح اسواقها للمنافسة الامريكية في مجال الاتصالات وفى المقابل رفضت أمريكا ضخ أسواقها لسكر المكسيك ، وقد خفف من حدة التوتر بين الدولتين في مجال تنفيذ اتفاقية التجارة مؤخراً ما حكمت به لجنة التحكيم القانونية التى قررت ضرورة فتح الحدود الأمريكية لمزيد من مرور سيارات النقل ووافقت حكومة بوش والغت الحظر الذى كانت حكومة كلينتون قد فرضته ، وهناك من ينادى أن تتحرك وأن تخرج المكسيك بأتفاقية التجارة الحرة إلى دول أوروبا وأمريكا اللاتينية واليابان حتى لا تتأثر لو حدث أى كساد في الولايات المتحدة .

كما ترى المكسيك ضرورة فتح الحدود لمزيد من المكسيكيين للعمل في أمريكا لفترات قصيرة والتوسع في قبول المهاجرين الذين يبحثون عن عمل وقد بلغ عدد المهاجرين من المكسيك خلال عام ١٩٩٩ سبعة ملايين مهاجر معظمهم في كاليفورنيا وتكساس ، هذا إلى جانب ٤ر٢ مليون من المتسللين والمهاجرين بطريق غير قانون من

الحدود المشتركة ، بخلاف مشكلات أجتماعية أخرى عديدة بين البلدين منها المتسللين عبر الحدود وتهريب المخدرات والمشكلات الحدودية بين البلدين .

يمكن القول أن هذه الاتفاقية في النهاية حققت عائدات اقتصادية عديدة للمكسيك .

٤- منظمة التعاون الاقتصادى لدول البحر الأسود .

حيث تم إنشاء هذه المنظمة في يونيو ١٩٩٢ وتضم في عضويتها كل من رومانيا – روسيا – اليونان – البانيا – أرمينيا – أذربيجان – بلغاريا – جورجيا – تركيا – أوكرانيا . بالأضافة إلى تمتع مصر بصفة مراقب في دول المجموعة وتهدف هذه المنظمة إلى العمل على ضرورة تعزيز الأستقرار الأقليمى وذلك في ضوء التعاون الاقتصادى بين دول المجموعة .

٥- تجمع المحيط الهندى .

حيث تم إنشاء هذا التجمع في مارس ١٩٩٧ ويضم في عضويته كلاً من الهند- ماليزيا – سيرى لانكا – أندونيسيا – سنغافورة – كينيا – اليمن – مدغشقر – سلطنة عمان – موزمبيق – تنزانيا – أستراليا – جنوب أفريقيا – موريشوس .

ويهدف هذا المجتمع إلى العمل على دعم التبادل التجارى بين دول التجمع ذلك من خلال زيادة حجم الاستثمارات المشتركة والتبادل العلمى والتكنولوجيا وضرورة الأهتمام بتنمية الموارد البشرية . بالإضافة إلى التعاون في المجالات المصرفية والنقل والموانى غير ذلك من المجالات الأخرى التى تعمل على زيادة الترابط والتعاون الأقتصادى بين دول التجممع .

٦- مجموعة العشرين .

وقد أنشاءت هذه المجموعة في سبتمبر عام ١٩٩٩ وتضم في عضويتها كلاً من امريكا – المانيا – فرنسا – إيطاليا – بريطانيا – اليابان – كندا – البرازيل – أستراليا –الأرجنتين – الصين – الهند – المكسيك –روسيا – السعودية – جنوب افريقيا – تركيا – كوريا الجنوبية . بالإضافة إلى الأتحاد الأوربى بصفة ممثل وكذلك صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للأنشاء والتعمير .

وتهدف هذه المجموعة إلى المساعدة في معالجة المشاكل الاقتصادية العالمية والعمل على ضرورة تجنب الأزمات المالية التى تعرضت لها جنوب شرق أسيا والأسواق الأخرى الناشئة أو الصاعدة في أسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية خلال الفترة من عام ١٩٩٧- ١٩٩٩ .

بجانب ذلك تعمل هذه المجموعة على مواجهة أى أختلالات هيكلية في إقتصاديات الدول الأعضاء وكذلك الدول النامية الأقل تقدماً والتى تعانى من أنخفاض في معدلات النمو الاقتصادية .

٧- منطقة التجارة الحرة بين أمريكا والأردن .

وقع الأردن والولايات المتحدة الامريكية في واشنطن في ٢٤ أكتوبر عام ٢٠٠٠ أتفاقية للتجارة الحرة بين البلدين وتتيح الاتفاقية لكل من الاردن والولايات المتحدة الامريكية تبادل السلع والخدمات بدون قيود جمركية أو كمية .

وجاء توقيع الاتفاقية بعد أكثر من ١٤ شهراً من المباحثات جرت جولاتها بين واشنطن وعمان وانجز الاردن في سبيل ذلك تحديث القوانين والتشريعات المنظمة

للاستثمارات في مقدمتها الالتزام بقواعد وأحكام الملكية الفكرية ، وبموجب هذا الاتفاقية يلغى كل طرف التعريفات والحواجز التجارية على التجارة مع الطرف الأخر .

أ- مزايا توقيع الاتفاقية للأردن .

يتوقع الاردن من الاتفاقية تحقيق المزايا التالية :

١- يتوقع أن تزيد صادراته إلى أكبر سوق في العالم وإلى أجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لأغراض التصدير الخارجي حيث أن إبرام اتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا يساعد الصادرات الأردنية على النمو والتغلب على محدودية السوق المحلية والمنافسة الحامية في أسواق التصدير التقليدية والعقبات غير التجارية التى تواجه الأردن ، وكشريك تجارى لامريكا يعانى الأردن من عجز تجارى كبير مع الولايات المتحدة الأمريكية .

ويرى الأردنيين إلى أن المتتبع لاتفاقيات التجارة الحرة الموقعة بين الولايات المتحدة ودول أخرى يرى أن حجم المبادلات التجارية قد أرتفع باطراد لصالح هذه الدول مشيراً إلى أن توقيع كل من كندا والمكسيك عام ١٩٩٤ لاتفاقيات مماثلة مع امريكا زاد من الصادرات الكندية إلى أمريكا بنسبة ٥٥٪ ويتوقع أن تحرز صادرات الأردن إلى أمريكا نمواً كبيراً .

٢- كما أن الاتفاقية من شأنها زيادة جاذبية الأردن أستثمارياً وقيام شراكات أردنية أجنبية في العديد من القطاعات الأنتاجية والخدمية وزيادة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلى الاجمالى أضافى إلى تعظيم دور الموارد البشرية

في الاقتصاد وبخاصة قطاع تقنية المعلومات وصناعة البرمجيات التي يوليها الأردن أولوية قصوى في هذه المرحلة .

٣- يرى البعض أن هذه الاتفاقية ستؤدى إلى تغيرات هيكلية في الاقتصاد الأردني وقيام اندمجات بين الصناعات الصغيرة بما يسمح بزيادة المنافسة والقدرة التصديرية .

ب- عقبات تنفيذ الأتفاقية .

لقد واجه توقيع الاتفاقية بين البلدين معوقات عديدة في الغالبية من الجانب الأمريكي وقد ظهر أن العراقيل تتعلق بقضايا التخفيضات الجمركية ، حيث يرى الأردن أن عليه واجباً وطنياً يتمثل في حماية السلع المحلية من المنافسة الخارجية في حال إلغاء الرسوم الجمركية وفتح الأسواق الأردنية للسلع الأجنبية أضافة إلى حرص الحكومة على إبقاء إيراداتها من حصيلة الرسوم الجمركية والتى تطالب واشنطن بألغائها حتى تتمتع بمزايا التجارة الحرة .

هذا وقد كان متوقعاً أن تحدث الاتفاقية في حال توقيعها نقلة نوعية في الصادرات الأردنية إلى السوق الأمريكية الضخمة والتى تمتاز بقوتها الشرائية الهائلة ، وأنعاش موضوع الاستثمار حيث أن الاتفاقية ستشكل حافزاً قوياً للمستثمر الأمريكى للاستثمار في الأردن ، كما ستشجع المستثمر الأردنى نفسه على الأمر ذاته ، حيث تلقى الأردن أشارات قوية من شركات أمريكية تعبر عن رغبتها في الاستثمار في المشاريع الأردنية .

كما تأمل الأردن ان تكون نقطة الجذب الرئيسية في قطاع تكنولوجيا المعلومات بعد أتخاذ الأجراءات اللأزمة لتشجيع الاستثمارات ومنها حقوق الملكية الفكرية والتشريعات والاجراءات الأدارية المطلوبة .

ورغم حرص الأردن على الاستمرار في الاتفاق حتى نهايته لتوقيع الاتفاقية إلا أن الصدى في الأوساط الاقتصادية الأردنية يثير مزيداً من الأسئلة المتعلقة بالقدرة التنافسية للصناعات الأردنية ومدى الأستفادة الحقيقية من العمالة الأردنية وحل مشكلة البطالة ناهيتك عن مصداقية فتح الأسواق الأمريكية للسلع الأردنية الخالصة .

وأكثر ما يثير شكوك الأوساط الاقتصادية ناهيك عن الفعاليات السياسية الاردنية أصرار الجانب الامريكي على جعل اتفاقية التجارة الحرة جسراً بين الأردن وإسرائيل من خلال تعزيز المناطق الصناعية المؤهلة برؤوس أموال إسرائيلية وأيدى عاملة أردنية رخيصة تكون الأسواق الأمريكية وجهتها الرئيسية .

وكانت الحكومة الأمريكية والأردنية قد أتفقا على تخصيص ثلاثة مناطق صناعية جديدة على مبدأ الأعفاء من الجمارك احداها تديرها الحكومة في الكرك جنوب الملكة وأثنتان أخريان يملكها القطاع الخاص في ضواحى عمان وفى الزرقاء شمال العاصمة . كما أن منطقة رابعة في العقبة كان مقرراً أقامتها ولكن أرجئت إلى حين أستكمال هذا الموقع في مرفأ الأردن الوحيد المطل على البحر الأحمر .

وكانت الولايات المتحدة قد أقامت بالإشتراك مع إسرائيل والأردن أول منطقة صناعية تملك بضائعها حرية الدخول إلى الأسواق الامريكية دون جمارك وذلك في مدينة أربد ثانى أكبر مدن المملكة في الشمال .

ج- الأراء المتباينة حول الاتفاقية .

يرى البعض من المؤيدين للإنفاق أن الاتفاقية ستؤدى إلى نتائج إيجابية ومن مبررات ذلك :

١- أن لدى الأردن الكفاءات التى يمكنها دخول مجال التجارة الالكترونية وأن ما ينقصهم هو مجرد تطوير ما تمتلكه المملكة والدخول إلى المجالات العملية .

٢- أن مجال تنفيذ الاتفاقية يستغرق عشر سنوات وهى سنوات كافية لإعداد الاقتصاد الأردنى كما أنها ستكون عاملاً جاذباً للأستثمارات الأمريكية في الأردن في إطار الاتفاقية ككما أن هذه المدة كافية لكى يكمل الأردن كافة المتطلبات والتشريعات الخاصة فيما يتعلق بالبيئة والعمالة .

٣- أتساع السوق الأمريكية والتى تقدر بحوالى ٢٥٠ مليون نسمة بالإضافة إلى أرتفاع معدل الدخل بخلق أجواء سانحة من أجل رفع حجم الصادرات الأردنية مستفيدة من سهولة دخول السوق الأمريكية .

٤- أن الاتفاقية ستعمل على سد العجز الكبير في الميزان التجارى بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية كما أنه سيرفع من أنتاجية الصناعة بحكم وجود المواد الخام والأيدى العاملة الرخيصة سواء من الأردن من الأراضى الفلسطينية

المحتلة مما يشجع على المنافسة في ظل تكلفة النقل المرتفعة إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

بينما يرى المعارضون للأتفاق أن هناك أثار سلبية تتمثل في :

١- أن انعكاسات الاتفاقية لن تكون انية وأن أثارها أتاحت الوقت إلى أن يتحسن الاقتصاد الأردنى والأرتقاء بالصناعات المحلية سواء فيما يتعلق بالجودة أو السعر .

٢- أن قدرة الصناعات المحلية على المنافسة محدودة بالنظر إلى قوة وحجم السلع الأمريكية وأن الأنفتاح يعنى أن السلع الأجنبية ستغزو الأسواق الأردنية .

٨- مجموعة الثمانى الأسلامية .

حيث تم أنشاء هذه المجموعة في عام ١٩٩٧ وتضم في عضويتها كلاً من مصر – تركيا – ماليزيا – اندونسيا – بنجلاديش – إيران – باكستان – نيجيريا . وتهدف هذه المجموعة إلى دعم التعاون الأقتصادى والثقافى والتكنولوجى بين دول المجموعة وكذلك التصاعد للمزاعم الغربية ضد الأسلام ومناقشة القضايا الأسلامية وكذلك وضع الجاليات الأسلامية في الدول المختلفة مع وضع إطار إستراتيجى لتنمية الثقافة الأسلامية في معظم دول العالم .

٩- مجموعة الدول الثمانى الصناعية .

تضم في عضويتها كلاً من أمريكا – المانيا – فرنسا – بريطانيا – إيطاليا – كندا – روسيا . والتى إنضمت للمجموعة عام ١٩٧٧ بعد أن ظلت عدة سنوات في

التواجد بصفة غير رسمية ولا تزال روسيا غير كاملة العضوية لأنها تشارك في مناقشة الموضوعات المتعلقة بالمسائل المالية والاقتصادية للمجموعة .

وقد جاءت أنعقاد القمة لدول المجموعة في يونيو ١٩٩٩ في مدينة كولونيا في ألمانيا في ظروف هامة تمثلت في أعادة تعمير أقليم كوسوفا وأعادة بناء العلاقات مع روسيا وضرورة توطيد العلاقات بين الشرق والغرب . ومن القضايا المحورية لهذه المجموعة .

١- العمل على تخفيف أعباء الديون عن الدول الفقيرة .

حيث تم إقرار إتفاقية تتعلق بتخفيض الديون عن كاهل الدول الفقيرة من خلال خطة لألغاء حوالى ٧٠ مليار دولار وهى حوالى ثلث مديونية العالم الأكثر فقراً وقد تصل إلى ٩٠ مليار في حالة مشاركة دول اخرى غير أعضاء المجموعة . وتتمثل ألية تنفيذ هذه الخطة من خلال طرح حوالى ١٠٪ من إحتياطى الذهب بصندوق النقد الدولى للبيع سواء البيع من خلال الطرح في مزاد علنى أو المؤسسات الخاصة أو بنك التسويات الدولية أو في الأسواق لحاجة البنوك المركزية لزيادة إحتياطيها من الذهب . وهو الأمر الذى أثار مخاوف من أنخفاض أسعار الذهب مما يضر بمصالح الدول المصدرة للذهب وأغلبها من الدول الفقيرة والتى يهدف الصندوق إلى مساعدتها .

وفى هذا الإطار تم تعديل الخطة المقترحة من جانب البنك الدولى والصندوق إلى زيادة حصة مساهمة الصندوق بنحو ٦ر١ مليار بجانب حصتة الأصلية والتى تقدر بحوالى ١ر٢ مليار وذلك من خلال عمليات دفترية يتم فيها بيع الذهب (١٤ مليون أوقيه) للدول المدنية بالسعر الحالى في دفاتر صندوق النقد (٤٧ دولار للأوقيه) وفى

نفس الوقت تقوم هذه الدول مرة أخرى بإعادة البيع للصندوق بسعر السوق وهو السعر الأعلى ويستخدم الفرق بين السعرين في تغطية سداد الديون للدول الفقيرة .

كما شددت الدول الصناعية على ضرورة مبادرة الدول الفقيرة بالإصلاح الاقتصادى وتحسين الأدارة الاقتصادية بها مع أتخاذ الأجراءات المطلوبة في هذا الشأن . كما طالبت جماعات حقوق الأنسان الدول الصناعية في إطار مظاهرات حاشدة بضرورة إلغاء ديون الدول الفقيرة والتى تصل إلى ٣١٦ مليار دولار وقد أستجابت فرنسا لهذه المطالب فقررت إلغاء ديون معظم الدول الأفريقية .

٢- مناقشة الأوضاع الأقتصادية في روسيا .

وذلك في إطار تقديم المزيد من المساعدات الاقتصادية للخروج من الأزمة الاقتصادية التى يعانى منها الاقتصاد الروسى مع تطبيق البرامج الاصلاح الاقتصادى بصورة جيدة .

ونظراً لتعرض الاقتصاد الروسى لأزمة مالية على أثر انخفاض سعر الروبل وبورصة الأسهم في موسكو مما أدى إلى عجز روسيا عن الوفاء بديونها البالغة حوالى ١٤٠ مليار دولار . وتعتبر المانيا من أكبر الدول الدائنة لروسيا (٤٠ مليار دولار) وأكبر الشركاء التجاريين لها .

هذا بالأضافة إلى أن الدول الصناعية ترغب العمل على تحقيق أهداف إتفاقية هلسنكى بالتعاون مع بعضها البعض وكذلك مع الأمم المتحدة والتحاد الأوربى ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا بالإضافة إلى المنظمات الدولية الأخرى وتحقيق الأستقرار

- الموافقة على تأسيس مجموعة تعرف بأسم " قوة عمل الفرص الرقمية " لتشجيع النمو والتطور في مجال تكنولوجيا المعلومات وتضم ممثلين من الحكومة في الدول المتقدمة والنامية والقطاع الخاص .
- وضع أهداف محدده لمحاربة الأمراض في القارة الأفريقية .

ولكن المشكلة تكمن في عدم رغبة البنك الدولى وصندوق النقد في تنفيذ الجزء المشار إليه في المبادرة بشأن الديون للحد من الفقر ، بالإضافة إلى أختلاف دول المجموعة الصناعية حول الوقت اللأزم لأتمام المبادرة والطريقة التى يتم بها تخفيض الديون وأسلوب التمويل اللأزم لأعباء الديون بجانب الخلاف بين الدول الدائنة حول مدى التقيد الذى تتميز به شروط إتمام مبادرة تخفيف الديون على الدول الفقيرة . وهذه الشروط قد تم بحثها في مدينة جنوه في إيطاليا عام ٢٠٠١ والتى توصلت فيها دول المجموعة إلى نتائج إيجابية .

مـراجع الباب السابع

١- البنك الأهلي المصرى ، النشرة الأقتصادية ، العدد الثالث ٢٠٠٣ .

٢- جودة عبد الخالق ، الأقتصاد الدولى : من المزايا النسبية إلى التبادل اللا متكافئ ، القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٩٠ .

٣- محمد عبد السميع ، التكامل غير الإقليمي في أسيا ، القاهرة ، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية ١٩٩٦ .

٤- معهد التمويل الدولى ، التقرير الموجه إلى اللجنة النقدية والمالية الدولية ولجنة التنمية ، سبتمبر ٢٠٠٣ .

٥- البنك المركزى المصرى ، المجلد الاقتصادية ، المجلد ٤٣ العدد الأول ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ .

الباب الثامن : مجموعة الدول الخامسة عشر

مقـــــدمة :

لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة مزيداً من درجات التشابك والترابط الاقتصادي والاعتماد المتبادل بين الدول والكيانات الاقتصادية العملاقة ، مما شكل أساساً راسخاً لتكوين شبكة العولمة الاقتصادية وتعميق ظاهرة التدويل الاقتصادي من خلال استحداث أنماط ونظم إنتاجية وخدمية متطورة من الناحية الفنية والتكنولوجية . ونتيجة لزيادة تحكم الكيانات الاقتصادية الجديدة في مقدرات الاقتصاد العالمي وتزايد حدة المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية أصبحت الدول النامية بصفة عامة ودول مجموعة الـ ١٥ بصفة خاصة تواجه تحديات متعددة وعليها ضرورة التكيف مع البيئة الاقتصادية العالمية .

ونظراً لزيادة الاهتمام بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية في غالبية دول العالم والتي تهدف في النهاية إلي توسيع الانفتاح على باقي أرجاء العالم مع الاحتفاظ بدرجة انفتاح كبيرة بين أعضاء هذه التكتلات مما ساعد ذلك على انخفاض توجه الدول نحو عالمية التجارة ، وقد أدى ذلك إلي زيادة حجم التجارة البينية بين أعضاء التكتلات على حساب تجارة الكتلة الاقتصادية الكلية مع العالم الخارجي .

وقد ساهمت الدول النامية في هذه التكتلات الاقتصادية بشكل كبير إلا أن حجم التجارة البينية لها ما زال محدوداً ويقتصر على دول محددة من الدول النامية التي تعتبر حديثة التصنيع سواء دول جنوب شرق آسيا أو البرازيل والمكسيك والأرجنتين

وغالبيتها أعضاء في مجموعة الدول الـ ١٥ وتمثل التجارة البينية لها نسبة ضئيلة لا تتعدى ١٠٪ كما ورد فى تقرير التنمية فى العالم لعام ١٩٩٩.

وقد استهدفت مصر من خلال مشاركتها في التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية بصفة عامة ودول مجموعة الـ ١٥ بصفة خاصة ضرورة العمل على تضافر جهود الدول المتقدمة والنامية لاحتواء الآثار السلبية نتيجة تزايد الفجوة بين دول الشمال والجنوب مما يعرقل الأمل في قيام نظام اقتصادي دولي يحقق التوازن والتكافؤ بين اقتصاديات هذه الدول ، بجانب ذلك فإن مصر ترى أنه من الضروري أن يكون للدول النامية حق متكافئ في المشاركة في إرساء معايير وضوابط النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

بالإضافة لذلك فإن التحدي الحقيقي لظاهرة التكتلات في العلاقات الاقتصادية الدولية تتمثل في تأثيرها على دور الدولة في تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية لخدمة مصالحها القومية ومفهومها الجديد ليتوائم مع معطيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

بجانب ذلك فإن هذه التكتلات الإقليمية والدولية تميزت بأحجامها الكبيرة وتمركزها في الدول المتقدمة من الناحية الاقتصادية الكيفية بهدف تحقيق أعلى درجات التكامل الاقتصادي معتمدة في ذلك على القوة الاقتصادية بدلاً من القوة السياسية ، على عكس الدول النامية والتي اتخذت من الاعتبارات الكمية والقوة السياسية طريقاً لها لتشكيل وتكوين تكتلاتها الإقليمية .

المبحث الأول : مفهوم وأهداف مجموعة الـ ١٥

أولاً : تطور مفهوم وأهداف مجموعة الـ١٥ :

تعتبر مجموعة الـ١٥ نوع من التجمعات الإقليمية الاقتصادية وقد تكونت في البداية من خمسة عشر دولة للتعاون والتشاور الاقتصادي بين الجنوب والجنوب ، وقد جاء تكوين هذه المجموعة بناء على اقتراح رئيس تنزانيا عام ١٩٧٤ بشأن إقامة اتحاد تجاري للدول النامية لمواجهة التكتلات الاقتصادية الحديثة . وقد تم اتخاذ قرار إنشائها خلال الاجتماع الذي تم انعقاده في بلجراد على هامش قمة عدم الانحياز في الخامس من سبتمبر عام ١٩٨٩ لتوسيع نطاق التعاون بين دول الجنوب والجنوب وبين الشمال والجنوب بغرض القضاء على الفقر والتخلف الاقتصادي لهذه الدول .

وقد نص قرار تكوينها على عدم اعتبار هذه المجموعة جهازاً جديداً للتفاوض ولا تدخلاً في إطار دول عدم الانحياز أو مجموعة الـ٧٧ للدول النامية ولكنها أنشئت على أساس إقامة نظام للتعاون والتبادل التجاري لدول المجموعة من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي للدول النامية على المستوى الدولي بكفاءة وفعالية عالية .

وتتكون المجموعة في الوقت الحاضر من ١٨ دولة موزعة على ثلاثة قارات هي :

- دول أفريقية : وتشتمل على مصر ، نيجيريا ، السنغال ، الجزائر ، كينيا ، زيمبابوي .
- دول آسيوية : الهند ، ماليزيا ، إندونيسيا ، إيران .

- دول أمريكا اللاتينية : البرازيل ، المكسيك ، الأرجنتين ، شيلي ، فنزويلا ، بيرو ، جاميكا ، سيريلانكا .

ورغم خروج بعض الدول مثل يوغوسلافيا بعد التفكك نتيجة الحروب والصراعات التي أحاطت بها ودخول بعض الدول الأخرى مثل شيلي وإيران وسيريلانكا وكينيا ، إلا أن المجموعة مازالت تحافظ على اسمها الأساسي للدول الخمسة عشر ذوي العضوية الأصلية .

وقد تبلورت الأهداف الرئيسية لمجموعة الـ١٥ في عدة أهداف من أهمها ما يلي :

١- وضع برنامج عمل للتعاون والتشاور بين دول الجنوب وتوسيع قاعدة هذا البرنامج في إطار الدول النامية .
٢- العمل على استعراض الموقف الاقتصادي العالمي وطبيعة وأوضاع العلاقات الاقتصادية الدولية.
٣- ضرورة العمل على تبادل الخبرات بشأن أزمة المديونية الخارجية للدول النامية ، وبخاصة إدارة الدين الخارجي مع الأخذ في الاعتبار الاتفاق على وضع منهج واحد ومحدد للتعامل به في قضية المديونية الخارجية للدول النامية .
٤- ضرورة مناشدة وحث الدول الصناعية المتقدمة على رفع الحواجز الجمركية وحل مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية .
٥- أهمية وضرورة استمرارية الحوار والتعاون والتشاور بين الدول النامية بشأن العديد من القضايا التي تعوق التنمية الاقتصادية لهذه الدول .

٦- تدعيم وإقامة العلاقات المتميزة بين دول الشمال والجنوب في المجالات المختلفة .

٧- ضرورة العمل على إلغاء الدعم الذي تمنحه دول الشمال .

٨- تبني أساليب وسياسات اقتصادية جديدة للتعامل مع الدين الخارجي على المستوى المحلي لكل دولة على حده في إطار منهج مشترك من خلال تبادل الأفكار والخبرات للوصول إلى حلول جذرية لرفع الأعباء التي تثقل كاهل الدول النامية من جراء مشكلة الديون الخارجية .

وفي ضوء تحقيق هذه الأهداف استطاعت دول المجموعة من خلال التعاون والتشاور المستمر فيما بينها التوصل إلى عقد عدة مؤتمرات للقمة على مستوى دول المجموعة بلغ عددها ١٠ مؤتمرات وقد كان آخرها بالقاهرة في يونيو ٢٠٠٠ ، وقد تركزت نتائج غالبية هذه المؤتمرات على دراسة المشاكل الاقتصادية التي تواجه دول المجموعة وبحث مشاكل الديون الخارجية المتفاقمة وكيفية وضع صيغة مشتركة من أجل التوصل إلى حلول بشأنها ، بالإضافة إلى ضرورة العمل على تيسير التدفقات الاستثمارية والمبادلات التجارية بين دول المجموعة والعمل على توسيع نطاق العضوية بدول المجموعة من أجل توثيق التعاون بين دول الجنوب وتوحيد الرأي في ظل تحديات العولمة الاقتصادية . وقد تمثلت مؤتمرات القمة العشرة للمجموعة في :

١- القمة الأولى عقدت في يونيو عام ١٩٩٠ في كوالالمبور بماليزيا .

٢- القمة الثانية عقدت في نوفمبر عام ١٩٩١ في كاراكاس بفنزويلا .

٣- القمة الثالثة عقدت في نوفمبر عام ١٩٩٢ في داكار بالسنغال .

٤- القمة الرابعة عقدت في مارس عام ١٩٩٤ في نيودلهي بالهند .

٥- القمة الخامسة عقدت في نوفمبر عام ١٩٩٥ في بيونس بالأرجنتين .

٦- القمة السادسة عقدت في نوفمبر عام ١٩٩٦ في هراري بزيمبابوي .

٧- القمة السابعة عقدت في نوفمبر عام ١٩٩٧ في كوالالمبور بماليزيا .

٨- القمة الثامنة عقدت في مـايو عام ١٩٩٨ في القاهرة بمصر .

٩- القمة التاسعة عقدت في فبراير عام ١٩٩٩ في مونتيجو بجاميكا .

١٠-القمة العاشرة عقدت في يونيـو عام ٢٠٠٠ في القاهرة بمصر .

ثانياً : أهم المشروعات الاقتصادية التي تبنتها مجموعة الـ ١٥ :

تبنت مجموعة دول الـ ١٥ منذ قيامها عدداً من المشـروعات في مختلـف المجـالات الاقتصادية والزراعية والصناعية وذلك في إطار هدفها إلي توسـيع قاعـدة التعـاون بـين دول الجنوب من خلال مشروعات محددة بلغ عددها ٩ مشروعات في مجال اتفاقات الدفع والتجارة والاسـتثمار والإنتـاج الغـذائي والتخطـيط السـكاني والنباتـات الطبيـة والعطرية والطاقة الشمسية .

وتعد مصر هي المنسق العام لمشروعين من مشروعات المجموعـة همـا مشـروع الغـاز والبتروكيماويات ومشروع الطاقة الجديدة والمتجددة كما تعـد المنسـق الإقليمـي لمشروع بنك النباتات الطبية والعطرية .

كما انضمت مصر إلي عـدد مـن المشـروعات وهـي مشـروع تطبيقـات الطاقـة الشمسية ومشروع مركز الجنوب للمعلومات حـول التجـارة والاسـتثمار والتكنولوجيـا

ومشروع مراكز التعليم المتميزة ومشروع منتدى الأعمال والاستثمار والذي يعتبر مظلة للتفاعل بين القطاع الخاص والعام في دول المجموعة .

وقد تركزت مشروعات دول المجموعة في الآتي :

المشروع الأول : يعرف باسم "الآليتان الماليتان الثنائية والمتعددة الأطراف" واقترحته ماليزيا في كوالالبور ١٩٩٠ بهدف تنمية ودفع التجارة البينية بين دول الجنوب ويتضمن في جزئه الأول "اتفاق الدفع الثنائي" وقد وقعته ماليزيا مع ١٣ دولة حتى الآن من بينها دول ليست أعضاء (موزمبيق – بتسوانا – رومانيا – السودان – فيدجي) في مجموعة الـ ١٥ . أما الجزء الثاني وهو "اتفاق الدفع متعدد الأطراف" فهو يهدف إلي إنشاء مشروع شبه إقليمي للدفع متعدد الأطراف يضم عدداً من الدول من مختلف مناطق الجنوب .

المشروع الثاني : هو "مركز المعلومات والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا" وقد أنشأته مجموعة الـ ١٥ بناء على مبادرة ماليزيا وقد قررت مصر الانضمام إليه وكان قد سبقها كل من الجزائر والهند وجاميكا وماليزيا والسنغال وفنزويلا وزيمبابوي .

المشروع الثالث : وهو إنشاء مجلس التعاون الاقتصادي لمجموعة الـ ١٥ ويهدف إلي تنسيق مجهودات رجال الأعمال بدول المجموعة وهو يضم حالياً عدد كبير من كبار المستثمرين ورجال الأعمال .

المشروع الرابع : تقدمت به الهند في مجال تطبيقات الطاقة الشمسية وهو يقوم على أساس إنشاء أحد مراكز الأبحاث في كل دولة كنقطة وطنية لتجميع وتوزيع المعلومات حول برامجها في مجال الطاقة الشمسية لبقية دول المجموعة .

المشروع الخامس : تقدمت به الهند أيضاً لإنشاء بنك جينات للنباتات الطبية والعطرية .

المشروع السادس : تقدمت به إندونيسيا للتعاون في مجال الإنتاج الغذائي ويتضمن برنامجاً لتدريب المزارعين الأفارقة بالاشتراك مع منظمة الفاو للأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وبرنامجاً ثابتاً لتدريب الفنيين في مجال زيادة الإنتاج الغذائي مدته ثلاث سنوات .

هذا ومن ناحية أخرى ونظراً للخبرة المصرية في مجال إدارة الدين الخارجي فقد تم إنشاء "وحدة متابعة وإدارة الدين" بالتعاون الفني مع عدد من الهيئات والمنظمات الاقتصادية الدولية ، يشارك في أعمالها كل من الحكومة والبنك المركزي المصري وعدد من التكتلات الاقتصادية الداخلية الهامة ويمكن للدول الأعضاء الاستفادة من خبرات هذه الوحدات للمساعدة في إدارة الدين الخارجي لها .

المبحث الثاني : تحليل الأداء الاقتصادي لدول المجموعة

أولاً : تحليل المؤشرات الاقتصادية لدول المجموعة :

لتحليل الأداء الاقتصادي الكلي لدول المجموعة يقتضي الأمر تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول والتي قد تختلف من دولة لأخرى طبقاً للنظام الاقتصادي السائد بها وطبيعة المشاكل الاقتصادية التي تواجها . ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم دول المجموعة طبقاً لمستويات الدخول إلى مجموعتين[٤] :

- اقتصاديات متوسطة الدخل وتشمل الدول الآتية : المكسيك والأرجنتين وماليزيا والبرازيل وشيلي ومصر وإندونيسيا والجزائر وجاميكا وبيرو وفنزويلا وإيران .
- اقتصاديات منخفضة الدخل وتشمل باقي دول المجموعة وهي الهند والسنغال وكينيا وزيمبابوي ونيجيريا وسيريلانكا .

ويوضح الجدول رقم (١) في ملحق الدراسة ، عدد السكان ، والمساحة الكلية لدول المجموعة بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الناتج ونصيب الفرد من الناتج سنوياً ونسبة التضخم في دول المجموعة .

حيث يتضح من الجدول أن أجمالي عدد سكان دول المجموعة يبلغ حوالي ١٨٠٠ مليون نسمة بنسبة ٣١٪ من إجمالي عدد السكان على المستوى العالمي ، حيث تمثل الدول الآسيوية الغالبية العظمى من عدد السكان وبخاصة في الهند وإندونيسيا وماليزيا

وسيريلانكا ويبلغ عدد السكان في هذه الدول حوالي ١١٦١ مليون نسمة بنسبة ٦٦,٣ ٪ من إجمالي سكان دول المجموعة . كما تبلغ المساحة الكلية لدول المجموعة حوالي ٢٠,٨ مليون كم٢ وهي تمثل نسبة ١٥,٤ ٪ من إجمالي المساحة الكلية للعالم .

أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لدول المجموعة فقد بلغ حوالي ٢,٢ تر يليون دولار بنسبة ٧,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام ١٩٩٦ ثم ارتفع ليصل إلى ٢,٦ تريليون دولار عام ١٩٩٧ أي بزيادة قدرها ١٨٪ ، وترجع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي إلى دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الآسيوية والتي اتجهت للتصنيع حديثاً مما أحدث تغيراً هيكلياً في البنيان الاقتصادي لهذه الدول .

وقد بلغ متوسط معدل النمو الحقيقي لدول المجموعة حوالي ٦,٣٪ سنوياً وقد جاءت ماليزيا في المركز الأول من حيث ارتفاع معدل النمو والذي بلغ فيها حوالي ٨,٧٪ تليها إندونيسيا بنسبة ٧,٦٪ ثم شيلي بنسبة ٧,٣ ، أي أن الدول الآسيوية حققت معدلات نمو مرتفعة تليها دول أمريكا اللاتينية وتأتي في المرتبة الأخيرة الدول الأفريقية والتي تعاني من مشاكل اقتصادية تعوق النمو الاقتصادي بها.

وقد انعكست معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجموعة على متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج سنوياً والذي بلغ حوالي ٤٥٧٤ دولار كمتوسط سنوي لدول المجموعة ، حيث يختلف هذا المتوسط من دولة لأخرى حسب درجة التقدم الاقتصادي لكل دولة ومدى تحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة ، ومن هنا نجد أن دول أمريكا اللاتينية تعتبر من أغنى دول المجموعة ، حيث تحقق الأرجنتين أعلى متوسط في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ حوالي ٨٠٣٠ دولار ، في

حين تحقق جاميكا أقل متوسط في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والـذي بلـغ حوالي ١٥١٠ دولار .

أما بالنسبة للدول الأعضاء من القارة الآسيوية فتأتي في المرتبة الثانية حيث تحقق ماليزيا أعلى متوسط في نصيب الفرد من النـاتج المحلـي ويبلـغ ٣٨٩٠ دولار ، في حـين تحقق الهند أقل متوسط ويبلغ ٣٤٠ دولار . أما الدول الأفريقية فتحتل المرتبـة الثالثـة حيث تحقق الجزائر أعلى متوسط ويبلـغ ١٦٠٠ دولار ، في حـين تحقـق نيجيريـا أقـل متوسط ويبلغ ٢٦٠ دولار .

بجانب ذلك فإن دول المجموعة تعاني من معـدلات تضخم مرتفعـة ، حيـث بلـغ متوسط معدل التضخم بها حوالي ٢٠,٥٪ ، حيث تبلغ نسبة التضخم السـنوي في بـيرو الحـد الأعلـى وتمثـل ٦٢,٤٪ وتليهـا نيجيريـا بنسـبة ٤٧,١٪ ، في حـين تمثـل نسـبة التضخم في ماليزيـا الحـد الأدنـى وتبلـغ ٣,٩٪ ، وتعتـبر معـدلات التضـخم والبطالـة والمديونية المرتفعة بالإضافة إلي التفاوت الكبير بين الدخول والطبقات الاجتماعية مـن أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها غالبية دول المجموعة .

كما يوضح الجدول رقم (٢) في ملحق الدراسة نسبة الاسـتثمار المحلـي والادخـار المحلي للناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلي صـافي التـدفقات مـن رأس المـال الخـاص لدول المجموعة ونسبة القيمة المضافة للقطاعات الثلاثة الزراعة والصـناعة والخـدمات من الناتج المحلي الإجمالي. حيث يتبين من الجدول أن نسبة الاسـتثمار المحلـى فـى ماليزيا و أندونيسيا و الجزائر قد بلغت معدلات مرتفعة عـام ١٩٩٧ حيـث وصلت الى ٤١٪ ، ٣٨٪ ، ٣٢٪ على الترتيب، فى الوقت الذى تزيد فيـه نسـبة الادخـار المحلـى

بهذه الدول قياسا الى ناتجها المحلى الاجمالى لتصل الى ٣٧٪ ، ٣٦٪ ، ٢٩٪ على الترتيب. و هذا ما يؤكد قدرة بعض دول المجموعة على الاستفادة من توجيه المدخرات المحلية لحفز و تشجيع الاستثمار المحلى مع تهيئة المناخ المناسب للعمل على جذب المزيد من الاستثمارات . الأمر الذى ترتب عليه زيادة تدفقات رأس المال الخاص لدول المجموعة فى نفس العام بقيمة بلغت ما يقرب من ٧٦ مليار دولار حيث جاءت البرازيل فى المرتبة الأولى ثم المكسيك فى المرتبة الثانية و بعد ذلك ماليزيا و إندونيسيا .

كما تشير الإحصاءات و فقا لتقرير التنمية فى العالم لعامى ١٩٩٧ و ١٩٩٩ إلي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجموعة الـ ١٥ بإجمالي حوالي ٤٨ مليار دولار عام ١٩٩٦ وهي تمثل حوالي ١٣,٨٪ من إجمالي التدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة عام ١٩٩٨ ، وقد بلغت جملتها في بداية التسعينات حوالي ١٧,٥ مليار دولار ، بما يؤكد على أن هناك تحسن في أداء المناخ الاستثماري لدول المجموعة.

ونتيجة لتكامل واندماج الدول النامية بصفة عامة ودول المجموعة بصفة خاصة في النظام المالي العالمي ، فقد تزايدت التدفقات الرأسمالية الخاصة لهذه الدول ، حيث بلغت جملة صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة لهذه الدول باستثناء الدول حديثة التصنيع في آسيا وفقا لتقارير البنك الدولى عامى ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ حوالي ١٥٠ مليار دولار سنوياً خلال الفترة من ٩٣-١٩٩٥ وزادت لتصل إلي ٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٦ ، وقد ازدادت هذه التدفقات الرأسمالية بالنسبة إلي الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول وبخاصة دول المجموعة خلال الفترة من ١٩٩٠ — ١٩٩٦ بنسبة ٣,٣٪ .

ومن الجدير بالذكر أن غالبية هذه التدفقات الرأسمالية كانت حتى نهاية الثمانينات في شكل قروض بنكية ، ولكن مع بداية التسعينات تغير اتجاهها في صورة الاستثمارات في الأسهم والأوراق المالية . وأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية حيث ارتفعت نسبة الاستثمارات الخاصة من ٢٠٪ إلي ٥١٪ عام ١٩٩٧.

وقد اتجهت معظم هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلي الدول ذات السوق الناشئة والتي تمر بنمو اقتصادي سريع نسبياً وتشمل هذه الدول الأرجنتين ، البرازيل ، شيلي ، الهند ، إندونيسيا ، ماليزيا ، المكسيك ، بيرو ، فنزويلا (أنظر جدول رقم ٢) ، هذا بالإضافة إلي أن النمو الاقتصادي السريع لهذه الدول يترتب عليه جذب الاستثمارات الأجنبية ولكن هذا الاستثمار الأجنبي لا يساهم في دفع عجلة النمو إلا في فترات لاحقة بعد التأكد من قدرة الاقتصاد على النمو بالقوة الذاتية .

كما أن حشد المدخرات الوطنية وزيادة معدلات الادخار المحلي يساعد على جذب وتدفق رأس المال الأجنبي ومن الأمثلة الواضحة على ذلك أن غالبية تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي تركزت في بعض دول المجموعة وبخاصة الأرجنتين ، شيلي ، البرازيل ، جنوب شرق آسيا وهي الدول التي تحقق معدلات مرتفعة في الادخار المحلي والنمو الاقتصادي ، (أنظر جدول رقم ١ ، ٢) ، هذا بالإضافة إلي ذلك فإن من العناصر الحاكمة والتي ساعدت على تدفق وجذب الاستثمارات الأجنبية تحسن الأداء الاقتصادي في العديد من الدول النامية وبخاصة دول مجموعة الـ١٥.

ومع حدوث الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ وكذلك الأزمة المالية الاقتصادية في البرازيل عام ١٩٩٨ ، فإن النتيجة التي أسفرت عنها هذه الأزمات أدت إلي هروب الاستثمارات المحلية والأجنبية من هذه الدول ، حيث بلغت رؤوس الأموال التي خرجت من البرازيل حوالي ٣٠ مليار دولار ، وكذلك انخفاض المعاملات في البورصة البرازيلية بنسبة ٥,٥ ٪ كنتيجة لهذه الأزمة .

أما بخصوص القيمة المضافة ونسبتها للناتج المحلي فإنه نظراً لاختلاف اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة ودول المجموعة بصفة خاصة عن مثيلتها في الدول المتقدمة فيما يختص بسوق العمل فإن الاقتصاديات المتقدمة تتوافر فيها أسواق عمالة مرنة وآليات تكيف فعالة يمكن من خلالها نقل الإنتاج من الصناعة التحويلية ذات القيمة المضافة المنخفضة إلي القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة .

ونتيجة للتقدم الفني والتكنولوجي في الدول الصناعية المتقدمة والذي صاحبه تغيرات نسبية منخفضة في التشغيل والأجور بسبب تقدم الأنشطة الإنتاجية فإن عملية النمو الاقتصادي لها تضمنت انتقالاً نسبياً للموارد والناتج من القطاع الزراعي إلي الصناعات التحويلية كثيفة العمالة غير الماهرة إلي الصناعات التحويلية والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة .

أما بالنسبة للوضع في الدول النامية ومنها دول المجموعة فقد حدث تحولاً في القطاعات الإنتاجية لسوق العمل حيث تمركزت العمالة الماهرة في قطاع التجارة والعمالة غير الماهرة في قطاع الخدمات والنقل والتشييد (أنظر جدول رقم ٢) ، وهذا ما يفسر الزيادة المؤقتة في البطالة لبعض الدول النامية ومنها دول مجموعة الـ ١٥ ،

وبخاصة في ظل ظروف الاندماج في الاقتصاد العالمي وتكيف اقتصاديات هذه الدول مع متطلبات زيادة التكامل في الأسواق العالمية ، بالإضافة إلي أن الاندماج في هذه الأسواق العالمية سيؤدي إلي نمو الأسواق لبعض منتجات الدول الصناعية ذات القيمة المضافة المرتفعة ، مما يؤدي في نهاية المطاف إلي زيادة معدلات التبادل التجاري بين دول الشمال والجنوب والذي يؤدي بدوره لزيادة الرفاهية بين هذه الدول في ظل الاتجاه لإنتاج السلع ذات القيمة المضافة العالية .

كما يشير الجدول رقم (٣) في ملحق الدراسة إلي إجمالي الديون الخارجية لدول المجموعة ونسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي ، بجانب الاحتياطيات الدولية لدول المجموعة ومعدل تغطية هذه الاحتياطيات للواردات بالإضافة إلي حجم التجارة الخارجية لدول المجموعة .

حيث يتبين من هذا الجدول ان المكسيك و البرازيل تعتبر من أعلى دول المجموعة من حيث الاستدانة الخارجية فقد بلغ إجمالى الدين الخارجى فى المكسيك حوالى ١٦٥٧٤٣ مليون دولار عام ١٩٩٧ ، فى حين بلغ إجمالى الدين الخارجى فى البرازيل حوالى ١٥٩١٣٠ مليون دولار فى نفس العام و يرجع ذلك الى زيادة الواردات عن الصادرات فيهما بمعدلات مرتفعة الأمر الذى يترتب عليه ، زيادة العجز فى الميزان التجارى بشكل ملحوظ .

وتعتبر دول أمريكا اللاتينية شيلي ، البرازيل ، والمكسيك وكذلك بعض الدول الأفريقية من أكبر دول المجموعة استدانة من العالم الخارجي مما ترتب عليه معاناة دول المجموعة من عجز في موازين حساباتها الجارية بلغ ٤٤,٨ بليون دولار

باستثناء بعض الدول التي حققت فائضاً في موازينها مثل فنزويلا ٢٢٠ مليون دولار وكذلك في السنغال ٣٩٧ مليون دولار. وقد بلغت نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا أعلى نسبة ١٣٢٪ تليها جاميكا ١٢٣٪ ، كينيا ٧٢٪ والمكسيك ٦٧٪ ، في حين بلغت أقل نسبة في البرازيل والهند بحوالي ٢٣٪ .

كما تشير الإحصائيات التى أوردها البنك الدلى لعام ١٩٩٨ إلي أن حجم الديون الخارجية الإجمالية لدول المجموعة بلغت حوالي ٧٥٠,٨ بليون دولار وتمثل حوالي ١٨,٢٪ من الديون العالمية الإجمالية لعام ١٩٩٧ ، وقد بلغت قيمة خدمة الدين لدول المجموعة حوالي ٢١,٥٪ من إجمالي الصادرات السلعية والخدمية لها خلال الفترة المذكورة .

أما بالنسبة للاحتياطيات الدولية الإجمالية لدول المجموعة فقد بلغت حوالي ٢٠٦,٤ بليون دولار ، وقد احتلت دول أمريكا اللاتينية النسبة العظمى من الاحتياطيات الدولية تليها بعض الأعضاء في المجموعة من الدول الآسيوية ، في حين تأتي القارة الأفريقية في المركز الأخير ، وينطبق ذلك الترتيب أيضاً على معدل تغطية الاحتياطات للواردات ، حيث بلغت أعلى فترة للتغطية في شيلي بمعدل ٨,٨ شهور تليها بيرو ٨,٦ شهور ، ثم البرازيل ٧,٩ شهور ، في حين بلغت أقل فترة للتغطية في كينيا بمعدل ١,٢ شهر .

ثانياً : تحليل هيكل التجارة البينية لدول المجموعة :

بلغت جملة التجارة الخارجية لدول المجموعة عام ١٩٩٧ حوالي ٧٩٦ مليار دولار بزيادة قدرها ٨,٨٪ عن عام ١٩٩٥ ، حيث بلغ إجمالي الصادرات لدول

المجموعـة ٣٧٤ مليـار دولار وإجمـالي وارداتهـا ٤٢٢ مليـار دولار ، إلا أن التجـارة البينية لدول المجموعة لم تتجـاوز ٧١,٨ مليـار دولار في عـام ١٩٩٧ مقابـل ٦٤ مليـار دولار عام ١٩٩٥ أي بنسبة زيادة قدرها ١٢,١٪ ، وتبلغ نسبة التجـارة البينيـة لـدول المجموعة ١٠٪ من إجمالي التجارة الخارجية لها .

بالإضافة لذلك فإن إجمالي التجارة الخارجية لدول المجموعة مع العالم الخـارجي بلغت حوالي ٧١٨,٦ مليار دولار أي بنسبة ٧٪ من إجمـالي حجـم التجـارة العالميـة ، وقد بلغت صادراتها للعالم الخارجي حوالي ٣٦١,٤ مليار دولار بنسبة ٧٪ من إجمالي الصادرات العالمية عام ١٩٩٦ ، وقد ارتفعت هذه النسبة لتصل إلي ٨٪ عام ١٩٩٧ (٤١٦ مليار دولار) .

أما بالنسبة لواردات دول المجموعة من العالم الخارجي فقد بلغـت ٣٥٧,٢ بليـون دولار بنسبة ٦,٨٪ من إجمالي الواردات العالمية عـام ١٩٩٦ ، قـم زادت هـذه النسـبة لتصل إلي ٨٪ من الواردات العالمية عام ١٩٩٧ (٤٣٠ بليون دولار) .

ونظراً للأزمات المالية الـتي تعرضـت لهـا بعـض دول المجموعـة في آسيا وأمريكـا اللاتينية في نهاية عام ١٩٩٧ فقد ترتب على ذلك انخفاض حجم التبادل التجاري بـين دول المجموعة بنسبة ٥٣ ٪ حيث انخفض حجم التبادل التجاري نهاية عام ١٩٩٧ – ١٩٩٩ من ٤٩٨ مليار دولار إلي ٢٣٧ مليار دولار .

وقد جاءت المكسيك في المرتبة الأولى من بين دول المجموعـة مـن حيـث الصـادرات بنسـبة ٢٣,١٪ مـن إجمـالي صـادرات المجموعـة تليهـا ماليزيـا بنسـبة ١٨,٨٪ ثـم

إندونيسيا والبرازيل بنسبة ١١,٥٪ لكل منهما وبعد ذلك الهند بنسبة ٨,٣٪ ، في حين ساهمت باقي دول المجموعة بحوالي ٤٥٪ من إجمالي الصادرات .

وتعتبر مساهمة واندماج دول مجموعة الـ١٥ باستثناء دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الآسيوية في حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي محدودة وضعيفة نسبياً ، وهذا ما يفسر انخفاض نسبة المساهمة الأفريقية لبعض دول المجموعة ومنها مصر في التجارة العالمية ، بجانب انخفاض مساهمة الدول المنتجة للبترول لبعض دول المجموعة في إجمالي الصادرات العالمية نتيجة لانخفاض أسعار البترول العالمي منذ منتصف الثمانينات ، وكذلك الحال أيضاً المواد الأولية والتي انخفضت أسعارها مما ساهم في تدني مساهمتها في هيكل الصادرات لهذه الدول .

أما الزيادة في صادرات السلع الصناعية لبعض دول المجموعة وبالتحديد أمريكا اللاتينية وبعض دول جنوب شرق آسيا فإنما ترجع إلي اتجاه بعض هذه الدول إلي توسيع وتنويع العلاقات التجارية والتغير الهيكلي في نظم التبادل والتجارة من خلال اتباع سياسات تجارية خارجية بهدف خفض الرسوم الجمركية وغير الجمركية وتحرير نظم التجارة والتبادل والتخلي عن السياسات التجارية الداخلية مثل إجراءات الحماية وإحلال الواردات ، ويبين الجدول رقم (١) معدل نمو الصادرات لبعض دول المجموعة .

جدول رقم (١) : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و الادخار و الاستثمار و الصادرات لبعض دول مجموعة الـ١٥ خلال الفترة من(١٩٨٠-١٩٩٩)

الدولة	متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي		متوسط معدل نمو الادخار ٨٥-١٩٩٥	متوسط معدل نمو لاستثمار ٨٥-١٩٩٥	متوسط نمو الصادرات	
	٨٠-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٩٧			٨٠-١٩٩٥	١٩٩٥-١٩٩٩
مصر	٥,٣	٣,٩	٧,٦	١٧,٩	٥,٢	٣,٨
الجزائر	٤,٢	٢,٣	١٤,٣	٢١,٢	٦,٨	٦,٤
شيلي	٤,١	٧,٢	٢٨	٢٦,٨	٧	٨,٦
المكسيك	١,١	١,٨	١٩,١	٢١,٩	٧	٩,٨
إندونيسيا	٦,١	٧,٥	٣٣,٣	٣٢,١	٢,٩	٣,٢

Source : World Development Indicators 2000

وبإلقاء الضوء على بعض دول المجموعة نجد أن متوسط النمو السنوي للصادرات في مصر قد انخفض نسبياً من ٥,٢ ٪ خلال الفترة من (٨٠ – ١٩٩٥) إلي ٣,٨٪ خلال الفترة من (٩٥ – ١٩٩٩) نتيجة انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بها ، ونفس الشأن ينطبق على الجزائر والتي انخفض المتوسط فيها من ٦,٨ ٪ إلي ٦,٤ ٪ خلال الفترة المذكورة ، وكذلك بعض الدول الأفريقية الأعضاء بالمجموعة .

وقد يرجع ذلك لتركيز صادرات هذه الدول على المواد الأولية والتي تتجه أسعارها للانخفاض لتعرضها للتقلبات العالمية ، بجانب ضعف البنية الاقتصادية لهذه الدول الأفريقية وبخاصة في ظل ظروف التحول إلي اقتصاد السوق وصعوبة استفادتها من التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية حيث زادت بها مشاكل التضخم والبطالة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وبعض المشاكل الاجتماعية الأخرى وكذلك ضعف البنية الأساسية والتدهور البيئي .

أما معدل النمو السنوي للصادرات في بعض دول أمريكا اللاتينية فقد تزايد في شيلي من ٧٪ خلال الثمانينات إلي ٨,٦٪ خلال فترة التسعينات وكذلك الوضع في المكسيك حيث ارتفع المعدل من ٧٪ إلي ٩,٨٪ خلال الفترة المذكورة ، ورغم تحقيق المكسيك ارتفاع في معدل نمو الصادرات بها نتيجة مساهمة الصادرات الصناعية في هيكل صادراتها ، إلا أنها تعاني من انخفاض معدل النمو الاقتصادي نتيجة لارتفاع المديونية الخارجية لها والتي بلغت ١٤٥,٨ مليون دولار خلال الفترة من ١٩٩٣ –

١٩٩٥ ، كما بلغ إجمالي خدمة الدين خلال هذه الفترة ٢٢ مليون دولار ممثلاً حوالي ٢٩٪ من إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة .

بالإضافة لذلك فإن بعض الدول الآسيوية الأعضاء في مجموعة الـ١٥ قد حققت معدلات نمو سنوية مرتفعة في الصادرات على سبيل المثال إندونيسيا حيث ارتفع معدل النمو في صادراتها من ٢,٩٪ خلال الفترة من ٨٠ – ١٩٩٥ إلى ٣,٢٪ خلال الفترة من ١٩٩٥ – ١٩٩٩ ثم اتجه للانخفاض بعد الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا والتي كان لها أثراً سلبياً واضحاً على تراجع معدل التبادل التجاري لهذه الدول .

بجانب ذلك أيضاً فإن عوائد ومكاسب الصادرات لبعض دول المجموعة قد انخفضت عقب حدوث الأزمة المالية الآسيوية وذلك لتشابه منتجات هذه الدول وبخاصة سلعة البترول والمواد الخام الأولية والتي تمثل نسبة كبيرة في هيكل صادرات هذه الدول مما يجعلها عرضة للتقلبات في أسعارها .

ومن الجدير بالذكر هنا الإشارة إلي الآثار المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية على حجم الصادرات البترولية لدول المجموعة بصفة خاصة والدول النامية بصفة عامة ، حيث أنه من المتوقع ألا يترتب على إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية في إطار الاتفاقية أية آثار على حجم الصادرات من سلعة البترول وذلك لعدم تضمن الاتفاقية أي ترتيبات بشأن البترول باعتباره سلعة إستراتيجية تدخل في إنتاج كل السلع الأخرى ونظراً لأن أسعار النفط ومنتجاته تخضع لقوى العرض والطلب فى الأسواق العالمية مما يجعلها عرضه للتقلب والتذبذب طبقاً لحركة التبادل التجاري الدولي على هذه السلعة .

ومع حدوث الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ انخفضت مكاسب الصادرات لبعض دول المجموعة نتيجة لانخفاض تدفق صادرات هذه الدول إلي جنوب شرق آسيا ، بجانب الانخفاض في أسعار هذه السلع (البترول والمواد الخام) حسب الحالة الاقتصادية والتي تتسم بالكساد عقب حدوث الأزمة المالية ، ويوضح الجدول رقم (٢) الانخفاض في مكاسب الصادرات لبعض دول مجموعة الـ١٥ .

جدول رقم (٢) : انخفاض مكاسب صادرات دول مجموعة الـ١٥ عام ١٩٩٨

الدولة	السلعة	نسبة الانخفاض في مكاسب الصادرات	نسبة الانخفاض في مكاسب الصادرات إلي إجمالي الناتج المحلي
مصر	البترول	٥,٩	١,٢
الجزائر	البترول	١٢,٤	٣,١
شيلي	النحاس	٩,٩	٢,٦
المكسيك	البترول	٢,٧	٦,٨
إندونيسيا	البترول	٣,٢	٠,٨
نيجيريا	البترول	٢٤,٣	٣,٩

Source : U.N. UNCTAD, Trade and Development Report 1999 .

حيث يوضح الجدول انخفاض مكاسب صادرات بعض دول المجموعة عقب الأزمة مثل مصر بنسبة ٥,٩ ٪ وهو ما يعادل ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي بها ، وكذلك الحال في نيجيريا حيث انخفضت مكاسب صادراتها بنسبة ٢٤,٣٪ أي ما يعادل ٣,٩٪ من الناتج المحلي لها ، وكذلك الحال بالنسبة لباقي دول المجموعة بالجدول .

كما يوضح الجدول (٣) حجم الإنفاق الحكومي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ومعدلات الضريبة على الدخل والأرباح ومكاسب رأس المال كنسبة من إجمالي الضرائب لبعض دول المجموعة.

جدول رقم (٣) : حجم الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب ونسبة الاستثمار الخاص إلي إجمالي الناتج المحلي لبعض دول مجموعة الـ١٥ من عام ٨٠-١٩٩٩

الدولة	حجم الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي		معدل الضرائب على مكاسب رأس المال ٪	نسبة الاستثمار الخاص إلي إجمالي الناتج المحلي		نسبة الاستثمار الخاص إلي إجمالي الاستثمار المحلي	
	١٩٨٠	١٩٩٩		١٩٨٠	١٩٩٩	١٩٨٠	١٩٩٩
مصر	١٦	١٠	٤٠	٣٠,١	٥٩,١	٣٠,١	٥٩,١
الجزائر	١٨	١٦	٤٥	٦٨	٦٨	٤٤,٠	٥٧,٨
شيلي	١٢	٩	٢٠	٧١	٦٥	٧٢,٢	٨٠,٠
المكسيك	١٤	٩	٤٥	٦٥	٦٦	٥٧,٠	٧٩,١
إندونيسيا	١١	٧	٦٠	٥١	٦٣	٧٢,٣	٦٠,٥

Source: World Bank, World Development Report 2000

ويتضح من الجدول رقم (٣) أن هناك اتجاهاً عاماً في بعض دول المجموعة لخفض حجم الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب ومكسب رأس المال كنسبة من إجمالي الضرائب ، وينعكس هذا الانخفاض في ارتفاع مساهمة الاستثمار الخاص في إجمالي الناتج المحلي لعام ١٩٩٩ ، وكذلك الحال بالنسبة إلي الاستثمار الخاص لإجمالي الاستثمار المحلي حيث وصل إلي معدلات مرتفعة وبخاصة في دول أمريكا اللاتينية (شيلي ، المكسيك) ، وهذا ما يعكس مساهمة الاستثمار الخاص بشكل مرتفع في بعض دول المجموعة ذات معدلات النمو الاقتصادي المرتفع والتي ترتفع فيها مساهمة السلع الصناعية ذات الميزة النسبية في صادراتها على عكس بعض الدول الأخرى للمجموعة ومنها مصر والجزائر والتي تعتمد في صادراتها على عدد محدود من السلع الأولية .

ويمكن تلخيص أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول المجموعة والتي تعوق تحقيق معدلات نمو مرتفعة بها بالإضافة إلي ضعف مساهمتها في التجارة الدولية بما يتناسب مع ما تتمتع به من مقومات طبيعية وبشرية عالية وتتمثل هذه المشاكل في الآتي : انخفاض متوسط دخل الفرد في بعض دول المجموعة مثل نيجيريا وكينيا عن ٣٠٠ دولار سنوياً ، ارتفاع معدلات التضخم والبطالة مثل بيرو وجامايكا ونيجيريا وزيمبابوي والجزائر والهند ، بجانب تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في بعض الدول مثل الجزائر ، زيمبابوي ، نيجيريا وجامايكا والبرازيل ، عدم الاستقرار السياسي والفساد الإداري والبيروقراطي مثل الهند والجزائر ، زيادة المديونية الخارجية مثل المكسيك والبرازيل وشيلي والأرجنتين ، الزيادة الضخمة في عدد

السكان مثل الهند وإندونيسيا والبرازيل ونيجيريا ، هذا بجانب التبعية الاقتصادية لبعض الدول مثل تبعية اقتصاد بيرو للاقتصاد البرازيلي وتأثره بشدة للأزمة المالية الاقتصادية التي مرت بها البرازيل عام ١٩٩٨ .

هـو في إطـار الاتحـاد الأوربـي بمقتضـى اتفاقيـة لـومي ومنهـا مـا هـو بموجـب نظـام التفضيلات العامة للدول النامية والدول الأقل نمواً والـتي تخضـع لتعريفـات جمركيـة منخفضة .

ومع قيام منظمة التجـارة العاليـة والـتي تضـمنت في مبادئهـا تقـديم معاملـة تفضيلية للدول النامية بهدف فتح أسواق الدول الصناعية أمام منتجات الـدول الناميـة لزيادة حصـيلة الـدول الناميـة مـن الصـرف الأجـنبي الـلازم لتمويـل بـرامج التنميـة الاقتصادية بها ، حيث يعتبر هذا المبدأ اعترافاً صريحاً بقصور النظام التجاري الدولي عـن الوفـاء باحتياجـات التنميـة الاقتصـادية للـدول الناميـة الـتي تـنخفض قـدرتها التنافسية في الأسواق الدولية وتتطلب فترات سماح كافية للإسراع بعمليـات التنميـة ، هذا بالإضافة إلي أن اتفاقية تحرير التجارة العالمية قـد مثلـت قيـوداً علـى مجهـودات الدول النامية في سعيها نحو الاستفادة من الفرص التنافسية في التجارة العاليـة حيـث لم تراعي متطلبات التنمية في الدول النامية وكذلك طبيعة المشاكل التي تواجهها .

علاوة على ذلك فإن التخفيضات الجمركة على المنتجات الصناعية في إطار هـذه الاتفاقية لا تشتمل على كافة السلع الصناعية القابلة لفرض الرسوم الجمركية في أسواق الدول الصناعية المتقدمة ، حيث تم اعتبار حوالي ٢٢٪ من السع المستوردة الخاضـعة للرسوم الجمركية سلعاً حساسة ولها أهميـة خاصـة وتم اسـتثناءها مـن أي تخفيضـات جمركية مفروضة عليها ، وفي الوقت نفسه فإن هذه السلع ذات أهمية تصديرية للـدول النامية مثل الجلود والمطاط والمنسوجات والملابس ، ولكن نسب التخفيض العالية تطبـق على السلع ذات التعريفة الجمركية المنخفضة مثل الأخشاب والـورق والمعـادن والأثـاث

وغيرها . بجانب ذلك فإن درجة تخفيض التعريفة الجمركية متحيزة لصالح الواردات من الدول المتقدمة عن الواردات من الدول النامية حيث يصل في الأولى إلي ٤٥٪ ولا يزيد عن ٣٠٪ في الدول النامية .

وبالرغم من المعاملة التفضيلية لصادرات مجموعة الـ١٥ باعتبارها من الدول النامية ، إلا أن هناك تحفظات معينة تتعلق باتفاقيات التجارة الإقليمية وانتشارها بين مجموعة دول OECD وأهميتها في التجارة العالمية وتأثيرها على صادرات مجموعة الـ١٥ ، وبالمقارنة بالتكتلات الأخرى مثل الاتحاد الأوربي والنافتا (اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا) والايفتا (منظمة التجارة الحرة الأوربية) ، نجد أن التجارة في المنتجات الصناعية في أوربا تمثل حوالي ثلث التجارة العالمية في حين أن جميع اتفاقيات دول OECD تمثل حوالي ٥٠٪ من التجارة العالمية .

وهذا يعني أن هناك قصوراً واضحاً في التكتلات الإقليمية لدول منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية لأن التفضيلات التي تمنحها دول OECD لبعضها البعض قد أثرت على المراكز التنافسية للدول النامية بشكل عام ومجموعة الـ١٥ بشكل خاص مما أدى إلي عدم الاستفادة الكافية من المزايا الممنوحة لها من قبل منظمة التجارة العالمية . كما أن المنتجات التي لم تتضمنها اتفاقية لومي ونظام التفضيلات العامة فتحت المجال للدول النامية لتواجه ضرراً بالغاً من المنافسة المتزايدة ، حيث أن حوالي ٥٠٪ من قيمة صادرات الدول النامية والتي تخضع لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية لا تقلي أية تفضيلات وهي التي تمثل العمود الفقري لاقتصاديات هذه الدول

مثل الصادرات الزراعية والمواد الغذائية ومنتجات الأحذية والمنسوجات والملابس والتي تواجه منافسة شديدة وضارة نتيجة لارتفاع مستويات الحماية لها في بعض أسواق دول مجموعة OECD .

بجانب ما سبق فإن اتفاقيات التجارة الإقليمية لدول OECD تؤثر سلبياً على صادرات الدول النامية بشكل عام ودول مجموعة الـ١٥ بشكل خاص ، لأن صادرات المجموعة تتركز في عدد محدود من المنتجات الزراعية والمواد الخام مما أدى إلي انخفاض صادرات المجموعة بشكل كبير نتيجة المعاملة الخاصة والتمييزية الممنوحة من دول OECD لبعضها البعض .

هذا وتشير بعض الدراسات إلي أن اتفاقيات التجارة الإقليمية والمعاملة الخاصة والتمييزية قد أضرت بالعديد من الدول النامية وبخاصة في أفريقيا نظراً لاقتصاد صادرات هذه الدول على عدد محدود من المنتجات بالمقارنة بالوضع الذي كان سائداً منذ حوالي ثلاثون عاماً سابقاً . وهذا ما يعكس مواجهة الدول النامية للعديد من القيود والإجراءات المقيدة لتدفق التجارة الخارجية نتيجة للنظم المتبعة في الدول المتقدمة .

بالرغم من وجود بعض الترتيبات الثنائية والإقليمية لفتح أسواق الدول الصناعية أمام الدول النامية في مرحلة التحول الاقتصادي مثل تحرير القيود الكمية وتوسيع المنافع الاقتصادية المصاحبة لنظام التفضيلات الممنوحة للدول النامية وبخاصة مجموعة الـ١٥ إلا أن الدول النامية ودول هذه المجموعة مازالت تواجه نوعاً أخر من القيود وهو القيود غير التعريفية ضد صادراتها .

ب – القيود غير التعريفية :

ربما يعود الأداء الضعيف لانخفاض صادرات دول المجموعة بما فيها مصر ليس نتيجة للتعريفات الجمركية المفروضة من الدول الأخرى أو التكتلات الاقتصادية الإقليمية وبخاصة دول OECD وإنما نتيجة لتأثير أشكال وأساليب الحماية الأخرى غير الجمركية والتي تشمل جملة من الإجراءات الوقائية مثل نظام الحصص وتراخيص الاستيراد التقييدية ورسوم مكافحة الاغراق .

هذا وقد أوضحت الدراسات أن حوالي ١٧٪ من إجمالي صادرات الدول النامية باستثناء البترول تواجه قيوداً غير تعريفية ، في حين أن حوالي ١٠٪ من التجارة بين دول OECD خاضعة لهذه القيود. وتختلف هذه القيود حسب مجموعات السلع المختلفة ، حيث تخضع صادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس لهذه القيود بنسبة ٥٢,٥٪ ، ٦٢,٥٪ على الترتيب ، بينما تصل هذه النسبة بالنسبة لصادرات دول OECD من المنسوجات والملابس إلي ٤,٤٪ ، ٣,٤٪ على الترتيب ، وتعتبر اتفاقية الألياف المتعددة ، وحصص المنسوجات الخاصة ، والحصص الثنائية ، وقيود التصدير الاختيارية من أهم أسباب تلك الاختلافات الجوهرية .

بجانب ذلك قد ينعكس هذا النمط من القيود بالنسبة لمنتجات أخرى مثل صادرات الدول النامية من السلع الغذائية والتي تخضع لهذه القيود بنسبة ١٧,١٪ بينما تخضع صادرات دول OECD لهذه القيود بنسبة ٢٤,٦٪ وذلك يرجع لطبيعة المنتجات في المناطق الحارة والتي تواجه قيوداً غير تعريفية منخفضة نسبياً . كما أن هذه القيود ختلف من دولة لأخرى ومن قارة لأخرى ومن منتج لأخر .

ثانياً : التأثير السلبي للصدمات الخارجية :

وتنشأ هذه الصدمات الخارجية نتيجة تدهور معدلات التبادل التجاري وانخفاض أسعار السلع والمواد الأولية أو نتيجة لظروف مناخية غير ملائمة مما يؤثر في النهاية سلبياً على معدلات النمو المتواصل لصادرات دول مجموعة الـ١٥ ، حيث أن درجة اعتماد دول المجموعة على الصادرات من المواد الأولية يجعلها شديدة التأثر بالركود العالمي والتقلبات الاقتصادية المفاجئة ليمتد التأثير ليس فقط على الصادرات بل أيضاً على موارد هذه الدول من النقد الأجنبي والناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الحكومية ومستوى التوظف والبطالة مما يؤدي في النهاية إلي عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي بالشكل الذي تنعكس آثاره السلبية على معدلات الإدخار والاستثمار وبرامج الإنفاق العام في الأنشطة الأساسية .

فبدون شك أن أزمة جنوب شوق آسيا عام ١٩٩٧ والتي تعرضت لها بعض دول مجموعة الـ١٥ وكذلك الأزمة المالية التي تعرضت لها باقي دول المجموعة في أمريكا اللاتينية كان لها بالغ الآثار السلبية على الموازين التجارية لدول المجموعة وعلى مستوى كفاءة حجم التجارة البينية وأسعار السلع الأساسية والأداء الاقتصادي لدول المجموعة ، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول ، كما أدت إلي الحد من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وإعاقة حركة الاستثمارات لدول المجموعة .

وفي حقيقة الأمر ، فإن التدهور في معدلات التبادل التجاري للدول التي تعتمد في صادراتها على المواد الأولية والسلع الأساسية ومنها بعض دول مجموعة

الـ١٥ قد يكون هناك صعوبة في معالجته على المدى القصير من خلال تخصيص نسبة من حصيلة الصادرات في أوقات الرواج لتغطية الخسائر في فترات الكساد والتدهور ، وتكمن المشكلة في أن درجة التقلبات في معدلات التبادل التجاري ليست متماثلة نتيجة لزيادة الخسائر عن المكاسب المحققة ، بالإضافة إلي الزيادة النسبية في أسعار السلع الصناعية عن السلع الأساسية والأولية ، وبالتالي فإن الحل لابد وأن يكون على المدى البعيد ويتمثل في ضرورة العمل على تنويع الصادرات وزيادة التجارة البينية الإقليمية ، وتحقيق المزيد من درجات التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول النامية بصفة عامة ودول المجموعة بصفة خاصة .

ثالثاً : السياسات الاقتصادية المحلية :

قد يرجع الانخفاض في صادرات دول مجموعة الـ١٥ ومنها مصر إلي قيام بعض دول المجموعة بتطبيق سياسات اقتصادية غير ملائمة ، حيث أن السياسات الاقتصادية التي تطبقها الدول تلعب دوراً هاماً في تنمية وتحفيز الصادرات . وهذا لا يعني الاعتماد الكامل على هذه السياسات الاقتصادية وحدها من أجل خلق ميزة تنافسية في صناعات محددة أو الاستمرارية في هذه الصناعات والحفاظ عليها بالمقارنة بالدول الأخرى ، بل يتوقف الأمر على إمكانية ومدى توافر مقومات ومحددات هذه المزايا التنافسية محلياً ، وبالتالي فإن السياسات الاقتصادية المتبعة قد تؤثر من ناحية سلبية على مقومات ومحددات الميزة التنافسية مما يؤدي لعرقلة تنمية الصادرات وإعاقة تطورها بالأسلوب الذي يؤهلها لأن تكون منافسة على المدى البعيد .

وتتضمن السياسات الاقتصادية المحلية التي تعوق الصادرات وتعرقل نموها في دول مجموعة الـ١٥ حزمه من السياسات الفرعية تتمثل في :

أ – السياسة التجارية :

بدون شك إن إصلاح السياسة التجارية في الدول النامية يؤثر بشكل كبير ويساهم بصورة فعالة في الإسراع بعملية التصنيع والنمو ، حيث تلعب الصناعة دوراً هاماً في التحول نحو الأخذ بإستراتيجية تشجيع الصادرات وبإمعان النظر في تجارب الدول التي حققت نجاحاً ملحوظاً في التنمية الاقتصادية عن طريق إستراتيجية دعم الصادرات ، نجد أن هذه الدول تبنت أسلوباً واضحاً للإشراف على تحديد السياسات الضرورية من أجل الوصول إلي منافسة هيكلية ، حيث تم اعتبار هدف المنافسة محوراً مركزياً للسياسات الاقتصادية من خلال عدة أساليب لحماية منتجاتها الوطنية أمام المنتجات الأجنبية شريطة وجود منافسة كاملة وحقيقية في السوق المحلي وعدم وجود تكوينات احتكارية لقياس قدرة وفعالية الأداء الاقتصادي للأنشطة المختلفة ، ثم بعد ذلك العمل على تشجيع الصادرات للأسواق العالمية حيث أن وضع القيود على الواردات والتحيز ضد الصادرات يحد من مساهمة المستثمر الوطني في فرص التصدير ، كما يؤثر سلبياً على قدرة الاقتصاد من تحقيق النمو المتواصل .

وبالتالي فإن القيود التعريفية وغير التعريفية قد تؤدي إلي ارتفاع الأسعار بالنسبة لعوامل الإنتاج وبخاصة في الإنتاج الصناعي مما يؤثر سلبياً على انخفاض القدرة التنافسية لصادرات تلك الدول في الأسواق الدولية . وفي ضوء ذلك فإن إصلاح السياسة التجارية لابد وأن يتضمن ثلاثة محاور تتمثل في :

١- إصلاح التعريفات الجمركية بهدف الحيلولة دون ترك مستويات التعريفة على المنتجات النهائية في مستوياتها الحالية لأن ذلك قد يزيد من الحماية الفعلية حتى في حالة انخفاض مستوى التعريفة الجمركية .

٢- الدعم المباشر للصادرات باعتبار هذا الدعم نوعاً من الإجراءات الانتقائية وليست العامة ويجب أن يكون الدعم مؤقت ومحدد بفترة زمنية مسبقة .

٣- إحلال التعريفة الجمركية محل القيود الكمية لأن التعريفة الجمركية تعتبر أداة سعرية وليست كمية باعتبارها أداة أكثر قدرة تأثيرية عن غيرها من الأدوات الأخرى على عكس أثر التغييرات في الأسعار العالمية على الاقتصاديات المحلية .

والجدير بالذكر أن هناك من الدراسات التي أوضحت أن الدول التي تطبق سياسات تجارية مفتوحة تحقق معدلات نمو أعلى بحوالي ٢,٥٪ سنوياً بالمقارنة بالدول التي تتبع سياسة تجارية مغلقة قياساً إلي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، كما تستطيع بقدرة فائقة أن تحقق نجاحاً في تحويل الصادرات من السلع الأساسية والمواد الأولية إلي منتجات صناعية . ونظراً لكثرة وتعقيد العوائق التجارية وارتفاع التعريفات الجمركية في كثير من الدول النامية بصفة عامة ومجموعة دول الـ١٥ بصفة خاصة ، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلي انخفاض القدرة التنافسية لصادرات دول المجموعة .

ب – سياسة الاستثمار :

قد يرجع أيضاً الانخفاض في صادرات دول مجموعة الـ١٥ وكذلك تدني حجم التجارة البينية لدول المجموعة إلي عدم توافر المناخ الملائم للاستثمار من ناحية وإلي عدم المقدرة على إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد القومي من ناحية أخرى . حيث أن جذب وتدفق الاستثمارات الأجنبية يتطلب مناخاً مناسباً للاستثمار في ظل توافر الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلي وضوح السياسات الاقتصادية واستقرارها بالشكل الذي يؤدي إلي تحفيز الاستثمار وبخاصة في مجال الصادرات .

هذا بجانب الاستخدام الأمثل لرأس المال البشري ، حيث يشكل هذا الاستخدام عاملاً حاسماً للتنمية المستمرة ، لذلك فمن الضروري اعتماد سياسة سكانية واضحة وتحسين مستوى الخدمات الصحية ورفع كفاءة العملية التعليمية وبخاصة في مراحله الأولى .

بالإضافة إلي ضرورة استناد سياسة الأجور على عوامل الكفاءة الاقتصادية واعتبارات المنافسة المحلية والدولية ، وكذلك الاهتمام بالبنية الأساسية حيث أن ضعف البنية الأساسية يمثل معوقاً خطيراً أمام الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

بجانب ما سبق فمن الضروري أيضاً تغيير هيكل الحوافز المقدمة لاقتصاديات الدول النامية بصفة عامة ومجموعة الدول الـ١٥ بصفة خاصة وذلك من خلال توجيه عوامل الإنتاج المتاحة تجاه قطاعات معينة وبخاصة تجاه سياسة التجارة الخارجية لدول المجموعة لزيادة الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وبصفة خاصة قطاع الصناعة من أجل التوجه للتصدير وزيادة قدرة المنافسة عالمياً .

وإذا كانت الصناعة وتحديث عمليات التصنيع تساهم بشكل فعال في نمو إجمالي الصادرات لبعض دول مجموعة الـ١٥ وتساعد على رفع مستوى كفاءة التجارة البينية بين الدول الأعضاء فعلى هذه الدول ضرورة العمل على التوسع في الإنتاج وتنويعه من خلال استغلال ما هو متاح لها من موارد طبيعية وبشرية من أجل زيادة الإنتاجية والناتج من المنتجات التقليدية حتى تساهم بنصيب فعال في السوق العالمية في ضوء الاتجاه إلي تنويع منتجاتها الأولية نحو التصنيع بشكل أكثر ديناميكية.

ولتحقيق ذلك لابد من الاعتماد على التغيير التكنولوجي الذي يؤدي إلي خلق طاقات إنتاجية إضافية ويتطلب استثمارات جديدة لتحقيق عملية النمو المتواصل لدول المجموعة بما يؤدي إلي زيادة الصادرات والاستثمارات والادخار ، وبالتالي تكون النتيجة في النهاية إحداث تغيرات هيكلية في أنماط الإنتاج والصادرات مثلما حدث في اقتصاديات النمو الآسيوية .

وفي نهاية المطاف فإن تهيئة المناخ الاستثماري المناسب يؤهل الاستثمارات الأجنبية والوطنية على خلق طاقات إنتاجية جديدة في المجال التصديري ، وبالتالي فإن زيادة القدرة التنافسية لصادرات دول مجموعة الـ١٥ يتطلب ضرورة العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية وخلق بيئة تنافسية في ضوء تنوع وزيادة الصادرات من خلال منح العديد من الحوافز للقطاع التصديري بصفة خاصة وباقي القطاعات الاقتصادية القومية بصفة عامة .

ملاحق الباب الثامن

جدول رقم (١) : عدد السكان ، المساحة الكلية ، والناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم لدول مجموعة الـ١٥ عام ١٩٩٧

الدولة / المؤشرات الاقتصادية	عدد السكان بالمليون نسمة	المساحة بالألف كم²	الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دولار	معدل نمو الناتج ٪	نصيب الفرد من الناتج سنوياً بالدولار	نسبة التضخم سنوياً ٪
نيجيريا	١١١,٣	٩٢٤	٢٦٨١٧	١,٦	٢٦٠	٤٧,١
كينيا	٢٦,٧	٥٨٠	٩٠٩٥	١,٤	٢٨٠	١٨,٥
زيمبابوي	١١	٣٩١	٦٥٢٢	١	٥٤٠	٢٧,٦
السنغال	٨,٥	١٩٧	٤٨٦٧	١,٩	٦٠٠	٧,٦
الجزائر	٢٨	٢٣٨٢	٤١٤٣٥	٠,١	١٦٠٠	٢٥,٨
الهند	٩٢٩,٤	٣٢٨٨	٣٢٤,١	٤,٦	٣٤٠	١٠,١
إندونيسيا	١٩٣,٣	١٩٠٥	١٩٨,١	٧,٦	٩٨٠	٧,٦
ماليزيا	٢٠,١	٣٣٠	٨٥,٣	٨,٧	٣٨٩٠	٣,٩
جاميكا	٢,٥	١١	٤٤٠٦	٢,٩	١٥١٠	٣٨,٥
بيرو	٢٣,٨	١٢٨٥	٥٧,٤	٥,٣	٢٣١٠	٦٢,٤
فنزويلا	٢١,٧	٩١٢	٧٥,٠٢	٢,٤	٣٠٢٠	٣٨,٤
المكسيك	٩١,٨	١٩٥٨	٢٥٠٠٣٨	١,١	٣٣٢٠	١٥,٥
البرازيل	١٥٩,٢	٨٥١٢	٦٨٨٠٨٥	٢,٧	٣٦٤٠	١٠
شيلي	١٤,٢	٧٥٧	٦٧٢٩٧	٧,٣	٤١٦٠	١٤,٧
الأرجنتين	٣٤,٧	٢٧٦٧	٢٨١٠٦٠	٥,٧	٨٠٣٠	٢٠,٥

المصدر : تقرير التنمية للبنك الدولي عام ١٩٩٨

جدول رقم (٢) : الاستثمار والادخار المحلي وصافى تدفقات رأس المال الخاص والقيمة المضافة لدول مجموعة الـ١٥ عام ١٩٩٧

الدولة المؤشرات الاقتصادية	الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج ٪	الادخار المحلي كنسبة من الناتج ٪	صافي تدفقات رأس المال الخاص بالمليون دولار	القيمة المضافة لقطاع الزراعة كنسبة من الناتج المحلي٪	القيمة المضافة لقطاع الصناعة كنسبة من الناتج المحلي ٪	القيمة المضافة لقطاع الخدمات كنسبة من الناتج المحلي ٪
نيجيريا	١٨	٢٠	٤٥٣	٢٨	٥٣	١٨
كينيا	١٩	١٣	-٤٢	٢٩	١٧	٥٤
زيمبابوي	٢٢	١٧	٩٩	١٥	٣٦	٤٨
السنغال	١٦	١٠	-٢٤	٢٠	١٨	٦٢
الجزائر	٣٢	٢٩	١٢٩	١٣	٤٧	٤١
الهند	٢٥	٢٢	٣٥٩٢	٢٩	٢٩	٤١
إندونيسيا	٣٨	٣٦	١١٦٤٨	١٧	٤٢	٤١
ماليزيا	٤١	٣٧	١١٩٢٤	١٣	٤٣	٤٤
جاميكا	١٧	١٠	١٨٨	٩	٣٨	٥٣
بيرو	١٧	١١	٣٥٣٢	٧	٣٨	٥٥
فنزويلا	١٦	٢١	٨٤٨	٥	٣٨	٥٦
المكسيك	١٥	١٩	١٣٠٦٨	٨	٢٦	٦٧
البرازيل	٢٢	٢١	١٩٠٩٧	١٤	٣٧	٤٩
شيلي	٢٧	٢٩	٤٢٣٠	١٣	٢٨	٤٦
الأرجنتين	١٨	١٨	٧٢٠٤	٦	٣١	٦٣

المصدر : تقرير التنمية للبنك الدولي عام ١٩٩٨

جدول رقم (٣) : الديون الخارجية والاحتياطيات الدولية وحجم التجارة الخارجية لدول مجموعة الـ١٥ عام ١٩٩٧

المؤشرات الاقتصادية / الدولة	إجمالي الدين الخارجي بالمليون دولار	الدين الخارجي كنسبة من الناتج ٪	الاحتياطيات الدولية بالمليون دولار	معدل تغطية الاحتياطيات للواردات (بالشهر)	قيمة الصادرات من السلع والخدمات بالمليون دولار	قيمة الواردات من السلع والخدمات بالمليون دولار	إجمالي التجارة الخارجية بالمليون دولار
نيجيريا	٣٥٠٠٥	١٣٢	١٧٠٩	١,٥	٩٨٧٩	٥٠٤٢٧	٦٠٣٠٦
كينيا	٧٣٨١	٧٢	٣٨٤	١,٢	٢٩٧٤	٣٨٧٤	٦٨٤٨
زيمبابوي	٤٨٨٥	٦٥	٨٨٨	١,٦	٢٣٧٢	٢٨٣٦	٥٢٠٨
السنغال	٣٨٤٥	٥٤	٢٨٣	١,٩	١٨٩٨	١٥٠١	٣٣٩٩
الجزائر	٣٢٦١٠	٦٤	٤١٦٤	٥	١٠٩٥٤	١٢٥١٢	٢٣٤٦٦
الهند	٣١٩٤٤	٢٣	٢٢٨٦٥	٥,٢	٤١٣٢١,٦	٥٤٢١٩,٧	٩٥٥٤١,٣
إندونيسيا	١٠٧,٨٥	٥٤	١٤٣٢٩	٣	٥٢٤٣٥	٦٠٦٨٢	١١٣١١٧
ماليزيا	٣٤٠,٣٥	٣٩	٢٤٠٦٩٩	٣,٢	٨٤٣٢٥	٩٢٤٢٣	١٧٦٧٤٨
جاميكا	٤٢٧٠	١٢٣	٦٨١	٢	٣٣٢٧	٤١٠٧	٧٤٣٤
بيرو	٣٠١٢٢	٥٢	٨٦٥٣	٨,٦	٧٣٨٢	١٢٠٩٧	١٩٤٧٩
فنزويلا	٣٥٨٤٢	٤٧	١٠٧١٥	٦,٣	٢٢٤٦	٢٠٢٦,٢	٤٢٧٢,٢
المكسيك	١٦٥٧٤٣	٦٧	١٧٠٤٦	٢,١	٩٣٥٢,٩	٩٨١٤,٥	١٩١٦٧,٤
البرازيل	١٥٩١٣٠	٢٣	٥١٤٧٧	٧,٩	٥٦٠٩٨	٧٧٨٥٥	١٣٣٩٥٣
شيلي	٢٥٥٦٢	٤١	١٤٨٦٠	٨,٨	٢٠٠١٤	٢٠٢١٤	٤٠٢٢٨
الأرجنتين	٨٩٧٤٧	٣١	١٥٩٧٩	٦,٢	٢٨٠٥٢	٣٠٨٧٤	٥٨٩٢٦

المصدر : تقرير التنمية للبنك الدولي عام ١٩٩٨

مراجع الباب الثامن

١- الهيئة العامة للأستعلامات ، الأزمة المالية والاقتصادية في دول جنوب شرق أسيا ، أبريل ١٩٩٨ .

٢- البنك الدولى ، تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٨٧ .

٣- وزارة الخارجية المصرية ، الأتفاقيات بين مصر ودول مجموعة الـ١٥ .

٤- عبد الجابر خلاف ، العلاقات التجارية لمصر والتكتلات الاقتصادية الدولية ، المؤتمر العلمى الأول للأقتصاديين المصريين القاهرة ١٩٧٦ .

٥- فخرى الفقى ، منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على مصر ، مجلة مصر المعاصرة العدد ٤٤٢ ، أبرلي ١٩٩٦ .

٦- رمزى زكى ، ظاهرة التدويل في الأقتصاد العالمى وأثارها على الدول النامية ، القاهرة ١٩٩٣ .

٧- إبراهيم العيسوى ، التنمية المنشودة لمصر في ضوء المستجدات العالمية الإقليمية والتحديات المستقبلية ، مجلة مطر المعاصرة ، العدد ٤٤٣ يوليو ١٩٩٦ .

الباب التاسع : الشراكة العربية الأوربية

١- مقدمـــــة :

مع تزايد أهمية التكتلات الإقليمية و الدولية فى الآونة الأخيرة و ما طرأ على الساحة الدولية من متغيرات متعددة تمثلت فى قيام منظمة التجارة العالمية و الوحدة الأوربية و العديد من التجمعات الاقتصادية الأخرى كان لابد من البحث عن أنماطا جديدة لإعادة صياغة علاقات التعاون الدولي أو الإقليمي بين الدول المختلفة، و قد تمثل جوهر هذا الاهتمام فى طرح مفهوم (الشراكة) كأحد هذه الأنماط الجديد ، حيث بادرت الولايات المتحدة الأمريكية ثم تلاها الاتحاد الأوربي بتفعيل هذا المفهوم على أرض الواقع من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات مع بعض الدول العربية و غيرها .

وبدون شك فإن هذه التكتلات الاقتصادية تمثل السمة البارزة فى النظام العالمي الجديد ، حيث تسعى الدول الأطراف فى هذه التكتلات إلى البحث عن افضل الشروط الملائمة لاقتصادياتها القومية فى ضوء تحديد الآليات المناسبة بهدف تعظيم المنافع وتقليل المخاطر •

وعلى الرغم من أن النظرية الاقتصادية توفر بعض الأسس لرسم السياسات الاقتصادية المستقبلية ، إلا أنها تظل قاصرة عن تقديم منهج تفصيلي يحدد كيفية الانتقال إلى سياسات جديدة تحقق أكبر قدر من المنافع بأقل قدر من التكاليف •

وفى هذا الإطار و بالرغم من مرور أكثر من ستة سنوات على إعلان برشلونه ١٩٩٥ إلا أن التجارب العربية الفردية فى إطار مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوربي قد أثارت جدلا واسعا فى الأوساط السياسية والاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي و بصفة خاصة بعد استقراء الدروس المستفادة من الخبرات الفردية المتراكمة لبعض الدول العربية التي أسفرت عنها نتائج المفاوضات .

المبحث الأول : مفهوم و أهداف الشراكة العربية الأوربية

أولا : مفهوم الشراكة وإطارها الجغرافي :

بدون شك أن الظروف الاقتصادية والسياسية التي طرأت علي الساحة الدولية مؤخرا كان لها تأثير بالغ الأهمية فى إعادة صياغة علاقات التعاون الدولي والانتقال بصيغة التكامل الاقتصادي الإقليمي من مفهومها التقليدي إلى إطارها الدولي الحديث . فلم تعد هذه الصيغة تتخذ من الانتماء الجغرافي أو الإقليمي ذات الخصائص المتجانسة لمنطقه إقليمية معينة محددا أساسيا لها كما كان سائدا فى الماضي ، بل أخذت طابعا جديدا ومختلفا من خلال تكوين تكتلات وتجمعات اقتصادية ذات خصائص جغرافية متباينة للاندماج في خضم العلاقات الاقتصادية المتشابكة ومثال ذلك التجمع الاقتصادي الآسيوي الباسيفيكي (أبيك) ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) والاتحاد الأوربي ، التعاون الأوربي المتوسطي .

وعلى الرغم من أن صيغة التكامل الحديثة لا تحد من بلورة واتساع صيغة التكامل الإقليمي التقليدية، إلا أن الخصائص الفارقة بينهما تظل قائمة سواء من حيث النطاق الجغرافي أو الخصائص الإقليمية والدوافع السياسية والاجتماعية والثقافية وتنسيق السياسات الاقتصادية وحرية أتقان العمل ورأس المال ومبدأ عدم اشتراط المعاملة بالمثل والوصول للمرحلة الأخيرة من التكامل الاقتصادى .

وفى ضوء هذه الاختلافات فإن المراحل المعروفة للتكامل الاقتصادي بين الدول والتي تتدرج تصاعديا من تكوين منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي إلى سوق مشتركة وأخيرا الاتحاد أو الاندماج الاقتصادي قد تفسر الإجابة على التساؤل المطروح حول أسباب اتجاه بعض الدول إلى الانضمام لاتفاقيات التكامل الاقتصادي .

وفي حقيقة الأمر أن معظم الدول تهدف من وراء ذلك إلى الاستفادة من مزايا حرية التجارة وكذلك الاحتفاظ بقدرتها على التحكم في تدفق السلع والخدمات الأجنبية حتى لا تؤثر سلبيا علي هيكل الإنتاج والاستهلاك المحلي . كما أن هناك العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ترتبط بكل مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي والتي تتطلب إرادة سياسية وتضحيات اقتصادية عالية لضمان نجاحها فى التغلب على هذه المشكلات.

ومن هذا المنطلق فإن الشراكة تمثل أدني مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي (منطقة التجارة الحرة) ، كما تمثل الصيغة الجديدة للتعاون الاقتصادي الدولي نظرا لاشتمالها علي مجالات واسعة تتضمن التعاون السياسي والأمني والمالي والاقتصادي والفني والاجتماعي والثقافي على عكس الاتفاقيات السابقة (التعاون والارتباط) التي كانت تركز على التفضيلات التجارية البحتة .

وهذا ما يعني مواكبة الشراكة فى مفهومها الحديث لمتطلبات النظام العالمي الجديد والعولمة الاقتصادية .

وفي هذا الإطار فقد أسفرت نتائج المؤتمر الوزاري الأوربي _ المتوسطي الذي أنعقد في مدينة برشلونة في السابع والعشرين من نوفمبر عام ١٩٩٥ عن ظهور اتفاقية

الشراكة الأوربية المتوسطية إلى حيز الوجود، وتعد هذه المشاركة إطارا تبنته دول الاتحاد الأوربي (١٥ دولة) لتوسيع التكتل الاقتصادي الأوربي مع دول جنوب وشرق المتوسط (١٢ دولة) منها ثماني دول عربية (تونس – الجزائر – المغرب – مصر – الأردن – سوريا – لبنان – فلسطين) وأربعة دول غير عربية (تركيا – قبرص – مالطا – إسرائيل) بهدف تقديم مشروع شراكة يرمي إلي إقامة منطقة تجارة حرة مع حلول عام ٢٠١٠ بين ٢٧ دولة يقدر سكانها بأكثر من ٤٠٠ مليون نسمة .

ومن المتوقع أن ينضم لهذا التجمع (١٤ دولة) أخري من وسط وشرق أوربا ليصل أعضاء منطقة التجارة الحرة إلى (٤١ دولة) تعداد سكانها حوالي ٨٠٠ مليون نسمة، الآمر الذي يعني أن هذه المنطقة ستضم ثلاث قارات (آسيا ، أفريقيا ، أوربا) وهي ما تمثل حوالي ٤٥٪ من الناتج الإجمالي العالمي .

ومنذ ذلك الحين فقد بدأت المفاوضات بطريقة ثنائية بين اللجنة الأوربية والدول العربية فرادي ، حيث وقعت تونس على الاتفاقية في يوليو عام ١٩٩٥ كأول دولة عربية ودخلت حيز التنفيذ في مارس ١٩٩٨ ثم تبعها المغرب كثاني دولة عربية بالتوقيع على الاتفاقية في فبراير ١٩٩٦ ثم الأردن في نوفمبر ١٩٩٧ والسلطة الفلسطينية في فبراير ١٩٩٧ والجزائر في ديسمبر ٢٠٠١ ومصر في يناير ٢٠٠١ بالتوقيع على الاتفاقية .

ولا تزال المفاوضات جارية مع اللجنة الأوربية بالنسبة لسوريا ولبنان ، في ضوء التركيز على الوسائل والإجراءات التي يمكن من خلالها تسهيل إنشاء منطقة التبادل الحر، ومن المتوقع أن تحقق هذه المنطقة علي المدى البعيد بعض المزايا

الاقتصادية لدول المنطقة وهو الآمر الذي يتطلب تكاليف عالية وبخاصة في المرحلة الانتقالية طبقا لمبدأ تحليل العائد والتكلفة ،

ثانيا : المتغيرات الدولية والإقليمية التي هيأت المناخ للشراكة الأوربية المتوسطية .

- لقد كان للتطورات الاقتصادية والدولية والإقليمية السريعة والمتلاحقة التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة تأثيرا بالغا وانعكاسات كبيرة علي العديد من دول العالم وبخاصة في الجنوب نتيجة ما شهده الاتحاد السوفيتي من تغيرات في بداية عام ١٩٨٦ (سياسة البروسترويكا) وإعلانه التحول إلي اقتصاد السوق والديمقراطية، الآمر الذي أدي إلي انهياره عام ١٩٩١ وما ترتب علي ذلك من نتائج سياسية هامة،
- النتائج التي أسفر عنها الاتفاق بين أمريكا والاتحاد السوفيتي (قمة مالطا) ١٩٨٩ على إنهاء الحرب الباردة والتحالفات العسكرية وسباق التسلح مما كان لهذه التطورات أثارا بالغة تمثلت في قيام تعاون اقتصادي بين الشرق والغرب الشمالي الذي كان يمثل منطقة صراع دائم ومستمر وأصبح الصراع الاقتصادي في الاعتبار الأول بدلا من الصراع السياسي الذي كان سائدا آنذاك ،
- الآثار المترتبة على نهاية الحرب الباردة وتحول دول شرق أوربا كلها إلى أقتصاد السوق و الديمقراطية لأنها كانت تابعة للاتحاد السوفيتي اقتصاد وفكرا و أيد ولوجيه ، الآمر الذي أدي إلى زيادة التجمعات الاقتصادية واتساع مجالاتها في إطار تحرير التجارة وإزالة العوائق الاستثمارية بين هذه

التجمعات الاقتصادية والتي من أبرزها الاتحاد الأوربي واتفاق الأبيك أو منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والباسفيك الذي تأسس عام ١٩٨٩ ٠

- هذا بجانب الآثار المترتبة على التوحيد الألماني والتوسع الأوربي ومشكلات الحدود الشرقية لأوروبا وتبنى نظام المساعدات للدول الأوربية التي تسعي للأنضمام الأتحاد الأوروبى (معاهدة ماستريخت)٠
- نتائج الجولة الأخيرة (جولة أورجواي) في إطار اتفاقية الجات والتي استغرقت أكثر من ٧ سنوات متتالية والتي انتهت بعقد اتفاق متعدد الأطراف يهدف إلى تحرير تجارة الخدمات بجانب تحرير تجارة بعض السلع التي كانت لا تنطبق عليها قواعد الجات باعتبارها خارج نطاق الاتفاقية ، وفي واقع الأمر فإن نتائج هذه الجولة لن تنعكس على التجارة العالمية فقط ولكن أيضا على العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة دول العالم٠
- المتغيرات العالمية الأخرى التي حدثت في السنوات الأخيرة وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط والتي تستهدف تحويل المنطقة من منطقة صراع إلى منطقة تعاون اقتصادي وذلك من خلال الجهود المبذولة على الصعيد الدولي من أجل التوصل إلى إقرار السلام في المنطقة لأن نجاح التقدم الاقتصادي مرهون الآمن والاستقرار السياسي ٠
- الرؤية السياسية والاقتصادية من جانب الاتحاد الأوربي تجاه دول جنوب وشرق المتوسط باعتبارها مجتمعات غير مستقرة سياسيا واقتصاديا فهناك

بعض الدول التي لا تزال في حالة حرب مع بعضها البعض ، كما أن بعض هذه الدول لا تتمتع إلا بمساحة محدودة من الديمقراطية وحرية الرأي والبعض الآخر منها لا يحترم حقوق الاقليات ، كما أن معظم هذه الدول تعاني من انخفاض مستوي المعيشة والذي قد يصل إلى حد الفقر في بعض الأحيان .

وفي ضوء ذلك أدرك الاتحاد الأوربي أن استمرارية هذه الأوضاع قد تؤدي في حالة تفاقمها إلى انعكاسات سلبية على دول الاتحاد وذلك من خلال تصدير هذه المشاكل لأراضيه، لذلك كان الاتحاد الأوربي حريصا على تلافي مثل هذه المشكلات التي قد تنشأ في المستقبل ، الآمر الذي ترتب عليه إعلان برشلونة ليضع منهاجا ملائما للتعامل مع هذه المشكلات قبل استفحالها،

- رغبة الدول الأوربية في تحجيم ظاهرة الهجرة من دول شرق وجنوب البحر المتوسط في ظل الظروف الاجتماعية التي تعاني منها الدول الأوربية وبخاصة بعد تزايد معدلات البطالة بها وصعوبة معالجتها الآمر الذي قد يعوق فرص النمو والمنافسة في إطار منظومة العولمة الاقتصادية على المدى البعيد ،
- أهمية السياسات الاقتصادية وبرامج الإصلاح التي انتهجتها الدول العربية وبخاصة بعد توقيعها العديد من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما يتعلق بالتثبيت والتكيف الهيكلي وبالتالي فتح أسواقها بدرجة كبيرة على الأسواق العالمية حيث كان للدور الهام الذي لعبة صندوق النقد الدولي في حل المشكلات المالية والنقدية التي تعاني منها الدول العربية تأثيرا

مباشرا على مسيرة التعاون العربي – الأوربي وبصفة خاصة بعد استقرار أسعار النفط في السوق العالمي بغض النظر عن فعالية الحوار العربي – الأوربي الذي لم يسفر عن نتائج ملموسة ٠

- تقليص الدور الأوربي على الساحة السياسية الدولية نتيجة زيادة النفوذ الأمريكي وانفراده بصياغة حلول سياسية لازمة الشرق الأوسط ٠

ومن هذا المنطلق فإن الشراكة الأوربية المتوسطية تمثل في الحقيقة واقعا اقتصاديا معززا بواقعا سياسيا في ظل رفض الاتحاد الأوربي عملية تقسيم الأدوار الذي تقتضي بأن يكون للولايات المتحدة دورها الفعال دون غيرها على الصعيد السياسي ، بينما يظل دور الاتحاد الأوربي مقصورا على الناحية الاقتصادية والمالية فقط .

- التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم مؤخرا والمتمثلة في التكتلات السياسية والاقتصادية العملاقة ، والثورة المعلوماتية والتكنولوجية ، وكذلك ثورة الديمقراطية ، وتحرير التجارة العالمية كأن لها تأثيرا كبيرا في تفعيل فكرة الشراكة الأوربية المتوسطية.
- يمثيل الاتحاد الأوربي الشريك التجاري الأول لدول جنوب وشرق المتوسط بنسبة ٥٢٪ من إجمالي المبادلات التجارية (الصادرات والواردات) عام ٢٠٠٠، حيث بلغت صادرات دول المتوسط للاتحاد الأوربي حوالي ٤٨٪ ، بينما بلغت وارداتها من دول الاتحاد الأوربي ٥٦٪ ، وهو الآمر الذي يعكس مدي أهمية هذه الدول المتوسطية لتجارة الاتحاد الأوربي٠

وفي ضوء ما سبق ونتيجة لتأثير هذه المتغيرات الإقليمية والدولية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي تمثلت الإشكالية المطروحة في مدي أهمية العلاقات مع دول الجنوب وكيفية استفادتها من البرامج التي تدعمها المجموعة الأوربية لتأمين تعاونها مع أوربا الشرقية.

وفي هذا الإطار تبنت بعض الدول الأوربية (أسبانيا ، إيطاليا ، فرنسا) الدعوة لعقد مؤتمر برشلونة في نوفمبر ١٩٩٥ .

ثالثا : محاور وأهداف الشراكة الأوربية – العربية :

حدد المجلس الأوربي في بيان برشلونة ١٩٩٥ ثلاثة جوانب رئيسية تشكل المحاور الأساسية في العلاقات بين أوربا وجيرانها في شرق وجنوب المتوسط وتتمثل في الأتي :

أ – المحور السياسي الأمني : وبناء على هذا الاتجاه تتعهد الأطراف المشاركة في إصدار البيان بالعمل وفقا لمبادئ وقواعد السياسة الداخلية والدولية وميثاق الأمم المتحدة وتتوخى الاتفاقية التوصل من خلال الحوار السياسي المتواصل إلى مجموعة من الأهداف المشتركة وبصفة خاصة في مجالات الآمن والديمقراطية وحقوق الإنسان وتسوية المنازعات بالطرق السلمية من أجل الاستقرار السياسي والأمني.

ب – المحور الاقتصادي و المالي : تهدف الاتفاقية إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الأطراف المشاركة خلال فترة انتقالية مدتها سنة ابتداء من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بحيث تستكمل مع حلول عام ٢٠١٠ وذلك وفقا لأحكام

هـذه الاتفاقيـة، والاتفاقيـة العامـة للتعريفـة والتجـارة والاتفاقيـة العامـة لتجـارة الخدمات . ويشتمل هذا المحور على تجارة المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعيـة ، وحق الملكية الفكريـة والتجاريـة والصناعية والتعـاون المـالي والتعـاون الاقتصـادي في المجالات المختلفة.

وتتضمن إقامة منطقة التجارة الحرة الإزالة التدريجيـة حسـب جـدول زمـني معين متفق علية للرسوم الجمركية والرسوم الداخلية ذات الأثر المماثل والقيود لإدارية والكمية والنقدية على التجارة بين الطرفين ، كما تشمل الشـراكة الاقتصـادية والماليـة أيضا : دعم وتطوير الاقتصاد الحر وتنميـة القطـاع الخـاص، إصـلاح وتحـديث البنيـة الاقتصادية والاجتماعيـة، إزالـة الحـواجز الـتي تعـتري طريـق الاسـتثمارات، نقـل التكنولوجيا، التعاون من أجل تخفيف ضغط الهجرة .

ج – المحور الاجتماعي والثقافي : يتضمن هـذا المحـور المبـادئ والقواعـد العامة التي تحكم التعاون بين الأطراف المشـاركة في المجـال الاجتمـاعي والإنسـاني و تتوخى الاتفاقية من خلال الحـوار المتواصـل تحسـين شـروط العمـل بصـفة قانونيـة في الدول المشاركة كما يتم التركيز في هذا المجال على التعليم والتدريب ، تنمية المـوارد البشرية والإعلام ، الهجرة والسكان والصحة ، وزيـادة التعـاون في مكافحـة تهريـب المخدرات والإرهاب الدولي وفي ضوء هذه المحاور السابقة تـبني إعـلان برشـلونة عـدة أهداف على المدى المتوسط والبعيد من أهمها :

أ – تتمثل الأهداف على المدى المتوسط في الآتي :

- إقامة منطقة حرة بين الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية خلال فترة ١٢– ١٣ سنة ٠
- زيادة التدفقات الاستثمارية إلى بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط ٠
- تعزيز العلاقات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة ٠
- إنشاء الآليات المؤسسية للحوار السياسي والاقتصادي ٠
- تقديم دعم مالي مرتبط بالأداء من الاتحاد الأوربي ٠

ب– في حين تتمثل الأهداف على المدى البعيد فيما يلي :

١– تسريع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة .

٢– تحسين الأوضاع المعيشية لمواطني الدول الأطراف ، وزيادة فرص التوظيف

٣– تقليص الفجوة التنموية بين المنطقتين الأوروبية والمتوسطية .

٤– تشجيع التعاون والتكامل الإقليمي .

أما فيما يتعلق بالمزايا التي تسعي الدول العربية المتوسطية لتحقيقها من هذه الشراكة فتشمل :

١– فتح الأسواق الأوربية أمام الصادرات العربية الصناعية .

٢– تخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية بسبب السياسة الزراعية المشتركة لأعضاء المجموعة الأوربية .

٣- الحصول على مساعدات وقروض إنمائية لتمويل المشروعات العربية بالإضافة إلى إمكانية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للدول العربية الأعضاء .

٤- تشجيع إقامة الاستثمارات الأوربية في المنطقة العربية بما يؤمن نقل التكنولوجيا إليها.

ومن أجل هذه الأهداف أتفق الأعضاء في برشلونة على إقامة شراكة اقتصادية ومالية ثلاثية الأبعاد ، بهدف تشجيع التعاون والتكامل وإنشاء منطقة تجارة حرة وتكثيف التعاون الاقتصادي ، وزيادة المساعدات المالية ، فهل تؤدي الشراكة في هذه المجالات الثلاثة إلى تحقيق هذه الأهداف ؟ وهل تؤدي منطقة التجارة الحرة إلى النهوض بمعدلات التنمية الاقتصادية في الدول العربية وسد الفجوة التنموية هذا هو التساؤل المطروح ؟

المبحث الثاني : تحديات الشراكة الأوربية العربية

أولاً : نبذة مختصرة عن الأوضاع الاقتصادية في المنطقة العربية

شهدت الدول العربية في الآونة الأخيرة سلسلة من الاتفاقيات لإقامة مناطق للتجارة الحرة سواء فيما بينها بصورة جماعية (قرار جامعة الدول العربية بإقامة منطقة للتجارة الحرة تبدأ من عام ١٩٩٨ ويتم تخفيضها إلى ثماني سنوات) أو بصورة ثنائية بين دول عربية وأخري ، بجانب اتفاقيات أخري مع دول غير عربية في أفريقيا (الكوميسا) والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي ، فضلا عن الاتفاقيات الدولية (منظمة التجارة العربية) وبذلك أصبحت هذه الدول تواجه ما يسمي بظاهرة " فوضي الاتفاقيات " نظرا لتداخل الأحكام والالتزامات بل وتناقضها في بعض الأحيان ،

وبالرغم من كثرة هذه الاتفاقيات وتعددها ، إلا أنها لم تحقق الطموحات العربية المأموله وقد تجلي ذلك واضحا من خلال متابعة التطورات الاقتصادية في المنطقة العربية خلال السنوات الماضية حيث تبين أنها تسير بخطي متأخرة عن ركب الاقتصاد العالمي ، ويتضح هذا التأخر في انخفاض معدلات النمو وظهور معدلات نمو سلبية في اقتصاديات معظم هذه الدول ، وتراجع في مستوي الدخل ، وارتفاع البطالة وزيادة حدة الفقر في غالبية الدول العربية ،

وقد ترجع المشكلات التنموية والمعضلات الاقتصادية في هذه الدول لمجموعه من العوامل تتمثل في الآتى :

- محدودية التعاون والتنسيق الاقتصادي بين الأقطار العربية بسبب اعتمادها على الخارج .
- انخفاض نسبة التجارة البينية من إجمالي التجارة الخارجية العربية .
- غياب الضمانات والأدوات السليمة لرسم سياسة إنمائية صحيحة .
- عدم توفير الرقابة الحقيقية المبنية على قواعد الشفافية .
- غياب التنوع في البنية الاقتصادية وتزايد حدة الاختلالات بين القطاعات الأساسية .
- زيادة المديونية الخارجية للدول العربية وتفشي ظاهرة الهدر المالي والاقتصادي .
- حرمان الدول العربية الفقيرة من فوائض الأموال العربية الناتجة عن عوائد النفط .
- القصور في الأنفاق على البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية .
- غياب الإرادة السياسية القادرة على تكوين تكتل اقتصادي منافس وفعال.

ومن أجل الحد من تفاقم هذه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية استطاعت الدول العربية بذل جهودا بالغة من أجل تعزيز تنمية اقتصادياتها من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي التي تبنتها منذ بداية التسعينات حتى تصبح قادرة على المنافسة على الصعيد العالمي . حيث كان من نتائج ذلك القدرة على تخفيض

معدلات التضخم ، السيطرة على عجز الموازنات ، تحقيق معدلات إيجابية في الفائدة الفعلية ، تشجيع الادخار وبالتالي الاستثمار ، إصلاح الأجهزة المصرفية ، إصلاح الأنظمة الضريبية ، الإنجاز الواضح في الخصخصة .

وقد كان لهذه الإنجازات تكاليف مرتفعة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية تمثلت في زيادة نسبة البطالة وأتساع رقعة الفقر . هذا بجانب النتائج التي ترتبت على العولمة والدخول في تكتلات اقتصادية عالمية (منظمة التجارة العالمية) في إطار انفتاح الأسواق ، الآمر الذي ترتب علية انخفاض العائدات الجمركية والتي يصعب تعويضها من خلال العائدات الضريبية قي ظل هذه الظروف الاقتصادية المتفاقمة .

وعلى الرغم من أن الدول العربيـة تعـول أهميـة بالغـة علـى الشـراكة الأوربيـة باعتبار أن دول الاتحاد الأوربي من أكبر شركائها التجاريين في العـالم ، بالإضـافة إلى الأبعاد الأخرى التي تضمنتها الاتفاقية والتي لا تقل أهمية عن النـواحي التجاريـة ، إلا أن هناك سلسلة من التحديات الـتي تعـتري طريـق هـذه الـدول مـن أجـل تحقيـق شراكة فعالة هدفها إحداث تنمية شاملة في هذه الدول وهو الآمـر الـذي يتوقـف علـى الدور الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد الأوربي في تعزيز ونجاح هذه الشراكة.

ثانياً : التحديات التي تواجه الشراكة الأوربية العربية

يمكن الإشارة هنا إلى بعض التحديات التي تواجه الشراكة الأوربية العربية والتصور المستقبلي لكيفية مواجهتها والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

١- التباين الاقتصادي بين الشريكين الأوربي والعربي

حتى يمكن توضيح الاختلافات الاقتصادية بين الشريكين الأوربي والعربي لابد من الاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية لكل من الشريكين مثل عدد السكان ، الناتج المحلي الإجمالي ، معدلات النمو والاستثمار وكذلك متوسط الدخل الفردي ، معدلات التضخم والبطالة ، نسبة العجز في الموازنة العامة للناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى المديونية الخارجية لهذه الدول ٠

أ - مؤشر السكان والناتج المحلي الإجمالي

تشير البيانات الواردة بالجدولين رقم (١ ، ٢) في ملاحق هذا الباب إلى أن عدد السكان في دول المجموعة الأوربية بلغ عام ٢٠٠٠-٢٠٠١ حوالي ٣٨٤,٤ مليون نسمة مقابل حوالي ١٥٩,٢ مليون نسمة للدول العربية الأعضاء في الشراكة (حوالي ٤١,٤٪ من عدد سكان دول الاتحاد) بافتراض أن هذه الدول العربية تتفاوض مع دول الاتحاد الأوربي بشكل جماعي ، وهو الآمر الذي لم يحدث في الاتفاقية ، حيث أن التفاوض يتم بشكل فردي مع كل دوله عربية على حدة ٠

وهذا يشير إلى اتجاه دول الاتحاد لإضعاف قوة هذه الدول في مواجهة هذا التكتل الاقتصادي الموحد كما تشير البيانات المذكورة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد بلغ في العام المذكور ما يقرب من ٩٢٣٣,٤ مليار دولار مقابل حوالي ٢٣٦,٤ مليار دولار للدول العربية الأعضاء في الشراكة ، أي بمعدل ٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي للدول الأوربية ، وهو ما يعني أن هناك تفاوت شديد في البنية الاقتصادية بين الشريكين٠ ويشير البعض إلى أن متوسط دخل الفرد في دول الاتحاد

الأوربي يزيد بعشرة أضعاف عن مثيله في الدول المتوسطية الشريكة ومنها الدول العربية ، وبالتالي فإن هذه الدول بحاجة إلى أربعون عاما لتصل بمتوسط دخل الفرد فيها إلى نصف مثيلة في دول الاتحاد بفرض تحقيق هذه الدول لمعدلات نمو ٥٪ مقابل ١٪ في دول الاتحاد فماذا يحدث لو تحقق العكس من ذلك ؟

كما يتضح من الجدول رقم (٣) والذي يوضح توزيع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية الأعضاء في الشراكة على القطاعات المختلفة لعام ٢٠٠١/٢٠٠٠ أن هناك تدني في مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في هذه الدول بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ، حيث لا تزيد نسبة مساهمته عن ١٢,٧٪ إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول بالمقارنة ببعض القطاعات الأخرى مثل الخدمات ٤٣,٨٪ والزراعية ١٥,٥٪.

ويرجع ذلك إلى عدم تنويع الهياكل الإنتاجية واعتمادها بصفة أساسية على المنتجات الأولية ، هذا بجانب عدم توافر القدرة التمويلية لهذا القطاع واعتماده على وسائل تقنية حديثة وعمالة مدربة واستثمارات كبيرة ، وهو الآمر الذي أدي إلى عرقلة عملية التصنيع في هذه الدول في ظل غياب هذه الأدوات .

ب – مؤشرات معدلات النمو و التضخم و البطالة

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (١ ، ٢) أن معدلات النمو تظهر تباينا واضحا بين دول الاتحاد الأوربي والدول العربية حيث تتسم هذه الدول بمعدلات نمو ضعيفة بالمقارنة بدول الاتحاد . فقد بلغ متوسط معدل النمو في هذه الدول عام

٢٠٠١/٢٠٠٠ حوالي ٣,٥٪ وهو ضئيل بالمقارنة بمعدل النمو في أيرلندا وحدها والذي بلغ ٤,٥٪ خلال الفترة المذكورة وبحوالي ٣,٧٪ لمتوسط دول الاتحاد الأوربي ٠

وقد يرجع السبب في تدني معدلات النمو بالدول العربية إلى التراكم الضعيف لرأس المال وانخفاض في الإنتاجية ، كما أن البعض من هذه الدول تعاني معدلات نمو سلبية وذلك لاعتمادها على التحويلات الخارجية (حالة الأردن) أو مصدر خارجي واحد مثل الريع البترولي (حالة الجزائر) ٠ وتعتبر مصر الدولة الوحيدة من الدول العربية الأعضاء في الشراكة التي حققت أعلي معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي (٤,٩٪) .

أما فيما يتعلق بمعدلات التضخم في الدول العربية الأعضاء فقد بلغت في المتوسط حوالي ٤,٣٪ مقابل ٣,١٪ لدول الاتحاد الأوربي ، وقد يرجع السبب في انخفاض هذا المعدل بدول الاتحاد إلى المعايير والشروط التي تضمنتها اتفاقية ماستريخت والتي نصت على ألا تزيد نسبة التضخم عن ١,٥٪ بالنسبة للدول التي ترغب في الانضمام للوحدة الأوربية ، وهو الأمر الذي التزمت به كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي أما في الدول العربية الأعضاء فقد بلغت هذه النسبة أعلاها في سوريا حوالي ٧,٣٪ وأدناها في المغرب حوالي ١,٦٪ ٠

وهذه المعدلات تعني ارتفاع تكاليف المعيشة في بعض الدول التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة والعكس صحيح ٠كما تعاني الدول العربية الأعضاء في الشراكة من إختلالات هيكلية في اقتصادياتها حيث ترتفع فيها معدلات البطالة لتصل في المتوسط إلى حوالي ١٧,٤٪ مقابل حوالي ٨,٣٪ لدول الاتحاد الأوربي . ونظرا لارتفاع

هذه النسبة في الدول العربية الأعضاء بصفة خاصة وفي الدول المتوسطية بصفة عامة حاولت دول الاتحاد الأوربي استبعاد محور الهجرة المتعلق بالعمالة من اتفاقية الشراكة في ظل معدلات البطالة المرتفعة التي تعاني منها دول الاتحاد الأوربي أيضا وكذلك فروق متوسط الدخل بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوربي.

ج – الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٤) إلى أن حصة الدول العربية الأعضاء في الشراكة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعبير ضعيفة . حيث بلغ إجمالي متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية الأعضاء في الشراكة خلال الفترة من ١٩٩٥ –٢٠٠٠ حوالي ٢٣٤٥ مليون دولار بالمقارنة بحوالي ١٦٠٤ مليون دولار للفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤ وهو ما يشكل حوالي ١,٢٪ من إجمالي التدفقات الاستثمارية المباشرة للدول النامية ، وحوالي ٠,٣٪ للدول المتقدمة ، أي بمعدل زيادة قدرة حوالي ٦٨,٤٪ بالمقارنة بالفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤ .

وقد بلغت جملة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية الأعضاء في الشراكة الأوربية حوالي ١٤٦٤ مليون دولار عام ١٩٩٥ ثم زادت لتصل إلى ٢٧٨٦ مليون دولار عام ١٩٩٩ ثم وصلت إلى حوالي ٢٧٨٧ عام ٢٠٠٠ ، أي بمعدل زيادة قدرة حوالي ٥٢,٥٪ عن عام ١٩٩٥ ، وتتركز هذه الاستثمارات في عدد من الدول العربية الأعضاء في الشراكة مثل مصر (٩٦٦ مليون دولار) والمغرب (٤٦١ مليون دولار)

وتونس (٥٠٩ مليون دولار) والأردن (١٥٧ مليون دولار) ولبنان (١٥٥ مليون دولار) .

أما فيما يتعلق بتدفقات الاستثمارات المباشرة من الاتحاد الأوربي إلى الدول العربية الأعضاء في الشراكة فقد بلغت في عام ١٩٩٨ حوالي ١٩٦١ مليون يورو وارتفعت في عام ١٩٩٩ إلى نحو ٢١٣٥ مليون يورو ، وقد استحوذت مصر والمغرب وتونس على الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات بقيمه بلغت حوالي ٦٦٧ ، ٨٧٦ ، ٣٤٥ مليون يورو لهذه الدول على الترتيب •

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٥) إلى أن صافي تدفقات رأس المال الخاص لهذه الدول من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال العالمية قد بلغت حوالي ٤٢٦٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠ حيث استحوذت منها مصرولبنان وتونس على الجزء الأكبر بقيم تبلغ حوالي ١٥٥٨ ، ١٧٧١ ، ٧٣٩ مليون دولار لهما على الترتيب ، أما تدفقات المحافظ الاستثمارية في الأسهم فقد كانت محدودة وبلغت في عام ٢٠٠٠ أعلاها في مصر (٥٥٠ مليون دولار) والمغرب (٩١ مليون دولار) ونفس الآمر ينطبق على الاستثمار في السندات حيث بلغت في تونس أعلاها (٢٤٠ مليون دولار) و مصر (١٠٠ مليون دولار) خلال نفس الفترة .

وتمثل الدول العربية حوالي ٢٪ من إجمالي الاستثمارات المباشرة للاتحاد الأوربي ، بينما تحصل دول جنوب شرق آسيا ومجموعة دول أمريكا اللاتينية على حوالي ٨,٥٪ من إجمالي هذه الاستثمارات وهذا ما يظهر الخلل الواضح في التوازن •

د – نسبة العجز في الموازنات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي

تشير بيانات الجدولين (١ ، ٢) إلى أن نسبة العجز في الموازنات العامة للدول العربية الأعضاء في الشراكة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت في المتوسط عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حوالي ٤,٢ ٪ مقابل حوالي ٢٪ لدول الاتحاد الأوربي٠ ويرجع السبب في انخفاض هذه النسبة بدول الاتحاد الأوربي إلى شروط ومعايير معاهدة ماستريخت الخاصة بالدول الأوربية التي ترغب في الانضمام للوحدة الأوربية ٠

أما في الدول العربية الأعضاء فإن هذه النسبة تختلف من دولة لأخرى حسب السياسة الاقتصادية التي تتبعها كل دولة عربية ، حيث تزيد نسبة العجز في بعض الدول مثل لبنان (١٦,٢٪) الأردن (٦,٠٪) وسوريا (٣,٠٢٪) وتنخفض في بعض الدول العربية الأخرى مثل المغرب وتونس حيث لا تتعدى ١,٦٪ ، ٠,٤٢٪ في هذه الدول على الترتيب٠ ويرجع ذلك التحسن في هذه الدول نتيجة السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومات المعنية فيما يتعلق بتخفيض الطلب الاستهلاكي وتخفيض الأنفاق الحكومي ٠

هـ – مؤشر المديونية الخارجية للدول العربية الأعضاء

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٦) إلى أن إجمالي حجم المديونية الخارجية للدول العربية الأعضاء في الشراكة الأوربية بلغ في عام ١٩٩٧ حوالي ١٢٨,٨ مليار دولار ثم انخفض في عام ١٩٩٨ إلى حوالي ١٢٦,٦ مليار دولار ثم انخفض عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ليصل الى حوالى ١٠٩,٥ مليار دولار .وتعتبر مصر والجزائر من أكثر

الدول العربية الأعضاء استدانة من العالم الخارجي حيث بلغت المديونية الخارجية لمصر في عام ١٩٩٨ حوالي ٢٨,٧ مليار دولار وهو ما يمثل حوالي ٣٦,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي لها اما فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ فقد انخفضت هذه النسبة لتصل الى ٢٦,٨ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى لها .

في حين بلغت مديونية الجزائر الخارجية حوالي ٣٧,٥ مليار دولار وهو ما يمثل حوالي ٨٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي لها خلال عام ١٩٩٨ ثم انخفضت عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ لتصل الى ٣١,٣ مليار دولار وهو ما يمثل ٦٧,٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى له .

أما بخصوص المديونية الخارجية لسوريا فقد بلغت خلال تلك الفترة حوالي ١٨,٣ مليار دولار وهو ما يمثل حوالي ١١٧,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لها ثم انخفضت لتصل الى حوالى ٨٣,٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى لها عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

وفي نفس الوقت الذي شهدت فيه المديونية الخارجية للدول العربية نموا سريعا تفاقمت أيضا شروط الاقتراض الخارجي مما أدي إلى زيادة عبء خدمة الدين ، الأمر الذي أدي إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول٠ هذا بالإضافة إلى أن ارتفاع المديونية الخارجية يؤدي إلى عرقلة تكوين رأس المال بجانب آثاره السلبية على العمالة والأنشطة الاقتصادية الأخرى ٠

أما فيما يتعلق بمؤشر خدمة الدين الخارجي لبعض الدول العربية فقد بلغ عام ١٩٩٨ لكل من تونس والجزائر والمغرب ومصر حوالي ١٦,٥٪ ، ٢٩,٢٪ ، ٢٧,٧٪ ، ١١,٦٪ على الترتيب ٠

وتجدر الإشارة إلى أن الدول المتقدمة ومنها الاتحاد الأوربي تستخدم الدين الخارجي كوسيلة للتحكم في الفائض الاقتصادي المنتج في الدول النامية ومنها الدول العربية والعمل على ضرورة تحويل معظم هذا الفائض للخارج.

و- مؤشر الاعتماد على المعونة و مساعدات التنمية

تعتمد الدول العربية الأعضاء في الشراكة بصفة أساسية على مساعدات التنمية والمعونات الرسمية وذلك من أجل النهوض باقتصاديات هذه الدول إلى المستوي الملائم والمطلوب لمواكبة برامج الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها هذه الدول منذ بداية التسعينات .

ويشير الجدول رقم (٧) إلى أن إجمالي المساعدات والمعونات الرسمية التي حصلت عليها هذه الدول من المؤسسات الدولية والإقليمية المتعددة بلغت حوالي ٣٤٤٢ مليون دولار عام ٢٠٠٠ ، وتعتبر مصر والمغرب والأردن من أكثر هذه الدول اعتمادا على المعونات والمساعدات الخارجية ، حيث بلغ صافي المساعدات لهذه الدول حوالي ١٥٧٩ ، ٦٧٨ ، ٤٣٠ مليون دولار على الترتيب .

أما متوسط نصيب الفرد من المعونات في هذه الدول العربية فقد بلغ حوالي ٢٢,٥ دولار عام ٢٠٠٠ ، وقد بلغ نصيب الفرد من المعونات في الأردن حوالي ٨٠ دولار وكذلك لبنان حوالي ٤٨ دولار وذلك نظرا لانخفاض عدد السكان بالمقارنة مع مصر والمغرب والجزائر والتي بلغ نصيب الفرد من المعونة في هذه الدول حوالي ٢٥ ، ٢٤ ، ٣٠ دولار على الترتيب .

وتمثل نسبة الاعتماد على المعونات في الأردن حوالي ٥,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي لها ، وحوالي ٢٥,٦٪ من إجمالي التكوين الرأسمالي بها ، وحوالي ١٦,٩٪ من الأنفاق العام الحكومي لها •

وهو ما يعني أن الأردن تعتمد بشكل كبير على المعونات الخارجية و المساعدات الرسمية في سياساتها الاقتصادية •

أما في الدول العربية الأخرى فتختلف نسبة الاعتماد على المعونة والمساعدات من دولة لأخرى سواء من حيث نسبتها للناتج المحلي أو من حيث مساهمتها في إجمالي التكوين الرأسمالي أو الأنفاق العام الحكومي .

ى – مؤشر المبادلات التجارية

يمثل الاتحاد الأوربي الشريك التجاري الأول للدول المتوسطيه بصفة عامة والدول العربية الأعضاء بصفة خاصة ، حيث تشكل الواردات العربية الكلية من دول الاتحاد حوالي ٤٦٪ من إجمالي وارداتها الخارجية ، في حين تشكل صادراتها الكلية لدول الاتحاد حوالي ٢٦٪ من إجمالي صادراتها الخارجية •

ويعتبر التبادل التجاري بين الدول العربية الأعضاء في الشراكة الأوربية ودول الاتحاد الأوربي محدودا وضعيفا ، حيث بلغت حصة الدول من إجمالي صادرات دول الاتحاد الأوربي حوالي ١,٥٪ ، وحوالي ٢,٩٪ من إجمالي واردات دول الاتحاد خلال متوسط الفترة من ١٩٩٨ – ٢٠٠٠ •

كما بلغت نسبة إجمالي حجم تجارتها الخارجية حوالي ٢,٢٪ من إجمالي حجم التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوربي خلال الفترة المذكورة ، ونظرا لزيادة

حصة واردات هذه الدول العربية الأعضاء في الشراكة (٦٣,٨٪) من إجمالي حجم تجارتها الكلية بالمقارنة بحصتها من الصادرات (٣٦,٢٪) ، فقد ترتب على ذلك زيادة حدة العجز في الميزان التجاري الكلي لهذه الدول العربية بحوالي ٢٥,٧٣٥ مليار دولار خلال نفس الفترة .

وهو ما يعني زيادة الواردات من دول الاتحاد الأوربي بالمقارنة بالصادرات إليها • ويرجع السبب في انخفاض الصادرات العربية لدول الاتحاد إلى بعض السياسات المتعلقة بالإجراءات التقييدية ضد صادرات بعض الدول العربية ومنها مصر وسوريا ولبنان والأردن والمتمثلة في الحصص الكمية والقيود السعريه ومعايير المواصفات وقواعد المنشأ بالإضافة إلى إلغاء نظام التفصيلات الجمركية الممنوحة لبعض الدول العربية .

هذا بالإضافة إلى زيادة حدة المنافسة في أسواق الاتحاد الأوربي وبخاصة بعد دخول منافسين جدد من أوربا الشرقية، وعلى الرغم من هذه الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها الدول العربية ، إلا أنها استطاعت معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية بها وذلك عن طريق دعم من المؤسسات المالية الدولية ومساعدات صندوق النقد الدولي وإعادة جدولة المديونية الخارجية وتبني برامج الإصلاح الاقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية بها •

ومما سبق يتضح أن هناك تفاوت شديد بين الشريكين الأوربي والعربي في النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، الآمر الذي يجعل ميزان القوة في صالح الشريك الأوربي . لذلك فإن على الاتحاد الأوربي المبادرة بتقديم الدعم المالي لهذه الدول من

خلال برنامج المساعدات (MEDA) ونقل التكنولوجيا اللازمة لضمان تبادل تجاري حر و فعال مع هذه الدول ٠

ومن هذا المنطلق فإن الشراكة محل الدراسة تفتقد إلى خاصية التكافؤ والتوازن سواء من حيث الوزن العددي أو الأهمية والخصائص الاقتصادية السابق ذكرها ، فكيف تستطيع الدول العربية فرادي في ظل هذه الاختلافات المطروحة أن تتحمل تبعات و شروط وانعكاسات الشراكة الأوربية ٠

الجدير بالذكر أن الاختلافات والفروق الاقتصادية السابق ذكرها هي التي شكلت قواعد اللعبة التي أعادت تقسيم العمل الدولي وفقا لمصالح الدول الكبرى ، وهي اللعبة نفسها التي صاغت مواد وقواعد منظمة التجارة العالمية حسب مصالح الدول الأقوى ٠

٢- الإطار الجغرافي للشراكة الأوربية العربية

مما لاشك فيه أن الإطار الجغرافي الذي تبنته الاتفاقية للمنطقة المتوسطية لا يرقي إلى المفهوم الجغرافي السليم ، حيث يفتقر إلى التجانس في الخصائص التقانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لتشكيل تكتل إقليمي واضح المعالم والأسس .

كما يشوبه أيضا خللا واضحا نتيجة اختلاف القوي المشاركة من حيث الوزن والأهمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لصالح الاتحاد الأوربى ٠

وتبدو معالم الخلل واضحة ، حيث أن الدول العربية التي تقع على جنوب المتوسط ليست كلها أعضاء في مسار برشلونة (ليبيا) ، كما أن هناك دول معنية بالعضوية في المسار وليست دول متوسطية ولا يمكن أن يصبح التعاون أوربيا عربيا متوسطيا مالم تؤخذ الدول المستبعدة في الحسبان ومنها ليبيا ٠

٣- المفاوضات والاتفاقيات الثنائية

إن عملية إدماج الدول العربية الأعضاء في الشراكة لا تتم في إطار تجمع شامل مقابل الاتحاد الأوربي ولكنها تتم على أساس المفاوضات الثنائية وبطريقة انتقائية لبعض الدول وإهمال البعض الآخر ، الآمر الذي يضعف من إمكانية تعاون وثيق بين هذه الدول في مواجهة الطرف الأقوى .

ولكي تكون الشراكة العربية الأوربية الفعالة فعليها أن تبدأ بالانتقال من الاتفاقيات الثنائية بين كل دولة عربية على حدي و المجموعة الأوربية إلى صيغة جماعية بين المجموعة العربية وتمثلها (جامعة الدول العربية) من جهة ، والمجموعة الأوربية ويمثلها (الاتحاد الأوربي) من جهة أخرى ، أما الإبقاء على التفاوض وعقد الاتفاقيات بصورة ثنائية مع كل دولة عربية ، فهذا يؤكد الرغبة الأوربية في إجهاض عملية التكامل العربي .

٤- قواعد المنشأ

استخدمت دول الاتحاد قواعد المنشأ الخاصة بالسلع لتحقيق أغراض سياسية من خلال تقوية الروابط التجارية مع دول غير عربية وإضعافها مع دول عربية أخرى ، وتعتبر قواعد مبدأ المنشأ من المشاكل التي اتسمت بخاصية المعاملة غير المتساوية من جانب الاتحاد الأوربي للدول العربية الأعضاء في الاتفاقية حيث تم السماح ، من خلال الاتفاقية لدول المغرب العربي بالتراكم القطري والكلي لقواعد المنشأ فيما بينهما ، بينما لا تسمح الاتفاقية لدول المشرق العربي سو بالتراكم الثنائي مع الاتحاد الأوربي الآمر الذي قد يؤدي إلى إمكانية تحقيق الاتحاد الأوربي للتراكم بخصوص

المنشأ مع كل الدول الأعضاء في حين لا يحق لدول المشرق العربي إلا بالتراكم مع الاتحاد الأوربي مما يضعف من المراكز التنافسية لهذه الدول ٠

٥- التحديات السياسية والأمنية

في الحقيقة أن الشراكة الأوربية العربية لا يمكن أن تتطور بفاعلية وإيجابية ما لم تؤخذ في الاعتبار المشاكل السياسية والأمنية للدول العربية في الحسبان وعلى قائمة هذه المشاكل الصراع العربي الإسرائيلي. وبالرغم من تزايد الدور العربي الداعم للحقوق العربية في الآونة الأخيرة ، إلا أن هذا الدور ليس له من النفوذ والقوة في التأثير على إسرائيل بالمقارنة بالدور الذي تلعبه الولايات المتحدة .

رغم أن أوربا تمتلك كثيرا من أوراق الضغط الاقتصادي على إسرائيل وبصفة خاصة فيما يتعلق بالمصالح التجارية بينهما . ففي حالة استخدام هذه الأوراق بفاعلية من قبل دول الاتحاد فقد ترضخ إسرائيل لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ومجلس الآمن وبالتالي يسود السلام والاستقرار وهو ما يشكل محورا أساسيا لنجاح الشراكة العربية الأوربية٠

٦- الفترة الانتقائية

حددت اتفاقية الشراكة العربية الأوربية فترة انتقالية تمتد حتى عام ٢٠١٠ (١٢ سنة) وهذه الفترة تعتبر غير كافية لتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في بعض الدول العربية والتي تحتاج لفترة زمنية طويلة عما هو وارد بالاتفاقية ، لذلك يجب على الدول الأوربية بذل مرونة في تمديد هذه الفترة الانتقالية ٠

أما بخصوص الدول العربية فعليها أن تتساءل هل توافرت لديها الآلية التي يمكن من خلالها وضع نظام للمراقبة يمكنها من إنجاز ما تم الاتفاق علية خلال مدة ٩ — ١٠ سنوات ليتبقى من الفترة الانتقالية ٣ سنوات يمكن من خلالها قياس الأثر الفعلي بالاتفاقية ٠

٧- الديون الخارجية

لم تتطرق اتفاقية الشراكة العربية الأوروبية لقضية الديون الخارجية لبعض الدول العربية المشاركة ، وهو الآمر الذي قد يعوق عملية الإصلاح الاقتصادي في هذه الدول في حالة عدم علاج هذه المشكلة والتي تعتبر شرطا أساسيا لتفعيل الشراكة في المستقبل ٠

٨- التحديات المرتبطة بالعمالة و الهجرة

في الوقت الذي تتيح فيه الاتفاقية الحق لرجال الأعمال الأوربيين العمل في الدول العربية ، إلا أنها تحجب هذا الحق عن العمال العرب للعمل في الدول الأوربية وهذا لا يحقق منافع متساوية للشركاء العرب والأوربيين ٠

حيث لا يزال هناك فرق واضح بين الدخل الأوربي والدخل في الدول العربية الأعضاء في الشراكة وما يترتب على ذلك من ارتفاع البطالة وبخاصة في مصر ودول المغرب العربي ٠

وفي ظل استبعاد العمالة العربية من الاتفاقية فلا يمكن بناء منطقة تتمتع بالاستقرار السياسي والاقتصادي . ولضمان نجاح الشراكة الأوربية العربية فلا بد من

ضرورة تأهيل العمالة العربية من خلال الهجرة المرتبطة ببرامج التنمية في الدول العربية والتي قد تختلف من دولة عربية لأخرى .

٩- التدفقات الاستثمارية

بدون شك أنه من الشروط الأساسية اللازمة لنجاح الشراكة العربية الأوربية ضرورة زيادة التدفقات المالية للدول العربية المتمثلة في القروض والمنح والمساعدات والاستثمارات المباشرة ، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا الأوربية لهذه الدول لتضييق الفجوة التنافسية بين المنتجات الصناعية العربية والأوربية .

ومن المتوقع في حالة تدفق بعض الاستثمارات الأوربية للدول العربية أن تتجه لقطاعات معينة مثل التأمين والمصارف والنفط وبعض الصناعات الاستراتيجية .

١٠- المنافسة الخارجية

لكي تتمكن المنشآت العربية من المنافسة خارجيا لابد وأن تأخذ في اعتبارها عدة نقاط تتمثل في نوعية المنتج ، التكنولوجيا ، التسويق ، إدارة الموارد البشرية ، نظام المعلومات عن الأسواق وفي حالة الاندماج الاقتصادي مع الشركاء الأوربيين فإن الدول العربية ستواجه مشكلة تحقيق الجودة النوعية الصناعية المطلوبة التي تشترطها الاتفاقية في حالة التصدير لدول الاتحاد الأوربي ، وهو الآمر الذي يحد من قدرتها على المنافسة الخارجية نظرا لحاجتها إلى فترة انتقالية طويلة عما هو محدد بالاتفاقية للعمل على إعادة هيكلة صناعاتها المحلية بما يتوائم مع احتياجات الأسواق العالمية.

١١- ضآلة التبادل التجاري في ظل الاتفاقية

يعتبر التبادل التجاري في إطار الشراكة العربية الأوربية محدودا بالمقارنة بالتكاليف التي ستتحملها الدول العربية وذلك للعوامل التالية :

١- تنص الاتفاقية على التفرقة بين الصادرات الصناعية والصادرات الزراعية العربية في المعاملة المختلفة وهو الآمر الذي يحد من مزايا نفاذ السلع العربية بدون قيود إلى السوق الأوروبية وذلك بسبب السياسة الزراعية الأوربية المشتركة .

٢- تعتبر الرسوم الجمركية المطبقة حاليا على واردات الاتحاد الأوربي من السلع الصناعية العربية منخفضة جدا (٦٪ تقريبا) وذلك نتيجة لدورات المفاوضات التجارية منذ نشأة الجات إلى الوقت الحاضر.

٣- هناك صادرات صناعية من الدول العربية إلى الاتحاد الأوربي ، معفاة حاليا من الرسوم الجمركية ، في إطار النظام العام للأفضليات الجمركية الذي يلتزم به الاتحاد الأوربي ، وبالتالي فإن اتفاقات الشراكة لا تضيف منافع بالنسبة لهذه السلع .

ومن الضروري الإشارة إلى أن استثناء المنتجات الزراعية لم يعد أمرا مقبولا وبخاصة بعد شمولها في جولة أورجواي كجزء من منظمة التجارة العالمية، لذلك فعلي الاتحاد الأوربي دمج الزراعة في إطار الاتفاقية بشكل يفي بمصالح الأطراف المشاركة.

١٢- تحديات تتعلق بالعائدات المالية

بدون شك أن الدول العربية سوف تفقد موردا ماليا هاما نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية على وارداتها من السلع الصناعية الأوربية ، الأمر الذي يترتب علية عجز شديد في الموازنات العامة في ظل الاتفاقية .

وتشير بيانات الجدول رقم (٨) إلى أن الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات بصفة عامة والواردات من دول الاتحاد الأوربي بصفة خاصة تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الإيرادات للدول العربية الأعضاء في الشراكة الأوربية وكذلك نسبة كبيرة من نواتجها المحلية الإجمالية.

حيث بلغت نسبة الإيرادات الجمركية على الواردات عام ١٩٩٩ بالنسبة لكل من تونس والجزائر والمغرب ومصر والأردن ولبنان وسوريا حوالي ٢٩,٨٪ ، ٢٣,٤٪ ، ١٧,٦٪ ، ١٧,١٪ ، ٣١,٦٪، ٥٦,٩ ٪ ، ١٣,٩٪ على الترتيب . كما ساهمت هذه الإيرادات الجمركية بحوالي ٦,٨٪ ، ٥,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي لكل من لبنان والأردن على الترتيب .

وفيما يتعلق بنسبة الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من دول الاتحاد الأوربي فقد بلغت في تونس حوالي ٢١,٧٪ وفي الجزائر حوالي ١٥,٢٪ وفي المغرب حوالي ٩,٢٪ وفي مصر حوالي ٦,٨٪ وفي لبنان حوالي ٣٦,٧٪ وفي الأردن حوالي ١٥,٢٪ وفي سوريا حوالي ٦,٨٪ من مجموع الإيرادات . وقد ساهمت هذه الرسوم الجمركية

بحوالي ٤,٤٪ ، ٢,٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لكل من لبنان والأردن على الترتيب خلال هذه الفترة ،

وبدون شك أن إلغاء هذه الرسوم الجمركية والقيود الكمية على الواردات من دول الاتحاد الأوربي ستترتب علية آثارا سلبية تختص بزيادة العجز في الموازنات العامة لهذه الدول ، وبالتالي فإنها ستعمل على زيادة الفجوة في الميزان التجارة بسبب زيادة واردات هذه الدول بشكل كبير مما يؤدي إلى العجز الشديد في الموازين التجارية لهذه الدول ،

وتجدر الإشارة إلى أن استبدال العائدات الجمركية بعائدات أخري مثل رفع الضرائب والأسعار من شأنه أن يولد مشاكل اجتماعية حساسة للغاية وقد تؤدي إلى نتائج وخيمة لا تحمد عقباها ،

١٣- المساعدات المالية

استطاعت المجموعة الأوربية في يونيو ١٩٩٥ استحداث آداه مالية جديدة لدعم وتعزيز النظام الأوربي المتوسطي ، حيث تعد هذه الآداه بمثابة صندوق تعاون مالي (MEDA) يمكن من خلاله توفير مساعدات للدول التي تنضم للاتفاقية لدعم وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي بها والتغلب على الصعوبات المالية التي قد تترتب على إقامة منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوربي ،

و تجدر الإشارة إلى أن قيمة هذا الصندوق تصل إلى حوالي ٤٦٨٥ مليون وحدة نقد أوربية (إيكو) للفترة من ١٩٩٥ – ١٩٩٩ ، حيث يخصص من هذه القيمة حوالي ٣٤٣٥ مليون وحدة نقد أوربية لبرنامج المساعدات المالية والمنح خلال ١٩٩٦ – ٢٠٠٠ (

MEDA) والذي تم إقرار تنظيمه في يوليو ١٩٩٦، وهذا ما يمثل حوالي ٧٣٪ من حجم التعاون المالي الإجمالي مع الدول المتوسطية ، أما برنامج المعونة والتعاون الثنائي (MEDA 2) فيقترح زيادة المبلغ حتى ٥٣٥٠ مليون وحدة نقد أوربي مع إجراء إصلاح مؤسسة بإنشاء وكالة المساعدة الأوربية في إطار برنامج الإصلاحات الداخلية باللجنة الأوربية الهدف رفع نسبة التنفيذ ٠

وهذه المساعدات المالية تم استحداثها لتحل محل البورتوكولات المالية الثنائية التي كانت تمنح من قبل في ظل الاتفاقيات التفضيلية السابقة ٠ والجدير بالذكر هنا أن ما تحقق من مدفوعات فعلية يصل إلى حوالي ٢٦٪ من الالتزامات (٨٩٠ مليون وحدة نقد أوربية) والباقي مازال في طور التعهدات ٠

كما أن بنك الاستثمار الأوربي استطاع تأمين مبالغ مالية مماثلة على شكل قروض تصل إلى حوالي ٣,٩٪ مليار ايكو لدعم بعض المشروعات التنموية في دول المتوسط من أجل تحقيق الغرض نفسه٠

هذا بالإضافة إلى إمكانية تأمين مساعدات مالية أخرى عن طريق التعاون الثنائي بين المجموعة الأوربية و دول البحر المتوسط ٠

وفي ضوء ما سبق فإن السؤال المطروح ، إلى أي مدي استفادت الدول العربية التي انضمت إلي الاتفاقية من فرص ومشروعات هذا البرنامج المالي ؟ بدون شك أن نصيب الفرد في الدول المتوسطية من إجمالي المساعدات الأوربية يقل عن نصيب الفرد في شرق أوربا بحوالي تسعة أضعافه وهذا الفارق كبير لأن الاهتمام الأوربي ينصب حاليا تجاه دول شرق أوربا التي تسعي للانضمام للوحدة الأوربية في المستقبل٠

كما يلاحظ أن هذا الدعم المالي الذي يوفره الاتحاد الأوربي مازال غير كافيا لنجاح الشراكة وتغطية تكاليف الفترة الانتقالية وما يترتب عليها من تغييرات اقتصادية سواء فيما يتعلق بتأهيل القطاع الصناعي أو تنمية الموارد البشرية أو تحديث المؤسسات أو نقل التكنولوجيا . وهو الآمر الذي يتطلب معونات مالية ومفنية كبيرة تتجاوز ما هو متاح حاليا لهذه الدول والتي لا تغطي سوي جزء محدود من احتياجاتها المالية الفعلية.

بجانب ما سبق فإن هذه المساعدات المالية غالبا ما تعتمد على مؤشرات معينة مثل كفاءة الأداء الاقتصادي ، القدرة الاستيعابية ، كفاءة استخدام وتوظيف المساعدات ، وعدد السكان وهذه المؤشرات أو المعايير قد لا تكون ملائمة وليست في صالح بعض الدول العربية مثل لبنان التي تعتبر من أقل دول المنطقة في تعداد السكان (٤ مليون نسمة) .

المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية المترتبة على الشراكة الأوربية العربية

بدون شك أن التحليل الموضوعي للشراكة الأوربية ـ العربية يشير إلى أن هذه الشراكة شأنها مثل أي حدث اقتصادي له جوانب إيجابية وأخرى سلبية ، لذلك فإن تقييم الآثار المترتبة على الشراكة الأوربية العربية بشكل موضوعة يستلزم دراسة الأبعاد المختلفة للاتفاقية مع الآخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدول الأعضاء بالاتفاقية بهدف تعظيم الآثار الإيجابية والحد من الآثار السلبية المترتبة عليها .

الأثار الإيجابية للشراكة الأوربية العربية وتتمثل في الاتي :

١- ضمان حصول الدول العربية الأعضاء في الشراكة على المنح والمساعدات المالية والفنية من الاتحاد الأوربي ،

٢- من المتوقع أن تساهم الشراكة الأوربية في زيادة الدخل السياحي في بعض الدول العربية مثل مصر ، تونس ، الأردن . وذلك من خلال دعم الاتحاد الأوربي للمشروعات السياحية وتطوير قدرتها التنافسية في ضوء التسهيلات المتعلقة بمجال التعاون السياحي المشار إليه بالاتفاقية ،

٣- من المتوقع أن تؤدى الشراكة إلي زيادة الناتج المحلى الإجمالي لبعض الدول العربية نتيجة زيادة القدرة التنافسية بما يتمشى مع المعايير والمواصفات والمقاييس الدولية ٠

٤- من المتوقع أن تؤدى الشراكة إلي فتح أسواق دول الاتحاد الأوربي أمام المنتجات العربية ، الآمر الذي يؤدى إلي جذب المزيد من الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة بما يؤدى إلي ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الرفاهية للدولة العربية ٠

٥- تساعد الشراكة الأوربية على نقل التكنولوجيا المتقدمة للدولة العربية ٠

٦- من مميزات الشراكة الأوربية العربية العمل على سرعة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية من خلال تحديث العمليات الإنتاجية وإعادة النظر في القوانين الحالية ٠

٧-تدعيم المنافسة المحلية لبعض الصناعات في الدول العربية من خلال قدرة هذه الدول على التصدير في ظل المنافسة الخارجية لدول الاتحاد الأوربي ٠

٨-ستؤدى الشراكة في إطار التبادل التجاري إلى تخفيض معدلات الأسعار بالنسبة للسلع موضوع التبادل ، وهذا يتوقف على كفاءة توزيع الموارد بعد إقامة منطقة التجارة الحرة مع نهاية عام ٢٠١٠

٩-بالإضافة إلى أن الشراكة الأوربية ستتيح للدول العربية إمكانية الاندماج في الاقتصاد العالمي في إطار الاتفاقيات الإقليمية والدولية ٠

١٠-تساعد الشراكة الأوربية العربية على تعزيز دور الاتحاد العربي في تحقيق التوازن الدولي على الصعيد السياسي ، بما يؤدى إلى حماية الأمن القومي العربي ،

حيث لا يمكن أحداث تقدم اقتصادي وتنمية شاملة بدون إحلال السلام الشامل في الشرق الأوسط .

الأثار السلبية للشراكة الأوربية ـ العربية تتمثل فيما يلي .

١- عدم التحرير الكامل للزراعة في الدول العربية قد يؤثر على مجال التصنيع الزراعي الذي يعتبر من الصناعات الحديثة في الدول العربية ، الآمر الذي يعرض صادرات الدول العربية في المستقيل لأضرار بالغة .

٢- من الآثار السلبية المترتبة على الشراكة الأوربية العربية شمولها على الصناعات التحويلية فقط وليس منتجات الصناعات الاستخراجية ، الآمر الذي يعنى صعوبة تطوير هذه الصناعات التحويلية بالدول العربية لأنها في حاجة ماسة لحمايتها ، وقد يترتب على ذلك ارتفاع معدلات البطالة في هذه الصناعات.

٣- صعوبة اندماج الاقتصاديات العربية مع الاقتصاديات العالمية ولاسيما الاتحاد الأوربي ، وهو الآمر الذي سيشكل تحديا كبيرا للدول العربية نظرا لما تتطلبه الشراكة من شروط تتعلق بالكفاءة والنوعية في الإنتاج مما يعرضها لمنافسة شديدة غير مؤهلة لها .

٤- القيود والرقابة الشديدة التي تعرضها دول الاتحاد الأوربية على الهجرة من الدول العربية ، قد تكون من نتائجها اتساع الفجوة بين الدخل الفردي في أوربا والدول العربية وزيادة معدلات البطالة في الدول العربية.

٥- ضألة المساعدات المالية إلي يقدمها الاتحاد الأوربي للدول العربية الأعضاء في الشراكة ، الآمر الذي يترتب علية عرقلة التنمية الاقتصادية بها ،

٦- من المتوقع أن تحصل الدول العربية على نسبة محدودة للغاية من الاستثمارات الأوربية نتيجة توجيه الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات إلي دول شرق أوربا المؤهلة للانضمام للاتحاد الأوربي مستقبلا،

٧- من المتوقع أن تؤدى الشراكة إلي الحد من المزايا التي حصلت عليها بعض الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والدول العربية الأخرى التي تعتزم الانضمام لعضوية المنظمة وذلك من خلال خلق فجوة تنافسية غير متكافئة بين دول الاتحاد الأوربي والدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية،

٨- عدم إعطاء القطاع الصناعي في الدول العربية الفرصة الكافية من الوقت لإعادة هيكلته بما يتمشى مع ظروف الشراكة تحقيقا لمناخ تنافسي مناسب من خلال إعادة تأهيل القطاع الصناعي وتنميته في الدول العربية،

٩- من المتوقع أن تكون للشراكة تأثيرات سلبية نتيجة انخفاض الإيرادات الجمركية مما يترتب علية زيادة العجز في الموازنات العامة لبعض الدول العربية ،

١٠- من الآثار السلبية المترتبة على إلغاء التعريفات الجمركية على واردات الدول العربية من السلع الصناعية الأوربية زيادة العجز في الموازين التجارية للدول العربية الأعضاء في الشراكة والتي تعانى من عجز مستمر نتيجة زيادة واردتها من السلع الصناعية الأوربية ،

١١- بالإضافة إلـي أن إلغـاء القيـود الكميـة والرسـوم الجمركيـة سـيؤدى إلـي ارتفـاع مستوى الاستهلاك الكلى وتحول المستهلكين لشراء السلع المستوردة بـدلا مـن السلع المحلية وهو ما يعرض الصناعة المحلية للمنافسة ،

١٢- تؤثر الشراكة سلبيا على التكامل الاقتصادي العربي[٢٦] نتيجة تجانس الإنتاج في الدول العربية وهو ما يترتب علية تنافسية المنتجات العربية في الخارج وليس التكامل بينها ، بالإضافة إلي غياب التفاوض العربي الجماعي مع الاتحاد الأوربي نتيجة ضعف الإرادة السياسية لهذه الدول وعدم التنسيق والتعاون الاقتصادي فيما بينها ،

مـــــلاحق الباب التاسع

جدول رقم (١) : المؤشرات الاقتصادية لدول الاتحاد الأوربي عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ (بالمليار دولار)

بيان الدولة	السكان بالمليون نسمة	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	معدل النمو للناتج المحلي	معدل التضخم	معدل البطالة	٪ العجز في الموازنة العامة ل المحلي الإجم
ألمانيا	٨٢,٧	٢٤١٧,٨	١,٦	٣,١	٩,٣	-١,٨
فرنسا	٦٠	١٥٨٦,٤	٢,٣	٢,١	٨,٨	-٢,٨
انجلترا	٦١,٣	١٣١٦,٧	١,٩	١,٩	٧,٤	-٢,٩
إيطاليا	٥٧,٨	١٢٢٧,٥	٢,٠	٣,٠	٩,٥	-٣,٠
أسبانيا	٤٠	٦١٣,٨	٢,٤	٤,٢	١٣,٤	-٢,٧
هولندا	١٦,٨	٤٩٠,٣	٢,١	٢,٨	٨,٤	-١,٨
البرتغال	١٠,٩	١٣٨,٥	٢,٢	٢,٧	٦,٣	-٢,٤
بلجيكا	١٠,٨	٢٩١,٦	١,٩	٢,٩	٩,٣	-٢,٦
فنلندا	٥,٤	١٤٥,٧	١,٧	٢,٨	٨,٧	-٠,٩
الدنمارك	٥,٣	١٩٨,١	١,٨	٢,٩	٩,٧	٠,٥
لوكسمبورج	٠,٥	٢٣,٧	١,٩	٢,٥	٣,٣	-٠,٧
اليونان	١١,٦	١٤١,٥	٢,٦	٤,٧	٧,٦	-٣,٢
السويد	٩,٠	٢٦٧,٣	١,٦	٢,٩	٦,٧	-٢,١
ايرلندا	٤,٠	٨١,٣	٤,٥	٢,٧	٩,٤	-٠,٨
النمسا	٨,٣	٢٩٣,٢	١,٣	٢,٦	٦,٢	-٢,٥
المجموع	٣٨٤,٤	٩٢٣٣,٤	٣,٧	٣,١	٨,٣	٢,٠

Source : The Economist, April 11 The 2000 , See also : International financial statistics , See also : OESD Economic out look 2001 ,June 2002

جدول رقم (٢) : المؤشرات الاقتصادية للدول العربية لأعضاء في الشراكة الأوروبية عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ (بالمليار دولار)

البيان الدولة	السكان بالمليون نسمة	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	معدل النمو للناتج المحلي	معدل التضخم السنوي	معدل البطالة	العجز أو الفائض في الموازنة العامة	٪ العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي
تونس	٩,٨	٢١,٣	٤,٦	٣,٧	١٣,١	– ٠,٠٩١	– ٠,٤٢
الجزائر	٣٠,٤	٤٦,٥	٢,٥	٥,٧	٣٠,٠	– ١,٨٤١	– ٣,٨٩
المغرب	٢٩,٢	٣٨,٦	٣,٨	١,٦	١٩,٠	– ٠,٦٢٣	– ١,٦١
مصر	٦٣,٣	٨٦,٢	٤,٩	٢,٦	٦,٨	– ٣,٨٢٦	– ٤,٤
الأردن	٥,٤	٨,٣	٣,٧	٤,٨	٢١,٢	– ٠,٥٠٢	– ٦,٠٣
لبنان	٥,١	١٥,٨	٢,١	٤,٥	١٧,٨	– ٢,٥٦٩	– ١٦,٢٥
سوريا	**١٦,٠**	**١٩,٧**	**٢,٤**	**٧,٣**	**١٤,٥**	**– ٠,٥٩٦**	**– ٣,٠٢**
الإجمالي	**١٥٩,٢**	**٢٣٦,٤**	**٣,٥**	**٤,٣**	**١٧,٤**	**– ١٠,٠٤**	**– ٤,٢٥**

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعوام ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠، أيضا : البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم عام ٢٠٠٠– ٢٠٠١ .

جدول رقم (٣) : توزيع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية الأعضاء في الشراكة على القطاعات المختلفة لعام ٢٠٠٠-٢٠٠١

البيــان الدولــة	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	الزراعة ٪	الصناعة ٪	صناعة تحويلية ٪	خدمات ٪
تونس	٢١,٣	١٤	٢٨	١٨	٤٠
الجزائر	٤٦,٥	١٢	٤٧	٩	٣٢
المغرب	٣٨,٦	١٦	٣٠	١٧	٣٧
مصر	٨٦,٢	١٧	٢٠	٩	٥٤
الأردن	٨,٣	٧	٢٨	١٥	٥٠
لبنان	١٥,٨	١٣	١٨	١٤	٥٥
سوريا	١٩,٧	٣٠	٢٣	٨	٣٩
الإجمالي	٢٣٦,٤	١٥,٥	٢٧,٧	١٢,٧	[illegible],٨

المصدر : البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠١

جدول رقم (٤) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية الأعضاء في الشراكة الأوربية

خلال الفترة من ١٩٩٥- ٢٠٠٠ (بالمليون دولار)

السنة / بيان / بالدول	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٠	متوسط الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٤	متوسط الفترة ١٩٩٥- ٢٠٠٠
العالم	٣٣١٠٦٨	١٠٧٥٠٤٩	١٢٧٠٧٦٤	٢٠٠١٤٥	٨٩٢٢٩٣
الدول المتقدمة	٢٠٣٤٦٢	٨٢٩٨١٨	١٠٠٥١٧٨	١٣٧١٢٤	٦٧٩٤٨٦
الدول النامية	١١٣٣٣٨	٢٢٢٠١٠	٢٤٠١٦٧	٥٩٥٧٨	١٩١٨٣٨
تونس	٣٧٨	٣٦٨	٧٨١	٣٨٥	٥٠٩
الجزائر	٥	٧	٦	١٢	٦
المغرب	٣٣٥	٨٤٧	٢٠١	٣٥٢	٤٦١
مصر	٥٩٨	١٠٦٥	١٢٣٥	٧٤١	٩٦٦
الأردن	١٣	١٥٨	٣٠٠	٦	١٥٧
لبنان	٣٥	٢٥٠	١٨٠	١٠	١٥٥
سوريا	١٠٠	٩١	٨٤	٩٨	٩١
الإجمالي	١٤٦٤	٢٧٨٦	٢٧٨٧	١٦٠٤	٢٣٤٥

Source : UN , World Investment Report 2001

جدول رقم (٥) : تدفقات رؤوس الأموال العالمية إلى الدول العربية الأعضاء في الشراكة الأوربية في عام ٢٠٠٠ (بالمليون دولار)

بيان / الدولة	صافي تدفقات رأس المال الخاص	الاستثمار الأجنبي المباشر	تدفقات المحافظ الاستثمارية		إقراض البنك وإقراض التجارة
			السندات	الأسهم	
تونس	٧٣٩	٣٦٨	٢٤٠	صفر	١٤٩
الجزائر	- ١٤٨٦	٧	صفر	٣	- ١٤٩٦
المغرب	- ١١٨	٨٤٧	- ٣٥	٩١	- ١٧٧
مصر	١٥٥٨	١٣٦٧	١٠٠	٥٥٠	- ١٥٧
الأردن	١١٢	١٥٨	- ٩	١١	- ٤٨
لبنان	١٧٧١	٢٥٠	- ١١٤	٣	١٦٣٢
سوريا	٨٧	٩١	صفر	صفر	- ٤

Source : WB , World Development Indicators , 2001, See also: UN ,World Investment Report , 2001

جدول رقم (٦) : إجمالي الدين الخارجي للدول العربية لأعضاء في الشراكة الأوروبية خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠١ (بالمليون دولار)

بيـان الدولـة	١٩٩٧	١٩٩٨	٢٠٠٠/٢٠٠١	٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٩٩٧	٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٩٩٨	٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠٠-٢٠٠١
تونس	٩٨٨٦	١١٦٥٢	١٠٤١٢	٥٠,٩	٦٠,٦	٤٨,٨
الجزائر	٣٢٢٥٩	٣٧٥٩٧	٣١٣٢٧	٧٣,٦	٨٠,٨	٦٧,٣
المغرب	٢١٧٦٧	١٧٥٤٨	١٤١٩١	٦٣,٢	٥٠,٤	٣٦,٥
مصر	٣١٤٠٧	٢٨٧٦٧	٢٦١٣٢	٤٤,١	٣٦,٣	٢٦,٨
الأردن	٨١١٨	٧٣٢١	٨٧٧٥	١١٥,٩	١٠٦,١	١٠٤,٨
لبنان	٣٩٩٦	٥٤١٠	٤٣١٩	٢٨,٧	٣٦,٠	٢٧,٢
سوريا	٢١٤٢٠	١٨٣٣٤	١٦٤٢٧	١٢٥,٢	١١٧,٥	٨٣,٢
الإجمالي	١٢٨٨٥٣	١٢٦٦٢٩	١٠٩٥٨٣			

المصدر : تقرير التنمية في العالم ، مؤشرات مختارة للتنمية الدولية ، البنك الدولي ٢٠٠٠/٢٠٠١

، وأيضا : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٠

جدول رقم (٧) : اعتماد الدول العربية الأعضاء في الشراكة الأوروبية علي المعونة عام ٢٠٠٠ (بالمليون دولار)

بيان الدولـة	صافي مساعدات التنمية أو المعونة الرسمية	نصيب متوسط الفرد من المعونة	نسبة الاعتماد على المعونة			
			٪ من الناتج المحلي	٪من إجمالي التكوين الرأسمالي	٪من واردات السلع والخدمات	٪من الأنفاق العام الحكومي
ونس	٢٤٤	٢٧	١,٢	٤,٤	٢,٤	٣,٧
لجزائر	٨٩	٣٠	٠,٢	٠,٧	٠,٧	٠,٦
لغرب	٦٧٨	٢٤	٢,٠	٨,٠	٥,٢	–
صر	١٥٧٩	٢٥	١,٨	٧,٨	٧,٢	–
لأردن	٤٣٠	٨٠	٥,٤	٢٥,٦	٧,٩	١٦,٩
بنان	١٩٤	٤٨	١,٢	–	–	٣,٣
وريا	٢٢٨	١٥	١,٥	٤,٠	٣,٧	–
الإجمالي	٣٤٤٢	٢٢,٥				

Source : WB , World Development Indicators , 2001

جدول رقم (٨) : نسبة الإيرادات الجمركية من إجمالي الإيرادات والناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٩

بيان الدولة	التعريفات الجمركية		نصيب الاتحاد الأوربي من مجموع الواردات ٪	التعريفات الجمركية على واردات الاتحاد الأوربي	
	مجموع الإيرادات	٪من الناتج المحلي الإجمالي		٪ من إجمالي الإيرادات	٪ من الناتج المحلي الإجمالي
تونس	٢٩,٨	٣,٥	٧٢,٩	٢١,٧	٢,٦
الجزائر	٢٣,٤	٢,٧	٦٤,٩	١٥,٢	١,٨
المغرب	١٧,٦	٣,٧	٥٢,٠	٩,٢	١,٩
مصر	١٧,١	٣,٩	٣٩,٧	٦,٨	١,٤
الأردن	٣١,٦	٥,١	٤٨,١	١٥,٢	٢,٥
لبنان	٥٦,٩	٦,٨	٦٤,٥	٣٦,٧	٤,٤
سوريا	١٣,٩	٢,٤	٤٩,١	٦,٨	١,٢

Source : Patricia Augier and Michel Gazioriek: Trade Liberalization between the southern Mediterranean and the EU, The second impact , Conference FEMISE, Marselia , 2000

مـــراجع الباب التاسع

١- التعاون الاقتصادى المصرى الدولى (دراسة بعض حالات الشراكة) ، معهد التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٤٠ يناير ٢٠٠١ .

٢- بنك مصر – النشرة الأقتصادية ، العدد الثانى ، ١٩٩٥ .

٣- محمد محمود الأمام ، إتفاقيات المشاركة الأوربية وموقعها من الفكر التكاملى ، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ١٩٩٧ .

٤- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع القاهرة ١٩٩٦ .

٥- وزارة الخارجية المصرية ، موجز عرض الترجمة الأولية لمواد الأتفاق الأوربى المتوسطى لتأسيس الشراكة بين الجماعة الأوربية وبين الدول الأعضاء فيها وبين مصر ، وحدة المشاركة المصرية الأوربية ، القاهرة ، أغسطس ٢٠٠٠ .

٦- مهدى الحافظ ، الشراكة الاقتصادية العربية الأوربية – تجارب وتوقعات ، الجمعية العربية للبحوث القتصادية ، القاهرة ٢٠٠٠ .

٧- صالح نصولى ، أستراتيجية الأتحاد الأوربى الجديدة لمنطقة البحر المتوسط ، مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر ١٩٩٦ .

الباب العاشر : صور التعاون الأقتصادى الدولى الأخرى

المبحث الأول : السوق الشرق أوسطية

أولاً : نبذة عن ظروف أنشاء السوق الشرق أوسطية

شهدت منطقة الشرق الأوسط مرحلة جديدة من الترتيبات الأقليمية في إطار المتغيرات التى تجرى إقليميا ودولياً . ومع بداية الأنفراج في العلاقات العربية الأسرائيلية وبخاصة بعد توقيع إتفاقية السلام " غزة – أريحا " وبعد مقاطعة عربية إسرائيلية أستمرت فترة طويلة ظهر مشروع " السوق الشرق أوسطية " وهى الدعوة من جانب إسرائيل نحو إقامة سوق أو تكتل إقتصادى بينها وبين الدول العربية .

وقد بدأت المحاولات في هذا الأتجاه مع إنعقاد قمة الدار البيضاء عام ١٩٩٤ وكذلك القمة الثانية في عمان في أكتوبر ١٩٩٥ لمحاولة لإحياء هذا المشروع . وعلى ذلك تدخل المنطقة مرحلة جديدة تنطوى على تغيرات جذرية عما كان الوضع عليه سابقاً الأمر الذى يؤدى إلى تغير مفهوم الأمن العربى الأسرائيلى من مفهوم القوة العسكرية إلى مفهوم القوة الأقتصادية .

وتعتبر هذه الفكرة مطروحة منذ توقيع إتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل (إتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨) ولكن الظروف كانت غير مواتية لتفعيل الفكرة بعد رفض هذه الأتفاقية من كافة الدول العربية وإعلان مقاطعة إسرائيل .

وجدير بالذكر إن تفعيل مثل هذا المشروع المطروح مرهون بالتسوية الشاملة والعادلة لكل القضايا المعلقة وضرورة إسحاب إسرائيل من كل الأراضى العربية

المحتلة ونزع السلاح من المنطقة وتحقيق الأمن والأستقرار . وفى حالة الأستمرار على هذا الحال فإن مقومات السوق غير متوافرة وهو الأمر الذى أدى إلى أختلاف الأراء بين مؤيدين ومعارضين لقيام هذه السوق .

ثانياً : مفهوم السوق الشرق أوسطية وإطارها الجغرافى

يقصد بها إتخاذ ترتيبات خاصة بين الدول العربية وإسرائيل تقوم على تبادل المعاملة التفضيلية بحيث يلتزم كل طرف بأعطاء الطرف الأخر مزايا في التبادل التجارى لا تنطبق على الدول الأخرى غير الأعضاء في السوق . وتعتبر هذه السوق إحدى درجات التكامل الأقتصادى (منطقة التجارة الحرة) التى تلغى في إطارها التعريفات الجمركية للدول الأعضاء وكذلك القيود الكمية على أنتقال السلع مع إحتفاظ كل دولة بتعريفة في مواجهة العالم الخارجي .

ويقصد بدول الشرق الأوسط التى يمكن أن تشكل الإطار الجغرافى لهذه السوق مصر وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين وإسرائيل مع إتساع العضوية لتضخم في المستقبل دول الخليج وبعض الدول العربية الأخرى وكذلك الدول المجاورة (تركيا — قبرص)

ثالثاً : الأسس المقترحة لإقامة السوق الشرق أوسطية

- حرية أنتقال رؤوس الموال .
- حرية أنتقال الأشخاص والقوى العاملة .
- حرية التبادل التجارى للسلع والمنتجات الوطنية الأجنبية .
- حرية الأقامة والعمل وممارسة الأنشطة الاقتصادية .
- حرية التنقل والترانزيت وأستخدام وسائل النقل والمواصلات .

رابعاً : الأتجاهات المؤيدة والرافضة للسوق الشرق أوسطية .

يرى بعض المؤيدين للفكرة أن المتغيرات الأقليمية والدولية والمنافع المتوقعة تحتم قيام سوق شرق أوسطيه ولكنها تحتاج لفترة طويلة وحيث أن قيامها لا مفر منه ولا بد من التفكير العملى في الصيغة المراد بها دخول هذه السوق هل فردية أم جماعية في حين يرى فريق أخر أن الأمر يحتاج لمزيد من الدراسة قبل أتخاذ القرار فهى عملية تحتاج إلى فريق بحثى يقوم بدراسات مستفيضة لدراسة الإيجابيات والسلبيات المترتبة على ذلك في المستقبل . بينما يرى فريق ثالث أن هذه الفكرة تشكل تفكيك النظام العربى فهر فكرة إستعمارية بحتة يراد من خلالها الأستيلاء على ثروات الوطن العربى منخلال التقاء المصالح الأمريكية الأسرائيلية والعمل على تمهيد الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة وضمان التفوق النوعى لإسرائيل حيث أنها المستفيد الأول من هذه السوق نتيجة تطور قاعدتها الإنتاجية وضيق سوقها المحلية .

وتذهب جامعة الدول العربية لتأييد الأراء الرافضة للفكرة بأعتبارها تمزيق للوطن العربى وتدعو الجامعة في ذلك إلى التمسك بالهوية العربية والحفاظ على النظام العربى وتدعيمة وتطويرة بعيداً عن مثل هذه الأفكار الأستعمارية الخالية من اى مضمون حضارى وتاريخى وثقافى وأجتماعى .

وفى هذا الإطار تعول الاتجاهات المؤيدة للسوق على ما يلى :

١- ضرورة وجود سوق واسعة لدعم المنطقة في النظام العالى الجديد والأندماج في التكتلات القليمية والعالمية على اساس المصالح والمنافع .

٢-تساعد السوق على تحقيق التفاعل بين التكنولوجيا والموارد الاقتصادية البشرية في المنطقة مما يحقق التنمية الأقليمية والتعاون المشترك في المجالات المختلفة
٣-تحقق السوق الكفاءة في تخصيص الموارد وأستخدام التكنولوجيا المتقدمة مما يساعد على رفع معدلات النمو في المنطقة وزيادة جذب الاستثمارات .

ولكن المبررات التى يستند عليها الرافضون لهذه السوق تشمل :

١- إن هدف السروق يرمى إلى هيمنة إسرائيل في المنطقة على حساب المصالح العربية نتيجة أهدافها التوسعية وتهديدها لأمن وأستقرار المنطقة .
٢- المستفيد الأول من هذه السوق إسرائيل من خلال أعتمادها على السوق العربية من ناحية اخرى بحجة مساهمتها في التطوير التكنولوجى ، كما أن إسرائيل لا تلعب دوراً إيجابياً في التنمية الأقليمية لإعتمادها على الغرب في الجزء المسموح لها من التكنولوجيا بالتعاون فيه ، كما أنها لا تملك قاعدة إنتاجية كبيرة . لذلك فالمنافع المتوقعة من هذه الفكرة لن تكون إيجابية للدول العربية.
٣- إن فكرة هذه السوق ليست عربية عربية ولكنها لها جذور وأصول صهيونية غربية تعود إلى حلف شرق البحر الأبيض المتوسط وكذلك مشروع أأيزنهاور وغيرها من المشروعات الغربية التى لم تتحقق بسبب زيادة الوعى العربى ورفضه أى ترتيب إقليمى يدعم موقف إسرائيل في المنطقة ،
٤- إن المشروع الوسطى من شأنه أن يؤدى إلى ضياع الهوية العربية للمنطقة ويدمر الخصوصية العربية والإسلامية والتاريخية والجغرافية للمنطقة وهو ما

تسعى إليه إسرائيل وفقاً لصالحها في إطار الرفض الدائم لمشروع النهوض العربى .

خامساً : الأجراءات اللأزمة لتحقيق هذا المشروع في المستقبل

لكى تتحقق هذه الرغبة في إطار الفكرة المطروحة ينبغى أتخاذ مجموعة من الأجراءات التى لا بد منها هى :

١- ضرورة سرعة إنهاء الصراع العربى الإسرائيلى وهذا يتطلب دوراً أكثر فاعلية من الولايات المتحدة الأمريكية والأتحاد الأوربى .

٢- إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل .

٣- تحقيق السلام الشامل وإقامة الدولة الفلسطينية .

٤- إقامة علاقات دبوماسية كاملة بين العرب وإسرائيل .

ومع تحقق هذه الإجراءات تكون المنطقة على أستعداد للتشاور والتباحث في مرحلة التعاون الأقليمى بما يخدم مصالحها للتوصل إلى صيغة يتم الإنفاق عليها . ومن الواضح أنه ليس من السهل على إسرائيل ان تلبى مثل هذه الإجراءات في إطار تجاربها السابقة وعدم الألتزام بتعهداتها الدولية والأقليمية والتى تساندها في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية .

المبحث الثانى : الشركات متعددة الجنسيات

يمكن أن نطلق على العصر الذى نعيشه من بين مسميات عديدة عصر الشركات المتعددة الجنسيات . فقد تمخضت الحرب العالمية الثانية عن الظهور الحديث لمثل هذه الشركات ، بداية في الولايات المتحدة الأمريكية ، تليها دول أوروبا الصناعية الكبرى ، وأخيراً بعض دول أسيا كاليابان وكوريا .

أ- مفهوم الشركات متعددة الجنسيات .

لا تتفق الأدبيات الاقتصادية على تعريف محدد للشركات الدولية النشاط حيث يختلف البعض حول هذا المفهوم ولكن يعتمد الكثير من الناس على الترجمة الحرفية للمصطلح Multinational حيث أن مفهوم تعدد الجنسية للشركة لا يعنى تعدد جنسية الساهمين فيها ولكنه يعنى تحرك نشاطها في دول متعددة بخلاف الدولة الأم الأمر الذى يمثل توزيعاً للأدوار النسبية بين الدول الرأسمالية المتقدمة على أساس الهيكل الاقتصادى والبعد الزمنى .

والمفهوم التقليد للشركات متعددة الجنسيات أو عابرة القارات هو إقتصاد نشاطها على الأنشطة المرتبطة بملكية الأصول الثابتة في الخارج وبالتحديد الاستثمار الأجنبى المباشر . ويستخدم مصطلح الشركة متعددة الجنسية Multinational Corporation عادة للإشارة إلى الشركة التى تمارس جانبا من أعمالها خارج

حدود بلادها . إلا أن الأمر ليس بهذه البساطة ، فحتى الأن لا يوجد تعريف واحد يتفق عليه الجميع .

وقد حددت الأمم المتحدة مفهوم هذه الشركات بأنها المنشاة التى تملك أو تسيطر على الإنتاج او تسهيلات الخدمات ، خارج حدود الدولة التى قامت فيها " ورغم شيوع هذا التعريف إلا أن البعض يرى أنه يتجاهل النواحى الكمية والكيفية الواجب أن يتضمنها تعريف الشركات متعددة الجنسيات .

وبمعنى أخر فإن الشركات متعددة الجنسيات هى الشركات المملوكة أو الخاضعة لسيطرة جنسيات متعددة وتدا بواسطة أشخاص من جنسيات متعددة وتباشر نشاطها التجارى أو الإنتاجي في بلاد متعددة .

أو هى عبارة عن المشروع الوطنى الذى يباشر نشاطه في دول اجنبية متعددة ولا يشترط أن يكون المشروع مملوك لجنسيات متعددة . ويحتوى هذا المفهوم على عدة عناصر أساسية هى :

١- تعدد الوحدات الإنتاجية على المستوى العالمى .

٢- مركزية السيطرة من الشركة الأم .

٣- ممارسة السيطرة في الأدارة من خلال أستراتيجية عالمية للإنتاج .

ب- الفرق بين الشركة الدولية والشركة متعددة الجنسيات .

الشركة الدولية هى التى تنشأ بموجب إتفاقية دولية بين حكومات دول متعددة وتحدد هذه الدول سلطات الشخص المعنوى الجديد بإدارتها .

الشركة متعددة الجنسية هى شركة من شركات الأفراد تنشأ في بلد معين وفقاً للقانون الوطنى في الدولة وتأخذ جنسية الوطن وتخضع للقوانين في الدول التى تباشر فيها النشاط .

ج- المعايير الحاكمة لشركات متعددة الجنسيات .

١- عدد الدول التى يمتد إليها نشاط الشركة وفى هذه الحالة يكتفى البعض ببلدين أما البعض الأخر فيتطلب سته دول .

٢- نسبة الدخل المتولد من العمليات في الدول الأخرى المضيفة . علماً بأن الباحثين لم يتفقوا على نسبة محددة ، لكنها على أى حال تتراوح ما بين ٢٠، ٣٠٪ من الدخل الكلى للشركة متعددة الجنسيات .

٣- درجة التغلل في الأسواق الخارجية إلى الحد الذى يؤثر على قرارات الشركة .

٤- عدد الجنسيات التى تشارك في ملكية الشركة دولية النشاط .

٥- السلطة في أتخاذ القرار .

٦- درجة التقدم التكنولوجى والتنظيم الادارى .

٧- حجم العمليات وأرباح الشركة السنوية .

٨- مقدار رأس المال المستثمر في المشروع .

٩- عدد فروع الشركة في الدول المختلفة .

حيث تعتبر الشركة التى لها فروع لا تقل عن ٢٠ فرعاً في دول أجنبية بالإضافة إلى حجم مبيعاتها السنوية التى تزيد عن ١٠ بليون دولار في إطار الشركات متعددة الجنسيات والعكس صحيح .

وقد بلغ عدد هذه الشركات في عام ١٩٩٨ نحو ٤٥٠٠٠ شركة ذات فروع يزيد عددها عن ٢٨٠٠٠٠ فرع عبر دول العالم المختلفة . وتقدر مبيعات هذه الشركات بنحو ٧ ترليون دولار سنويا ، تحقق ما بين ربع إلى خمس القيمة المضافة للسلع والخدمات على مستوى العالم . ومن بين الشركات متعددة الجنسية نحو ٦٠٠ شركة منها هى الأضخم والأكثر تأثيراً .

د- النظام القانونى الذى تخضع له الشركات متعددة الجنسيات .

تخضع الشركات الأجنبية بدرجات متفاوتة إلى ثلاث مجموعات من القوانين . هناك أولا قوانين البلد الأم والذى هو بلد ومقر الشركة الأصلى الذى يتحكم في خروجها ويؤثر على نشاطها بقدر ما يستطيع . ثم هناك قوانين البلد المضيف وهى أكثر القوانين تأثيرا على عمليات ومنشئات الشركة في ذلك البلد . وثالثاً هنالك القانون الدولى الذى يمكن أت تلجأ إليه إذ كان فيه لها ملاذ .

وتتعقد المسالة القانونية عندما نعبر الحدود وتتأثر أسئلة تختص بمدى صلاحية قوانين بلد معين في التأثير على شركة من بلد وتعمل في بلد أخر ، كما تتعلق بتنازع القوانيين وكيفية التطبيق ومن يقوم بذلك .

هـ- الخصائص الأساسية للشركات متعددة الجنسيات .

أ- الحجم الكبير :

والذى يعد احد الخصائص الاساسيه الهامه فى تميز ظاهره الشركات دولية النشاط ويمكن معرفه مدى كبر حجم الشركات من المؤشرات الاتيه :

- الدخل الاجمالى الذى يعد مؤشراً على ضخامه حجم هذه الشركات والتى تعد دولا قائمه بذاتها فبعض هذه الشركات دخلها يفوق دخول عددا من الدول الناميه مجتمعه بل ويفوق دخول بعض الدول الغربيه

- القيمه المضافه كمؤشر واضح اذا كانت تمثل نسبه كبيره من الناتج القومى الاجمالى للدول الراسماليه •

- المبيعات والاستثمارات السنويه للشركات دوليه النشاط تعتبر من بين احد المؤشرات الهامه الداله على كبر حجم هذه الشركات ففى بعض الاحيان تحقق هذه الشركات ارقاما للمبيعات والاستثمار تفوق الناتج للدول الناميه

ب- مركزيه الإدارة في الدوله الام:

على الرغم من ممارسه الشركات دوليه النشاط لانشطتها فى دول كثيره الا ان ادارة هذه الشركات تتميز بوجود السيطره من قبل الشركه الام ويرجع السبب الرئيسى لذلك الى التقدم العلمي والتكنولوجي وخاصه في مجال استخدام الحاسبات الالكترونيه في جمع وتصنيف المعلومات ومعالجتها رياضيا بالاساليب الحديثه . ومركزيه الادارة في الشركات دوليه النشاط ضروره تحتمها الاسباب الاتيه :

١- التكامل الراسى بين الشركه الام وفروعها فى الدول المضيفه او بين الفروع بعضها البعض ويترتب على هذا التكامل زياده معدل تبادل السلع الوسيطه والنهائيه بين

الشركات الوليده المتناثره فى الدول المضيفه فى اطار خطه انتاجيه شامله للمشروع كله ومحدده سلفا

٢- المحافظه على الاسرار العلمية والتكنولوجيه ويمثل هذا السبب عاملاً اساسيا فى مركزيه الادارة للشركات دوليه النشاط حفاظا على الاسرار العلميه والتكنولوجيه ومنع تسربها الى الشركات المنافسه ويتضح ذلك جليا فى الشركات التى تعمل فى القطاعات الصناعيه المتقدمه تكنولوجياً والتى تعتمد بشكل رئيسى فى انتاجها على الابحاث العلميه .

٣- الاستراتيجيه الانتاجيه العالميه : حيث تعتبر الاستراتيجيه الانتاجيه العالميه للشركات دوليه النشاط احد الاسباب الفعاله لوجود مركزيه الادارة حتى تتمكن الشركه الام من السيطره الفعاله على فروعها الموجوده فى الدول المضيفه لتحقيق هدف اساسى هو زياده معدلات ارباح الشركات الام وأتخاذ القرارات الاستراتيجيه .

ويعتبر هذا السبب عنصراً اساسياً فى مركزيه الادارة للشركات دوليه النشاط فالشركه الام تحتكر القرارات الهامه غير الاساسيه والتى عادة ما تترك لشركاتها الفرعيه،

وتنحصر القرارات ذات الطابع الاستراتيجى التى تتخذ الشركه الام فى الأتى :

١- تحديد السياسه الاستثماريه لشركاتها الدوليه فى الدوله المضيفه فى ضوء الخطه العامه للشركه دوليه النشاط

٢- تحديد السياسات التمويليه لشركاتها الفرعيه فى الدول المضيفه ومعاييرها

٣- وضع الخطط الانتاجيه الفرعيه لكل شركه وليده فى ضوء الخطه الكليه للشركه دوليه النشاط

٤- تحديد الانتاج التصديرى بين فروعها المختلفه كما ونوعاً وكذا الاسواق اللأزمة لها هذا الانتاج المحدد سلفاً وفقاً لمصلحه الشركه الام.

٥- العنايه بتعيين كبار المديرين فى الشركات الفرعيه الموجوده فى الدول المضيفه

٦- القرارات الخاصه بالسياسه البحثيه العلميه والتكنولوجيه ، حيث تتركز هذه الابحاث فى الشركه الام دون شركاتها الوليده بحيث تبقى الاخيره فى حاله تبعيه دائمه للشركه الام فى هذا المجال

وهكذا تعتبرمركزيه الادارة احدى الخصائص الهامه للشركات دوليه النشاط ولذا نجد ان التنظيم الداخلى لهذه الشركات يقوم على اساس اخضاع الشركات الفرعيه فى جميع انشطتها التى تمارسها داخل الدول المضيفة لسيطره الشركه الام فالشركه الفرعيه ليست الا جزءاً من كل متكامل هو الشركه دوليه النشاط وتهدف الى تحقيق اهداف الشركه الام بغض النظر عن مصالحها الجزئيه ، فدور الشركه الفرعيه يتم تحديده.

فى ضوء الهدف الادارى النهائى للشركه الام وبالتالى فليس لها وجود مستقل خارج هذا الاطار وليس لهيئاتها الاداريه ادارة مستقله عن اراده السلطه

المركزيه المسيطره على المشروع والتى تتمثل فى الهيئات الاداريه للشركه الام ، وتظهر مركزيه الاداره بصوره اكثر وضوحا فى العمليات الصناعيه المتقدمه كانتاج السيارات واجهزه الكمبيوتر .

ج- لتنوع فى المنتجات والانشطة:

تتميز الشركات دوليه النشاط بخاصيه التنوع الشديد فى المنتجات والانشطه ، ففى دراسه لجامعه هارفاد على ١٨٧ شركه امريكيه دوليه النشاط ، اظهرت ان كل شركه تنتج ٢٢ منتجا فى المتوسط ، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد ان شركه جنرال موتورز يمتد انتاجها من ماركات السيارات الخاصه بالركوب ، وتشمل كل ماركه منها عده دويلات كما ان شركة جنرال اليكتريك تنتج انواعا ومنتجات مختلفه من الادوات الكهربائيه وقطع الغيار ونظم وخدمات لكافه المجالات الصناعيه والتجاريه والزراعيه ومما هو جدير بالذكر ان هذه الشركات تخطت التقليدى الذى كان يركز على انتاج سلعه رئيسيه معينة الى الكثير من الانشطه الاقتصاديه المختلفه التى لا توجد بينها ادنى علاقه فنيه ٠

د- الانتشار والتشتت الجغرافى .

تعد احد اهم خصائص الشركات دوليه النشاط هو انتشارها جغرافيا فى عدد كبير من دول العالم كفروع للدوله الام ، وتتبع هذه الخاصيه لدى الشركات دوليه

النشاط من كونها تساعدها على رسم استراتيجيتها على المستوى العالمى ومن ثم تحديد الكميات والنوعيات المنتجه عالمياً .

هـ- التفوق التكنولوجي والمزايا الحتكارية

تتميز هذه الشركات بامتلاكها للتكنولوجيا الحديثه واحتكارها لمثل هذا النوع من التكنولوجيا ، وساعدها فى ذلك التركيز الهائل فى رأس المال ، وتوافر الخبرة اللازمه للبحوث العلميه والتكنولوجيه كما ان امتلاك هذه الشركات لاحدث التكنولوجيا واحتكارها فى نفس الوقت يعرض الدول الناميه بصفه خاصه لاستغلال هذه الشركات ويضعف من قدرتها التنافسيه فى المجال التكنولوجي ويمكن الشركات دوليه النشاط من تجزئه العمليات الانتاجيه وتقسيمها الى مراحل عديدة وتوزيع هذه المراحل الانتاجية على المستوى العالمى بحيث تتكامل راسيا فى النهايه مع العمليات الانتاجية للشركة الام .

و- الدولة الام احدى لجنه مساعدات التنميه :

اظهرت الدراسات ان الشركه دوليه النشاط ذات التأثير القوىوالفعال فى الاقتصاد العالمى بصفه عامه ، واقتصاديات الدول الناميه بصفه خاصه ، موطنها الرئيسى يوجد فى احدى دول لجنه مساعدات التنميه باعتبارها الدولة الام ٠ أمريكا – اليابان – بريطانيا – فرنسا – المانيا – استراليا – الدنمارك – السويد – النرويج – كندا – فنلندا – نيوزيلاندا) .

ى- الأثار الإيجابية والسلبية للشركات متعددة الجنسيات

أ - الأثار الإيجابية وتشمل :

تكوين رأس المال - نقل التكنولوجيا - نقل الخبرة الإدارية - تنمية الأقتصاد الوطنى - تاثير إيجابى على ميزان المدفوعات - زيادة العمالة والتوظيف- تطوير المنافسة .

ب- الأثار السلبية وتشمل :

السيطرة على الصناعة - تفضيل التكنولوجيا الكثيفة - تغيير في الثقافة القومية - تدخل الشركات متعددة الجنسيات في العمل الحكومى - سلوكيات تضر بالبلد المضيف.

مــراجع الباب العاشر

١- بنك مصر ، النشرة الأقتصادية ، العدد الأول ١٩٩٦ .

٢- جامعة الدول العربية ، التطورات الدولية والإقليمية وأثرها على الاقتصاد العربى ، القاهرة ١٩٩٤ .

٣- منير الحمش ، النظام الأقليمى العربى فى ظل المتغيرات الدولية الأقليمية ، دمشق ١٩٩٥ .

٤- أحمد صدقى الرجانى ، منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية – تجمع عربى ام شرق أوسطى ،القاهرة أبريل ١٩٩٤ .

٥- سعيد النجار ، ندوة أقليم البحر الأبيض المتوسط ، مؤسسة فريد رش ناومان – الأسكندرية ١٩٩٤ .

٦- معهد التخطيط القومى ، أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعة ، يناير ١٩٩٦ .

الباب الحادى عشر : المنظمات الأقتصادية الدولية

المبحث الأول : صندوق النقد الدولى

أ- نشأة وتطور صندوق النقد الدولى .

في أول مايو ١٩٤٤ عقدت ٤٤ دولة من بينها مصر لمدة ثلاثة أسابيع المؤتمر النقدى والمالى للأمم المتحدة في بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية وأنتهى هذا المؤتمر في ٢٢ يولية ١٩٤٤ إلى أتفاق صندوق النقد الدولى لتنظيم العلاقات النقدية الدولية . وأتفاق البنك الدولى للأنشاء والتعمير لتنظيم العلاقات المالية الدولية .

وقد عقد الإجتماع الأفتتاحى لمجلس محافظى الصندوق في الفترة من ٨ — ١٤ مارس ١٩٤٦ في سافانا على المحيط الأطلنطى بولاية جورجيا الأمريكية لمناقشة بعض المور الأدارية مثل مقر الصندوق ووظائف ومرتبات المديرين ، وفى سبتمبر ١٩٤٦ عقدت الدورة الأولى لمجلس محافظى الصندوق بحضور وفود ٤٠ دولة في واشنطن مقر الصندوق وأعلن الصندوق انع أعتبارا من سبتمبر ١٩٤٦ ستبدأ عملياته في الصرف وأعلن في ١٨ ديسمبر ١٩٤٦ أول قائمة بأسعار تعادل عملات ٣٢ دولة من الدول الأعضاء ، كما أعلن أنه سيبدأ عملياته في أول مارس ١٩٤٧ .

وصندوق النقد الدولى يعتبر مؤسسة متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة ، ولكن لا يشترط لعضويته ان تكون الدولة عضوا في هذه المنظمة الدولية . ويعتبر صندوق النقد الدولى بمثابة مصرفا دوليا . وقد ساهمت في رأسمالة الدول التى أنشأته بنسب مختلفة حسب وضعها المالى . وقد اشترط الصندوق دفع ٢٥٪ من قيمة الأكتتاب

بالذهب ، والباقى نقودا تودع بأسم الصندوق في البنوك المركزية الوطنية او في أية جهة أخرى يقبلها الصندوق . ولقد خصصت لكل دولة عضو في الصندوق حصة معينة عند أنشأة تتراوح بين ٢٧٥٠ مليون دولار كحد أقصى وقد خصصت للولايات المتحدة الأمريكية ٥٠٠ر٠٠٠ دولار كحد أدنى . وكان نصيب حصص الدول الخمس الكبرى كالتالى :

٢٧٥٠ مليون دولار أمريكيا ، ١٣٠٠ مليون دولار لانجلترا ، ٥٥٠ دولار للصين ، ٥٢٥ مليون دولار لفرنسا ، ٤٠٠ مليون دولار للهند ، أما حصة مصر فقد بلغت ٦٠ مليون دولار .

وقد قررت اتفاقية بريتون وودز أعادة النظر في حصص الأعضاء كل خمس سنوات وتغيرها إذا ما وافق أربع أخماس عدد الأصوات وقد وافق أعضاء الصندوق فعلاً في عام ١٩٥٩ على زيادة حصص الأعضاء بنسبة ٥٠٪ والعضوية للصندوق مفتوحة لجميع دول العالم ولذلك فإنه من وقت لأخر تحدث الموافقة على انضمام أعضاء جدد .

ب- أهداف الصندوق :

يعمل الصندوق في ممارسة نشاطه إلى التخلص من العيوب التى سادت العلاقات الاقتصادية الدولية فترة ما بين الحربين والعمل على إنشاء جهاز للمساعدة على ذلك وقد نصت المادة الأولى منه على أن من أغراض الصندوق العمل على تنمية التجارة الدولية بحيث إنها تساهم في رفع مستوى التشغيل والكفاءة في استغلال الموارد ، وذلك من اجل تحقيق ثبات سعر الصرف . كما نصت أيضاً على العمل على الحد من تخفيض قيمة عملات الدول المختلفة . مع تشجيع التعاون النقدى الدولى عن طريق

إيجاد مؤسسة دائمة تهيئ الوسائل المناسبة للتشاور والتعاون في حل مشاكل العالم النقدية.

كما نصت أيضاً على المعاونة في وضع نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية بين الأعضاء والتخلص من قيود الصرف التى تعترض نمو التجارة الدولية . وبث الثقة في نفوس الأعضاء بوضع موارد الصندوق في خدمتهم من أجل تصحيح الأختلال في موازين المدفوعات ، وذلك في مقابل ضمانات كافية . كل ذلك يساعد على نمو التجارة الدولية ويساعد على تحقيق مستويات عالية من الدخل الحقيقى والتشغيل . وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول الأعضاء بأعتبارها من الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية .

ومن وسائل تحقيق هذه الاهداف:

١- اتاحه موارد الصندوق بصفة دائمة للاعضاء بما يساعدهم على تصحيح الاختلالات المؤقته فى موازين المدفوعات

٢- مراقبه نظم الصرف بما يمنع سياسه افقار الجار التى اتبعت فيما بين الحربين وبما يساهم فى نمو التجاره الدوليه .

٣- ايجاد مؤسسه دائمه يجرى فى اطارها التشاور اللازم لكل مشكلات العالم النقدى

٤- تسهيل تنميه التجاره الدوليه من اجل النهوض بمستويات الدخل الحقيقى والتشغيل وتنميه الموارد الانتاجيه

ج- الهيكل المالى والإدارى للصندوق .

يعتبر الصندوق مؤسسة تمثل حكومات الدول الأعضاء والعضوية فيه شرط أساسى للأنتساب للبنك الدولى للأنشاء والتعمير وهناك علاقة بين الصندوق من ناحية والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ومنظمة الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) وبنك التسويات الدولية من ناحية أخرى .

ويتألف الصندوق من مجلس للمحافظين . ومجلس للإدارة ومدير وسكرتارية . ويجتمع مجلس المحافظين مرة في العام وهو بمثابة جمعية عمومية للصندوق ، وله جميع سلطات مجلس الإدارة ويتكون من محافظ ونائب يعينهما كل عضو . ويجتمع مجلس الإدارة بصفة مستمرة ويباشر شئون الإدارة للصندوق مع مزاولة السلطات التى فوضت إليه من مجلس المحافظين ويعين خمسة من اعضاء المجلس بواسطة الدول الخمس صاحبة أكبر الحصص ويستكمل الأعضاء من باقى الدول طبقاً لقواعد محددة روعى في وضعها تحقيق توازن التمثيل الجغرافى لهذه الدول .

وتنص المادة ١٢ من اتفاقية الصندوق على أن التصويت فيه بطريقة التصويت المرجح وأن مقدار ما يتمتع به كل عضو من الأعضاء (أى عدد الأصوات التى تخص كل عضو ، ترجع إلى مقدار ما أكتتب به في رأسمال الصندوق وقد حصلت الدول الخمس الكبرى على ٢ر٤٦٪ من جملة التصويت وذلك في إبريل ١٩٦٦ نظراً لأنها كانت صاحبة الحصص الكبرى في ذلك الوقت وهى :

الولايات المتحدة	أنجلترا	فرنسا	المانيا	الهند
٨٢ر٢٣٪	٣٣ر١١٪	٨٣ر٣٪	٧٣ر٣٪	٥٦ر٣٪

وكانت حصة كل عضو يدفع منها ٢٥٪ بالذهب والباقى بعملته الوطنية والهيكل التنظيمى للصندوق يتكون من :

أ- خمس أدارات أقليمية : هى افريقيا واسيا واوروبا والشرق الأوسط والامريكتين .

ب - عشر أدارات مختلفة : هى الإدارة ، خدمات البنوك المركزية والعلاقات المصرفية والتجارية ، العلاقات الخارجية ، الشئون المالية ، معهد صندوق النقد الدولى ، الأدارة القانونية ، أدارة البحوث ، أمانة السر ، أمانة الصندوق .

ج- يحتفظ الصندوق أيضاً بمكاتب صغيرة دائمة في باريس وجنيف وفى مقر الأمم المتحدة في نيويورك . ويبلغ عدد موظفى الصندوق حوالى ١٥٠٠ موظف ، ينتمون إلى ٦٧ دولة عضوا في الصندوق ، ويعمل معظمهم في مقر الصندوق الرئيسى في واشنطون .

د- موارد الصندوق وشروط استخدامها .

حيث ان كل دولة ممن الدول الأعضاء لها حصة في الصندوق تعكس بشكل عام وزنها النسبى في الاقتصاد الدولى وحصة كل دولة تعتبر سمة أساسية من سمات الصندوق ، فالحصة تحدد قوة التصويت لكل عضو ، وتحدد قدرة كل عضو على أستخدام موارد الصندوق ، ونصيبه من توزيعات حقوق السحب الخاصة ، ويسدد كل

عضو جزءا من حصته بعملته ، والجزء الأخر بوحدات حقوق السحب الخاصة ، أو بعملات الاعضاء الأخرين المقبولة لدى الصندوق .

وكل خمس سنوات يعيد الصندوق النظر في زيادة حصص الأعضاء ، وقد تقررت زيادات في هذه الحصص بشكل متوافق مع نمو الاقتصاد العالمى ومع الحاجة إلى مزيد من السيولة النقدية الدولية كما أنه قد تحدث زيادات في حصص الأعضاء لتعكس التغيرات النسبية التى تطرأ على مراكز الأعضاء الإقتصادية .

وتكمن المهمة الرئيسية في مد الدول الأعضاء باحتياجاتهم من العملات الاجنبية لمواجهة الالتزامات الدولية ، وطبقا لنظام الصندوق ، فالدولة التى تتعرض لعجز مؤقت في ميزان مدفوعاتها تستطيع أن تشترى من اصندوق العملات الاجنبية التى تحتاج إليها ، وتدفع له مقابلها عملتها الوطنية . ويشترط نظام الصندوق أستيفاء شروط معينة لشراء العملات الاجنبية مقابل تقديم العملة الوطنية وتتلخص هذه الشروط فيما يلى :

١- يجب على الدولة التى تواجه عجز في مدفوعاتها ان تحاول اولا مواجهة هذا العجز من مواردها الخاصة ، كان يكون لديها احتياطى من العملات الاجنبية يمكن أستخدامه أو احتياطى من الذهب.

٢- لا يجوز شراء عملات اجنبية من الصندوق في مقابل عملات العضو بما يجوز ٢٥٪ من حصيلة العضو في الصندوق خلال ١٢ شهرا ، أى للعضو الحق في شراء عملات أجنبية سنويا في حدود ٢٥٪ من حصته .

٣- لا يجوز ان يؤدى سحب العضو عن طريق شراء عملات أجنبية بعملته المحلية إلى زيادة ما في حوزة الصندوق من عملة العضو عن ٢٠٠٪ من حصيلة العضو الأصلية في أى وقت من الأوقات . أى يتوقف الصندوق عن بيع عملات اجنبية للعضو مقابل عملته الوطنية إذ زاد ما يملكه الصندوق من هذه العملة عن ضعف حصة العضو .

٤- يجب ان تعمل الدولة على أعادة شراء عملتها التى باعتها للصندوق مقابل الدفع بالذهب أو بعملات قابلة للتحويل على ذهب طالما امكنها ذلك .

٥- يجب الاستخدام موارد الصندوق لمواجه حركة نزوح رأس المال من الدولة العضز بكل مستمر أو بشكل كبير ، كما في حالة المضاربة أو أستثمارات في الخارج ، أو هروب رأس المال للخارج .

٦- يجب الا يكون العضو قد سبق ان ادخل تعديلات على سعر الصرف الرسمى لم يوافق عليها الصندوق .

٧- يجب ان تكون العملة الأجنبية المطلوبة مقابل العملة الوطنية نادرة ، ومن الطبيعى الا يمد الصندوق الدول الاعضاء بأحدى العملات إلا إذا كان في حوزته قدرا مناسبا منها . فإذا زاد الطلب على عملة اجنبية معينة ، فإن الصندوق له الحق في إعلان أن هذه العملة أصبحت نادرة . وفى هذه الحالة للصندوق الحق في تقييد حق سحب الاعضاء لهذه العملة او توزيع ما لدية منها على الدول التى تطالبها بما يتناسب مع موارده واحتياجات الاعضاء الضرورية .

٨- للصندوق الحق من التأكد من أن العملة المطلوبة ستستخدم وفق أغراضه وأهمها معالجة عجز مستمر في ميزان المدفوعات .

وإلى جانب حصص الأعضاء التى تشكل الموارد المالية الاساسية للصندوق ، فإن الصندوق يقترض من الدول الاعضاء بموجب اتفاق الترتيبات العامة للأقتراض الذى تم عام ١٩٦٢ ، وهذه الاتفاقية تتيح للصندوق حد أقصى من لائتمان يعادل ٥ر٨٪ مليار وحدة حقوق سحب خاصة بعملات الدول المقرضة .

وهنلك عشر دول صناعية مستعدة دائما لاقراض الصندوق ضمن هذه الاتفاقية إلى جانب المملكة العربية السعودية ، وسويسرا (بالرغم ممن انها ليس عضوا بالصندوق) ، وتستخدم هذه الموارد في علاج اختلالات موازين مدفوعات الدول الأعضاء ، كما أستحدث الصندوق وسيلة أخرى للحصول على موارد مالية ظهرت لأول مرة في منتصف ١٩٧٣ بسبب الأرتفاعات الهائلة التى حدثت في أسعار البترول ، مما احدث مشاكل مالية لدول كثيرة تعتمد في حاجتها من الطاقة على الاستيراد من الخارج ، -وحتى يتمكن الصندوق تحت أسم التسهيلات البترولية ، فاقترض من سبع دول ذات فوائد مالية ضخمة وكلها دول بترولية.

هـ - تقييم الأداء في صندوق النقد الدولى .

رغم مساهمة الصندوق في حل مشاكل متعددة إلا أن هناك بعض الملاحظات الموجهة له حيث أن نظام الاقتراض والسحب فيها الكثير من الشروط والمعوقات خاصة

لأن الدول التى تلجأ لهذا هى الدول الفقيرة وكان يجب التخفيف من مثل هذه الشروط.

هذا بالإضافة إلى قلة موارد الصندوق بالمقارنة إلى أحتياجات الدول كما أن نظام التصويت فيه يعطى لعدد قليل من الدول (وهى التى ساهمت بعدد كبير من الحصص) الحق في السيطرة عليه ومثل ذلك الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا والاتحاد السوفيتى . مما يساعد على هذه الدول على استخدام هذه السلطة في الأغراض السياسية والتى تتنافى مع أهداف الصندوق .

كما أن الصندوق لم يتمكن من إلغاء الرقابة على النقد بين دول الأعضاء بصفة مطلقة ، كما لم يتمكن أيضاً من مساعدة بعض الأعضاء في التخلص من نظام الاتفاقيات الثنائية التى بدأته بعد الحرب العالمية الثانية .

المبحث الثانى : البنك الدولى للأنشاء والتعمير

١- العضوية ونظام الحصص في البنك .

يعتبر البنك المؤسسة الثانية التى أنشئت بموجب أتفاقية بريتون وودز (وهى التى أنشأت صندوق النقد الدولى) . وهو يعتبر مكملا لنشاط وأهداف صندوق النقد الدولى حيث أن البنك يقوم بمنح القروض طويلة الأجل . وهو ينظم تدفق رؤوس الأموال لتعمير البلاد التى دمرتها الحرب والعمل على تقدم وتطور الدول المختلفة ولذلك فإن أهداف البنك الدولى محدودة وتنحصر في الأهداف التالية : -

أولاً : مساعدة الدول الأعضاء على تعمير أقتصادياتها المخربة أو تنمية اقتصادياتها .

ثانياً : تحقق النمو المتوازن للتجارة الدولية عن طريق تشجيع الاستثمارات الدولية الخاصة .

ثالثاً : تقدم المساعدات الفنية المتصلة بمسائل التنمية الاقتصادية .

وعضوية البنك مشتقة من عضوية صندوق النقد الدولى أى ان عضوية الصندوق شرط أساسى لعضوية البنك . وبخصوص رأس المال ينقسم رأس مال البنك إلى أسهم قيمة كل منها ١٠٠ ألف دولار ويتم دفع قيمة هذه الأسهم كالتالى :-

أ- ٢٪ من الحصة تدفع بالذهب أو الدولار الامريكى تحت تصرف البنك لأغراض الأقراض دون قيد .

ب-١٨٪ من الحصة تدفع بعملة العضو ويمكن للبنك استخدامها فى أغراض الأقراض بشرط موافقة العضو صاحب العملة .

ت-٨٠٪ لا تدفع للبنك الا بناء على طلبة وبالقدر الذى يطلبه ، ويحدث ذلك عند حاجة البنك اليها لمواجهه التزاماته الناشئة عن أقتراضه أو عن ضمان لقروض الاعضاء ويكون الدفع بالذهب أو الدولارات أو بأى عملة يحتاجها البنك .

ب- الهيكل التنظيمى للبنك

يشرف على أدارة البنك مجلس من المحافظين ويتكون من محافظ لكل دولة عضو بالبنك واجتماعاته سنوية او عند الضرورة ، ولجنة تنفيذية تتكون من ١٥ عضوا من المديرين منهم خمسة تعينهم الدول الخمس الكبرى والباقى تنتخبهم الدول الأخرى ، وأجتماعاته شهرية . ومدير أدارى تنتخبة اللجنة التنفيذية ، وقد جرى العرف أن يكون أمريكيا وذلك لسبب حاجة العالم إلى الدولارات الأمريكية أكبر من حاجاته ، إلى أية عملة اخرى .

وينشأ نظام التصويت في البنك مع نظام التصويت في الصندوق . فيكون تصويت المحافظين على أساس ٢٥٠ صوتا لكل منهم يضاف إليه صوت واحد عن كل سهم يمتلكه ، أما المديرين فلكل منهم عدد من الأصوات يعادل عدد أصوات الدولة التى التى عينته او الدول التى أشتركت في أنتخابه .

وهذا يجعل الدول الكبرى وعلى الأخص أمريكا وأنجلترا تمارس سيطرة قوية على أستخدام موارد البنك .

ج- نشاط البنك .

يقدم البنك للدول الأعضاء المساعدات في صورة قروض مباشرة من أمواله الخاصة أو من الموال التى يحصل عليها من الأعضاء في صورة جزء من أكتتابهم في رأس المال أو في صورة سندات يصدرها ويبيعها في الدولة المطلوب عملتها ويضع البنك الشروط التالية للأقراض .

١- ان يكون الغرض من القرض هو التعمير أو الأنشاء ، ومعنى ذلك أن تستخدم المشروعات التى تمنح من أجلها القروض في أعمال تؤدى إلى زيادة قوة البلاد الإنتاجية ، وبذلك يضمن البنك مقدرة الدولة على أعادة دفع القروض عند حلول ميعاد الدفع .
٢- يجب أن توافق اللجنة التى يرسلها البنك لدراسة المشروع على صلاحية المشروع من جميع النواحى السياسية والاقتصادية .
٣- يجب الا يكون في استطاعته العضو الحصول على القرض من السوق المالية العادية بأسعار معقولة .
٤- يجب على العضو أن يسمح للبنك بحق الأشراف على طريقة أنفاق الأموال المقترضة للتأكد من أنها تستخدم في القرض الذى منحت من أجله . مع

ملاحظة أن للعضو الحق في إنفاق هذه الأموال تحت أشراف البنك في أستيراد ما يحتاجه لتنفيذ المشروع من أية دولة .

٥- يمكن أن يقدم البنك القروض إلى الهيئات الخاصة بشرط أن تضمن حكوماتها أو بنكها المركزى سداد القروض والفوائد .

وبالاضافة إلى الأعضاء ، يمكن للبنك أن يقوم بضمان قروض الاعضاء قبل الدول الأخرى ، فمثلاً أبدى البنك أستعداده لضمان مصر قبل انجلترا وأمريكا للمساهمة في تمويل مشروع السد العالى .

د- تقييم أداء البنك .

١- يشترط البنك أن يكون المشروع الذى يقترض الدولة من أجله من أكثر المشاريع نفعا للدولة ويقتضى ذلك أرسال لجنة لتقديم تقرير عن ذلك . ومن السهل أن يرفض البنك مشروع معين بحجة أن المشروع ليس أفضل المشاريع للدولة صاحبة القروض .

٢- توزيع قروض البنك على الدول الأعضاء لا تتناسب مع درجة احتياج الدول للقروض ، بل البنك إلى الدول الغنية ، كما يتأثر بالعوامل السياسية . فمثلاً نصيب الدول المتخلفة في قروض البنك قليلة رغم أحتياجها إلى مساعدات البنك ، ويرجع ذلك إلى أن نظام التصويت في البنك يعطى السلطة للدول الكبيرة وبالذات أمريكا في تقدير القروض .

٣- مراقبة البنك الشديدة على أوجه صرف القروض وتدخله في الشئون المالية للدولة صاحبة القروض يستاء منها بعض الأعضاء فمثلا في التفاوض على منح مصر قرض لتمويل السد العالى رفضت مصر تدخل البنك في الشئون المالية المصرفية لضمان سداد القرض لأنها أعتبرت مثل هذا الإجراء قد يؤدى إلى تدخل أستعمارى في الشئون الاقتصادية للدولة .

٤- تعتبر إلى حد ما الفوائد التى يقرض البنك بها الأعضاء مرتفعة فالبنك يتقاضى سعر الفائدة التى يقترض به هو نفسه في السوق الحرة مع اضافة نسبة لتغطية نفقاته الجارية . وبالإضافة إلى ذلك فإن البنك يتقاضى رسما لاستخدام امواله كما حددته الاتفاقية وهذا يتراوح بين واحد وكذلك واحد ونصف في المائة من المبالغ المسحوبة من القروض . وقد وصل سعر الفائدة عن القروض التى يعقدها البنك إلى ٢٥ر٧٪ في يوليو سنة ١٩٧٠ .

٥- يفضل البنك بصفة عامة منح القروض إلى مشروعات التعدين أو المرافق العامة أو الزراعية ويحجم عن المساعدات في تقديم القروض التى تتجه بشكل مباشر إلى أقامة الصناعة وبذلك يظل دور البنك في التنمية بالنسبة للدول المتخلفة دورا ثانويا لأنه لا يوالى اهتماما بالغا .

المبحث الثالث منظمه الاوبك OPEC

أ- التعريف بالمنظمه:

قامت منظمه الاقطار المصدره للبترول (اوبك) في سبتمبر ١٩٦٠ ، حيث قامت كرد فعل لاقدام الشركات البتروليه العامله في اراضيها على تخفيض اسعار البترول من جانب واحد في عامي ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ وقد كانت الاسعار منخفضه في الاصل مما الحق الضرر باقتصاديات البلاد المنتجه للبترول والتي تعتمد بالدرجه الاولى على الدخل من البترول .

ولكي تحمى الدول المصدره للبترول نفسها ضد اتخاذ اى اجراءات فرديه مجدداً من جانب الشركات العامله في اراضيها اتفقت خمس دول هي : السعوديه- والعراق — وايران — وفنزويلا- في اجتماع عقد في بغداد في شهر سبتمبر على انشاء منظمه الدول المصدره للبترول (اوبك) وقد قويت المنظمه بانضمام دول بتروليه اخرى اليها وهي قطر (يناير ١٩٦١) واندونيسيا (يونيو١٩٦٢) والجزائر (يوليو ١٩٦٩) ونيجيريا(يونيو١٩٧١) وليبيا (يونيو١٩٦٢) والاكوادور (نوفمبر ١٩٧٣) والجابون (كعضو منتسب في نوفمبر ١٩٧٣ وكعضو كامل العضويه فيعام ١٩٧٥) وبهذا أصبح عدد الدول الاعضاء في المنظمه ثلاث عشره دوله ٠

ويبلغ احتياطي دول الاوبك من البترول حوالي ٧٠٪ من الاحتياطي العالمي ، اما بالنسبة لانتاج البترول فقد وصل الان الى حوالى ٣١ مليون برميل في اليوم وهو ما

يمثل ٥٣٪ من الانتاج العالمى وقد اخذ نصيب دول الاوبك فى الانخفاض بصوره تدريجيه حتى وصل الى حوالى ١٧ مليون برميل فى اليوم عام ١٩٨٤ وهو ما يعادل ٣٠٪ فقط من الانتاج العالمى وذلك طبقاً لسياسه متعمده من جانب منظمه الاوبك لمواجهه الانخفاض فى الطلب على البترول وللحيلوله دون انخفاض الاسعار.

ب- اهداف المنظمه :

كان الهدف من قيام المنظمه كما اعلن مؤتمر بغداد عام ١٩٦٠ ما يلى :

١- توحيد السياسه البتروليه للدول الاعضاء .

٢- اتباع افضل الطرق لحمايه المصالح الفرديه والجماعيه للدول الاعضاء .

٣- العمل على الحد من التقلبات غير الضروريه فى الاسعار ومحاوله اعاده الاسعار الى مستواها قبل التخفيض

٤- ضمان حصول الدول الاعضاء على دخل ثابت ومستقر وذلك لمواجهه احتياجات الاموال اللازمه لخطط التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه فيها .

٥- ضمان توفير احتياجات الدول المستهلكه من البترول بطريقه اقتصاديه ومنتظمه .

٦- ضمان حصول الشركات البتروليه على دخل مناسب مقابل استثمار رووس الاموال فى هذه الصناعه .

ج – شروط العضويه.

يمكن قبول اى دوله فى المنظمه اذا توفرت مجموعه من الشروط من اهمها :

١- ان تحقق الدول فائضاً كبيراً من البترول يخصص للتصدير وذلك بعد تغطيه احتاجاتها المحليه ٠

٢- ان تتشابه المصالح البتروليه للدولة العضو الى حد كبير مع ظروف الدول المؤسسه للمنظمه

٣- ان توافق على قبول العضو الجديد ثلاث ارباع اعضاء المنظمه بما فيهم الدول المؤسسه للمنظمه ، اى ان معارضه اى دوله مؤسس تحول دون انضمام العضو الجديد ٠

وقد عقد وزراء منظمه الدول المصدره للبترول OPEC عده اجتماعات خلال العام المالى محل العرض كان اولها بمدينه فيينا فى سبتمبر ٢٠٠٠ حتى اول اكتوبر ٢٠٠٠ ولمده شهرين فقط يتم بعدها مراجعه الموقف وجاء الاجتماع التالى غير العادى خلال يومى ١٢-١٣ نوفمبر ٢٠٠٠ بغرض متابعه اهم تطورات الاسواق العالمية للبترول .

وقرر الوزراء الابقاء على سقف انتاج الاوبك بدون تغيير اخذاً فى الاعتبار قيام المنظمه بزياده الانتاج اربع مرات خلال عام ٢٠٠٠ باضافه اجماليه تبلغ ٣,٧ مليون برميل يوميا فضلا عن الزياده فى انتاج الدول غير الاعضاء بالاوبك والتى تقدر بحوالى ١،٥ مليون برميل يوميا وذلك لمنع الاسعار من الارتفاع الحاد .

ثم اجتمع الوزراء فى ١٧ ينـاير ٢٠٠١ وقـرروا تخفـيض انتـاج المنظمـه مـن البترول بمقدار ١،٥ مليون برميل يوميا اعتبارا من اول فبراير ٢٠٠١ بهـدف الحفـاظ على مستوى الاسعار فى الحـدود المقـرره مـن جانـب الاوبـك وقـرروا تخفيضـه للمـره الثانيه خلال نفس العام بمقدار مليون برميل يومياً ابتداء من اول ابريل ٠ واتفقوا فى اجتماعهم بفيينا يوم ٥ يونيو ٢٠٠١ على الابقاء على سقف انتاج المنظمه بدون تغيير.

المبحث الرابع : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

منظمة الأوابك OAPEC

تعتبر هذه المنظمة ذات طابع عربى بحت وتضم فى عضويتها حتى الأن أحدى عشر دولة . وقد أنشئت هذه المنظمة خارج نطاق جامعة الدول العربية ، وذلك بمقتضى الاتفاقية التى عقدت في ١٩٦٨/٦/٩ م بين السعودية والكويت وليبيا ، ثم أنضم إلى عضويتها عدد من الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول وهى الجزائر وأبو ظبى ودبى وقطر والبحرين (عام ١٩٧٠م) والعراق وسوريا عام (١٩٧٢) ومصر عام (١٩٧٣م) وتونس التى أنضمت في مارس عام ١٩٨٢ م وطلبت الأنسحاب وعلقت عضويتها بتاريخ ١٩٨٧/١/١م.

وتقوم بين أعضاء هذه المنظمة روابط اللغة والدين والمصير فضلاً عن العامل الاقتصادى الهام وهو البترول حيث يعتبر هذا العامل المصدر الرئيسى للدخل الذى تعتمد عليه أقتصاديات هذه الدول .

وقد تم أختيار الكويت لتكون دولة المقر لهذه المنظمة كما أن من الشروط الأساسية لقبول العضوية فى المنظمة شرطاً أساسياً أن يكون البترول المصدر الأساسى للدخل القومى فى الدولة التى ترغب فى الإنضمام كما جاء فى المادة السابعة فى الاتفاقية .

ويعتبر هذا الشرط حائلاً دون دخول دول عربية أخرى فى المنظمة حيث أنها تنتج البترول ولكنه لا يعتبر المصدر الرئيسى للدخل وهو الأمر الذى أدى بقيام المنظمة بتعديل النص المذكور بتاريخ ديسمبر ١٩٧١ حتى تجذب دول عربية أخرى مما يعطى المنظمة ثقلاً وقاعدة عربية كبيرة .

وقد أصبح النص المعدل كالتالى " أن يكون البترول مصدراً هاماً للدخل القومى " وقد أدى هذا التعديل إلى أنضمام كلاً من قطر – البحرين – أبو ظبى – الجزائر وبعد ذلك تونس .

ويلبغ أحتياط البترول الذى تمتلكه هذه الدول أكثر من ٥٠٪ من الاحتياطى العالمى . وتضم هذه المنظمة سبعه من الدول الأعضاء فى منظمة الأوبك وتنتج حوالى ثلاثة أرباع أنتاج منظمة الأوبك وهو الأمر الذى يزيد من قوة منظمة الأوابك .

وطبقاً للمادة الثانية من الاتفاقية ، فإن هذه المنظمة تعمل على تحقيق التعاون بين أعضائها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادى في صناعة النفط ، وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة ، منفردين أو مجتمعين ، وتوحيد الجهود لتأمين وصول النفط إلى أسواق أستهلاكية بشروط عادلة ومعقولة ، وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين في صناعة النفط في أقطار الأعضاء .

المبحث الخامس : مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة
(الأونكتاد)

أ- النشأة والمفهوم .

بناء على القرار رقم ١٩٩٥ الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٦٤/١٢/٣٠ باعتباره جهازاً نوعياً للجمعية العامة تطبيقاً لنص المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة . ويعتبر هذا المؤتمر مؤسسة متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة ولا يشترط لعضويته أن تكون الدولة عضواً في منظمة الأمم المتحدة .

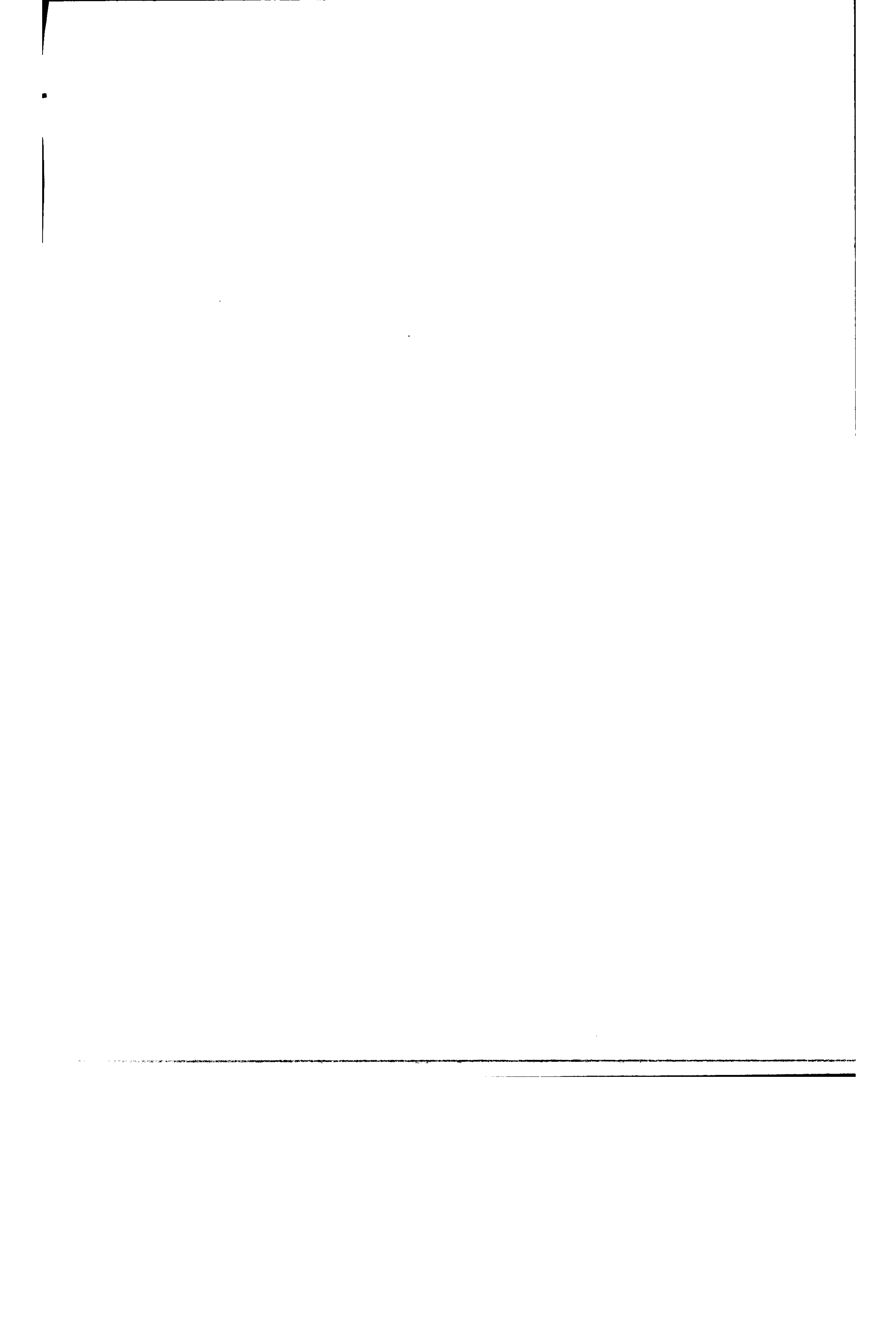
ب- أهداف المؤتمر .

يهدف هذا المؤتمر إلى العمل على .

١- الأشراف والتنسيق بين الأجهزة المختلفة في الأمم المتحدة بشأن التجارة الدولية ومشاكلها .

٢- دعم التنمية الأقتصادية في مختلف الدول وبخاصة الدول النامية .

٣- أجراء وتنظيم المفاوضات لتبنى قواعد قانونية في مجال التجارة الدولية .



ج- رأس المال والعضوية وأتخاذ القرار في المؤتمر .

لهذه المنظمة ميزانية فرعية من موازنة الأمم المتحدة وقد تزداد أو تنخفض حسب الأعباء والألتزامات التى قد تترتب عليها وكذلك دخول وخروج الأعضاء فيها . وتضم عضوية هذه المنظمة كل الأعضاء في الأمم المتحدة بالإضافة إلى أعضاء المنظمات الدولية المتخصصة غير الأعضاء في الأمم المتحدة . وحتى يتم أتخاذ القرار فلابد من شرط موافقة ثلثى الأعضاء الحاضرين في التصويت بالنسبة للمسائل الهامة . أما في المسائل الأجرائية فيصدر القرار بالأغلبية من مجموع الحاضرين .

د- الأجهزة والهيكل التنظيمى .

وتشمل هذه المنظمة جهاز دائم (مجلس التجارة والتنمية) وهو الجهاز التنفيذى ويتكون من ٦٨ عضواً يتم أختيارهم من مجموعات الدول المختلفة على النحو التالى : مجموعة أ وتشمل ٢٩ عضواً من اسيا وأفريقيا ، مجموعة ب وتشمل ٢١ عضواً من دول الاقتصاد الحر ، مجموعة ج وتشمل ١١ عضواً من الدول النامية في أمريكا الجنوبية وأخيراً مجموعة د وتشمل ٧ أعضاء من الدول النامية ذات الأقتصاد المخطط .

هذا بالإضافة إلى أنشاء مجالس أخرى متخصصة في مجالات الزراعة والأغذية والسلع والنقل والتكنولوجيا وأبرام الاتفاقيات مع العديد من الدول . ويجتمع المجلس مرتين في السنه أما بالنسبة للأجتماع الخاص بالمؤتمر فينعقد بصفة معتادة كل أربع سنوات وتحدد الجمعية العامة للأمم المتحدة مكان الأجتماع .

مــراجع الباب الحادى عشر

١- أحمد جامع ، محمد حافظ الرهوان ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة ١٩٩٦ .

٢- إسماعيل عبد الرحيم شلبى ، التجارة الدولية ، القاهرة ١٩٩٧ .

٣- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الأقتصادية ، العدد الرابع ٢٠٠٢ .

٤- البنك الأهلى ، النشرة الأقتصادية ، العدد الثالث ، ٢٠٠٠ .

٥- البنك الأهلى ، النشرة الأقتصادية ، العدد الأول ، ٢٠٠٠ .

٦- صبرى أبو زيد ، اللنقود والبنوك والتجارة الدولية ، القاهرة ١٩٩٥ .

٧- على حافظ منصور ، سامى السيد ، النظم النقدية والمصرفية والتجارة الدولية ، دار الثقافة العربية ١٩٩٩ .

المصطلحات الاقتصادية في إطار التكتلات الأقتصادية الدولية

English	العربية
Alliance	تحالف
Andean Pact	مجموعة الأندين
Anti – Trade Effect	الأثر المعوق للتجارة
Arab Maghrab Union	الاتحاد المغاربى
Asia Pacific Economic Cooperation (A P E C)	منتدى التعاون الاقتصادى لمجموعة أسيا (الباسفيك)
Association for Regional Cooperation	رابطة جنوب أسيا للتعاون الاقليمى
Balance of power	توازن القوى
Barter Terms of Trade	شروط المقايضة الصافية
Benelux Economic Union	إتحاد البنولكس
Bilateral Level	المستوى الثنائى
BINGO (business internationals Nongovernmental Organization)	منظمة العمل الدولية غير الحكومية
BIS (Bank of internationals settlements)	بنك التسويات الدولية
Black Sea Economic Cooperation (B S E C)	منظمة التعاون الاقتصادى لدول البحر الأسود
Blockade	حصار
Boycott	مقاطعة
Caribean Pean Community and Common Market (CARICOM)	تجمع الكاريبى والسوق المشتركة

Carifta	منطقة التجارة الحرة للكاريبى
Casoian Sea Cooperation Organization	منظمة تعاون دول بحر قزوين
Central American Common Market (C A C M)	السوق المشتركة لوسط أمريكا
Central European intiatire	مبادرة وسط أوروبا
CMEA (Council for mutual economic as sistance)	مجلس المساعدات الاقتصادية المشتركة
Coalition	ائتلاف
Cold War	الحرب الباردة
Collective Security	أمن جماعى
Commom Wealth of Independent States (C I S)	رابطة الدول المستقلة (الكومنولث)
Common Market	سوق مشتركة
Common Market for Eastern and Southern Africa (Comesa)	السوق المشتركة لدول شرق جنوب أفريقيا
ompensatory and Contingency Financing acility (C C F F)	تسهيلات التمويل التعويضى والطوارئ
Compromise	حل وسط
Consensus	توافق أراء
Custom Union	أتحاد جمركى
Delegation	وفد
Development	التنمية

Dollar Standard	نظام قاعدة الدولار
Dual Rates System	النظام الثنائى للصرف
Dumping	الإغراق
EC (Euopean Community)	الأتحاد الأوروبى
ECE (Economic Commission for Europe (a member of the un)	اللجنة الاقتصادية لاوروبا
ECLA (Economic commission for Latin America (a member of the un)	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
Economic Community of Central African States	الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى
Economic Constraint	تقييد الاقتصادى
Economic Cooperation Organization (E C O)	منظمة التعاون الاقتصادى
Economic Integration	التكامل الاقتصادى
Economic sanctions	عقوبات أقتصادية
Economic Union	الاتحاد الاقتصادى
ECOSC (United National Economic and Social Council) .	المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة
ECOSOC (Economic and Social Council (a member of the un)	المجلس الاقتصادى والاجتماعى
Ecowas	التجمع الاقتصادى لدول غرب أفريقيا
ECSC (European Coal and Steel Community)	الجماعة الاوروبية للفحم والصلب

Effective Rate of Protection	معدل الحماية الفعال
Effective Tariff	التعريفة الجمركية الفعالة
EFTA (European Free Trade Association)	منظمة التجارة الحرة للدول الأوروبية
Embargo , Boycott	سياسة الحظر أو المقاطعة
Emmerging Economics	الاقتصاديات الصاعدة
EMU (Economic and Monetary Union)	الأتحاد المالى الأقتصادى
Euro	العملة الأوربية الموحدة
European Commission	المفوضية الاوروبية
European Currency united (E C U)	العملة الاوروبية الموحدة
European Monetary Coorperation Fund (E M C F)	هيئة التعاون النقدى الاوربى
Executive	سلطة تنفيذية
Extended Adjustment Facilty (S A F)	تسهيلات التعديل الهيكلى
Extended Fund Facilty (E F E)	التسهيلات الممتدة
FAO (Food and Agricultural Organization)	منظمة الغذاء والزراعة
Foreign Aid	المعونة الأجنبية
Free Trade	تجارة حرة
Free Trade Area	منطقة التجارة الحرة
GATT (General Agreement on tariffs and Trade)	الاتفاقية الدولية للتجارة والتعريفة الجمركية

Generalized System Preferance (G S P)	المعاملة التفضيلية
Globalization	العولمة
Gulf Cooperation Council	مجلس التعاون الخليجى
IAEA(International Atomic Energy Agency)	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
IBRD (International Bank for Reconstruction and Development (World bank)	البنك الدولى للأنشاءات والتنمية
ICJ (International Court of Jstice)	محكمة العدل الدولية
Icsid	المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار
Ida	رابطة التنمية الدولية
IDA (International Development Association)	منظمة التنمية والتجارة
IEA (International Energy Agency)	منظمة الطاقة الدولية
IFC (International Finance Corporation)	الاتحاد المال الدولى
IGO (Intergovernmental organization)	المنظمة الدولية الحكومية
ILO(International Labor Organization)	منظمة العمل الدولية
IMF(International Monetary Fund)	صندوق النقد الدولى
Indian Ocean region Communitys	تجمع المحيط الهندى
INGO (International Non Governmenta Organization)	المنظمة الدولية غير الحكومية

INTELSAT (International telecommunication satellite organization)	المنظمة الدولية للأتصالات اللاسلكية والأقمار الصناعية
Inter – Covermental Authority for Development in Eastern Africa (I G A D)	الهيئة الحكومية للتنمية في شرق أفريقيا
Interdeplendence	الاعتماد المتبادل
International Arbitration	تحكيم دولى
International Commodity Agreements	الاتفاقيات السلعية الدولية
International Gold Standard	قاعدة الذهب الدولية
International organization	منظمات دولية
O (International Trade Organization)	منظمة التجارة العالمية
IUCN (International Union for Conservation of Natural Resources)	الاتحاد الدولى للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية
LAFTA (Latin America Free Trade Association)	منظمة التجارة الحرة لأمريكا اللأتينية
Latin American Economic System	منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية
Latin American Integration Association	اتحاد امريكا اللاتينية
Legislative	هيئة تشريعية
Mercosur	السوق المشتركة لنصف الكرة الجنوبى
Miga	هيئة ضمان الاستثمار متعدد الاطراف
netary Union	الاتحاد النقدى
Most Favored National Principle (M E N)	مبدأ الدولة الأولى بالرعاية

Multilateral	المعاملات متعددة الأطراف
Multinational Coporation	شركات عابرة القارات
NAFTA (North America Free Trade Association)	منظمة التجارة الحرة لآمريكا الشمالية
NATO (North Atlantic Treaty Organization)	منظمة حلف شمال الاطلنطى
Negotiations	مفاوضات
Neutral Trade Effect	الأثر المحايد للتجارة
NIEO(New International Economic Order)	النظام الدولى الأقتصادى الجديد
Nominal Tariff	التعريفة الجمركية الاسمية
NSEAN (Association of Southeast Asian Nations)	منظمة دول جنوب شرق أسيا
OAU (Organization of American State)	منظمة الدول الأمريكية
OAU (Organization of African Unity)	منظمة الوحدة الأفريقية
OECD (Organization for Economic Cooperation and Development)	منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى
Official Reserves	صافى الاحتياطات الدولية
Oil Facility (O L)	تسهيلات البترول
OPEC (Organization of Petroleum Exporting Countries)	منظمة الدول المصدرة للبترول
Organization of eastern Caribbean States (Oees)	منظمة دول شرق الكاريبى

Partener ship	الشراكة الأوروبية
Partner Ship	الشراكة
Peaceful Settlement of Disputes	تسوية سلمية للمنازعات
Policy of Containment	سياسة الاحتواء أو الحصار
Policy of Non Alignment	سياسة عدم الأنحياز
Preferntial Trade Arrangements	ترتيبات التجارة التفضيلية
Protrade Effect	الأثر المحفز للتجارة
Pta	منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا
Reparations	تعويضات حرب
Rule of Unanimity	قاعدة الاجماع
S D R	وحدة حقوق السحب الخاصة
Snake in the Tunnel	نظام الثعبان الاوربى
Stabilization Programs	برنامج التثبيت / الاستقرار
Stand – by Arrangement	ترتيبات المساندة
START (Strategic Arms Reduction Treaty)	معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية
Status – Quo Policy	سياسة المحافظة على الوضع الراهن
Status Quo	الوضع الراهن
Striggle	صراع أو نضال
Summit Diplomacy	دبلوماسية القمة

Swap Arrangement	ترتيبات المقايضة
Systemic Transformation Facility (S T F)	تسهيلات التحول الاقتصادى
Technical for Operation Committee of the Developmental Protection the Nile	لجنة التعاون الفنى والحفاظ على البيئة لنهر النيل
The West African Monetary Union	الاتحاد النقدى لدول غرب أفريقيا
Time Restriction	القيود الزمنية
TNO (Transnational Organization)	منظمة متعدية القومية
TO (Transgovernmental Organization)	منظمة عابرة الحكومات
Total War	حرب شاملة
Traiff	الرسوم الجمركية (التعريفة الجمركية)
Transition Economices	التحول الاقتصادى
Treaty	لجنة
UIA (Union of International Association)	اتحاد المنظمات الدولية
Ultra – anti Trade Effect	الأثر الأكثر تعويقاً للتجارة
Ultra Protrade Effect	الأثر الأكثر تحفيزاً للتجارة
UN (United Nations) .	الأمم المتحدة
UNCHR (United Nations Commission on Human)	لجنة حقوق الانسان التابعة للمم المتحدة
UNCHR (United Nations Commission on Human Environment)	مؤتمر الامم المتحدة للبيئة الانسانية

UNCTAD (United Nations Conference on Trade & development)	مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية
UNDP (United National Development Program)	برنامج الامم المتحدة للتنمية
Undugo	تجمع دول حوض النيل
UNESCO (United National Educational Scientific and Cultural Organization)	منظمة التعليم والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة
UNICEF (United National ChILdren's Fund)	منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة والأمومة
UNIDO (United Nations Industrial Development Organization)	منظمة الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية
USAID (United States Agency for Internationals Development)	هيئة المعونة الامريكية للتنمية الدولية
Veto	حق الأعتراض
WEU (Western European Organization)	منظمة غرب أوروبا
WHO (World Health Organization)	منظمة الصّحة الدولية
World Trade Organization (WTO)	منظمة التجارة العالمية
WTO (Warsaw Treaty Organization)	منظمة حلف وارسو